ابن الحاجب النحوي

أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني

٥٧٠ - ٦٤٦ هـ

الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

دار سعد الدين

للطباعة والنشر والتوزيع

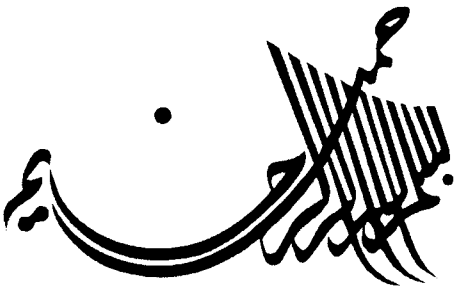

ابن الحاجب النحوي

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان : ابن الحاجب النحوي

المؤلف : أ.د. إبراهيم محمد عبد الله

عدد الصفحات : ٣٣٦

قياس الصفحة : ١٧ × ٢٤

عدد النسخ : ١٠٠٠

جميع الحقوق محفوظة للدار
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطَّبع والتصوير والنَّقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلاَّ بإذنٍ خطِّيٍّ من الناشر.

الطبعة الأولى
١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م

دمشق ـ عين الكرش ـ جادة كرجية حداد
ص.ب ٣١٤٢ تيليفاكس: ٢٣١٩٦٩٤

المقدمة

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه محمد وآله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:

فهذا الكتاب يدرس إماماً من الأئمة الذين أخذوا بعلوم شتّى وعرفوا بها وصنّفوا فيها، وكان له أثر ظاهر في العربية والفقه وأصوله، وأورثنا مصنفات في هذه العلوم، ما زال أهل العلم يستفيدون منها إلى يوم الناس هذا.

إنه ابن الحاجب، أخذ من الفقه بحظ وافر، ورسخ فيه وتبحّر واختص بالمذهب المالكي من مذاهبه، وما فتئ يتعمق ويتقصّى في هذا المذهب حتى تبوّأ منزلة رفيعة فيه، وعُدَّ رأساً من رؤوسه، يضاف إلى هذا علمه بأصول الفقه، إذ شُدَّ إليه الرِّحال وقصده الراغبون في تحصيله، وترك كتاباً فيه توافر عليه أهل العلم واعتدّوا به على أنه مصدر من مصادر علم الأصول.

وأمّا علمه في العربية وباعه فيها وتعاطيه لها فأشياء سار ذكرها في مؤلفات النحويين وآنسوا منها معيناً عذباً يغنون به كتبهم، وركنوا إلى آرائه في النحو والصرف وأوَوْا إلى نظره في الظواهر النحوية على أنه ركن شديد يتمسك به.

ومن آثار نعمة الله عليَّ أن اتخذت من دراسة هذا العَلَم وتحقيق كتابه «الإيضاح في شرح المفصل» أطروحة لنيل درجة الدكتوراة، ولا تفتأ نعم الله مسبغة عليَّ، ولم تنفكّ عني آلاؤه تحرسني ومحبة منه عليَّ ملقاة؛ حتّى أتممت صنع هذه الأطروحة على عينه.

جعلت هذه الدراسة في أبواب ثلاثة، بدأت الباب الأول بالكلام على شخصية ابن الحاجب، نسبه ونشأته وعلمه وشعره وخلقه وشيوخه وتلاميذه ومصنفاته، كل أولئك كان الفصل الأول عنه مسؤولاً.

ثم يمَّمْتُ وجهي شطر الزمخشري وكتابه «المفصَّل» لأن كتاب «الإيضاح»

الكتاب المنظور إليه من مصنفات ابن الحاجب، ولأنه شرح لمفصل الزمخشري، فقدَّمْت بين يدي الحديث ترجمة موجزة للزمخشري، ثم تحدثت عن «المفصّل» وبنائه وأهميته والمصنفات التي ألّفت فيه، والفصل الثاني كان بذلك زعيماً.

وبعد أن استوفيت الكلام على «المفصّل» كان لي أن أتناول «الإيضاح» بالدرس، فتناولت اسمه ونسبته إلى ابن الحاجب ومنزلته وأهميته، وعلاقته بكتاب آخر للمصنف هو كتاب «الأمالي»، ثم بسطت الكلام على منهج الشارح في «الإيضاح»، وختمت بعقد موازنة بين شرحي ابني الحاجب ويعيش، وبذا أقفل الفصل الثالث، وبه انتهى الباب الأول.

ثم استهللت الباب الثاني بذكر الأصول النحوية والمرتكزات التي اتكأ عليها ابن الحاجب في احتجاجه، وبذا تمّ الفصل الأول.

ونظراً لثقافة ابن الحاجب الفقهية والأصولية عقدت الفصل الثاني للحديث عن أثر الفقه وأصوله في عقليته وتفكيره النحويين.

غير أني تلمست أثر علم آخر في التحليل النحوي عنده، ألا وهو علم المنطق، فطفقت بحثاً في أثر المنطق في شرحه للظاهرة النحوية وفي عنايته بالحدود والعلة، وبذا أوصد الباب الثاني بفصله الثالث.

وبعد أن توضّعت الأصول النحوية التي صدر عنها ابن الحاجب، وبدت مجاري احتجاجه ومسالكه حُقَّ لي أن أذهب لدراسة مشربه النحوي وأعمل على تحديد موقفه من المذهبين النحويين البصري والكوفي، ذلك موضوع الفصل الأول من الباب الثالث، فبدأت الفصل بمدخل حول المذهبين، ثم استعنت على بيان مذهبه النحوي بدراسة موقفه من المسائل الخلافية بين الفريقين، ومصطلحاته النحوية التي لهج بها، وختمت الفصل بمناقشة مَنْ نسب صاحبنا إلى ما يُسمى بالمدرسة البغدادية، وخلصت إلى أن هذه المدرسة لا وجود لها.

ولإظهار شخصية ابن الحاجب العلمية واستقلاليته وتفرّده عقدت الفصل

الثاني على المسائل التي خالف فيها الجمهور والتي خالف فيها البصريين والتي خالف فيها الكوفيين.

ثم تحدثت في الفصل الثالث عن موقف أعلام ثلاثة من ابن الحاجب هم الرضي الأستراباذي وابن هشام وعبد القادر البغدادي، واصطفيت هؤلاء الأعلام لأنهم ذوو صلة وثيقة بابن الحاجب، فالرضي شرح الكافية، وكثيراً ما كان يناقش آراء المصنف في شرحه ويثبت نصوصاً من كتاب «الإيضاح في شرح المفصل»، وابن هشام أكثر من ذكر آراء ابن الحاجب ومذاهبه في مغنيه، والبغدادي اعتدّ بكتابي «الإيضاح» و«الأمالي» على أنهما مصدران من مصادر خزانته.

واصطنعت لنفسي في هذا الفصل نهجاً مفاده أن أذكر استفادة كل عالم من أولئك من ابن الحاجب وثناءه عليه ونقده له.

على هذا النحو جاءت هذه الدراسة بأبوابها الثلاثة، آملاً أن تفي بالحق الذي ألقي على عاتقي إذ رضيت ابنَ الحاجب لي بحثاً.

على أنه من الإنصاف والعدل أن أنبّه على أني مسبوق إلى هذه الدراسة بدراستين حول ابن الحاجب.

الأولى أصدرها د. طارق الجنابي سنة ١٩٧٤ وسمّاها «ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه»، وقد اطّلعت على هذه الدراسة ولم أرَها وَفَتْ بالغرض، ولذا لم أشر إليها في قائمة المصادر والمراجع، وذلك لأن عمل المؤلف اتصف بإطلاق الأحكام السريعة التي لا تستند إلى دليل قوي، ويتضح ذلك في عدة مسائل كمسألة استدلاله على تصريح ابن الحاجب ببصريته، ومسألة أخْذ ابن مالك من ابن الحاجب، ولم يكن منهج الدراسة عنده مستقيماً فقد درس المذهب النحوي لابن الحاجب فبدأ بمصادر نحوه، ثم انتقل إلى تصريحه ببصريته وهنا اعتمد على نص من المفصّل صرح فيه الزمخشري ببصريته، وظنه المؤلف لابن الحاجب، وابن الحاجب أتى بالنص من المفصل ليشرحه، ثم التفت

المؤلف إلى المصطلحات النحوية عند ابن الحاجب، ودرسها بما يقرب من نصف صفحة، واكتفى بقوله: «وقد رأيت أن مصطلحاته كلها هي مصطلحات البصريين»[1]، وبعد ذلك تكلم على موافقات ابن الحاجب ومخالفاته للبصريين والكوفيين، ولم يتعرض لأصوله النحوية بشيء.

وكانت حجج المؤلف واهية كتلك التي ساقها ليبرهن على أن ابن مالك أخذ عن ابن الحاجب، والتي ساقها للدلالة على أن ابن الحاجب لم يشرح كتاب سيبويه.

ومما جعلني أهمل هذه الدراسة أن صاحبها ألّفها ولَمَّا يطبع كتابا الإيضاح والأمالي لابن الحاجب، وهما الكتابان اللذان يمكن أن يدرس من خلالهما هذا الرجل دراسة وافية، ولم يطلع المؤلف إلا على بضعة نصوص منهما.

والثانية صدرت أثناء عملي في كتاب «الإيضاح» وهي من عمل د. موسى بناي العليلي -رحمه الله-، غير أن هذه الدراسة غلب عليها السرد التاريخي، نحو كلامه على موقف ابن الحاجب من المذهبين النحويين، إذ حشد المسائل التي وافق فيها البصريين والكوفيين والمسائل التي خالفهم فيها، وتحدث عن المدرسة البغدادية ومن ينتسب إليها، وبالجملة كان صنع الدكتور موسى متصفاً بالسرعة كعمله في تحقيق «الإيضاح».

والأستاذان حازا قصب السبق بدراستيهما وبذلا جهدهما وقدّما وسعهما.

بيد أن عملي في تحقيق كتاب «الإيضاح» أورثني أن ابن الحاجب في حاجة إلى دراسة معمّقة شاملة، تظهر شخصيته العلمية إظهاراً، وتعرف الناس عقليته وتفكيره النحويين، وتقفهم على منهجه في نشر المسائل النحوية، وتبرز المؤثرات التي كان لها دور في تفكيره النحوي، وبالاستناد إلى هذا وذاك نستطيع أن نتعرف موقع ابن الحاجب في تاريخ النحو العربي وأثره في تقعيد النحو والميل به إلى علمي المنطق والأصول، كما أني عملت على إبراز تفرد ابن الحاجب

---

(١) ابن الحاجب النحوي: ص١٢٤.

واستقلاليته، نعرف ذلك لدى الكلام على مذهبه النحوي ومخالفاته وتفرّداته.

أردت لهذه الدراسة أن تُنْزِل الرّجلَ منزلته وتفيه حقّه ومستحقّه، فلا أراني تعصّبت له ولا عليه، وإنما أراني اتّبعت الحق من أين يأتي وأين يكون، هذا ما أردته فإذا كان فهو توفيق من الله، وإلاّ فحسبي أني اجتهدت وظفرت بالأجر.

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكّلت وإليه أنيب.

أ. د. إبراهيم محمَّد عبد الله

ابن الحاجب النحوي

أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني

٥٧٠ - ٦٤٦ هـ

الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

دار سعد الدين

للطباعة والنشر والتوزيع

البـــاب الأوّل

إنّ دراسة علم من الأعلام تستوجب الكلام على شخصية ذلك العلم، وهذا هو موضوع الفصل الأول من هذا الباب، إذ تحدثت فيه عن ابن الحاجب؛ اسمه ونسبه وعلمه وشعره وخلقه ومشايخه وتلاميذه، ثم عُجْت على مصنفاته، وجعلت الكلام عليها في أربعة أقسام: المطبوع منها فالمخطوط فالمفقود فالمنسوب إليه.

وقصرت الفصل الثاني على الكلام على الزمخشري وكتابه «المفصَّل» لأنّ قوام هذه الدراسة كتابان لابن الحاجب، أولهما «الإيضاح في شرح المفصّل»، وثانيهما«الأمالي النحوية»، على أن «الإيضاح» هو البناء الرئيسي الذي عولت عليه، ورأيت من المفيد أن أقدم بترجمة موجزة للزمخشري، ثم انصرفت إلى بيان منزلة «المفصل»، ثم تحدّثت عن المصنفات التي ألّفت فيه، فسَرَدْت شروحه وشروح أبياته، ومختصراته، ومنظوماته، والحواشي والتعليقات التي نسجت حوله، ثم أحصيت الكتب التي قلّدته وذكرت التي أخذت عليه وانتقدته، وكنت في ذلك أبدأ بالمطبوع فالمخطوط فالمفقود.

وختمت هذا الباب بالكلام على كتاب «الإيضاح في شرح المفصّل» فوثّقت اسمه ونسبته إلى ابن الحاجب، ثم عرضت لأهميته ومنزلته وعلاقته بكتاب آخر للشارح هو «الأمالي»، ثم تناولت المنهج الذي سلكه ابن الحاجب في شرحه، ثم خلصت إلى ذكر مصادره.

الفصل الأول

ابن الحاجب[1]

١-نسبه وأسرته:

لا خلاف في اسم ابن الحاجب، ولا في نسبه، فهو أبو عمرو عثمان بن عمر أبي بكر بن يونس الدوني[2]، الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب الملقب جمال الدين.

---

(١) مصادر ترجمته:

١- ذيل الروضتين: ١٦٠.

٢- وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٨-٢٥٠.

٣- الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة: الجزء الأول، القسم الثاني: ص٢٥٣

٤- العبر في خبر من غبر: ٥/ ١٨٩.

٥- الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد: ٣٥٢-٣٥٧.

٦- البداية والنهاية: ١٣/ ١٨٨.

٧- الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ٨٦-٨٩.

٨- غاية النهاية في طبقات القراء: ١/ ٥٠٨.

٩- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ٦/ ٣٦٠.

١٠-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٢/ ١٣٤-١٣٥.

١١-حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ١/ ٤٥٦.

١٢-مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: ١/ ١٣٣-١٣٤.

١٣-شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٥/ ٢٣٤-٢٣٥.

١٤-كتاب الكُنى والألقاب: ١/ ٢٥٤.

١٥-شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ١/ ١٦٧٨.

١٦-دائرة المعارف الإسلامية - فؤاد البستاني: ٢/ ٤٢٦.

١٧-تاريخ آداب اللغة العربية: ٣/ ٥٦.

(٢) نسبه إلى دونة؛ بضم أوله وبعد الواو الساكنة نون، وهي قرية من قرى نهاوند، ودونة: أيضاً قرية بهمذان، والنسبة إليها دوني، والنسبة إلى التي بنهاوند دونقي. انظر معجم البلدان: (دونة).

٢-شـــخصيته:

١-نشأته وسيرته: وُلد ابن الحاجب في صعيد مصر في قرية اسمها «إسْنا»[١] في أواخر سنة ٥٧٠هـ، وكان أبوه حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي[٢]، خال صلاح الدين، ولهذا عُرف بابن الحاجب، ولعل عمل أبيه يسَّر له تناول العلم منذ نعومة أظفاره، وفتح له أبواب القصر وصدور العلماء، فقد رحل إلى القاهرة في صغره، وأقبل على العلماء ينهل من معينهم ويتنقل من عَلَم إلى علم؛ ليكون فيما بعد . . عالماً معروفاً في ذلك الزمان.

انتقل إلى بيت المقدس، واستوطن دمشق مراراً كان آخرها سنة ٦١٧هـ، وأقام في جامعها مدرِّساً للفقه المالكي، وشيخاً للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية، وصاحبه الناس لعلمه، وكان محباً للشيخ عز الدين بن عبد السلام[٣]، يسعى في أمره ونصرة قوله، وبلغ به حبُّه له أنه دخل معه السجن حين أنكر على صاحب دمشق الصالح المعروف بأبي الخَيْش[٤] سيرته، ثمَّ أمرهما الصالح أن يخرجا من دمشق، فذهبا إلى القاهرة سنة ٦٣٨هـ[٥]،

---

(١) إسنا؛ بالكسر ثمَّ السكون ونون وألف مقصورة: مدينة بأقصى الصعيد . . وهي على شاطئ النيل. انظر معجم البلدان: (إسنا).

(٢) قال الأدفوي: «وكان أبوه حاجب موسك الكردي. وقال الكنجي في تاريخ القدس: سمعت الفقيه الإمام الخطيب عبد المنعم بن يحيى يقول: لم يكن أبوه حاجباً، وإنما كان يصحب بعض الأمراء، فلما مات كان أبو عمرو صبياً فربّاه الحاجب، فعُرف به، والأول هو المشهور». الطالع السعيد: ٣٥٦.

(٣) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي، شيخ الإسلام، إمام عصره، توفي سنة ٦٦٠هـ. انظر طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٢٠٩-٢٤٨.

(٤) كذا وردت كنيته في طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٢١٠، والتاج: (خيش)، وفي غاية النهاية في طبقات القراء: ١/ ٥٠٩: «الصالح بن أبي الجيش»، وفي العبر في خبر من غبر: ٥/ ١٩٩ «الصالح أبو الجيش»، توفي سنة ٦٤٨هـ.

(٥) انفرد الحافظ شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة بأن جعل خروجهما من دمشق سنة ٦٢٨هـ، ولعله تحريف. انظر الذيل على الروضتين: ١٨٢.

وجلس ابن الحاجب بالمدرسة الفاضلية[1] موضع الشاطبي، وقصده الطلبة، وكان قد تصدّر فيها مدة قبل خروجه إلى دمشق، ثمَّ توجه إلى الإسكندرية ليقيم فيها، ولكن سرعان ما لقي حتفه في السادس والعشرين من شوال سنة ٦٤٦هـ، ودُفن خارج باب البحرية بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة، رحمه الله، ورثاه الفقيه العالم أبو العباس أحمد بن المنير بأبيات فقال[2]:

ألا أيُّها المختالُ في مطرف العمر ... هلمَّ إلى قبر الإمام أبي عمرو

تَرَ العلْمَ والآدابَ والفضلَ والتُّقى ... ونيلَ المُنى والعزَّ غُيِّبْنَ في قبر

فتدعو له الرحمنَ دَعْوةَ رحمة ... يُكافَى بها في مثلِ منزله القَفْر

وزاد الأُدفوي بيتاً هو[3]:

وتُوقِنُ أنْ لا بدَّ يَرْجِعُ مرةً ... إلى صَدَفِ الأحداث مكنونُه الدُّر

٢-علمه:

اجتمعت لابن الحاجب الأسباب الملائمة لتحصيل العلوم، فهو كما مر بنا انتقل إلى القاهرة موطن العلوم آنذاك، وهو صغير، إذ كان والده حاجباً للسلطان، وهذا مما طيب منزلته عند العلماء فاعتنوا به وأولوه اهتمامهم، كما أنّ مسقط رأسه «إسنا» كانت موئلاً للعلماء؛ ونسب إليها قوم منهم القاضي أبو الحسن علي بن النضر الإسنائي قاضي الصعيد، الذي اشتهر بحفظه لكتاب الله، وعلمه بالقراءات، وكتاب سيبويه وسماعه الصحاح[4]، وأهم من هذا وذاك أن ابن الحاجب عُرف بذكائه وحفظه وصحة ذهنه[5]، قال السيوطي:

---

(١) انظر الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٨٩.

(٢) انظر الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ٨٩.

(٣) انظر الطالع السعيد: ٣٥٦.

(٤) انظر معجم البلدان: (إسنا).

(٥) انظر الطالع السعيد: ٣٥٣، و مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: ١/ ١٣٣.

«وكان من أذكياء العالم»[1]، كل هذه الأسباب ساعده على الاشتغال بالعلم، فحفظ القرآن وقرأ القراءات، وتفقه على مذهب الإمام مالك، وتعمّق حتّى عُدَّ رأساً من رؤوس المذهب المالكي، وولي مشيخة المالكية في عصره[2]، وتحقق في علم العربية وعُرف به حتى غلب عليه، «وخالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها»[3]، ودرس علم أصول الفقه، وكان رأساً متبحراً في علوم كثيرة منها الأصول والعربية والتصريف والعروض والتفسير[4].

وكان يُستفتى في مسائل من العربية مشكلة؛ فيجيب فيها «أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبُّت تام»[5]، ومن ذلك ما ذكره ابن خلكان من أنه سأله عن «مسألة اعتراض الشرط على الشرط في قولهم: «إن أكلت -إنْ شربت- فأنت طالق، لمَ تعيَّن تقديم الشرب على الأكل بسبب وقوع الطَلاق حتى لَو أكلتَ ثمَّ شربت لا تطلُق»[6].

وسأله أيضاً عن بيت المتنبي[7]:

لقد تَصَبَّرْتُ حتى لات مُصْطَبر ... فالآنَ أقْحَمُ حتى لات مُقْتَحَم

«ما السبب لخفض «مصطبر ومقتحم»، و«لات» ليست من أدوات الجر، فأطال الكلام فيهما، وأحسن الجواب»[8].

---

(١) بغية الوعاة: ٢/ ١٣٤.

(٢) انظر طبقات الشافعية الكبرى: ٣/ ٣٦٥.

(٣) وفيات الأعيان: ٣/ ٢٥٠.

(٤) انظر البداية والنهاية: ١٣/ ١١٨.

(٥) وفيات الأعيان: ٣/ ٢٥٠.

(٦) وفيات الأعيان: ٣/ ٢٥٠، ولم يذكر ابن خلكان تفصيلاً حول هذه المسألة غير ما ذكرت عنه.

(٧) ديوان المتنبي بشرح العكبري: ٤/ ٤٠.

(٨) وفيات الأعيان: ٣/ ٢٥٠، ولم يذكر ابن خلكان شيئاً عن جواب ابن الحاجب، ولا زمن وقوع السؤالين، وأرجح أن تكون الإجابة عنهما بعد ما عاد ابن الحاجب إلى مصر سنة=

وكان حاضر الذهن صحيحه، قادراً على حلِّ المعمَّيات من المسائل، ومن ذلك ما ذكره ابن شاكر الكتبي من أن «عفيف بن عدلان كتب إلى علم الدين السخاوي بدمشق قول الحسين بن عبد السلام في المعمَّى:

رُبَّما عالج القوافي رجالٌ ... في القوافي فَتَلْتَوي وتَلينُ

طاوَعَتْهم عَيْنٌ وعَيْنٌ وعَيْنُ ... وعَصَتْهمْ نونٌ ونونٌ ونونُ

فَحَلّها ابن الحاجب فقال: قوله: «عين وعين وعين»، يعني نحو: غد ويد ودَد؛ لأنها عينات مطاوعات في القوافي مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجرورة؛ لأن وزن غد فع، ووزن يد فع، ووزن دد فع.

وقوله: «وعصتهم نون ونون ونون» الحوت يسمّى نوناً، والدّواة تسمى نوناً، والنون الذي هو الحرف، وكلها نونات غير مطاوعة في القوافي، إذ لا يلتئم واحد منها مع الآخر، ونظم ابن الحاجب جواباً عن ذلك فقال:

=٦٣٨هـ، ذلك لأن ابن خلكان «ولد في إربل سنة ٦٠٨هـ، وقدم الشام في شبيبته، وتفقه بالموصل على كمال الدين بن يونس، وبحلب على بهاء الدين بن شداد وغيرهما، ودخل مصر وسكنها وتأهل بها، وناب في القضاء عن بدر الدين النجاري، ثمَّ قدم الشام في ذيْ الحجة سنة تسع وخمسين منفرداً بالأمر». فوات الوفيات: ١/ ١١٠، فهو تأهل للقضاء في مصر، وعاد منها إلى دمشق سنة ٦٥٩هـ بعد وفاة ابن الحاجب بثلاث عشرة سنة، ويقول ابن خلكان في ترجمة ابن الحاجب: «ثمَّ عاد إلى القاهرة وأقام بها والناسُ ملازمون للاشتغال عليه، وجاءني مراراً بسبب أداء شهادات وسألته عن مواضع في العربية مشكلة». وفيات الأعيان: ٣/ ٢٥٠، ثمَّ ساق مسألة الطلاق وبيت المتنبي السالفين، فبعد أن عاد ابن الحاجب من دمشق إلى مصر لقي ابن خلكان وجاءه لأداء شهادات، فاللقاء تمّ بينهما عندما كان ابن خلكان نائباً في القضاء وهو تولى نيابة القضاء في مصر أولاً، ثمَّ ذهب إلى الشام منفرداً به، وأسئلة ابن خلكان وقعت عندما كان نائباً؛ لأنه يقول: وجاءني مراراً بسبب شهادات وسألته عن مواضع في العربية . .». وهذا ما ذكره ابن كثير إذ قال في ترجمة ابن الحاجب: «وقد أثنى عليه ابن خلكان ثناء كثيراً وذكر أنه جاء إليه في أداء شهادات حين كان نائباً في الحكم بمصر وسأله عن مسألة الطلاق» البداية والنهاية: ١٣/ ١٨٨، فابن الحاجب أجاب عن أسئلة ابن خلكان عندما اكتمل علمه لا في وقت تحصيله.

أيْ غَـدٌ مَـعْ يَـدٍ دَدٍ ذي حُـروفٌ ... طـاوَعَتْ في الـرَّويِّ وَهْـيَ عُيُـونُ

ودَواةٌ والحـوتُ والنـونُ نونـا ... تٌ عَصَتْـهمْ وأمرهـا مُسـتبينُ»[1]

وكـانت لـه عنايـة بـالعلوم الشـرعية؛ وأخـذ منـها بحـظ وافـر، ووقـف علـى دقائقـها فقـرب أقصاهـا ووضحـها، فمـن العلـوم التـي كـان لـه فيـها بـاع علـم الفرائـض، وهـو علـم قَلَّمـا يشـتغل بـه النـاس، إذ هـو أول علـم يفقـد، كمـا ورد عـن الرسـول صلى الله عليه وسلم[2]، وكمـا جـاء في المنظومـة الرحبيـة:

وإنَّ هـذا العلـمَ مَخْصـوصٌ بمـا ... قـدْ شـاعَ فيـه عنـدَ كُـلِّ العُلَمـا

بأنّـه أوّلُ علـمٍ يُفقـدُ ... في الأرضِ حتّـى لا يكـادُ يُوجَـدُ[3]

واتفـق أن اسـتُفتي في مسـألة مـن مسـائل هـذا العلـم، وردت في أبيـات مـن الشعر هـي:

مـا القـولُ في امرأةٍ قـالَتْ وقـد وَرِثَـتْ ... إنـي سـأحْكُمُ حُكمـاً مـا بـه بـاسُ

سِـهامُنا سـتَّةٌ لسـتّةٍ قُسِـمَتْ ... ونحـنُ سـتَّةُ وُرّاثٍ وأكْيـاسُ

فلابْنَتـيَّ وأخْتـيْ ثـمَّ والدتـي ... وَلِـيْ ولابْنـيَ هـذا المـالُ أسْـداسُ

فأجـاب فيـها وأجـاد:

هـذا أخُوهـا لأُمٍّ كـان وارِثُـه ... أُمّـاً وأُخْتَيْـنِ منـها إذْ أتـى الكـاسُ

ومُعْتِقـين وَهُـمْ أولادُهـا اشـتركوا ... على السَّـواء فللْمـيراثِ لَـمْ ياسُـوا

---

(١) وفيـات الأعيـان: ٣/ ٢٤٩، فـوات الوفيـات: ٣/ ٤٤، الغيـث المسـجم: ١/ ٦١-٦٢.

(٢) قـال صلى الله عليه وسلم: «يـا أبـا هريـرة تعلمـوا الفرائض وعلموهـا، فإنها نصـف العلـم، وهـو أول شـيء ينزع مـن أمتـي».

انظر سـنن ابـن ماجـة ص: ٩٠٨ - كتـاب الفرائـض.

(٣) الرحبيـة في علـم الفرائـض: ٢٢.

فكُلُّهم وارثٌ منها كما ذكرتْ سُدْساً ولا ريبةٌ فيها ولا باسُ[1]

وممّا أجاب عنه أيضاً مسألة في الطلاق المعلَّق، بعد أن ادّعى السائل أنها من المعاني الدقيقة التي لا يعرفها أحد في ذلك الزمان، فممَّا ورد ابن الحاجب سؤال في هذا البيت:

في فَتَىً عَلَّقَ الطّلاقَ بشَهْر قبلَ ما بعدَ قبلَهُ رَمضانُ

فأجاب فيها وأتقن وأطال وأحسن[2].

٣-خُلُقه:

عُرف ابن الحاجب بأنه كان محسناً صالحاً تقياً، «ثقة حجّة متواضعاً عفيفاً كثير الحياء، منصفاً محباً للعلم وأهله، ناشراً له، محتملاً للأذى، صبوراً على البلوى، مطرحاً للتكلّف»[3].

واشتُهر بأنه قَرَنَ العلم بالعمل، وكان مُصَدَّقاً عند معاصريه، جاء ابن خلّكان مراراً بسبب أداء شهادات[4]، وتَحَلَّى بوفائه ووده لأصدقائه، ومن ذلك أنه دخل السجن مع العز بن عبد السلام، وخرج معه إلى مصر موافقة له، كما ذكرت لك سابقاً[5].

---

(١) انظر أمالي ابن الحاجب: ٦٦١.

(٢) انظر أمالي ابن الحاجب: ٦٦٨-٦٦٩، والغيث المسجم: ١/ ١٧٥.
قال ابن الحاجب: «أجريت هذه المسألة بعينها بمصر واجيب عنها بما فيه كفاية، ثمَّ سئلت عنها بدمشق». أمالي ابن الحاجب: ٦٦٨، ومما قاله في توجيه هذه المسألة: «هذا البيت ينشد على ثمَّانية أوجه؛ لأنّ ما بعد قبل الأولى قد يكون قبلين وقد يكون بعدين، وقد يكونان مختلفين، فهذه أربعة أوجه، كل واحد منها قد يكون قبله قبل وقد يكون قبله بعد صارت ثمَّانية أوجه، ثمَّ راح يشرح الأوجه الثمَّانية. انظر أمالي ابن الحاجب: ٦٦٨-٦٦٩.

(٣) الذيل على الروضتين: ١٦٠، وانظر الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ٨٦، والبداية والنهاية: ١٣/ ١٨٨.

(٤) انظر وفيات الأعيان: ٣/ ٢٥٠.

(٥) انظر ما تقدم ص: ٦.

٤-شعره:

سارت على ألسنة العلماء أبيات من الشعر إمّا جواباً عن مسألة علمية كما مر بنا عند الكلام على علم ابن الحاجب، وإمّا ارتجالاً أمام خليفة أو أمير، أو ما أشبه ذلك، ولابن الحاجب منظومة في النحو تسمّى الوافية في نظم الكافية[١]، وهي نظم لمقدمته المسمّاة بالكافية، وله منظومة في العروض تسمى «المقصد الجليل في علم الخليل»، ومنظومة أخرى في المؤنثات السماعية اسمها «القصيدة الموشّحة بالأسماء المؤنثة»[٢]، وله إضافة إلى هذه المتون أبيات من الشعر قالها، كتلك التي في أسماء قداح الخمر، وهي:

هي فَذٌّ وتَوْأمٌ ورقيبُ ... ثمَّ حِلْسٌ ونافِسٌ ثمَّ مُسْبِلْ

والمُعَلَّى والوغدُ ثمَّ سفيحُ ... ومَنيحٌ وذي الثلاثةُ تُهْمَلْ

ولكلٍّ ممَّا عداها نصيبُ ... مثله أن تصدَّ أول أوَّلْ[٣]

وقال الأُدفوي: «ومن نظمه أيضاً ما أخبرنا به الفقيه المفتي أبو العباس بن الضفي الإسكندري بها، أنبأنا الحافظ منظور بن سليم، أنشدنا أبو عمرو عثمَّان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب لنفسه مما كتب إليَّ به:

إنْ غِبْتُمُ صورةً عن ناظريَّ فَما ... زلْتُمْ حُضوراً على التَّحقيق في خَلَدي

مثلَ الحقائق في الأذهان حاضرةً ... وإنْ تُرِدْ صورةً في خارجٍ تَجِد

وله بيتان في معناهما لكنه قلبهما في قافية أخرى، فقال:

---

(١) انظر ما سيأتي ص: ٣٠.

(٢) سيأتي الكلام على هذه المنظومات حين الكلام على مصنفاته.

(٣) وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٩، والكنى والألقاب: ١/ ٢٥٥.

قال ابن قتيبة: «القداح عشرة، ذوات الحظوظ منها سبعة، أسماؤها: الفذّ والتوأم والرقيب والحلس والنافس والمسبل والمعلى والأغفال التي لا حظوظ بها ثلاثة وأسماؤها: السفيح والمنيح والوغد، هذه الأسماء المشهورة التي ذكرتها العلماء، وقد بلغني أن منهم من يسمي الثالث من ذوات الحظوظ، وهو الرقيب الضريب». الميسر والقداح: ٥٦.

إنْ تغيبو عنِ العُيونِ فأنتُمْ في قلوبٍ حضورُكُمْ مُسْتَمرُّ

مثلما تثبتُ الحقائقُ في الذِّهْـ ـنِ وفي خارجٍ لها مُسْتَقرُّ[1]

ولعلّ ابن الحاجب أخذ معنى هذين البيتين مما قاله الخليل بن أحمد رحمه الله وهو:

إنْ كُنْتَ لسْتَ معي فالذّكرُ منكَ معي يَراكَ قلبي وإنْ غُيِّبْتَ عن بصري

العينُ تُبصر مَنْ تَهوى وتفقدُه وناظرُ القلبِ لا يخلو منَ النَّظرِ[2]

وقال الأدفوي في ترجمة ابن الحاجب: «وذكره ابن مسدي[3]، وأثنى على دينه وعلمه، وقال: أنشدني لنفسه قوله:

قد كان ظنّي بأنَّ الشَّيْبَ يُرشدني إذا أتى فإذا غَيِّي به كَثُرا

ولستُ أقْنَطُ من عفو الكريم وإنْ أسْرفْتُ جهلاً فَكَمْ عافى وكَمْ غَفرا

إنْ خَصَّ عفوُ إلهي المحسنين فَمَنْ يَرْجو المُسيءُ ويدعو كُلّما عَثَرا[4]

ومما ينسب إليه:

يا أهلَ مصرَ رأيتُ أيْديكُمْ من بَسْطها بالنَّوالِ مُنْقبضهْ

قدْ جئْتُكمْ نازلاً بأرضكُم أكَلْتُ كُتبي كأنَّني أرَضَهْ[5]

وقال في تلميذه ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور المنير:

---

(١) الطالع السعيد: ٣٥٦، والغيث المسجم: ٢/ ٣٢٧.

(٢) الغيث المسجم: ٢/ ٣٢٧.

(٣) هو محمد بن يوسف بن موسى بن مَسْدي، أبو بكر الغرناطي، كان بحراً في العلم، توفي سنة ٦٦٣هـ. ميزان الاعتدال: ٥/ ٤٣٧.

(٤) الطالع السعيد: ٣٥٦-٣٥٧، الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ٨٨-٨٩.

(٥) الكنى والألقاب: ١/ ٢٥٥، ورواية البيت فيه: «قد جئت» وما أثبته هو الصواب.

لقـدْ سَـئِمَتْ حيـاتي اليـومَ لَـوْلا مَبـاحثُ سـاكنِ الإسـكندريَّهْ

كـأحْمَدَ سِبْطِ أحمـدَ حـينَ يـأتي بكُـلٍّ غريبـةٍ كالعبقـريّهْ

تُذَكِّرنـي مباحثُـهُ زمانـاً وإخوانـاً لَقيْتُـهُمُ سَـرِيَّهْ

زمانـاً كـانَ الابيـاريُّ فيـه مُدَرِّسَـنا وتَغبطُنـا البَرِيَّـهْ

مَضَـوْا فكأنَّـهمْ إمّـا منـامٌ وإمّـا صبْحـةٌ أضحَـتْ عَشـيَّهْ[1]

قال ابن فرحون: «وقوله: سبط أحمد، أشار به إلى جده لأمّه، وهو كمال الدين الإمام أحمد بن فارس»[2].

ولا يخفى ما في شعره من جفوة، إذ النزعة المنطقية ظاهرة فيه جلية، فألفاظه ألفاظ المنطقيين، كالتحقيق، والحقائق، والأذهان، وخارج، وتثبت، ومستقر، ومعانيه التي تطرق لها هي تلك التي تسير على ألسنة العلماء، كالبسط والانقباض، والعبقرية، ويرشدني، وغيا.

وكذا شعر العلماء، فهم لا يستطيعون أن يخرجوا عن تقسيماتهم وألفاظهم وأفكارهم المجردة.

(١) الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ١/ ٢٤٤.

(٢) الديباج المذهب: ١/ ٢٤٤.

٣-شـــــيوخه :

تَعـاطى ابـن الحـاجب علومـاً كثـيرة ، وكـان شـيخاً فيـها ، كمـا رأينـا فيمـا سبق[١] ، وأخذ عن العلماء في مختلف العلوم ، ومـن أشـهرهم :

١-الشـاطبي[٢] :

هـو أبـو محمـد القاسـم بـن فـيره[٣] بـن خلـف الرعينـي الأندلسـي ، المقـرئ ، الضرير ، كـان إماماً في النحو والقـراءات والتفسـير والحديـث ،

أخذ عنه ابـن الحـاجب بعـض القـراءات وسـمع منـه التيسـير[٤] والشـاطبية[٥] ، قال ابن الجزري : «فحفظ القرآن وقـرأه ببعـض الروايـات علـى الشـاطبي ، وسـمع منه التيسير والشـاطبية»[٦] .

وقال السيوطي : «وتـأدب علـى الشـاطبي»[٧] .

كما سمع ابن الحاجب الحديثَ من الشاطبي .

قـال الأدفـوي : «وسـمع الحديـثَ علـى الشـاطبي»[٨] ، ولُـد الشـاطبي سـنة ٥٣٨هـ ، وتـوفي سنة ٥٩٠هـ .

---

(١) انظر مـا سـبق ص : ٧-١٠ .

(٢) ترجمتـه في العـبر في خـبر مـن غـبر : ٤/ ٢٧٣ ، والبدايـة والنهايـة : ١٣/ ١١-١٢ ، وغايـة النهايـة في طبقـات القـراء : ٢/ ٢٠-٢٣ ، وبغيـة الوعـاة : ٢/ ٢٦٠ ، وحسـن المحـاضرة : ١/ ٤٩٦-٤٩٧ .

(٣) بكسـر الفـاء وسـكون اليـاء التحتيـة وتشـديد الـراء المضمومـة ، ومعناهـا في لغـة العجـم : الحديـد . انظر غاية النهاية في طبقـات القـراء : ٢/ ٢٠ .

(٤) هـو كتـاب «التيسـير في القـراءات السـبع» للإمـام أبـي عمـر عثمـان بـن سـعيد الدانـي (٤٤٤هـ) . وهـو مطبـوع بتصحيـح اتويـرزل- نشـر دار الكتـاب العربـي- بـيروت .

(٥) هـي «حـرز الأمـاني ووجـه التـهاني» في القـراءات السـبع ، نظـم فيـها الشـاطبي كتـاب التيسـير السابق ، واشتُهر بالشاطبية ، وأبياته ألف ومائة وثلاثة وسبعون بيتاً ، وله شـروح كثـيرة .

(٦) غاية النهايـة في طبقـات القـراء : ١/ ٥٠٨ .

(٧) بغيـة الوعـاة : ٢/ ١٣٤ .

(٨) الطـالع السـعيد : ٣٥٢ .

٢-أبو الجود[١]:

هو غياث بن فارس بن مكي بن عبد الله، أبو الجود اللخمي المنذري المصري الضرير، إمام أستاذ ثقة، انتهت إليه مشيخة الإقراء في الديار المصرية، وكان بارعاً في الأدب، قرأ عليه ابن الحاجب بالسبع، قال السيوطي: «وقرأ بالسبع على أبي الجود»[٢]، ولد سنة ٥١٨هـ وتوفي سنة ٦٠٥هـ.

٣-البوصيري[٣]:

هو أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري، الكاتب الأديب مسند الديار المصرية، سمع منه ابن الحاجب الحديثَ، قال الأدفوي: «وسمع الحديث على الشاطبي وأبي القاسم البوصيري»[٤]، وُلد سنة ٥٠٧هـ وتوفي سنة ٥٩٨هـ.

٤-الأبياري[٥]:

هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي الأبياري، برع في علوم شتّى، منها الفقه والأصول والكلام، ودرَّس بالإسكندرية، وانتفع به ناس، أخذ عنه

---

(١) ترجمته في العبر في خبر من غبر: ٥/ ١٣-١٤، وغاية النهاية في طبقات القراء: ٢/ ٤، والنجوم الزاهرة: ٦/ ١٩٦، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٤١، وحسن المحاضرة: ١/ ٤٩٨.

(٢) بغية الوعاة: ٢/ ١٣٤، وانظر مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: ١/ ١٣٣.

(٣) ترجمته في العبر في خبر من غبر: ٤/ ٣٠٦، والنجوم الزاهرة: ٦/ ١٨٢، وحسن المحاضرة: ١/ ٣٧٥، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٤/ ٣٣٨.

(٤) الطالع السعيد: ٣٥٣.

(٥) ترجمته في الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ١٢١-١٢٣، وحسن المحاضرة: ١/ ٤٥٤-٤٥٥، وذكر في الطالع السعيد: ٣٥٣، وبغية الوعاة: ٢/ ١٣٤، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: ١/ ١٣٣ باسم «أبو منصور»، وفي الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ١٢١-١٢٣، وحسن المحاضرة: ١/ ٤٥٤-٤٥٥، و شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ١/ ١٦٧ باسم «أبو الحسن»، والأبياري: نسبة إلى أبيار؛ بفتح أوله وسكون ثانيه: قرية بين مصر والإسكندرية. معجم البلدان: (أبيار).

ابن الحاجب الفقه، قال الأدفوي: «وأخذ الفقه عن أبي منصور الأبياري»[1]، وذكره ابن الحاجب في أبيات قالها في تلميذه ناصر الدين المنير[2]، وُلد سنة ٥٥٧هـ، وتوفي سنة ٦١٨هـ.

٥-الغزنوي[3]:

هو محمد بن يوسف بن علي شهاب الدين أبو الفضل الغزنوي، المقرئ الفقيه النحوي، تصدر للإقراء، قرأ عليه ابن الحاجب، قال ابن فرحون: «وقرأ القراءات على الغزنوي»[4]، ولد سنة ٥٢٢هـ، وتوفي سنة ٥٩٩هـ.

٦-الأَرْتاحي[5]:

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حامد الأرتاحي، المصري الحنبلي، سمع منه ابن الحاجب الحديثَ، قال الأدفوي: «وسمع الحديث على الشاطبي وأبي القاسم البوصيري وإسماعيل بن ياسين، وأبي عبد الله محمد بن أحمد بن حامد الأرتاحي»[6]، توفي سنة ٦٠١هـ عن بضع وتسعين سنة.

٧-إسماعيل بن ياسين[7]:

هو إسماعيل بن صالح بن ياسين أبو الطاهر الشارعي المقرئ، الصالحي،

---

(١) الطالع السعيد: ٣٥٢- وانظر مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: ١/ ١٣٣.

(٢) انظر ما تقدم ص: ١٤.

(٣) ترجمته في العبر في خبر من غبر: ٤/ ٣٠٩، وحسن المحاضرة: ١/ ٤٦٤، والنجوم الزاهرة: ٦/ ١٨٤.

(٤) الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ٨٧.

(٥) ترجمته في العبر في خبر من غبر: ٥/ ٢، والنجوم الزاهرة: ٦/ ١٨٨، والأرتاحي: نسبة إلى أرتاح؛ بالفتح ثم السكون وتاء فوقها نقطتان وألف وحاء مهملة: اسم حصن منيع كان من العواصم من أعمال حلب، قال ياقوت: يُنسب إليها أقوام منهم أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن حامد الأرتاحي. معجم البلدان: (أرتاح).

(٦) الطالع السعيد: ٣٥٣.

(٧) ترجمته في العبر في خبر من غبر: ٤/ ٢٩١.

ذكره ابن خلكان[1] والسبكي[2] على أنه ممن أخذ منهم علم الدين السخاوي في الإسكندرية، سمع عليه ابن الحاجب الحديثَ، قال الأُدفوي: «وسمع الحديث على الشاطبي وأبي القاسم البوصيري، وإسماعيل بن ياسين»[3]، توفي سنة ٥٩٦هـ.

٨-الشاذلي[4]:

هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار[5] الشاذلي المغربي شيخ الطائفة الشاذلية، سكن الإسكندرية، وصحبه بها جماعة.

قرأ عليه ابن الحاجب كتاب «الشِّفا»[6] وغيره، قال محمد مخلوف: «وقرأ على الإمام الشاطبي القراءات وعلى الإمام الشاذلي «الشِّفا» وغيره»[7]، توفي سنة ٦٥٦هـ.

٩-أبو الحسين بن جبير (البلنسي)[8]:

هو أبو الحسين بن جبير الكناني البلنسي، نزيل شاطبة، سمع من أبيه وعليٍّ ابن أبي العيش المقرئ، عُني بالآداب.

رحل مرتين إلى الشرق، وفي الثالثة توفي بالإسكندرية، أخذ عنه ابن الحاجب. ذكر ذلك محمد مخلوف ولم يذكر ما أخذ، وقال: «أخذ عن أبي

---

(١) انظر وفيات الأعيان: ٣/ ٣٤٠.

(٢) انظر طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٢٩٧.

(٣) الطالع السعيد: ٣٥٣.

(٤) ترجمته في حسن المحاضرة: ١/ ٥٢٠، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٥/ ٢٧٨.

(٥) في شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٥/ ٢٧٨: «عبد الحميد».

(٦) هو كتاب «الشِّفا في تعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض، وهو مطبوع، حقّقه عبده علي كوشك، مكتبة الغزالي- دمشق، دار الفيحاء- بيروت.

(٧) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ١/ ١٦٧.

(٨) ترجمته في العبر في خبر من غبر: ٥/ ٥١.

الحسن الأبياري وعليه اعتماده، وأبي الحسين بن جبير»[1].

١٠-القاسم بن عساكر[2]:

هو القاسم بن علي بن الحسن بن هبة الله الحافظ أبو محمد بن الحافظ أبي القاسم بن عساكر، سمع من العلماء، وأجازه أكثر شيوخ والده، كان محدِّثاً، سمع منه ابنُ الحاجب، أشار إلى ذلك ابن الجزري، ولم يذكر ما سمع منه. قال: «ودخل دمشق فسمع من القاسم بن عساكر وغيره»[3]. توفي سنة ٦٠٠هـ.

هذا ما تهيّأ أن أحصيه من المشايخ الذين أخذ عنهم ابنُ الحاجب.

وظاهر أنه لم يأخذ العربية عن أئمتها المشهورين في ذلك الزمان، ما عدا الشاطبي الذي عُرف بأنه إمام في النحو والقراءات والحديث والتفسير، ولكنَّ كتب التراجم تشير إلى أن صاحبنا اشتغل عليه بالقراءات وسمع منه «التيسير» و«الشاطبية».

فممن أخذ عنهم الغزنوي المقرئ الفقيه النحوي، وأبو الجود، وأبو الحسين بن جبير، إلاّ أنّ هذين الأخيرين عُنيا بالآداب، وأمّا سائر مشايخه فقد سمع منهم الحديث كالبوصيري والأرتاحي وإسماعيل بن ياسين، وسمع من ابن عساكر سماعاً مجهولاً، وقرأ كتاب «الشِّفا» على الشاذلي، ولا نجد واحداً من هؤلاء ممن يُعَدُّ من أشياخ العربية في الفترة الزمنية التي عاش فيها ابن الحاجب؛

---

(١) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ١/ ١٦٧، وتفرد محمد مخلوف بذكر ابن جبير على أنه ممن أخذ عنهم ابن الحاجب.

(٢) ترجمته في العبر في خبر من غبر: ٤/ ٣١٤، وطبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٥٢-٣٥٣، وتفرد ابن الجزري بأن ذكره على أنه ممن سمع منهم ابن الحاجب. انظر غاية النهاية في طبقات القراء: ١/ ٥٠٨.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء: ١/ ٥٠٨، وفي هذا الخبر إشارة إلى أن ابن الحاجب داوم على السماع من العلماء بعد أن نضج علمه، لأنه دخل دمشق مراراً كان آخرها سنة ٦١٧هـ، وخرج منها سنة ٦٣٨هـ، فهو عندما دخلها آخر مرة كان عمره سبعاً وأربعين سنة، إذ ولد سنة ٥٧٠هـ.

كابن بـرّي[1] (ت٥٨٢هـ)، وابن بنين[2] (ت٦١٤هـ)، وابن معط[3] (ت٦٢٨هـ).

ولعل في هذا مسوغاً للشبهة التي أثارها عليه ابن مالك حين قال عنه: «إنه أخذ نحوه من صاحب المفصل، وصاحب المفصل نحوي صغير»[4]، وهو يقصد أن ابن الحاجب ممن أكبوا على الكتب لينهلوا منها لا من الذين جالسوا العلماء وشافهوهم وسمعوا منهم، وأفادوا من مناقشاتهم ومراجعاتهم، والعلماء يتفاخرون بالمنابع التي حصّلوا منها ثقافتهم، فمما عابه أبو حيان الأندلسي على ابن مالك أنه لم يجد له شيخاً مشهوراً، وذلك قوله: «بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يُعتمد عليه، ويرجع في حل المشكلات إليه . . وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة؛ لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه»[5].

والملاحظ أن ابن الحاجب كان تحصيله النحو من بطون الكتب أوسع من أخذه عن شيوخ هذا العلم المشهورين في ذلك الزمان[6]؛ لأن أكثر مشايخه من الفقهاء والقُرّاء وأصحاب الحديث كما رأينا.

---

(١) هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار، أبو محمد المقدسي المصري النحوي اللغوي، شاع ذكره واشتهر، توفي سنة ٥٨٢هـ. بغية الوعاة: ٢/ ٣٤.

(٢) هو سليمان بن بنين بن خلف، تقي الدين أبو عبد الغني المصري النحوي، لازم ابن بري، توفي سنة ٦١٤هـ. بغية الوعاة: ١/ ٥٩٧.

(٣) هو يحيى بن معط بن عبد النور أبو الحسن الزواوي النحوي، كان إماماً مبرزاً في العربية، توفي سنة ٦٢٨هـ. بغية الوعاة: ٢/ ٣٤٤.

(٤) نفح الطيب: ٢/ ٢٢٥، بغية الوعاة: ١/ ١٣٤.

(٥) بغية الوعاة: ١/ ١٣٠-١٣١، وانظر نفح الطيب: ٢/ ٢٢٩.

(٦) ليس في العربية فحسب بل في الفقه وأصوله، إذْ حَفِيَ بكتاب «الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة» لابن شاس، وكتاب «الإحكام في أصول الأحكام» لسيف الدين الآمدي، وسيأتي ذكر هذين الكتابين والتعريف بصاحبيهما حين الكلام على مصنفاته مما سيأتي.

٤-تلاميـــذه:

كلف ابن الحاجب بعلوم شتّى كالفقه والأصول والقراءات، وبرع في العربية، وكان يُلقي على تلاميذه الدروس، ويملي عليهم، ومن أشهر من طلب العلم عليه ورَوَى وحدّث عنه:

١-الحافظ المنذري[١]:

وهو أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المصري الشافعي، تفقه وبرع في العربية، روى عن ابن الحاجب، وحدّث عنه. قال الأدفوي: «روى عنه الحافظ عبد العظيم المنذري، والحافظ منصور بن سليم الإسكندري وعبد المؤمن الدمياطي»[٢]، وقال السيوطي: «حدّث عنه المنذري والدمياطي»[٣]، ولد بمصر سنة ٥٨١هـ، وتوفي سنة ٦٥٦هـ.

٢-الحافظ منصور بن سليم الإسكندراني[٤]:

وهو ابن العماد منصور بن سليم بن منصور بن فتوح، المحدّث، وجيه الدين أبو المظفّر الهمداني الإسكندراني، محتسب الإسكندرية، عُني بالحديث والفقه، وألّف في تاريخ الإسكندرية، روى عن ابن الحاجب، ذكر ذلك الأدفوي[٥]، ولد سنة ٦٠٧هـ، وتوفي سنة ٦٧٣هـ.

٣-الشرف الدمياطي[٦]:

وهو عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف التونسي الشافعي، ولد

---

(١) ترجمته في حسن المحاضرة: ١/ ٣٥٥، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٥/ ٢٧٧-٢٧٨.

(٢) الطالع السعيد: ٣٥٣.

(٣) بغية الوعاة: ٢/ ١٣٥.

(٤) ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٧٥-٣٧٦، وحسن المحاضرة: ١/ ٣٥٦، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٥/ ٣٤١.

(٥) انظر الطالع السعيد: ٣٥٣.

(٦) ترجمته في البدر الطالع: ١/ ٤٠٣، وحسن المحاضرة: ١/ ٣٥٧، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٦/ ١٢.

ونشأ في دمياط، وكان يعرف بابن الماجد، اشتغل بالفقه ثمَّ طلب الحديث، وقرأ بالسبع، وسمع بالإسكندرية، كان فصيحاً لغوياً، روى عن ابن الحاجب، ذكر ذلك الأدفوي[1]. وحدّث عن ابن الحاجب أيضاً. ذكر ذلك السيوطي[2]. ولد سنة ٦١٣هـ، وتوفي سنة ٧٠٥هـ.

٤-ناصر الدين بن المُنَيِّر[3]:

وهو ناصر الدين أحمد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن أبي بكر بن علي، أبو العباس الجروي الجذامي الإسكندراني، برع في الفقه والعربية، كان علاّمة الإسكندرية وفاضلها، أخذ الفقه عن ابن الحاجب، قال ابن فرحون: «وتَفَقَّه بجماعة اختص منهم بالإمام العلاّمة جمال الدين أبي عمرو بن الحاجب، وتفنّن به»[4]، وقال ابن فرحون أيضاً: «وأجازه ابن الحاجب بالإفتاء»[5]، ومدحه ابن الحاجب بأبيات[6]، ولد سنة ٦٢٠هـ، وتوفي سنة ٦٨٣هـ.

٥-زين الدين بن المُنَيِّر[7]:

وهو علي بن محمد بن منصور بن المُنَيِّر، يلقب زين الدين، وهو أخو القاضي ناصر الدين بن المنيِّر، ولي القضاء بعد أخيه في الإسكندرية، وقرأ الفقه على ابن الحاجب، قال ابن فرحون: «وقرأ الفقه على أخيه ناصر وعلى أبي

---

(١) انظر الطالع السعيد: ٣٥٣.

(٢) انظر بغية الوعاة: ٢/ ١٣٥.

(٣) ترجمته في الوافي بالوفيات: ٨/ ١٢٨، والديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ١/ ٢٤٣-٢٤٦، والعبر في خبر من غبر: ٥/ ٣٤٢، وحسن المحاضرة: ١/ ٣١٦-٣١٧.

(٤) الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ١/ ٢٤٤.

(٥) الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ١/ ٢٤٥.

(٦) انظر ما تقدم ص: ٧.

(٧) ترجمته في الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ١٢٣-١٣٤، وحسن المحاضرة: ١/ ٣١٧.

عمرو بن الحاجب»[1]، ولم أقف على سنة وفاته.

٦-الشهاب القرافي[2]:

وهو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يلين[3] البهفشيمي[4] البهنسي المصري، انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب مالك، وكان إماماً بارعاً في الفقه والأصول والعلوم العقلية، وله معرفة بالتفسير، ذكره محمد مخلوف مع تلاميذ ابن الحاجب، ولم يُشر إلى ما أخذوا عنه وقال: «وعنه جلَّةٌ منهم الشهاب القرافي والقاضي ناصر الدين بن المنيِّر وأخوه زيد الدين»[5]، وربما أخذ القرافي عن ابن الحاجب الفقه؛ لأنّ ناصر الدين بن المنيِّر وأخاه زين الدين بن المنيِّر أخذا عنه الفقه[6]، وتوفي القرافي سنة ٦٨٤هـ.

٧-الرضي القسنطيني[7]:

وهو رضي الدين أبو بكر عمر بن علي بن سالم الشافعي النحوي، أخذ العربية عن ابن الحاجب، قال السيوطي: «أخذ العربية عن ابن معط وابن

---

(١) الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ١٢٣.

(٢) ترجمته في الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ١/ ٢٣٦-٢٣٩، وحسن المحاضرة: ١/ ٣١٦، والقرافي؛ بفتح القاف والراء المخففة: نسبة إلى القرافة وهي خطة بالفسطاط من مصر. معجم البلدان: (القرافة).

(٣) قال ابن فرحون: «يلين؛ بياء مثناة من تحت مفتوحة ولام مشددة مكسورة وياء ساكنة مثناة من تحت ونون ساكنة». الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ١/ ٢٣٩.

(٤) قال ابن فرحون: «البهفشيمي؛ بالباء الموحدة المفتوحة والهاء المجزومة، والفاء المفتوحة والشين المعجمة والياء المثناة من تحت الساكنة، ولم أقف على معنى هذه النسبة ولعلها قبيلة من قبائل صنهاجة». الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ١/ ٢٣٩. وانظر نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: ٣١٧، والأنساب للسمعاني: ٨/ ٩٨.

(٥) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ١/ ١٦٧.

(٦) انظر ما تقدم ص: ٢٢.

(٧) ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٤٧٠-٤٧١، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٥/ ٤٣٤.

الحاجب، وكان من كبار أئمة العربية بالقاهرة»[1]، وله معرفة تامة بالفقه، ولد سنة ٦٠٧هـ، وتوفي سنة ٦٩٥هـ.

٨-نجم الدين أحمد بن محسن -بفتح الحاء المهملة وكسر السين المهملة المشددة- المعروف بابن مَلِيّ[2]، قرأ النحو على ابن الحاجب، قال السبكي: «قرأ بدمشق النحو على ابن الحاجب»[3]، ولد ببعلبك سنة ٦١١هـ، وتوفي سنة ٦٩٩هـ.

٩-النصيبي[4]:

وهو محمد بن محمد بن علي بن المبارك الموفق، أبو عبد الله بن أبي العلاء الأنصاري النصيبي، مقرئ محقق، أخذ النحو عن ابن الحاجب في الإسكندرية، وقرأ عليه «الكافية»، قال ابن الجزري: «ثمَّ رحل إلى مصر فقرأ بها على عيسى بن أبي الحزم، وبالإسكندرية على ابن الحاجب، وسمع منه مقدمته في النحو»[5]، وذكر ابن الجزري أيضاً أن النصيبي قرأ على ابن الحاجب القراءات فقال: «قرأ عليه القراءات الموفق بن أبي العلاء النصيبي»[6]، توفي سنة ٦٩٥هـ.

١٠-الملك الناصر داود[7]:

وهو ابن الملك المعظم عيسى الأيوبي، قرأ النحو على ابن الحاجب، قال حاجي خليفة: «رحل ابن الحاجب عن دمشق إلى الكرك، ونظم هناك للملك

---

(١) بغية الوعاة: ١/ ٤٧٠.

(٢) ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣١-٣٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٥/ ٤٤٤-٤٤٥.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣١.

(٤) ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء: ٢/ ٢٤٤-٢٤٥.

(٥) غاية النهاية في طبقات القراء: ٢/ ٢٤٤.

(٦) غاية النهاية في طبقات القراء: ١/ ٥٠٩.

(٧) ترجمته في العبر في خبر من غبر: ٥/ ٢٢٩، والبداية والنهاية: ١٣/ ٢١١.

الناصر داود مقدمته الكافية، وشرحها له، وكان قرأ النحو عليه»[1].

وممن روى عن ابن الحاجب أبو علي الحسن بن الخلال، قال ابن الجزري: «وروى عنه الحافظان المنذري والدمياطي والحسن بن الخلال»[2]، قال الأدفوي: «وروى عنه الحافظ عبد العظيم المنذري . . وأبو علي بن الخلال وأبو الفضل الذهبي»[3]، وممن حدّث عنه بالإجازة العماد البالسي ويونس الدبوسي، قال السيوطي: «وحدّث عنه المنذري والدمياطي، وبالإجازة العماد البالسي ويونس الدبوسي»[4].

وذكر الدكتور شوقي ضيف أن ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي (ت٦٧٢هـ) لقي ابن الحاجب وأخذ عنه، قال: «ورحل (أي ابن مالك) إلى المشرق حوالي سنة ٦٣٠هـ ولقي ابن الحاجب وأخذ عنه»[5].

وفيما قاله الدكتور نظر من أوجه:

١-لم يذكر أحد من الذين ترجموا ابن الحاجب -ممن وقفت على

---

(١) كشف الظنون: ١٣٧٤.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء: ١/ ٥٠٩.

(٣) الطالع السعيد: ٣٥٣.

(٤) بغية الوعاة: ٢/ ١٣٥.

(٥) المدارس النحوية: ٣٠٩، ولم يذكر الدكتور مصدره في هذه الدعوى؛ إلاّ أنه أشار إلى ترجمة ابن مالك في المصادر التالية: طبقات الشافعية الكبرى: ٥/ ٢٨-٢٥٧، فوات الوفيات: ٣/ ٤٠٧، غاية النهاية في طبقات القراء: ٢/ ١٨٠، السلوك للمقريزي: ١/ ٦١٣، نفح الطيب: ٢/ ٢٢٢-٢٢٣، النجوم الزاهرة: ٧/ ٢٤٣، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٥/ ٣٣٩، بغية الوعاة: ١/ ١٣٠-١٣٧، العبر في خبر من غبر: ٥/ ٣٠٠، شرح الخضري على ابن عقيل: ١/ ٧، وعدت إليها جميعاً فلم أجد أحداً من أصحابها ذكر ما قاله الدكتور شوقي ضيف إلا الشيخ الخضري فإنه قال وهو يتكلم على مشايخ ابن مالك: «ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل، وتلميذه ابن عمرون، ويقال: إنه جلس عند أبي علي الشلوبين بضعة عشر يوماً، ونقل التبريزي في أواخر شرح الحاجبية أنه جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه». شرح الخضري على ابن عقيل: ١/ ٧، وردّ الدماميني ما نقله التبريزي بقوله: «ولم أقف عليه لغيره، ولا أدري من أين أخذه». حاشية الخضري على ابن عقيل: ١/ ٧.

مصنفاتهم- أنّ ابن مالك لقيه أو أخذ عنه، ولم أرَ إشارة إلى ذلك فيما اطلعت عليه من كتب التراجم.

٢-ما نقله السيوطي عن ابن مالك من قوله في ابن الحاجب: «إنه أخذ نحوه من صاحب المفصل، وصاحب المفصل نحوي صغير»[١]، فلو أخذ ابن مالك عن ابن الحاجب ما ذمّه؛ لأنّ من عادة التلاميذ أن يفخروا بمن تلقَّوا عنهم علمَهم.

٣-ما قاله أبو حيان الأندلسي في حق ابن مالك: «بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه ويرجع في حلِّ المشاكل إليه؛ إلاّ أن بعض تلاميذه ذكر أنه قال: قرأت على ثابت بن حيان بجَيَّان، وجلست في حلقة أبي علي الشلوبين نحواً من ثلاثة عشر يوماً، ولم يكن ثابت بن حيان من النحويين، وإنما كان من أئمة المقرئين»[٢]، فلو كان ابن الحاجب من مشايخه لعدَّه معهم حين ذكرهم، وحين حاول ابن الجزري ردَّ هذه الشبهة التي أثارها أبو حيان عدّد النحويين الذين أخذ عنهم ابن مالك، ولم يذكر ابن الحاجب بينهم، قال: «وقد شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يُعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات، وليس كذلك، بل قد أخذ العربية في بلاده عن ثابت بن حيان -كما تقدم-، وحضر عند الأستاذ أبي علي الشلوبين نحو العشرين يوماً، وأخذ عن السخاوي العربية والقراءات، ولَمّا دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش، ثمَّ حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه، وقد أخذ عنه العربية غير واحد»[٣]، فلو أخذ عن ابن الحاجب لذكر ابن الجزري ذلك.

واضح أنّ ابن الحاجب دَرَّس العربية والفقه وغيرهما، ولم نَرَ واحداً من تلاميذه تخرج به في العربية وعدّ من أئمتها؛ إلاّ الرضي القسنطيني[٤]؛ فإنه كان

---

(١) بغية الوعاة: ١/ ١٣٤.

(٢) بغية الوعاة: ١/ ١٣٠.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء: ٢/ ١٨١.

(٤) انظر ما تقدم ص: ٢٣.

من كبار أئمة العربية في القاهرة؛ إلاّ أنه أخذ العربية عنه وعن ابن معط[1]، وقليل ما هم الذين تعلموها منه كالنصيبي[2]، ونجم الدين بن محسن[3]، ولم يكونا من مشاهير هذا العلم، ومن تلاميذه مَنْ برع فيها كالحافظ المنذري؛ لكن المصادر لم تذكر أنه تلقّى منه العربية، وإنّما تذكر أنه روى عنه وحدّث[4].

وربّما كان مَردُّ هذا إلى أنه درّس غير ما علم، ولم يختصّ بتدريس علم واحد؛ إذ كانت له عناية بالعربية والفقه وأصوله والقراءات، وكان له تلاميذ أخذوا عنه هذه العلوم، فممن أخذ عنه الفقه ناصر الدين بن المنير وأخوه زين الدين والشهاب القرافي[5]، وممن أخذ عنه القراءات النصيبي[6]، ومنهم من روى عنه وحدّث كالشرف الدمياطي والحافظ الإسكندراني والحافظ المنذري[7].

---

(١) انظر ما تقدم ص: ٢٣-٢٤.

(٢) انظر ما تقدم ص: ٢٤.

(٣) انظر ما تقدم ص: ٢٤.

(٤) انظر ما تقدم ص: ٢١.

(٥) انظر ما تقدم ص: ٢٢-٢٣.

(٦) انظر ما تقدم ص: ٢٤.

(٧) انظر ما تقدم ص: ٢١.

٥-مصنّفـــاته :

لـم تقتصـر مصنفـات ابـن الحـاجب علـى العربيـة ، وإنّمـا عُرفـت لـه تصـانيف في الفقـه وأصولـه وغيرهمـا ، وذاعـت سـمعتها وانتفـع النـاس بـها «لمـا فيـها مـن كـثرة النقـل مـع صغـر الحجـم وتحريـر اللفـظ»[١] ، وسـأذكر فيمـا يلـي تصانيفـه التـي تيسَّـر لـي أن أهتـدي إليـها ، جاعلـها في أربعـة أقسـام :

القســم الأول : المطبــوع ، والقســم الثــاني : المخطــوط ، والقســم الثــالث : المفقـود ، والقسـم الرابـع : مـا نُسـب إليـه خطـأ .

القســم الأول- كُتُبــه المطبــوعة :

١-الإيضـاح في شـرح المفصـل[٢] : وسـيأتي الكـلام عليـه في فصـل مختـص بـه .

٢-الأمـالي النحويـة[٣] :

وهـي أمـال أملاهـا ابـن الحـاجب علـى تلاميـذه في القـاهرة ودمشـق وغـزّة وبيـت المقـدس ، بدأهـا بـالإملاء علـى آيـات مـن القـرآن سـنة ٦٠٩هـ[٤] ، وانتـهى منـها بـالإملاء علـى الأبيـات الشـعرية سـنة ٦٢٦هـ[٥] ، وتتـألف مـن سـتة أقسـام :

١-قسـم الأمـالي علـى آيـات القـرآن .

٢-قسـم الإمـلاء علـى مواضـع مـن المفصّـل .

---

(١) الطـالع السـعيد : ٣٥٤ .

(٢) نشـر في العـراق بتحقيـق د . موسـى بنـاي العليلـي ، مطبعـة العـاني ، بغـداد سـنة ١٩٨٣ .

(٣) طبعـت طبعتـين : الأولـى : تتـألف مـن قسـمين : الأول : حققـه د . هـادي حسـن حمـودي ، وطبـع في الجزائـر ، ويتنـاول الإمـلاء علـى آيـات مـن القرآن ، وعلـى مواضـع مـن المفصـل . والثـاني : حققـه د . عدنـان مصطفـى ، وطبـع في قطـر ، ويتنـاول الإمـلاء علـى المقدمـة ، وعلـى الأبيـات الشـعرية ، والأمـالي المطلقـة ، ومسـائل الخـلاف . الثانيـة : حققـها د . فخـر قـدارة ، طبعـت في دار عمـار في الأردن ، وهـي تضـم أقسـام الكتـاب السـتة .

(٤) انظـر أمـالي ابـن الحـاجب : ١٣٠ ، لـم أجـد في أماليـه أمليـة أقـدم مـن سـنة ٦٠٩هـ .

(٥) انظـر أمـالي ابـن احـاجب : ٦٤١ ، لـم أجـد في أماليـه أمليـة يعـود تاريخـها إلـى أبعـد مـن سـنة ٦٢٦هـ .

٣-قسم ما يتعلق بمسائل الخلاف.

٤-قسم الإملاء على مواضع من المقدمة (الكافية) له.

٥-قسم الإملاء على الأبيات.

٦-قسم الأمالي المطلقة.

وللأمالي منزلة عالية عند العلماء؛ قال ابن فرحون: «وله الأمالي في ثلاث مجلدات غاية في الإفادة»[١]، وقال السيوطي: «وله الأمالي في النحو، مجلد فخم في غاية التحقيق»[٢].

٣-الكافية[٣]:

وهي مقدمة وجيزة غلب عليها طابع الصياغة المنطقية، واقتصر فيها ابن الحاجب على أبواب النحو، فبدأ بالكلمة والكلام، ثمَّ انتقل إلى علامات الإعراب، ثمَّ تكلم على المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات فالتوابع، ثمَّ تكلم على المبنيات، ثمَّ تحدث عن المركبات والكنايات والمعرفة والنكرة والمذكر والمؤنث والمثنى والجموع والمصدر والمشتقات، ثمَّ أتى على ذكر الأفعال، وختمها بالكلام على الحروف.

وعُني بها العلماء فشرحوها واشتغلوا بها[٤].

٤-شرح الكافية[٥]:

---

(١) الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ٨٨.

(٢) بغية الوعاة: ٢/ ١٣٥.

(٣) طبعت في روميا سنة ١٥٩١م، وفي قازان سنة ١٨٨٩م، وفي دلهي سنة ١٣١٠هـ، وفي طشقند سنة ١٣١١هـ، وفي بولاق سنة ١٢٥٥هـ، وطبعت أخيراً في جدة سنة ١٩٨٦م بتحقيق د. طارق نجم عبد الله.

(٤) انظر شروح الكافية في كشف الظنون: ١٣٧٠-١٣٧٦، ومن أشهر شروحها المطبوعة شرح الرضي الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، وشرح نور الدين عبد الرحمن الجامي المسمَّى: الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب، طبع في بغداد سنة ١٩٨٣م بتحقيق د. طه أسامة الرفاعي.

(٥) طبع في دار الطباعة العامرة في الآستانة سنة ١٣١١هـ.

يُعَدُّ هذا الشرح أول شرح للكافية، وحافظ فيه ابن الحاجب على ترتيب الأبواب كما جاءت في الكافية، ولم يتوسّع في بسط المسائل النحوية ومناقشتها كما فعل في الإيضاح والأمالي، ولم يُطل الكلامَ على المسائل الخلافية إلا إشارات في بعض المواضع[1]، ولعلّ مَرَدَّ ذلكَ أنه أراد للكافية وشرحها أن يكونا كتابين تعليميين يقربان للطلاب مادتهما بأهون سبيل.

٥-شرح الوافية في نظم الكافية[2]:

نظم ابن الحاجب كافيته بنظم سمّاه «الوافية في نظم الكافية»[3]، ثمَّ شرحها بشرح سماه «شرح الوافية في نظم الكافية»[4]، ولم يَحِدْ في هذا الشرح عن منهجه في شرحه للكافية، إذ التزم بترتيب الموضوعات على ما هو عليه في الكافية، فبدأ بالكلمة والكلام -وهو ما بدأ به الكافية- وانتهى بالحروف -وهو ما انتهى به في الكافية أيضاً-، وتوسع في شرحه للوافية في الكلام على الأبواب والمسائل النحوية ومناقشتها أكثر من توسعه في شرحه للكافية، إلاّ أنه لم يبلغ الدرجة التي وصل إليها في كتابه «الإيضاح في شرح المفصّل» في تناول المسائل النحوية بالمناقشة والأخذ والرَّدّ، وكان يسوق بيتاً أو بيتين أو أكثر من الوافية، ثمَّ يبدأ بشرحها ومناقشتها راقباً في ذلك وحدة الفقرة التي هو بصددها واتصالها بما قبلها وما بعدها.

٦-القصيدة الموشّحة بالأسماء المؤنثة السماعية[5]:

---

(١) انظر شرح الكافية: ٤، ٦، ١٠، ١٣، ١٥، ١٩، ٢٠.

(٢) طبع في مطبعة الآداب في النجف الأشرف سنة ١٩٨٠ بتحقيق د. موسى بناي العليلي.

(٣) سيأتي الكلام عليها في القسم الثاني -كتبه المخطوطة-.

(٤) كذا ورد اسمها في الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ٨٨، وفي فهرس دار الكتب المصرية: ٢/ ١٧٤، وفي فهرس مخطوطات الموصل: ٤٠-٤٤، وفي النسخة المطبوعة: «شرح الوافية نظم الكافية».

(٥) طبعت مَعَ «السامي في الأسامي»: للميداني في طهران سنة ١٨٥٩م، ومع الكافية سنة ١٨٦٦م و١٨٨٩م، وفي نهاية شرح الألفية لابن عقيل ببيروت سنة ١٨٩٢. انظر بروكلمان: ٥/ ٣٣٤، وطبعت في دائرة المعارف الإسلامية (فؤاد البستاني): ٢/ ٤٢٦، ونشرت في=

وهي قصيدة تتألف من ثلاثة وعشرين بيتاً، تحدث فيها ابن الحاجب عن المؤنثات التي ليست فيها علامة تأنيث، وقسمها إلى قسمين:

١-المؤنثات السماعية التي يجب فيها التأنيث.

٢-المؤنثات السماعية التي يجوز فيها التذكير إلا أن تأنيثها أكثر[١].

٧-رسالة في العشر[٢]:

تكلم فيها على استعمال كلمة عشر ومواضع تذكيرها وتأنيثها.

٨-الشافية[٣]:

وهي مقدمة وجيزة، اقتصر فيها ابن الحاجب على مسائل الصرف، وأشار إلى بعض مسائل الخط؛ إذ بدأ بالكلام على بناء الكلمة ووزنها وصيغتها، ثمَّ التفت إلى المصدر وأنواعه، ثمَّ تكلم على التصغير فالمنسوب فجمع التكسير فالتقاء الساكنين فالابتداء (همزة الوصل) فالوقف (الروم والإشمام) فالمقصور والممدود فذو الزيادة (حروف الزيادة) فالأمالة فالإعلال فالإبدال فالإدغام فالحذف، وختمها ببعض مسائل للتمرين.

أمّا قسم الخط (الكتابة) فقد تناول فيه الأصل في الكتابة، وكتابة الهمزة أولاً ووسطاً وآخراً، والفصل والوصل والزيادة والنقص والبدل.

٩-المقصد الجليل في علم الخليل[٤]:

لم أقف عليه، أوله:

=الأردن سنة ١٩٨٥ بتحقيق د. طارق نجم عبد الله، وشرحها الشيخ نعمة الساعدي، وطبع شرحه في مطبعة النعمان في النجف الأشرف سنة ١٩٧٢م.

(١) القصيدة الموشَّحة بالأسماء المؤنثة: ٣٩ وما بعدها.

(٢) طبعت في نهاية الجزء الثاني من أمالي ابن الحاجب تحقيق د. عدنان مصطفى: ٣٢٣.

(٣) طبعت بضع طبعات، في دلهي سنة ١٢٨٧هـ، وسنة ١٢٩١هـ، وفي كلكتا سنة ١٨٠٥م، وفي الاستانة سنة ١٨٥٠م وسنة ١٨٨٥م.

(٤) طبع في بون سنة ١٨٣٠م بعناية فريتاغ. انظر دائرة المعارف الإسلامية (فؤاد البستاني) ٢/ ٤٢٦، وبروكلمان: ٥/ ٣٣٢.

الحمـدُ لله ذي العَـرْشِ المجيـد علـى إلباسـه مـنْ لبـاسِ فضلـه حُلَـلا

وآخـره:

وقـدْ أتـتْ ألـفٌ يـاءٌ بكسـرتها ولَمْ تجئ واوها والـها كما جعلا[1]

وعليـه شـروح كثـيرة، أحصـى بروكلمـان سـبعة منـها، وأشـار إلـى أن هنـاك شروحاً أخـرى[2].

١٠-منتهى الوصول والأمـل في علمـي الأصـول والجـدل[3]:

وهـو «مختصـر في أصـول الفقـه»[4]، تكلـم فيـه ابـن الحـاجب علـى المبـادئ: حـدّه وموضوعـه وفائدتـه واسـتمداده، والأدلـة الشـرعية: الكتـاب والسـنة والإجمـاع والقيـاس والاسـتدلال والأحكـام: الحكـم الشـرعي، والمحظـور والمندوب والمكروه والمبـاح.

١١-مختصـر المنتـهى[5]:

وهـو مختصـر لمنتـهى الوصـول والأمـل في علمـي الأصـول والجـدل[6]، و«كـان كتـاب النـاس شـرقاً وغربـاً»[7]، واعتنى بـه العلمـاء وشـرحه كثـيرون، وسـرد حـاجي خليفـة شـروحه[8]، وذكـر بروكلمـان أن ابـن الحـاجب اختصـر كتابـه «منتـهى الوصـول والأمـل في علمـي الأصـول والجـدل» في كتـابين همـا:

عيـون الأدلـة، ومختصـر المنتـهى في الأصـول[9]، ولـم يذكـر أحـد مـن الذيـن

---

(١) فـهرس مخطوطـات كوبريلـي: ٢/ ٣٦٢.

(٢) انظـر بروكلمـان: ٥/ ٣٣٢-٣٣٣.

(٣) طبع في استنبول سنة ١٣٢٦هـ، وأعيد طبعـه في دار الكتـب العلميـة ببيروت سـنة ١٩٨٥.

(٤) الديباج المذهَّب في معرفـة أعيـان علمـاء المذهـب: ٢/ ٨٨.

(٥) طبع في مطبعة كردستان بجمالية مصر، القـاهرة سـنة ١٣٢٦هـ.

(٦) انظر مقدمة مختصـر المنتـهى: ٢.

(٧) الديباج المذهَّب في معرفـة أعيـان علمـاء المذهـب: ٢/ ٨٨.

(٨) انظـر كشـف الظنـون: ١٨٥٣-١٨٥٧.

(٩) انظـر بروكلمـان: ٥/ ٣٣٤.

ترجموا ابن الحاجب أنه عمل مختصرين لكتابه «منتهى الوصول» وإنما ذكروا أنه اختصره في مختصر واحد؛ فقد قال ابن كثير: «ومختصره في أصول الفقه استوعب فيه عامة فوائد الإحكام لسيف الدين الآمدي»[1].

وقال ابن فرحون: «وصنّف مختصراً في أصول الفقه ثمَّ اختصره، والمختصر الثاني هو كتاب الناس شرقاً وغرباً»[2]، وقال طاش كبري زاده: «وصنّف في الفقه مختصراً، وفي الأصول مختصراً، وآخر أكبر منه سمّاه (المنتهى)»[3].

١٢-إعراب بعض آيات من القرآن:

ذكره بروكلمان ضمن مصنفات ابن الحاجب[4]، ورأيت في مكتبة الأسد بدمشق نسخة مصورة (ميكروفيلم)[5] تسمّى «إعراب بعض آيات من القرآن لابن الحاجب» وعُدْتُ إليها وقرأتها فوجدت أنها نسخة طبق الأصل عن أمالي ابن الحاجب على آيات من القرآن، ووازنت بضعة نصوص منها بالنصوص الواردة في أمالي ابن الحاجب -قسم الإملاء على آيات من القرآن- وانتهيت إلى أنها لا تختلف عنها بشيء، فممّا جاء في النُّسخة المصوّرة النص التالي: «وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[6]، أُخر جمع أخرى، مثل قولك: فضلى وفُضَل، وأمّا أخرى فتجمع على

---

(١) البداية والنهاية: ١٣/ ١٨٨، والآمدي: هو علي بن أبي علي بن محمد سالم الثعلبي، أبو الحسن سيف الدين الآمدي الأصولي المتكلم، وكتابه «الإحكام في أصول الأحكام» في الأصول مشهور، توفي سنة ٦٣١هـ. طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٠٦-٣٠٧، وحسن المحاضرة: ١/ ٥٤١.

(٢) الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ٨٨.

(٣) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: ١/ ١٣٣-١٣٤.

(٤) انظر بروكلمان: ٥/ ٣٥٠.

(٥) محفوظ برقم: م ف م/ ٥٩.

(٦) البقرة: ٢/ ١٨٥.

أواخر مثل قولك: أفضل وأفاضل وآخرين، إن كان لمن يعقل كقوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ . .﴾[1]، وإنّما جمع ههنا على فُعَل وهو في المعنى جمع آخر لأنه للأيام، وواحدها يوم، ويوم إنما يقال فيه آخر باعتبار أصل آخر وهو أن كل صفة لموصوف مذكر مما لا يعقل فأنت فيها بالخيار إن شئت عاملتها معاملة الجمع المذكر، وإنْ شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث، وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث فتقول: هذه الكتب الأفاضل والفضليات والفُضَل والفضلى. .»[2]. وهذا النص جاء في كلام ابن الحاجب على قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، في أماليه -قسم الإملاء على آيات من القرآن[3] بلا اختلاف.

وقابلت نصاً آخر من النسخة المصوّرة بما جاء في أمالي ابن الحاجب فوجدت أن الكلام هو هو لم يُصبْه شيء؛ فقد ورد كلام ابن الحاجب على قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[4]، في النسخة المصورة على النحو التالي: «وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ بعد النزول، إنما يكون بمهلة، والجواب أن هذه الفاء فاء السببية، وفاء السببية لا يشترط فيها ذلك، وإنما شرطها أن يكون ما بعدها مُسَبَّباً عن الأول، كما لو صرّح بالشرط، ألا ترى إلى صحة قولك: «إنْ يسلم زيدٌ فهو يدخل الجنّة» مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما، ثمَّ لو سلم ههنا أنها لمجرد العطف لم يلزم ما ذكره من نفي المهلة، فإنَّ ذلك إنما يكون على حسب ما يعدُّه الناس متعقّباً، والاخضرار بعد الإنزال يَعُدُّه الناس متعقّباً ولا يعدُّ مثل ذلك فيه مهلة، ألا ترى إلى صحة قولك: «تزوج زيدٌ فولد له ولد»، وإنْ كان لا يكون إلا بعد مهلة في الوجود، ولكن يصح إذا لم تكن إلا

---

(١) المزمل: ٧٣/ ٢٠.

(٢) النسخة المصورة: ورقة ٥/ أ.

(٣) انظر أمالي ابن الحاجب: ١١٦-١١٧.

(٤) الحج: ٢٢/ ٦٣.

مهلة الحمل، وكذلك قوله: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا﴾[1]، وإنْ كان في كل واحد مهلة وجوديّة، والله أعلم بالصواب»[2]. وهذا النص جاء بتمامه في أمالي ابن الحاجب[3].

وترتيب الكلام على الآيات في النسخة المصورة لا يختلف عن ترتيب كلام ابن الحاجب عليها في أماليه؛ من ذلك أنه جاء في النسخة المصورة كلامه على قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾[4] بعد كلامه على الآية: ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[5]، وكذا جاء الترتيب في الأمالي[6].

ونخلص ممّا تقدم إلى أن ما عَدَّه بروكلمان -وتبعه الدكتور طه أسامة الرفاعي[7]- مؤلفاً مستقلاً لابن الحاجب غير سديد؛ لأن إعراب بعض آيات من القرآن هو أمالي ابن الحاجب على الآيات القرآنية.

القسم الثاني- كُتُبه المخطوطة:

١-الوافية في نظم الكافية[8]:

وهي منظومة نظم فيها ابن الحاجب مقدمته الكافية للملك الناصر داود[9]، وأشار إلى ذلك بقوله فيها:

---

(١) المؤمنون: ٢٣/ ١٤.

(٢) النسخة المصورة: ورقة ٧/ أ.

(٣) انظر أمالي ابن الحاجب: ١٢٣-١٢٤.

(٤) الأنفال: ٨/ ٢٥.

(٥) الحج: ٢٢/ ٦٣.

(٦) انظر أمالي ابن الحاجب: ١٢٤-١٢٥.

(٧) انظر الفوائد الضيائية: ١/ ١٠.

(٨) كذا ورد اسمها في الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ٨٨، ومنها نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم (١٤٠٩) نحو. انظر فهرس دار الكتب المصرية: ٢/ ١٧٤.

(٩) انظر ما تقدم ص: ٢٤-٢٥.

وبَعْـــدُ انَّ هـــذه أرجـــوزهْ ... في علـمِ الاعـراب أتـتْ وجـيزهْ

قَصَـدْتُ في نظمـي لـها مُقَدِّمـهْ ... صنعْتُها مـنْ قَبْـلُ وَهْـيَ مُحْكَمَـهْ

مـنْ أجلـها سَـمّيْتُها بالوافيـهْ ... لكَوْنـها وَفَـتْ بنظـم الكافيـهْ

والملـكُ النـاصرُ عَـزَّ نـاصرهْ ... ولـم يـزلْ مُمْتَثَـلاً أوَامـرهْ

داودُ نَجْـلُ الملـكِ المُعَظَّـم ... أوْزَعَـهُ الرحمـنُ شُـكْرَ النِّعَـم

أشـارَ أنْ أنْظُمـها بـأمْر ... فَلَـمْ يَسَـعْ لـيْ دَفْعُـه بعُـذْرِ[1]

٢-شرح المقدمة الجزولية:

ذكره بروكلمان فحسب[2]، والمقدمة الجزولية صنّفها عيسى بن عبد العزيز الجزولي، توفي بمراكش سنة (٦٠٧هـ)، وسمّاها «القانون» وأتى فيها بالعجائب، واعتنى بها جماعة من الفضلاء[3].

٣-شرح الشافية:

ذكره الأدفوي وهو يحصي مصنفات ابن الحاجب بقوله: «منها المقدمة في النحو والمقدمة في التصريف وشرحهما»[4]، وابن فرحون بقوله: «وصنّف الكافية مقدمة وجيزة في النحو وأخرى مثلها في التصريف، سمّاها «الشافية» وشرح المقدمتين»[5]، والسيوطي بقوله: «والشافية في التصريف وشرحها»[6]، وحاجي خليفة بقوله: «وله شرح عليها»[7]، أي: على الشافية[8]، إلاّ أن

(١) شرح الوافية في نظم الكافية: ١١٩-١٢٠.

(٢) انظر بروكلمان: ٥/ ٣٥٠، وذكر أن لها نسخة مخطوطة في جامع القرويين بفاس: ١١٩٨.

(٣) انظر وفيات الأعيان: ٣/ ٤٨٨-٤٩١.

(٤) الطالع السعيد: ٣٥٤.

(٥) الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ٨٨.

(٦) حسن المحاضرة: ١/ ٤٥٦.

(٧) كشف الظنون: ١٠٢٠.

(٨) ذكر بروكلمان نسخة مخطوطة لشرح الشافية لابن الحاجب في بولون: ٣١٦.

الجاربُردي[1] شكّك في نسبة هذا الشرح إلى ابن الحاجب وقال: «وذُكر في الشرح المنسوب إلى المصنف رحمه الله أنّ الفعل إنْ كان لازماً كان للتكثير في فاعله..»[2].

وشروح الشافية كثيرة أتى على ذكرها حاجي خليفة[3]، وبروكلمان[4]، ولعل أشهرها شرح الرضي الاستراباذي[5].

٥-الجامع بين الأمّهات في الفقه[6]:

وهو مختصر في الفقه المالكي، نال اهتمام العلماء؛ قال ابن فرحون: «اعتنى العلماء شرقاً وغرباً بشرح هذا الكتاب»[7]، وقال أيضاً «وقد بالَغ الشيخ

---

(١) هو أحمد بن الحسن فخر الدين الجاربردي، كان مواظباً على العلم، له عدة مصنفات، منها شرح الشافية لابن الحاجب، توفي سنة ٧٤٦هـ. انظر بغية الوعاة: ١/ ٣٠٣.

(٢) شرح الشافية للجاربردي: ٦٥-٦٦.

(٣) انظر كشف الظنون: ١٠٢٠-١٠٢١.

(٤) انظر بروكلمان: ٥/ ٣٢٧-٣٣٢.

(٥) طبع عدة طبعات منها طبعة القاهرة سنة ١٩٣٩، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت بتحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، وأقدم طبعاتها طبعة شركة الصحافة العثمانية.

(٦) كذا ذكر اسمه ابن فرحون في الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ٨٦، وذكره البغدادي باسم «جامع الأمهات» في إيضاح المكنون: ١/ ٣٥١، وباسم «جامع الأمهات في الفقه» في هدية العارفين: ١/ ٦٥٥، وله ثلاث نسخ مخطوطة، الأولى في دار الكتب المصرية برقم ٢٠/ فقه مالكي، فهرس الكتب العربية الموجودة في الدار لغاية سنة ١٩٢١: ١/ ٤٧٨، والثانية والثالثة في مكتبة الأزهر، الأولى برقم (١٠٩١) ١٥٦٤٧، والثانية برقم (١٥٤٨) صعايدة ٣٩١٨٣، فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية لسنة ٢٠١٩٤٥/ ٣١٥، وطبع مؤخراً باسم «جامع الأمهات»، وحققه أبو عبد الرحمن الأخضري، اليمامة، للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - بيروت.

(٧) الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ٨٨.

تقي الدين بن دقيق العيد[1] وهو أحد الشافعية في مدح هذا الكتاب في أول شرحه له . . فلو تمّ هذا الشرح لبلغ به المالكية غاية المأمول»[2]، وقال ابن كثير: «ومختصره في الفقه من أحسن المختصرات»[3]، وعلى «الجامع بين الأمهات في الفقه» شرحان[4].

٦-عقيدة ابن الحاجب:

ذكره البغدادي بهذا الاسم ولم يزد[5]، وقال حاجي خليفة: «عقيدة ابن الحاجب أولها: «الحمد لله مبدع الأكوان الآفاقية»[6]، وعلى عقيدة ابن الحاجب شرحان ذكرهما حاجي خليفة.

القسم الثالث- كتُبُه المفقودة:

١-المسائل الدمشقية:

ذكره ابن الحاجب بقوله: «وهذا مقرر في الإملاء على المفصل وفي المسائل الدمشقية»[7]، ولم أقف على ذكر لهذا الكتاب عند غير ابن الحاجب.

---

(١) هو محمد بن علي بن وهب، أبو الفتح تقي الدين، أحد فقهاء الشافعيين المشهورين، توفي سنة ٧٠٢هـ. طبقات الشافعية الكبرى: ٩/ ٢٠٧-٢٤٩.

(٢) الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ٨٧.

(٣) البداية والنهاية: ١٣/ ١٨٨.

(٤) الأول للإمام محمد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير، ومنه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية - الجزء الرابع برقم (٤) فقه مالكي. فهرس دار الكتب المصرية: ١/ ٤٨٧، والثاني لشرف الدين عيسى بن مسعود بن المنصور بن يحيى المنكلاني، ومنه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية: ح٣/ ٥، ٦، ٧، برقم (٤٨) فقه مالكي. فهرس دار الكتب المصرية: ١/ ٤٨٧.

(٥) انظر هدية العارفين: ١/ ٦٥٥، وأشار بروكلمان إلى نسخ مخطوطة لعقيدة ابن الحاجب في ليبزج ١٥٠ رقم ١٠، والفاتيكان ثالث ٢٥٨ رقم ٩، والاسكوريال ثان ١٥٠٠ رقم ٦، وانظر بروكلمان: ٥/ ٣٤١.

(٦) كشف الظنون: ١١٥٧.

(٧) أمالي ابن الحاجب: ١١٤.

٢-شرح مقدمة الزمخشري:

تفرد الأدفوي بذكره فقال: «وشرح مقدمة الزمخشري في النحو»[١]، وذكر ياقوت مقدمة الزمخشري باسم «مقدمة الأدب في اللغة»[٢]، وذكرها ابن خلكان باسم «مقدمة الآداب»[٣]، وقال حاجي خليفة في التعريف بها: «وهي مقدمة الأدب في اللغة، جعلها الزمخشري على خمسة أقسام: الأول في الأسماء، والثاني في الأفعال، والثالث في الحروف، والرابع في تصريف الأسماء، والخامس في تصريف الأفعال»[٤].

٣-شرح كتاب سيبويه:

ذكر حاجي خليفة ابن الحاجب مع شرّاح كتاب سيبويه فقال: «وأبو عمرو عثمَّان بن عمر المالكي المعروف بابن الحاجب النحوي، المتوفى سنة ٦٤٦هـ»[٥].

وذكر البغدادي «شرح كتاب سيبويه» مع مصنفات ابن الحاجب[٦].

٤-المكتفى للمبتدي:

ذكره البغدادي باسم «المكتفى للمبتدي شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي»[٧]، وذكره حاجي خليفة باسم «المكتفى للمبتدي» وهو الأصح؛ لأنّ كتاب ابن الحاجب هذا شرح لكتاب عبد القاهر الجرجاني الذي اختصر فيه كتاب الإيضاح للفارسي، وسمّاه «الإيجاز»[٨].

---

(١) الطالع السعيد: ٣٥٤.

(٢) معجم الأدباء: ١٩/ ١٣٤.

(٣) وفيات الأعيان: ٥/ ١٦٩.

(٤) كشف الظنون: ١٧٩٨، ولمقدمة الزمخشري عدة نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية. انظر فهرس دار الكتب المصرية: ٢/ ٤٠.

(٥) كشف الظنون: ١٤٢٧.

(٦) هدية العارفين: ١/ ٦٥٥.

(٧) هدية العارفين: ١/ ٦٥٥.

(٨) انظر كشف الظنون: ٢١٢.

٥-جمال العرب في علم الأدب:
ذكره البغدادي[١]، ومحمد مخلوف[٢]، ولم يزيدا على ذكره.

٦-ذيل على تاريخ دمشق لابن عساكر:
ذكره حاجي خليفة ولم يزد[٣].

٧-معجم الشيوخ:
ذكره ابغدادي ولم يزد[٤].

٨-وذكر ابن فرحون أن ابن الحاجب صنّف في القراءات والعروض؛ إلاّ أنه لم يذكر شيئاً من ذلك[٥].

القسم الرابع- المنسوب إليه:

نسب الدكتور طه أسامة الرفاعي إلى ابن الحاجب كتاب «شرح الهادي»[٦]، واستند في ذلك إلى قول الجاربُردي: «وبعض العرب لا يحذف الياء الأولى ولكن يحذف الياء الثانية، فتقول: الصحاري؛ بكسر الراء، وهذا صحارٍ كما تقول: جوار، قال في شرح الهادي: الهمزة في حمراء وبيضاء وصحراء وعشراء بدل من ألف التأنيث، كالتي في حُبلى وسكرى، والأصل فيها القصر للتأنيث، فزاد قبلها ألفاً أخرى للمَدِّ توسّعاً في اللغة وتكثيراً لأبنية التأنيث ليصير له بناءان مقصور وممدود»[٧].

---

(١) انظر هدية العارفين: ١/ ٦٥٥.

(٢) انظر شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ١/ ١٦٧.

(٣) انظر كشف الظنون: ٢٩٤، وابن عساكر هو أبو القاسم علي بن أبي محمد الحسن بن هبة الله أبي الحسن بن عبد الله المعروف بابن عساكر الدمشقي، كان مُحَدِّث الشام في وقته، له التاريخ الكبير لدمشق، توفي ٥٧١هـ. وفيات الأعيان: ٣/ ٣٠٩-٣١١.

(٤) انظر هدية العارفين: ١/ ٦٥٥.

(٥) انظر الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ٨٨.

(٦) انظر الفوائد الضيائية: ١/ ١٦ وتبعه الدكتور طارق نجم عبد الله. انظر الكافية بتحقيقه: ٢٣.

(٧) شرح الشافية للجاربردي: ٢٢٩.

وليس كما ذكر الدكتور طه، بل الصحيح أن كتاب «شرح الهادي» لعبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني، قال أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده: «ومختصر لعز الدين الزنجاني، وهو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني صاحب «شرح الهادي» المشهور الذي أكثر الجاربردي من النقل عنه في «شرح الشافية»، قال السيوطي: وقفت عليه بخطه، وذكر في آخره أنه فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة سنة أربع وخمسين وستمائة، ومتن الهادي له أيضاً، وله التصريف المشهور بتصريف العزّي»[1].

والنص الذي ساقه الدكتور طه، واستدل به لا يفيد أن كتاب «شرح الهادي» لابن الحاجب؛ لأنّ الجاربردي قال: «قال في شرح الهادي» ولم يسم القائل، وليس في النص قرينة تدل على أن القائل هو ابن الحاجب، ولكن لما أكثر الجاربردي من النقل عن صاحب شرح الهادي -كما رأينا قبل قليل- اجتزأ بقوله: «قال» عن ذكر اسم صاحب الكتاب.

بما سلف وقفنا على مصنفات ابن الحاجب المطبوع منها والمخطوط والمفقود والمنسوب إليه، ورأينا أنه صنّف في موضوعات شتى، كالنحو والفقه والأصول والأدب والعروض والتاريخ، وفي هذا دليل على سعة اطلاعه ورغبته في تحصيل العلوم والتصنيف فيها.

وقد لقيت مصنفاته رواجاً عند العلماء وامتدحوها؛ قال ابن خلكان: «وكل تصانيفه في غاية الحسن والإفادة»[2]. وقال السيوطي: «ومصنفاته في غاية الحسن»[3]. وقال ابن فرحون: «وصنّف التصانيف المفيدة»[4]. وقال أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبري زاده: «ومصنفاته في غاية الحسن،

---

(١) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: ١/ ١٣٦، وانظر بغية الوعاة: ٢/ ١٢٢.

(٢) وفيات الأعيان: ٣/ ٢٥٠.

(٣) بغية الوعاة: ٢/ ١٣٥.

(٤) الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ٨٧.

ورُزقت قبولاً تاماً لحُسنها وجزالتها»[1]. وقال ابن الجزري: «ومصنفاته تنبئ عن فضله»[2]. وقال محمد بن محمد مخلوف: «له التصانيف البالغة غاية التحقيق والإجادة»[3].

ومن السمات المميزة لمصنفاته صغر حجمها كالكافية وشرحها والشافية وشرحها، وميلُه إلى الاختصار فيها؛ فقد رأينا أنه صنّف كتابه «منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل» ثمَّ اختصره بـ «مختصر المنتهى»[4]، وصنّف مختصراً في الفقه المالكي[5]، إلاّ أن بعض مصنفاته جاء في حجم متوسط إذا ما نظر إلى الموضوع الذي تناوله ابن الحاجب فيها، وذلك ككتابيه «الأمالي» و«الإيضاح في شرح المفصّل».

واعتمادُه على النقل من مصنفات مَن سبقه ظاهر؛ إذ «انتظم في مختصره في الفقه فوائد ابن شاس»[6]، واستوعب في مختصره «في أصول الفقه» عامة فوائد الإحكام لسيف الدين الآمدي»[7]، واختصر مختصره الجامع بين الأمهات» من ستين ديواناً[8].

وسَهُل تداولها بين طلاب العلم والاستفادة من مادتها، وكثُرت الشروح والتعليقات عليها، وستظهر هذه السمات واضحةً حين دراسة كتابه «الإيضاح في شرح المفصَّل» وهو موضوع الفصل الثالث من هذا الباب.

---

(١) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: ١/ ١٣٤.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء: ١/ ٥٠٨.

(٣) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ١/ ١٦٧.

(٤) انظر ما تقدم ص: ٣٢.

(٥) انظر ما تقدم ص: ٣٣.

(٦) البداية والنهاية: ١٣/ ١٨٨، وابن شاس: هو عبد الله بن نجم بن شاس الجذامي، فقيه مالكي، له كتاب سماه «الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة»، توفي سنة ٦١٦هـ. الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ١/ ٤٤٣-٤٤٤.

(٧) البداية والنهاية: ١٣/ ١٨٨.

(٨) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ١/ ١٦٧.

الفصل الثاني
الزمخشري وكتابه المفصَّل

١ - الزمخشري[١] :

هو جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري[٢] ، الخوارزمي[٣] ، كان نحوياً فاضلاً معتزلياً قوياً في مذهبه[٤] ، وإماماً كبيراً في التفسير والحديث واللغة والبيان[٥] ، وأعلم فضلاء العجم بالعربية في زمانه[٦] ، ولد في خوارزم بزمخشر يوم الأربعاء السابع عشر من رجب سنة سبع وستين وأربعمائة[٧] ، كان مقطوع الرِّجل[٨] ، نزل مكة ولقي فيها الشريف أبا الحسن علي بن عيسى بن حمزة الحسني[٩] ، فعَرَف قدره وأخذ عنه ، وأخذ هو عن الزمخشري[١٠] .

له التصانيف الحسنة في التفسير وغريب الحديث والنحو ، منها كتاب :

---

(١) ترجمته في نزهة الألباء : ٣٩١-٣٩٣ ، و معجم الأدباء : ١٩/ ١٢٦-١٣٥ ، و إنباه الرواة : ٣/ ٢٦٥-٢٧٢ ، و وفيات الأعيان : ٥/ ١٦٨-١٧٤ ، و البداية والنهاية : ١٢/ ٢٣٥ ، و لسان الميزان : ٦/ ٤ ، و بغية الوعاة : ٢/ ٢٧٩-٢٨٠ .

(٢) نسبة إلى زمخشر ؛ بفتح أوله وثانيه ، ثم خاء معجمة وساكنة وسين معجمة وراء مهملة : قرية جامعة من نواحي خوارزم . معجم البلدان : (زمخشر) .

(٣) نسبة إلى خوارزم ؛ أوله بين الضمة والفتحة ، والألف مسترقة مختلسة ليست بألف صحيحة : اسم لناحية بجملتها . معجم البلدان : (خوارزم) .

(٤) بغية الوعاة : ٢/ ٢٧٩ .

(٥) وفيات الأعيان : ٥/ ١٦٨ .

(٦) إنباه الرواة : ٣/ ٢٧٠ .

(٧) نزهة الألباء : ٣٩٣ ، وجاء في بغية الوعاة : ٢/ ٢٧٩ أنه ولد سنة ٤٩٧ ، تحريف .

(٨) انظر قصة ذلك في إنباه الرواة : ٣/ ٢٦٨ .

(٩) هو علي بن حمزة بن وهاس بن أبي الطيب الحسني ، المعروف بابن وهاس ، من أهل مكة وشرفائها ، له تصانيف مفيدة ، قرأ على الزمخشري بمكة ، توفي سنة ٥٠٦هـ ، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين : ٦/ ٢١٧-٢٢١ .

(١٠) إنباه الرواة : ٣/ ٢٦٨ .

الكشّاف عن حقائق التنزيل، وكتاب الفائق في غريب الحديث، وكتاب ربيع الأبرار، وكتاب أسماء الأودية والجبال، وكتاب المفصَّل في النحو، وكتاب المفرد والمؤلف في النحو، والأنموذج في النحو[1]، وحاشية على المفصل وشرح عليه[2]، وغير ذلك من التصانيف المفيدة.

وكان الزمخشري يعتدُّ بالمفصل ويزعم أنه ضمّنه مسائل كتاب سيبويه كلها، ويُحكى أن بعض أهل الأدب أنكر عليه هذا القول وذكر له مسألة من كتاب سيبويه وقال: هذه ليست فيه، فقال: إنها إنْ لم تكن فيه نصاً فهي فيه ضمناً، وبيّن له ذلك[3].

وعرف العلماء قدره، فعندما قدم إلى بغداد للحج جاءه «ابن الشجري مهنئاً له بقدومه، فلمّا جالسه أنشده الشريف فقال[4]:

كانَتْ مُساءَلةُ الرُّكبانِ تخبرني ... عن أحمدَ بنِ دُوادَ أطيبَ الخبَرِ

حتّى التقينا فلا والله ما سَمعتْ ... أذُني بأحْسَنَ ممّا قد رأى بصري

---

(١) انظر نزهة الألباء: ٣٩١، و بغية الوعاة: ٢/ ٢٨٠.

(٢) معجم الأدباء: ١٩/ ١٣٤، وسيأتي الكلام على شرحه للمفصل.

(٣) انظر نزهة الألباء: ٣٩٢.

(٤) البيتان لابن هانئ الأندلسي، وهما في ديوانه: ١٦٥، و وفيات الأعيان: ١/ ٣٦١-٣٦٢، ورواية البيت الأول في الديوان:

كانت مساءلة الركبان تخبرنا ... عن جعفر بن فلاح أطيب الخبر

وكذا روايته في وفيات الأعيان، وجعفر بن فلاح كان أحد قواد المعز أبي تميم معد بن المنصور العبيدي صاحب إفريقية. وفيات الأعيان: ١/ ٣٦١-٣٦٢. وقال ابن خلكان: «والناس يروون هذين البيتين لأبي تمام في القاضي أحمد بن أبي دواد، وهو غلط؛ لأنّ البيتين ليسا لأبي تمام، وهم يروونهما عن أحمد بن دواد، وهو ليس بابن دواد بل ابن أبي دواد، ولو قال كذا لما استقام الوزن». وفيات الأعيان: ١/ ٣٦٢،

ولم أجد البيتين في ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، ولا في ديوانه، ضبط إيليا الحاوي.

وأنشده أيضاً[1]:

وأستكثرُ الأخبارَ قبلَ لقائه ... فلَمّا التقيْنا صَغَّرَ الخبرَ الخُبْرُ[2]

وكان له شعر كشعر النحاة[3]، توفي بقصبة خوارزم ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة[4].

٢-المُفَصَّل:

١-أهميته ومنزلته:

إن أول كتاب وصل إلينا في علم العربية هو «الكتاب» لسيبويه (١٨٢هـ)، وكان عيسى بن عمر الثقفي (١٤٩هـ) قد صنّف كتابين في النحو هما «الجامع، والإكمال أو المكمل»[5]، إلا أنهما فُقدا ولم يصلا إلينا، وأنشد الخليل فيهما:

بَطَلَ النّحوُ جميعاً كُلُّهُ ... غيرَ ما أحْدثَ عيسى بنُ عُمَرْ

ذاك إكمالٌ وهذا جامعٌ ... فهُما للناس شمسٌ وقَمَرْ[6]

وتَجانأ الناسُ على الاشتغال بالكتاب دراسة وحفظاً وفهماً وشرحاً وتعليقاً وتخريجاً وإعراباً للشواهد فيه، وما زالوا إلى أيامنا هذه يستخرجون منه ويستنبطون، وإليه الصيرورة والمآل في كل مسألة تعرض، وقضية تبسط للبحث.

وصنّف محمد بن يزيد المبرِّد (٢٨٥هـ) كتابه «المقتضب» ومع أنّ هذا

---

(١) البيت للمتنبي، وهو في شرح ديوانه للعكبري: ٢/ ١٥٥، والرواية فيه: «وأستكبر». والخبر: الخبرة والاهتبار، كذا في شرح ديوان المتنبي للعكبري: ٢/ ١٥٥.

(٢) نزهة الألباء: ٣٩١.

(٣) إنباه الرواة: ٣/ ٢٦٧، وله ديوان شعر مخطوط محفوظ في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ٤١٦٣. انظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - الشعر: ١٥٨-١٥٩.

(٤) نزهة الألباء: ٣٩٣.

(٥) انظر الفهرست: ٦٨.

(٦) إنباه الرواة: ٢/ ٣٧٥.

الكتاب «هو أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسوطة»[1] فإنه لم يرزق تلك الشهرة الواسعة التي حظي بها كتاب سيبويه.

ثم ظهر أبو بكر بن السراج (٣١٦هـ) بكتابه «الأصول في النحو»[2] الذي «أصبح المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه»[3]، «وهو غاية من الشرف والفائدة»[4]، وربما كان الكتاب الثاني بعد كتاب سيبويه، «فقد أكثر فيه ابن السراج من إيراد آراء سيبويه والمبرد والأخفش، حتى صار مرجعا لمعرفة آراء هؤلاء العلماء»[5]، وقد يكون من قبيل التواضع ما حكي عن الرماني (٣٨٤هـ) من أن كتاب الأصول ذكر بحضرة أبي بكر بن السراج فقال قائل: هو أحسن من المقتضب، فقال أبو بكر: لا تقل هكذا وأنشد:

ولو قبلَ مَبْكاها بَكَيْتُ صبابةً ... بسُعْدى شَفَيْتُ النفْسَ قبلَ التَّندُّمِ

ولكنْ بَكَتْ قبلي فَهَاجَ لِيَ البُكا ... بُكاها فقلتُ: الفَضْلُ للمُتَقَدِّمِ[6]

ثم ظهر بعد ذلك كتاب «الجمل» لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٨هـ)، وأقبل الناس عليه دراسة وحفظاً وشرحاً، وقد بلغت عدة الشروح والتعليقات التي صنفت فيه خمسة وسبعين شرحاً وتعليقاً، ما عدا شروح شواهده التي بلغت عدتها أربعة شروح[7]، وذكر ابن العماد الحنبلي عن بعض المغاربة أن شروح «الجمل» وصلت إلى مائة وعشرين شرحاً عندهم[8]،

---

(١) مقدمة الأستاذ عبد الخالق عضيمة لكتاب المقتضب: ١/ ٦٦.

(٢) طبع في بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥ بتحقيق د. عبد الحسين الفتيلي.

(٣) معجم الأدباء: ١٨/ ٢٠٠.

(٤) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ١١٢.

(٥) مقدمة فهارس كتاب الأصول في النحو: ٣.

(٦) معجم الأدباء: ١٨/ ٢٠٠-٢٠١.

(٧) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع: ٧٩-٨٧.

(٨) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٢/ ٣٥٧.

وبقي «الجُمَل كتابَ المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس باللُّمع لابن جنّي والإيضاح لأبي علي الفارسي»[1].

ولقي كتاب «الإيضاح» لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) عناية واهتماماً بالغين عند أهل اعلم، ونال منزلة رفيعة لديهم، فشرحوه وعلّقوا عليه ودرسوا أبياته ووصلت عدّة المؤلفات التي صنفت حوله ثلاثة وعشرين مؤلفاً[2].

وبقي «الإيضاح» كتابَ الناس إلى أن ظهر كتاب «اللُّمع» لابن جنّي (٣٩٢هـ) فاشتغلوا به وعوَّلوا عليه، وقرأه بعض الفقهاء على ابن يعيش (٦٤٦هـ)[3]، وتناولته الأيدي بالشرح والتعليق، فشرحه وعلّق عليه ثلاثة وعشرون عالماً[4]، واستمر إقبال الناس عليه إلى أن ظهر كتاب «المفصَّل» للزمخشري.

كان الزمخشري محباً للعرب والعربية، مُبغضاً للشعوبية شانئاً لأهلها والداعين إليها، شاكراً لله أن جعله من علماء هذه اللغة، وجَبَله على التعصُّب لها والغضب لأهلها، هذا ما صرّح به في خُطبة «المفصل» إذ قال: «اللهَ أحمدُ على أن جعلني من علماء العربية وجَبَلني على الغضب للعرب والعصبية، وأبى لي أن أنفرد عن صميم أنصارهم وأمتاز وأنضوي إلى لفيف الشعوبية وأنحاز»[5].

ومن أجل حبِّه للعربية صنّف كتابه «المفصَّل» لما رأى من حاجة الناس إلى كتاب في الإعراب محيط بأبواب العربية مرتَّب ترتيباً يبلغ بهم معرفة كلام العرب بأقرب سبيل وأقل جهد، قال: «ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرَب إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحدبُ على أشياعي من حَفَدة

---

(١) إنباه الرواة: ٢/ ١٦١.

(٢) التكملة: ٦-٨.

(٣) وفيات الأعيان: ٧/ ٤٨.

(٤) شرح اللمع لابن بَرْهان العكبري: ٤٦-٥٢.

(٥) المفصل: ٢.

الأدب؛ لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب، مرتّب ترتيباً يبلغ بهم الأمَد البعيد بأقرب سعي ويملأ سجالهم بأهون السقي»[1].

وبدأ بتأليف هذا الكتاب في غُرّة شهر رمضان سنة ٥١٣هـ، وفرغ منه في غُرّة المحرّم سنة ٥١٥هـ[2]، وحظي بشهرة واسعة، والتفت إليه العلماء يشرحونه ويسرون تناول مادته، وينبشون ما فيه من خبايا وكنوز، وتلقّفه طلبة العلم يحفظونه ويتدارسونه، وقد أراد الزمخشري لمفصَّله أن يكون كتاباً لتعليم النحو يتداوله الطلاب ويصلون منه إلى مأربهم بطريق سهلة[3].

وكان للملك المعظَّم عيسى سلطان الشام اليد الطُّولى في رفع منزلة هذا الكتاب وشهرته بين الناس؛ إذ كان معجباً به، وشَرَط لكل من يحفظه مائة دينار وخلعة، فحفظه لهذا الإغراء جماعة من النُّجباء الأذكياء وشرحوه[4]، وعُرف عن الملك المعظَّم عيسى عنايته الشديدة بالنحو، فقد قرأ كتاب سيبويه على الإمام زيد الكندي، وشرحه الكبير للسيرافي، والحجّة والإيضاح لأبي علي الفارسي[5].

وهكذا كان المفصل كتابَ الناس في خوارزم وخراسان وما حولهما، إذ أكثر شُرّاحه من هذه البلاد كالفخر الرازي، وصدر الأفاضل، ومحمد بن سعد الديباجي المروزي، وغيرهم، كما سنرى حين الكلام على شروحه.

ولم تقتصر شهرته على خوارزم وما حولها، وإنما امتدت إلى مصر والشام، فإنّ جماعة من علماء هذين المِصْرين عُنُوا به وشرحوه، كعَلَم الدين السخاوي، وابن الحاجب، وابن يعيش، وابن عمرون الحلبي وغيرهم[6]،

---

(١) انظر مقدمة المفصل ص: ٢.

(٢) وفيات الأعيان: ٥/ ١٦٩، و كشف الظنون: ١٧٧٤.

(٣) انظر مقدمة المفصل ص: ٥.

(٤) وفيات الأعيان: ٣/ ٤٩٥، و شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٥/ ١١٥.

(٥) النجوم الزاهرة: ٦/ ٢٦٧، والدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٥٧٩.

(٦) انظر ما سيأتي ص: ٥١، ٦١.

وعلى الرغم من هذه المنزلة التي حققها «المفصل» في شرق العالم الإسلامي فإنه لم يُرزق الحظ الوافر ليصل إلى قلوب المغاربة والأندلسيين، ولعل اعتزال صاحبه له أكبر الأثر في نفورهم منه، فابن مالك يتهم الزمخشري بأنه نحوي صغير[1]، وأبو حيان يتهمه بأنه قرأ كتاب سيبويه في أواخر حياته على رجل من الأندلس، قال «إنه جَثَا بين يدي الناظر في كتاب سيبويه»، و«رحل من خوارزم في شَيبته إلى مكة شرّفها الله تعالى لقراءة كتاب سيبويه على رجل من أصحابنا من أهل جزير الأندلس كان مجاوراً بمكة، وهو الشيخ الإمام العلاّمة المشاور أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله الأندلسي من أهل يابرة[2] من بلاد جزيرة الأندلس، فقرأ عليه الزمخشري جميع كتاب سيبويه[3]، ووجد الأندلسيون والمغاربة في كتاب «الجُمَل» للزجاجي أفُقاً رحبة لدراساتهم فشرحوه وعلّقوا عليه[4].

ومما يدل على مكانة «المفصل» وجلال قدره ما قاله ابن يعيش فيه: «إن هذا الكتاب جليل قدره، نابه ذكره، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله، وأوجز لفظه فتيسّر على الطالب تحصيله»[5].

وما قاله صاحب كشف الظنون في وصفه:

«إذا ما أردتَ النحوَ هاكَ محصلاً ... عليك من الكتب الحِسان مفصَّلا

وقال آخر:

مفصَّلُ جر الله في الحُسْنِ غايةٌ ... وألفاظُه فيه كدُرٍّ مفصل

---

(١) بغية الوعاة: ١/ ١٣٤، وانظر ما تقدم ص: ٢٠.

(٢) قال ياقوت: «يابرة: بلد في غربي الأندلس، ينسب إليها أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد ابن عبد الله اليابري الأندلسي، مات بمكة سنة ٥٢٣هـ». معجم البلدان: (يابرة).

(٣) البحر المحيط: ٤/ ٣٧٢.

(٤) انظر ما تقدم ص: ٤٧.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢.

ولـولا التُّقـى قلـتُ المفصـلُ معجـزٌ كآي طـوال مـن طِـوال المفصَّـلِ»[1]

ولاتقـلُّ منزلـة المفصـل في زماننـا هـذا عنـها في الأزمنـة الغـابرة، فقـد امتدحـه الدكتـور عبـد الله درويـش بأنـه «ثـاني كتـاب في النحـو بعـد كتـاب سـيبويه»[2]، والأستاذ عبد الحميد حسن بأنه «ليس في الكتب التي بينـه وبـين كتـاب سـيبويه ممـا وصـل إلينـا كتـاب عـالج المبـاحث النحويـة علاجـاً شـاملاً، فإنمـا هـي مؤلفـات في موضوعـات نحويـة خاصـة، أو في مبـاحث صرفيـة خاصـة»[3].

٢-المصنفات التي صُنِّفَت حولـه:

رأينـا أن كتـاب «المفصَّـل» اكتسـب سـمعة طيبـة، وأقبـل عليـه طـلاب العلـم يدرسـونه ويحفظونـه، وقـد لقـي أيضـاً عنايـة بالغـة عنـد العلمـاء، وانصرفـوا إليـه يشـرحونه، ويسـهلون تنـاول مادتـه، فمنهـم مـن شـرح متنـه، ومنهـم مـن شـرح أبياتـه ومنـهم مـن نظمـه لتيسـير حفظـه، ومنـهم مـن اختصـره، وبلـغ بـهم الاحتفـال بـه إلـى أن قلـده بعضـهم ووضعـوا حواشـي وتعليقـات علـى شـروحه، إلاّ أن بعضـهم أخـذ عليـه في مواضـع كثيرة، وسـنرى فيمـا يلـي أهـمَّ الكتـب التـي صنفـت حولـه:

١-شـــروح الـمُفَصَّـــل:

اهتـم العلمـاء بـإبراز مـادة المفصـل وتوضيحـها، فراحـوا يشـرحونه ويقربونـه إلـى الأذهـان، وسـأذكر فيمـا يلـي أهـم شـروحه بادئـاً بـالمطبوع منـها فـالمخطوط فـالمفقود:

١-الشروح المطبوعـة:

طُبعـت عـدة شـروح للمفصـل، وهـي قليلـة إذا مـا ووزنـت بعـدد الشـروح المخطوطة، وسـأذكرها فيمـا يلـي مرتبـة حسـب وفـاة شـارحيها:

١-شـرح أبـي محمـد مجـد الديـن القاسـم بـن الحسـين الخوارزمـي المعـروف

---

(١) كشـف الظنـون: ١٧٧٤.

(٢) المعـاجم العربيـة: ١٢٦.

(٣) القواعـد النحويـة: ٢٦٧.

بصدر الأفاضل (٦١٧هـ)[١] واسمه التخمير[٢].

٢-شرح موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ)[٣] واسمه «شرح المفصل»[٤].

٣-شرح أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (٦٤٦هـ)[٥] واسمه «الإيضاح في شرح المفصل»[٦].

٤-شرح محمد طيب المكي الهندي[٧]، واسمه الوِشاح الحامدي المفصل على محذرات المفصل[٨].

٥-شرح محمد عبد الغني[٩]، واسمه «المؤول في شرح المفصل»[١٠].

٢-الشروح المخطوطة:

١-شرح الزمخشري:

ذكر العلماء الذين ترجموا الزمخشري أنه صنف كتاباً حول المفصل، إلاّ أنهم اختلفوا في اسم هذا الكتاب، فقد عدّد ياقوت في مصنفات الزمخشري كتابين: الأول سمّاه «حاشية على المفصل» والثاني: «شرح المفصل»[١١]،

---

(١) اشتهر بعلم العربية، ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) طبع في دار الغرب الإسلامي سنة ١٩٩٠ بتحقيق د. عبد الرحمن عثيمين.

(٣) من أئمة العربية، ولد سنة ٥٥٣هـ في حلب. ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ٣٥١-٣٥٢.

(٤) نشر في ليبزغ سنة ١٨٨٢ بعناية ج. بان، ونشر أيضاً بعناية دار الطباعة المنيرية في مصر - بلا تاريخ.

(٥) تقدمت ترجمته مفصلة.

(٦) طبع في العراق - في مطبعة العاني - بغداد سنة ١٩٨٣ بتحقيق د. موسى بناي العليلي.

(٧) لم أعثر على ترجمته.

(٨) كذا جاء اسمه عند بروكلمان، وذكر أنه طُبع في الهند - المطبعة السعيدية سنة ١٣١٨هـ. بروكلمان: ٥/ ٢٢٧ ولم أقف عليه.

(٩) لم أعثر على ترجمته.

(١٠) كذا جاء في دائرة المعارف الإسلامية (الشنشاوي وزميلاه) وذكر أنه طُبع في كلكتا سنة ١٣٢٢هـ. دائرة المعارف الإسلامية: ١٠/ ٤٠٦، ولم أقف عليه.

(١١) معجم الأدباء: ١٩/ ١٣٤.

وأورد السيوطي بين كتب الزمخشري كتاباً اسمه «شرح بعض مشكلات المفصل»[1]، وذكر طاش كبري زاده بين مصنفات الزمخشري كتاباً اسمه «شرح بعض مشكلات المفصل»[2].

وساق البغدادي نصوصاً نقلها عن ابن المستوفى[3] تفيد أن الزمخشري صنّف كتاباً اسمه «حواشي على المفصل»، قال: «قال ابن المستوفى . . ثم نقل عن الزمخشري في حواشيه أنه قال: . .»[4]، وقال: «ونقل ابن المستوفى في شرح أبيات المفصل عن الزمخشري في حواشيه على المفصّل . .»[5]، وقال: «ونقل ابن المستوفى عن حواشي المفصل»[6]، وقال: «قال الزمخشري في حواشي المفصل . .»[7]، وذكر بروكلمان بين شروح المفصل شرحاً ولم يسمِّه[8].

وسواء أكان اسم الكتاب الذي صنّفه الزمخشري «شرح بعض مشكلات المفصل» أم «حواشي على المفصل» فإن ذلك المصنف يشير إلى أن العناية بكتاب المفصل بدأت في حياة مؤلفه، وهو يُعَدُّ أولَ من عُني به، فقد أعاد النظر في كتابه وحاول أن يقدمه على نحو أفضل لطلبة العلم.

٢-شرح محمد بن سعد الديباجي المروزي (٦٠٩هـ)[9]، ذكره حاجي خليفة مَعَ شُرّاح المفصل بقوله: «ومحمد بن سعد الديباجي المروزي، وسمّاه

---

(١) بغية الوعاة: ٢/ ٢٨٠.

(٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: ٢/ ٨٨.

(٣) ستأتي ترجمته ص: ٦٤.

(٤) الخزانة: ٣/ ٨.

(٥) الخزانة: ٣/ ١٢٧.

(٦) الخزانة: ٣/ ١٢٨.

(٧) الخزانة: ٤/ ٥١.

(٨) بروكلمان: ٥/ ٢٢٥، وأشار إلى أن له نسختين مخطوطتين، الأولى في ليدن: ١٦٤، والثانية في فيينا: ١٥٤.

(٩) لم أعثر على ترجمة له.

«المحصّل»[1]، وعدّد القفطي بين شُراح المفصل رجلاً ذكره باسم «الأديب المروزي خازن الكتب المهتر الفقاعي السجزي»، وذمّ شرحه[2]، وذكره بروكلمان باسم «محمد بن سعد المروزي» وعلى أنه شرح المفصل بشرح اسمه «المحصل»[3].

٣-شرح الشيخ أبي البقاء عبد الله بن الحسن العكبري (٦١٦هـ)[4]، ذكر حاجي خليفة أنه شرح المفصل بشرح سماه «الإيضاح» وقال: «وفي أسانيد خواجة محمد أنه سمّاه «المحصل»[5]، وذكر القفطي أن اسمه «شرح المفصل»، وقال عنه «لطيف»[6]، وذكره بروكلمان باسم «المحصل»[7]، وجاء في فهرس دار الكتب المصرية باسم «المحصل في شرح المفصل»[8].

٤-شرح علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (٦٤٣هـ)[9]، واسمه «المفضل في شرح المفصل»[10]، وذكر حاجي خليفة أنّ علم الدين السخاوي شرح المفصل في «شرحين جامعين أحدهما أربع مجلدات سماه «المفضل» والآخر سماه «سفر السعادة وسفير الإفادة»[11]، وذكر

---

(١) كشف الظنون: ١٧٧٥، ١٧٧٧.

(٢) انظر إنباه الرواة: ٤/ ٤٣.

(٣) بروكلمان: ٥/ ٢٢٦، وأشار إلى أن له نسختين مخطوطتين: في بريل- أولى ١٣٤- وثان ٣٠٧.

(٤) كان نحوياً فقيهاً جمّاعة لفنون من العلوم. إنباه الرواة: ٢/ ١١٦-١١٨.

(٥) كشف الظنون: ١٧٧٤.

(٦) إنباه الرواة: ٢/ ١١٧.

(٧) بروكلمان: ٥/ ٢٢٥، وأشار إلى أن له نسخاً مخطوطة في: جاريت ٣٢٧، وفي القاهرة ثان ٣/ ١٢٧، وفي طهران سبه سالار ٢/ ٣٨٢-٣٨٤.

(٨) فهرس دار الكتب المصرية: ٢/ ١٥٧، ومنه نسخة مخطوطة للجزء الثاني فقط بدار الكتب برقم (٢٩٢)، وقام بتحقيقه في الآونة الأخيرة الدكتور يحيى مير علم.

(٩) قرأ على الشاطبي القراءات، وقرأ النحو على نحاة زمانه: إنباه الرواة: ٢/ ٣١١-٣١٢.

(١٠) فهرس دار الكتب المصرية: ٢/ ١٦٢، وفيها نسخة مخطوطة له برقم (١٩ش).

(١١) كشف الظنون: ١٧٧٥.

بروكلمان شرحين للسخاوي على المفصل: الأول اسمه «المفضل»[1]، والثاني اسمه «سفر السعادة وسفير الإفادة»، وقال عنه: «وهو في شرح التصريف»[2].

إلاّ أن كتاب «سفر السعادة» ليس شرحاً للمفصل، وقد ذكر السخاوي موضوع هذا الكتاب بقوله: «هذا كتاب سفر السعادة وسفير الإفادة يتحفك بالمعاني العجيبة ويقفك على الأسرار الغامضة الغريبة، ويسلك بك إلى مرادك المسالك القريبة . . شرحت فيه معاني الأمثلة ومبانيها المشكلة، وأودعته ما استخرجته من ذخائر القدماء وتناظر العلماء، وختمته بأغرب نظم وأسناه فيما اتفق لفظه واختلف معناه»[3]، ولم يُبنْ أنه شرح للمفصل، ومما يؤيد ما أذهب إليه أن البغدادي عندما أحصى مصنفات السخاوي ذكر أنه شرح المفصل شرحين، ثم أشار بعد ذلك إلى كتاب «سفر السعادة وسفير الإفادة» على أنه كتاب آخر من مصنفات السخاوي، وقال: «وأمّا صاحب سفر السعادة فهو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني الملقب علم الدين السخاوي . . وصنف تصانيف كثيرة منها شرح الشاطبية، وتفسير القرآن في أربع مجلدات، وشرح المفصل شرحين، وسفر السعادة وسفير الإفادة، شرح أحاجي الزمخشري النحوية وغير ذلك»[4].

٥-شرح عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين الأنصاري (٦٥١هـ)[5]، ذكره بروكلمان باسم «المفضَّل»[6].

---

(١) بروكلمان: ٥/ ٢٢٥ وذكر أن له نسخاً مخطوطة في ليدن ١٦٥، وباريس ٤٠٠٤)قطعة)، والأسكوريال ثان ٦١، والقاهرة ثان ٢/ ١٣٦، ١٦٢، ورامبوا ٥٥٦ رقم ٢٥٨.

(٢) بروكلمان: ٥/ ٢٢٥.

(٣) سفر السعادة: ١/ ٣-٤.

(٤) الخزانة: ٢/ ٥٢٩.

(٥) تميز بعلوم عدة، وولي القضاء. انظر طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣١٦، و بغية الوعاة: ٢/ ١١٩، و شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٥/ ٢٥٤، ولم يذكر فيها أنه شرح المفصل.

(٦) بروكلمان: ٥/ ٢٢٦، وأشار إلى أن له نسخة مخطوطة في الأسكوريال ثان ٦١.

٦-شرح الإمام مظهر الدين محمد[١]، واسمه «المكمل في شرح المفصل»[٢]، وذكره حاجي خليفة بقوله: «وشرحَه الإمام الفاضل مظهر الدين محمد وسماه «المكمل» أوله: الحمد لله الذي قصر عمّا يليق بكبريائه . . إلخ، وهو شارح المصابيح أيضاً، وهو شرح ممزوج متنه بالأحمر، فرغ من تصنيفه في جمادى الآخرة سنة ٦٥٩هـ»[٣]، وذكره بروكلمان باسم «المكمل»[٤]، وأشار إليه البغدادي بقوله: «وقال المظهري في شرح المفصل»[٥].

٧-شرح علم الدين قاسم بن أحمد اللُّورقي (٦٦١هـ)[٦]، وذكره حاجي خليفة باسم «الموصل»[٧]، وورد اسمه في التخمير «المحصل في شرح المفصل»[٨]، وأشار إليه البغدادي باسم «شرح المفصل» في عدة مواضع[٩]، وذكره بروكلمان بقوله: «شرح لأبي القاسم بن أحمد الصديقي الأندلسي علم الدين[١٠]، ولم يسمّه، ولعله وقع تحريف في اسم المصنف عنده.

٨-شرح المؤيّد بالله يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم . . ابن الحسين

---

(١) لم أعثر على ترجمته.

(٢) كذا في فهرس دار الكتب المصرية: ٢/ ١٦٤، وفيها نسخة مخطوطة له برقم (٣٢١) وفهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس: ١/ ٣١٩ وفيها نسخة مخطوطة له برقم (٣٩٧٤).

(٣) كشف الظنون: ١٧٧٦.

(٤) بروكلمان: ٥/ ٢٢٦، وأشار إلى أن له نسخاً مخطوطة في بودليانا ١/ ١٠٨٤، والأسكوريال ثان ٦٠، والجزائر ٤٣، وباتنة ١/ ١٧٤ رقم ١٦١٣، وباريس ٦٤٣٨، والمتحف البريطاني ٥٣٠ ٦٥٢٠ (ثالث ٥٠)، والقاهرة ثان ٢/ ١٦٤.

(٥) الخزانة: ١/ ٢٥.

(٦) إمام في العربية، عالم بالقراءات، واللُّورقي نسبة إلى لورقة بالضم ثم السكون والراء مفتوحة والقاف: وهي مدينة بالأندلس. معجم البلدان: (لورقة)، وانظر بغية الوعاة: ٢/ ٢٥٠.

(٧) كشف الظنون: ١٧٧٥.

(٨) التخمير: ١/ ٩٨.

(٩) انظر الخزانة: ٢/ ٢٨٥، ٢/ ٤٦٨، ٣/ ٥٦، ٣/ ٢١٦، ٣/ ٢٨٤، ٣/ ٥٦١، ٤/ ١٤١، ٤/ ٤٩٣.

(١٠) انظر بروكلمان: ٥/ ٢٢٦، وأشار إلى نسخة مخطوطة له في سليم آغا ١١١٧.

السبط بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم (٧٤٥هـ)[١]. وذكره الشوكاني باسم «المحصل في شرح أسرار المفصل»[٢]، وورد اسمه عند بروكلمان «المحصل لكشف أسرار المفصّل»[٣]، وذكر أنه ألّفه سنة ٧١٢هـ/ ١٣١٢م، ولم يذكره حاجي خليفة.

٩-شرح أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم شرف الدين[٤] الجندي[٥]، ذكره حاجي خليفة بقوله: «وشرحه تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي أيضاً وسمّاه «الإقليد»[٦]، وذكره بروكلمان باسم «الإقليد» إلا أنّه أورد اسم صاحبه «أحمد بن محمود بن قاسم الجندي الأندلسي»[٧]، وقد وقفت على نسخة مصورة لهذا الشرح في مكتبة الأسد بدمشق[٨] عن معهد المخطوطات العربية، الكويت، وجاء اسم الكتاب فيها «شرح المفصل المسمى بالإقليد»، بخط قديم، وكتب تحت هذه العبارة بخط معاصر «الإقليد شرح المفصل في علم النحو، وكتب تحت هذه العبارة بخط قديم «تأليف أحمد بن محمد بن عمر الجندي رحمه الله تعالى».

---

(١) اشتغل بالمعارف العلمية، وأخذ عن أكابر علماء الديار اليمنية، ت٧٤٥هـ. البدر الطالع: ٢/ ٣٣١.

(٢) الطالع السعيد: ٢/ ٣٣١.

(٣) بروكلمان: ٥/ ٢٢٦، وأشار إلى نسختين مخطوطتين له في برلين ٦٥٢١، والفاتيكان ثالث ١٠٢١.

(٤) كذا في النسخة المصورة، سيأتي الكلام عليها، وفي كشف الظنون: ١٧٧٥: تاج الدين.

(٥) نسبة إلى جند؛ بالفتح ثم السكون ودال مهملة: اسم مدينة عظيمة في بلاد تركستان. معجم البلدان: (جند)، وورد اسمه الخجندي في الخزانة: ٥/ ٣٠٩ بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون.

(٦) كشف الظنون: ١٧٧٥، وكذا ورد اسمه في خزانة الأدب: ٢/ ٤١٩، ٢/ ٣٦١.

(٧) بروكلمان: ٥/ ٢٢٦، ولعل كلمة «الأندلسي» مقحمة، وذكر أن له نسخاً مخطوطة في الأسكوريال ٦٢، وبودليانا ١/ ١١٠٠، وباريس ٤٠٠٣، والأمبروزيانا ١٠٥، ومشهد ١٣/ ٧١٠٢١/ ٧٣، ورامبور ١/ ٥٢٩ رقم ١٦

(٨) مخطوط برقم (م ف م/ ٤٣) في فهرس مكتبة الأسد بدمشق.

وعدد أوراقها (٣٢٤) وهي نسخة جيدة كتبت بقلم نسخي جيد كتبها محمد بن حسام حافظ المتخذ الحواري سنة ٨٣٨هـ.

١٠-شرح الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى بن فضل بن منظور . . ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٨٤٠هـ)[١]، ذكره الشوكاني باسم «المكلل بفرائد معاني المفصل»[٢]، وذكره بروكلمان باسم «التاج المكلل»[٣]، ولم يذكره حاجي خليفة.

١١-شرح للتهامي[٤]، ذكر اسمه في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، النحو «مقاليد شرح المفصل»[٥].

١٢-ذكر حاجي خليفة أن ابن مالك شرح المفصل، فقال: «وشرحه الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك النحوي المتوفى سنة ٦٧٢هـ»[٦]، وليس كما ذكر، والصواب أن ابن مالك صنّف رسالة صغيرة في شرح الأبنية الواردة في المفصَّل[٧].

١٣-ذكر بروكلمان بين شروح المفصل شرحاً لمحمد بن محمد الخطيب فخر الفسرخاني[٨]، وهذا الشرح نسخة من شرح ابن الحاجب للمفصل،

---

(١) برع في النحو والتصريف والمعاني والبيان، وأخذ في علم الكلام. البدر الطالع: ١/ ١٢١-١٢٦

(٢) البدر الطالع: ١/ ١٢٣.

(٣) بروكلمان ٥/ ٢٢٧ وأشار إلى أن له نسخة مخطوطة في المتحف البريطاني ثان ٩٢٨.

(٤) لم أعثر على ترجمته.

(٥) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - النحو: ٤٩٢-٤٩٣ وفيها نسخة مخطوطة له برقم ١٨١٢-عام.

(٦) كشف الظنون: ١٧٧٤.

(٧) في المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة مخطوطة لهذه الرسالة في مجموع رقمه ١٥٩٣. انظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (المجاميع): ١/ ٤٢٦.

(٨) بروكلمان: ٥/ ٢٢٦ وأشار إلى نسخة مخطوطة لهذا الشرح في المتحف البريطاني: ٧٤٧٢٥ (ثالث ٥٠).

والفسرخاني ناسخ للكتاب ليس غير[1].

هذا ما استطعت أن أحصيه من شروح المفصل المخطوطة، ولا شك أن هناك شروحاً أخرى مخطوطة لم أوفّق في العثور على ذكر لها، وآمل أن أهتدي إليها في قابل الأيام.

٣-الشروح المفقودة:

تكلمت على شروح المفصل المطبوعة والمخطوطة، ولا بد من الكلام على الشروح المفقودة؛ لأنها تؤلف القسم الأكبر من شروح المفصل، وفيما يلي ما وُفِّقت أن أقف على ذكر له من هذه الشروح:

١-شرح أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن، فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)[2]، عدّد حاجي خليفة الرازي مع من شرحوا المفصل فقال: «والإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ»[3]، وذكر القفطي هذا الشرح وذمَّه ذمّاً شديداً[4]، وقال ابن خلّكان في ترجمة الرازي: «ويقال إن له شرح المفصَّل في النحو للزمخشري»[5]، وقال السبكي في ترجمته أيضاً: «وقيل شرح مفصل الزمخشري في النحو»[6].

٢-شرح ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرزي أبي الفتح النحوي المشهور بالمطرزي (٦١٠هـ)[7]، ذكره البغدادي بقوله: «وخبط المطرزي في

---

(١) انظر التخمير: ١/ ٥٦.

(٢) اشتهر بعلم الكلام، وله التصانيف المفيدة في التفسير وعلم الكلام. انظر وفيات الأعيان: ٤/ ٢٤٨-٢٥٢، وطبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٨١-٩٦.

(٣) كشف الظنون: ١٧٧٤.

(٤) انظر إنباه الرواة: ٤/ ٤٢.

(٥) وفيات الأعيان: ٤/ ٢٤٩.

(٦) طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٨٧.

(٧) برع في النحو واللغة والفقه. ترجمته في وفيات الأعيان: ٥/ ٣٦٩، و بغية الوعاة: ٢/ ٣١١، والفوائد البهية: ٢١٨، ولم تذكر هذه المصادر أنه شرح المفصل.

شرح المفصل خبط عشواء»[1].

٣-شرح القاسم بن الحسين الخوارزمي (٦١٧هـ)[2]، واسمه «المجمرة»، وذكره السيوطي بقوله: «صنّف التخمير في شرح المفصل بسيط، السبيكة في شرحه متوسط، المجمرة في شرحه صغير»[3]، وذكره حاجي خليفة بقوله: «وأبو محمد مجد الدين القاسم بن الحسين المعروف بصدر الأفاضل الخوارزمي شرحاً بسيطاً في ثلاث مجلدات سمّاه التخمير، ووسيطاً ومختصراً سمّاه مجمرة، توفي سنة ٦١٧هـ»[4].

وقد جعل حاجي خليفة الشرح المسمّى «مجمرة» هو الشرح الوسيط والمختصر[5].

٤-شرح أبي الفضل أحمد بن أبي بكر بن أبي محمد الخاوراني (٦٢٠هـ)[6]، قال ياقوت: «صنّف كتابين صغيرين في النحو، وشرع في أشياء لم تمهله المنيّة ليتمّها، منها فيما ذكر لي شرح المفصل للزمخشري»[7]، وقال السيوطي: «صنف شرح المفصل»[8]، وذكره حاجي خليفة مع شُرّاح المفصل فقال: «وأبو العباس أحمد بن أبي بكر الخاوراني المتوفى سنة ٦٢٠هـ»[9].

---

(١) الخزانة: ١/ ٨٤.

(٢) تقدمت ترجمته ص: ٥١.

(٣) بغية الوعاة: ٢/ ٢٥٣.

(٤) كشف الظنون: ١٧٧٥.

(٥) انظر كشف الظنون: ١٧٧٥.

(٦) عُرف بالنحو وشدة ذكائه. ترجمته في معجم الأدباء: ٢/ ٢٣٨-٢٣٩، و بغية الوعاة: ١/ ٢٩٩-٣٠٠، والخاوراني: نسبة إلى خاوران. قال ياقوت: قرية من نواحي خلاط.. ومنها صديقنا أديب تبريز أحمد بن أبي بكر بن أبي محمد، مات شاباً سنة ٦٢٠هـ. معجم البلدان: (خاوران).

(٧) معجم الأدباء: ٢/ ٢٣٨.

(٨) بغية الوعاة: ١/ ٣٠٠.

(٩) كشف الظنون: ١٧٧٤.

٥-شرح نجم الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن خلف بن راجح المقدسي (٦٣٨هـ)[١]، ذكره حاجي خليفة مع شُرّاح المفصل بقوله: «وأبو العباس أحمد بن محمد المقدسي القاضي، المتوفى سنة ٦٣٨هـ»[٢].

٦-شرح أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن خلف تاج الدين البكري الشريشي (٦٤٠هـ)[٣]، قال السيوطي وهو يعدّد تصانيفه: «وكتاب شرح المفصل»[٤].

٧-شرح محب الدين أبي عبد الله محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله، ابن النجار البغدادي (٦٤٣هـ)[٥]، ذكره القفطي مع شُرّاح المفصل باسم «شيخ بغداد المتأخر الزمان»[٦]، وأورده حاجي خليفة مع شُرّاح المفصل وقال: «ومحب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود المعروف بابن النجار المتوفى سنة ٦٤٣هـ»[٧].

٨-شرح المنتجب بن أبي العز بن رشيد، منتجب الدين أبو يوسف الهمذاني (٦٤٣هـ)[٨]، ذكره حاجي خليفة مع شُراح المفصل وقال: «ومنتجب الدين أبو يوسف يعقوب الهمذاني المتوفى سنة ٦٤٣هـ وشرحه مفيد جداً»[٩]،

---

(١) برع في علم الخلاف، وكان صاحب أوراد وتهجُّد. ترجمته في العبر في خبر من غبر: ٥/ ١٥٨.

(٢) كشف الظنون: ١٧٧٤.

(٣) كان إماماً صوفياً، وصنف تصانيف مفيدة. ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٣٦٠-٣٦١.

(٤) بغية الوعاة: ١/ ٣٦١.

(٥) هو الحافظ الثقة المقرئ مصنفُ تاريخ بغداد. ترجمته في معجم الأدباء: ١٩/ ٤٩-٥١، ولم يذكر ياقوت أن ابن النجار شرح المفصل.

(٦) إنباه الرواة: ٤/ ٤١.

(٧) كشف الظنون: ١٧٧٤-١٧٧٥.

(٨) كان رأساً في القراءات والعربية. ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء: ٢/ ٣١٠-٣١١، و شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٥/ ٢٢٧.

(٩) كشف الظنون: ١٧٧٥.

وذكره ابن العماد الحنبلي وقال: «وصنّف شرحاً كبيراً للشاطبية وشرحاً لمفصل الزمخشري»[1].

٩-شرح الوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ)[2]، ذكره حاجي خليفة مع شُرّاح المفصل بقوله: «والوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي المتوفى سنة ٦٤٦هـ»[3].

١٠-شرح محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون، الشيخ جمال الدين أبي عبد الله الحلبي (٦٤٩هـ)[4]، قال السيوطي في ترجمته: «وشرح المفصّل»[5]، وذكره حاجي خليفة مع شُرّاح المفصل بقوله: «ومحمد ابن محمد المعروف بابن عمرون الحلبي المتوفى سنة ٦٤٩هـ»[6].

١١-شرح عبد الظاهر بن نشوان بن عبد الظاهر بن نجدة السعدي المصري (٦٤٩هـ)[7]، قال السيوطي في ترجمته: «شرح بعض المفصّل»[8]، وذكره حاجي خليفة مع شُراح المفصل بقوله: «وشرح عبد الظاهر بن نشوان الروحي الجذامي الضرير بعضاً منه، وتوفي سنة ٦٤٩هـ»[9].

١٢-شرح نجم الدين عثمان بن موفق الأذكاني[10]، ذكره حاجي خليفة مع شُراح المفصل بقوله: «والعقارب للإمام المحقق نجم الدين عثمان بن

---

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٥/ ٢٢٧.

(٢) كان قاضياً حسن التكلم، وهو صاحب إنباه الرواة. انظر بغية الوعاة: ٢/ ٢١٢-٢١٣.

(٣) كشف الظنون: ١٧٧٥.

(٤) اشتهر بالنحو، وتخرج به جماعة. ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٢٣١.

(٥) بغية الوعاة: ١/ ٢٣١.

(٦) كشف الظنون: ١٧٧٤.

(٧) كان مقرئ الديار المصرية. ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء: ١/ ٣٩١-٣٩٢، وبغية الوعاة: ٢/ ٩٧.

(٨) بغية الوعاة: ٢/ ٩٧.

(٩) كشف الظنون: ١٧٧٦.

(١٠) لم أعثر على ترجمة له.

موفـــق الأذكـاني»[1].

١٣-شرح الحسـن بـن علـي بـن حجـاج بـن علـي حسـام الديـن السـغناقي (٧١٠هـ)[2]، قـال السـيوطي في ترجمتـه: «ولـه شـرح المفصـل»[3]، وذكـره حـاجي خليفـة بقولـه: «وشـرحه حسـام الديـن حسـن بـن علـي السـغناقي المتوفـى سـنة ٧١٠هـ، سماه «الموصل»، جمع فيه بين الإقليد والمقتبس، أولـه «اللهَ أحمـدُ علـى أن أكرمني من نعمة الإسـلام»[4].

١٤-شرح الحسـن بـن قاسـم بـن عبـد الله بـن علـي المـرادي (٧٤٩هـ)[5]، قـال السـيوطي في ترجمتـه: «ولـه شـرح التسـهيل، شـرح المفصـل»[6]، وذكـره حـاجي خليفـة مـع شُـراح المفصـل بقولـه: «وشـرحه بـدر الديـن حسـن بـن قاسـم المرادي الخـاوراني المتوفـى سـنة ٧٤٩هـ»[7].

١٥-شـرح للمظفـري[8]، ذكـره البغـدادي ونقـل عنـه، قـال: «وأخطـأ المظفـري في شـرح المفصـل حيـث قـال: . .»[9]، وقـال «وقـال المظفـري في شـرح

---

(١) كشـف الظنـون: ١٧٧٧.

(٢) كـذا ورد اسـمه في الفوائـد البهيـة في تراجـم الحنفيـة: ٦٢، وورد في بغيـة الوعـاة: ١/ ٥٣٧: «الحسين بـن علـي الشـيخ حسـام الديـن السـغناقي الحنفـي»، وورد في كشـف الظنـون: ١٧٧٥: «حسام الدين بـن علـي السـغناقي»، قـال محمـد عبـد الحـي اللكنـوي: «نسـبة إلـى سـغناق؛ بكسـر السـين المهملـة وسـكون الغـين المعجمـة ثـم نـون بعدهـا ألـف بعدهـا قـاف: بلـدة في تركستان». الفوائـد البهيـة: ٦٢، قـال السـيوطي: «كـان عالمـاً فقيـهاً نحويـاً جدليـاً». بغيـة الوعـاة: ١/ ٥٣٧.

(٣) بغيـة الوعـاة: ١/ ٥٣٧.

(٤) كشـف الظنـون: ١٧٧٥.

(٥) المعروف بـابن أم قاسـم، أتقـن العربيـة والقـراءات. ترجمتـه في بغيـة الوعـاة: ١/ ٥١٧.

(٦) بغيـة الوعـاة: ١/ ٥١٧.

(٧) كشـف الظنـون: ١٧٧٤.

(٨) لم أعـثر على ترجمة لـه.

(٩) الخزانـة: ٢/ ٢٢٢.

المفصل . .»[1]، وقال: «وروى شراح المفصل . . ورواه المظفري في شرحه . .»[2].

١٦-ذكر حاجي خليفة شرحاً للمفصل باسم «غاية المحصل في شرح المفصل»، ولم يعزه إلى صاحبه، وقال: «ومن شروحه «غاية المحصل في شرح المفصل» أوله: «الحمد لله المرتفع بالفاعلية قبل تعلق الأفعال إلخ . .» ذكر فيه أنّ كتابه المترجم بالمفصل على المفضل في دراية المفصل بحر متلاطم الأمواج بما أودعه من النصوص والحجاج، لكنه يستدعي هِمَماً عالية، وقد احتوى منه هذا الكتاب على المقاصد لا يغادر من المتن شيئاً إلا أحصاه»[3].

هذا ما تيسَّر لي أن أعرفه من شروح المفصل المفقودة، ولا ريب أن ما عددته مفقوداً هو مجهول لديَّ، وقد يكون معروفاً عند غيري ممن توفرت له الظروف المواتية للسفر والاطلاع على فهارس المخطوطات في العالم.

ومما سلف تعرفنا أهم شروح المفصل، وهي تدل على توافر العلماء على هذا الكتاب واهتمامهم به، ولم تقتصر جهودهم على شرح متنه، وإنما شرحوا أبياته وصنفوا فيها، وسنرى في الفقرة التالية أهم الكتب التي ألفت في شرح أبياته.

٢-شروح أبيات المفصَّل:

اعتنى العلماء بشرح متن المفصل أكثر من اعتنائهم بشرح أبياته، لذا فإن الكتب التي صنفت في شرح أبياته قليلة إذا ما ووزنت بالكتب التي ألفت في شرحه، وسنرى فيما يلي أهمَّ المصنفات التي صُنِّفت في شرح أبياته.

١-شروح أبياته المطبوعة:

لم يُطبع -فيما أعلم- غير كتاب واحد في شرح أبيات المفصل هو:

---

(١) الخزانة: ٢/ ٢٣٤.

(٢) الخزانة: ٢/ ٢٦٢.

(٣) كشف الظنون: ١٧٧٦.

١-شرح محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي (١٩٤٣هـ)[١]، واسمه «المفصَّل في شرح أبيات المفصَّل»[٢].

٢-شروح أبياته المخطوطة:

١-شرح فخر الدين الخوارزمي[٣]، ذكر في فهرس دار الكتب الظاهرية[٤]، النحو، وذكره بروكلمان باسم «شرح الشواهد لفخر الدين الخوارزمي»[٥].

٢-شرح الحسن بن عبد المجيد، عز الدين المراغي[٦]، واسمه «المنخَّل»[٧]، وذكره البغدادي فقال: «وذهب المراغي في شرح شواهد المفصل إلى أن الشر مبتدأ . .»[٨].

٣-شرح المبارك بن أحمد بن أبي البركات المعروف بابن المستوفى (٦٣٧هـ)[٩]، ذكره حاجي خليفة فقال: «وشرح أبياته أبو البركات م. ارك بن أحمد المعروف بابن المستوفى الإربلي، سمّاه «إثبات المحصل في نس أبيات المفصل»، وتوفي سنة (٦٣٨هـ)»[١٠]، ونقل البغدادي من شرح أبيات المفصل

---

(١) هو محمد بن مصطفى بن رسلان النعساني، كاتب أديب، له شعر، توفي سنة ١٩٤٣. ترجمته في الأعلام للزركلي: ٧/ ١٠٢ عن مذكرات النعساني.

(٢) طبع على هامش طبعة كتاب المفصل- الطبعة الثانية- دار الجيل- بيروت.

(٣) لم أعثر على ترجمة له.

(٤) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية- النحو: ٢٢٦، ومنه نسخة مخطوطة فيها برقم (٣٣٤٣- عام).

(٥) بروكلمان: ٥/ ٢٢٧، وأشار إلى النسخة المخطوطة في الظاهرية.

(٦) ترجمه السيوطي في بغية الوعاة: ١: ٥١١، ولم يذكر سنة وفاته، ولا شيئاً عنه إلا بيتين من شعره.

(٧) كذا ورد اسمه في نسخة مصورة (ميكروفيلم) محفوظة في مكتبة الأسد بدمشق برقم م ف د/ ٤٢.

(٨) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: ١/ ٣٧٦.

(٩) كان إماماً في الحديث ماهراً في فنون الأدب من النحو واللغة. ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ٢٧٢.

(١٠) كشف الظنون: ١٧٧٦.

لابن المستوفى في عدة مواضع[1].

٤-شرح أبيات المفصل للزمخشري، لأبي بكر بن محمد الشيرازي، أوله: «الحمد لله الذي فضل الإنسان بفضيلة البيان، وشرّفه بشرف النطق وفصاحة اللسان، ونزله في الموجودات من العين منزلة الإنسان»[2]، وآخره: «الاستشهاد على أن قوله علماء أصله على الماء على أنه مجرور، وذلك لغة فيه، والله أعلم وأحكم بالصواب وإليه المرجع والمآب»[3].

٥-شرح أبيات المفصل، تأليف بعض فضلاء العجم، أوله: «الحمد لله، وهو بالحمد جدير، على أن يسَّر عليَّ ما هو عسير»[4]، وذكر حاجي خليفة هذا الشرح في كلامه على شروح أبيات المفصل فقال: «ومن شروح أبياته شرح أوله: أحمد الله وهو بالحمد جدير..»[5].

٦-شرح الشواهد لمجهول[6].

٧-شرح أبيات المفصل[7].

٨-ذكر بروكلمان شرحين للشواهد[8].

---

(١) انظر الخزانة: ٣/ ٨، ٣/ ١٢٣، ٣/ ١٢٧.

(٢) كذا في فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس: ١/ ٢٧١، وفيها نسخة مخطوطة له برقم (٤٤٠٩)، ولهذا الشرح نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية: ٣/ ١٢٠ برقم (١٧٦) إلا أنه لم يذكر اسم مصنفه، وله نسخة مخطوطة أيضاً في المكتبة الظاهرية النحو بدمشق- برقم (١٨٢٢- عام). انظر فهرس دار الكتب الظاهرية- النحو: ٢٢٥-٢٢٦.

(٣) كذا جاء في فهرس دار الكتب الظاهرية: ٢٢٥-٢٢٦.

(٤) فهرس دار الكتب المصرية: ٢/ ١٢٠، وفيها نسخة مخطوطة لهذا الشرح برقم (١٠٥ مجاميع).

(٥) كشف الظنون: ١٧٧٦.

(٦) بروكلمان: ٥/ ٢٢٧، وأشار إلى نسخة مخطوطة في بنكيبور: ٢٠/ ٢٠٢٩.

(٧) بروكلمان: ٥/ ٢٢٧، وأشار إلى نسخة مخطوطة له في طشقند ١٠٧ رقم ١١.

(٨) بروكلمان: ٥/ ٢٢٧.

٣-شروح أبياته المفقودة:

١-شرح رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي العدوي، أبي الفضل الصاغاني؛ بفتح الصاد المهملة وتخفيف الغين المعجمة (٦٠٥هـ)[١]، ذكر السيوطي في ترجمته أنه صنّف: «شرح أبيات المفصل»[٢]، وعدّه حاجي خليفة مع شُرّاح أبيات المفصل بقوله: «ورضي الدين حسن بن محمد شرح أبياته أيضاً، وتوفي سنة (٦٠٥هـ)»[٣].

٣-منظومات المفصل:

لم يقف العلماء عند شرح المفصل وشرح أبياته، وإنما ذهب بعضهم إلى نظمه ليسهل حفظه، وفيما يلي أهم منظوماته:

١-منظومات المفصل المطبوعة:

لم أقف على شيء منها.

٢-منظومات المفصل المخطوطة:

١-ذكر بروكلمان نظمين مخطوطين للمفصل ولم يعزهما[٤].

٣-منظومات المفصل المفقودة:

١-نظم أبي نصر فتح بن موسى بن حماد بن عبد الله بن علي بن يوسف، نجم الدين الأموي الجزيري القصري (٦٦٣هـ)[٥]، ذكر السيوطي نظمه للمفصل بقوله: «صنّف نظم المفصل للزمخشري»[٦]. وقال حاجي خليفة: «ونظمه أبو نصر فتح بن موسى الخضراوي القصري المتوفى سنة

---

(١) اشتغل بالمعارف العلمية، وأخذ عن أكابر الديار اليمنية. ترجمته في البدر الطالع: ٢/ ٣٣١-٣٣٣.

(٢) انظر بغية الوعاة: ١/ ٥٢٠.

(٣) كشف الظنون: ١٧٧٦.

(٤) ذكر نظمين لدى آلورت ٦٥٢٢: ٢٤. انظر بروكلمان: ٥/ ٢٢٧.

(٥) كان فقيهاً شافعياً أصولياً نحوياً. ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ٢٤٢.

(٦) بغية الوعاة: ٢/ ٢٤٢.

٦٦٣هـ»[١].

٢-نظم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، الإمام أبي شامة (٦٦٥هـ)[٢]، ذكر السيوطي نظمه للمفصل بقوله: «وصنّف نظم المفصل للزمخشري»[٣]، وقال حاجي خليفة: «وللشيخ أبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل نظم أيضاً، وتوفي سنة ٦٦٥هـ»[٤].

٣-نظم محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلاّمة جمال الدين الطائي الجياني (٦٧٢هـ)[٥]، وذكر السيوطي أن بعضهم نظم تصانيف ابن مالك في أبيات[٦]، وأوردها وقد جاءت إشارة إلى أن ابن مالك نظم المفصل بنظم يدعى «المؤصّل» بهذا البيت:

«وجاء بنظم للمفصَّل بارع رفيع على المنظوم يدعى المؤصَّلا»[٧]

٤-مختصرات المفصل:

وإزاء اهتمام العلماء بالمفصل شرحاً لمتنه وشواهده ونظماً له، ذهب بعضهم إلى اختصاره، وصنّفوا في ذلك، وفيما يلي أهم مختصراته:

١-مختصرات المفصل المطبوعة:

لم أقف على شيء منها.

٢-مختصرات المفصل المخطوطة:

١-مختصر أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ)[٨]، ذكره

---

(١) كشف الظنون: ١٧٧٦.

(٢) برع في العربية، وقرأ القرءات، وأتقن الفقه. ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ٧٧-٧٨.

(٣) بغية الوعاة: ٢/ ٧٨.

(٤) كشف الظنون: ١٧٧٦.

(٥) إمام في النحو والقراءات وحافظ للغة. ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ١٣٠-١٣٧.

(٦) انظر بغية الوعاة: ١/ ١٣١.

(٧) بغية الوعاة: ١/ ١٣٢.

(٨) تقدمت ترجمته في ص: ٥٣.

بروكلمان وهو يتكلم على شرحه للمفصل بقوله: «ومنه مختصر باسم «المسترشد للمؤلف»»[1].

٢-مختصر عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندراني (٦١٢هـ)[2]، واسمه «التحرير المفصل في اختصار المفصل للزمخشري»[3]، أوله: «اللهَ أحمدُ حق حمده على سوابغ نعمه ورفده، وإيّاه أشكر على توالي الخيرات من عنده»[4]، وذكره السيوطي بقوله: «وله تصانيف منها شرح التهذيب، ومختصر التهذيب، ومختصر المفصّل»[5]، وحاجي خليفة وهو يتكلم على مَن اختصر المفصّل: «والشيخ عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندراني المتوفى سنة ٦١٢هـ»[6].

٣-ذكر بروكلمان مختصرين للمفصل ولم يعزهما[7].

٣-مختصرات المفصل المفقودة:

١-مختصر شمس الدين محمد بن يوسف القونوي الحنفي (٧٨٨هـ)[8]، قال حاجي خليفة: «واختصره شمس الدين محمد بن يوسف القونوي المتوفى سنة ٧٨٨هـ»[9].

---

(١) بروكلمان: ٥/ ٢٢٥، وأشار إلى نسختين مخطوطتين لهذا المختصر في باتنة ١/ ١٦٤ رقم ١٦٠٥ وبنكيبور ٢٠/ ٢٠٢٤.

(٢) كان إماماً في الفقه والعربية والأصول. ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ١٠٧، وحسن المحاضرة: ١/ ٤٥٦.

(٣) فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس: ١/ ٢٤٠ وفيها نسخة مخطوطة له برقم (٣٩٧٧).

(٤) فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس: ١/ ٢٤٠.

(٥) حسن المحاضرة: ١/ ٤٥٦.

(٦) كشف الظنون: ١٧٧٦.

(٧) بروكلمان: ٥/ ٢٢٧، وقال: «وانظر لدى آلوت ٦٥٢٢: ٢٤ شرحاً، وشرحين للشواهد ومختصرين ونظمين للكتاب».

(٨) كان شيخ الحنفية في عصره، وكان إماماً بالغاً في علم المعاني والبيان. ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٢٨٧-٢٨٨، والفوائد البهية في طبقات الحنفية: ٢٠٢-٢٠٣.

(٩) كشف الظنون: ١٧٧٦.

٥-الحواشي والتعليقات على شروح المفصل:

لم تقف جهود العلماء عند شرح المفصل وشواهده ونظمه واختصاره، وإنما امتدت لتتناول شروحه بالتعليق ووضع الحواشي عليها، وفيما يلي أهم الحواشي والتعليقات التي صنّفت على شروح المفصل:

١-الحواشي والتعليقات المطبوعة:

لم أقف على شيء منها.

٢-الحواشي والتعليقات المخطوطة:

١-حواشٍ على شرح من شروح المفصل، لم يعلم مؤلفها، أولها بعد البسملة: «قوله: اللهَ أحمدُ، قدَّم مفعول أحمدُ وإنْ كانت رتبة المفعول أن يقع بعد رتبة الفعل»[(١)].

٢-تعليق على المفصل للزمخشري، أوله: «اللهَ أحمدُ، بدأ بالاسم، فلم يذكر الفعل قبله، أي: ما أحمد إلاّ الله، ففي التقديم هذه الفائدة . . ، وينتهي بقوله: قال: الدليل على أن الهمزة في . .»[(٢)].

٣-تعليقة لأبي علي بن عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله المعروف بالشَّلَوْبين؛ بفتح المعجمة واللام وسكون الواو، وكسر الموحدة وبعدها تحتانية ونون- (٦٤٥هـ)[(٣)]، على شرح الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي[(٤)]، ذكرها حاجي خليفة بقوله: «وشرحه . . والإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ، وعليه تعليقة لأبي علي الشّلوبين عمر بن محمد الإشبيلي الأندلسي المتوفَّى سنة ٦٤٥هـ»[(٥)].

---

(١) فهرس دار الكتب المصرية: ٢/ ١٠٥، وفيها نسخة مخطوطة برقم (٢٢م).

(٢) فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس: ١/ ٢٤٥، وفيها نسخة مخطوطة له برقم (٣٩٧٦).

(٣) كان إمام عصره في العربية. ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ٢٢٤-٢٢٥.

(٤) انظر ما تقدم ص: ٥٨.

(٥) كشف الظنون: ١٧٧٤.

٣-الحواشي والتعليقات المفقودة:

١-حاشية لفخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي (٧٤٦هـ)[١]، على كتاب «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب، ذكرها حاجي خليفة بقوله: «وعلى شرح الإيضاح حاشية لفخر الدين الجاربردي أحمد بن حسن المتوفى سنة ٧٤٦هـ»[٢].

٢-حاشية لجلال بن أحمد بن يوسف التيزيني -بكسر الفوقانية والزاي وقبلها وبعدها تحتانية ساكنة- المعروف بالتباني؛ بمثناة ثم موحدة ثقيلة، لنزوله التبانة ظاهر القاهرة، ويقال اسمه رسولا (٧٩٣هـ)[٣]، صنفها على إيضاح ابن الحاجب، ذكرها حاجي خليفة بقوله: «وعلى إيضاح ابن الحاجب حاشية لجلال الدين رسولا بن أحمد بن يوسف التباني، وتوفي سنة ٧٩٢هـ»[٤].

٦-الكتب التي قلّدت المفصَّل:

وبلغ بهم الاحتفال بالمفصل والإعجاب منه إلى أن قلّده بعضهم، وصنفوا كتباً تضاهيه.

وقد وقفت على ذكر شيء من تلك الكتب، وسأذكرها فيما يلي:

١-الكتب المطبوعة التي قلّدت المفصل:

لم أقف على شيء منها.

٢-الكتب المخطوطة التي قلّدت المفصل:

١-ذكر بروكلمان أن أحمد بن بهرام بن محمود (حوالي ٦٧٠هـ)[٥]

---

(١) تقدمت ترجمته في ص: ٣٧.

(٢) كشف الظنون: ١٧٧٤، وأحسب هذه الحاشية هي التي ذكرت في فهرس دار الكتب المصرية: ٢/ ١٠٥ ولم يعلم مؤلفها.

(٣) برع في الفقه وصنّف في العربية، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه. انظر ترجمته في الدرر الكامنة: ١/ ٥٤٥، وبغية الوعاة: ١/ ٤٤٨.

(٤) كشف الظنون: ١٧٧٥-١٧٧٦.

(٥) لم أعثر على ترجمة له.

قلّد المفصّل[1].

٣-الكتب المفقودة التي قلّدت المفصل:

١-ذكر ابن عبد الملك المراكشي أن محمد بن عبد الله التجيبي القرطبي (٦٤١هـ) قلّد المفصّل وقال: «وقفت على مجموع له في النحو بخطه على منحى الزمخشري في مفصله، وكأنه مختصر منه»[2].

٧-الكتب التي صُنِّفت في الأخذ على المفصّل:

مع أن المفصل كانت له تلك المنزلة العالية عند العلماء؛ إلاّ أنه لم يسلم من النقد؛ فقد رأينا أنه لم ينزل من الأندلسيين منزلة المحب المكرم[3]، لذا فقد صنّف بعضهم كتباً ذكروا فيها مآخذهم عليه، ونبهوا على أغلاط الزمخشري، وفيما يلي ذكر لمن أخذ على أخذ على كتاب المفصل -فيما أعلم-:

١-الكتب المطبوعة التي أخذت على المفصل.

لا أعرف منها شيئاً.

٢-الكتب المخطوطة التي أخذت على المفصل:

لا أعرف منها شيئاً.

٣-الكتب المفقودة التي أخذت على المفصل:

١-صنّف أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي (٦٢٥هـ)[4] كتاباً اسمه «التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه»[5]، وأشار السيوطي إلى أن ابن معزوز صنف: «الرد على الزمخشري في مفصّله»[6]،

---

(١) انظر بروكلمان: ٥/ ٢٢٧، وأشار إلى نسخة مخطوطة في المتحف البريطاني: ١٤٨-٨٢٦.

(٢) التكملة والذيل والصلة: ٦/ ٢٩٧.

(٣) انظر ما تقدم ص: ٤٩.

(٤) كان أديباً نحوياً من أهل الأندلس. ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ٣٦٢.

(٥) كذا ذكر أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط: ٤/ ٣٧٢.

(٦) بغية الوعاة: ٢/ ٣٦٢.

وقال حاجي خليفة: «وصنّف أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي من أهل الجزيرة في ردّ المفصل كتاباً أسماه «التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه، وتوفي سنة ٦٢٥هـ»[١].

٢-صنّف محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسي (٦٥٥هـ)[٢] كتاباً اسمه «الإملاء على المفصل»، ذكره السيوطي بقوله: «صنف الضوابط النحوية في علم العربية، والإملاء على المفصل»[٣]، وقال ياقوت في ترجمته: «وتكلم على المفصل للزمخشري، وأخذ عليه عدة مواضع بلغني أنها سبعون موضعاً أقام على خطئها البرهان»[٤].

أولئك ما توافر لي أن أجمعه من الكتب التي صنفت حول المفصل، وإن هذه المصنفات لتنبئُ عن منزلته العالية عند العلماء، فقد أولوه عناية كبرى، فمنهم من شرح متنه، ومنهم من شرح أبياته، ومنهم من اختصره، ومنهم من نظمه، ومنهم من وضع على شروحه بعض الحواشي والتعليقات.

إلاّ أنه لم ينج من النقد؛ فقد رأينا أن بعض الأندلسيين صنف في الرد عليه وعلى صاحبه، لكنه بقي كتاب الناس في خُراسان وخُوارزم وما حولهما في القرنين السادس والسابع الهجريين، وانصرف إليه العلماء يشتغلون به إلى أن ظهرت «الكافية» لابن الحاجب، إذ انكبوا عليها شرحاً وتفسيراً.

---

(١) كشف الظنون: ١٧٧٦.

(٢) كان أحدَ أدباء عصره، أخذ من النحو والشعر بأوفر نصيب. ترجمته في معجم الأدباء: ١٨/ ٢٠٩-٢١٣، و بغية الوعاة: ١/ ١٤٤-١٤٦.

(٣) بغية الوعاة: ١/ ١٤٥.

(٤) معجم الأدباء: ١٨/ ٢١٠.

٣-بنـاء الـمُفَصَّـل:

تكلـم الزمخشـري في خُطبـة المفصـل علـى منهجـه في تـأليف الكتـاب، وأبـان عنوانه، وهـذه بـادرة جديـدة، قَلَّمـا نـرى مثلها عنـد مـن سـبقه مـن المصنفـين، فـهو سـمّى كتابه «المفصـل في صنعـة الإعـراب» وبنـاه علـى أربعـة أقسـام:

١-القسـم الأول في الأسـماء.

٢-القسـم الثـاني في الأفعـال.

٣-القسـم الثـالث في الحـروف.

٤-القسـم الرابـع في المشـترك مـن أحوالـها، وقـال:

«وصنفـت كـلاً مـن هـذه الأقسـام تصنيفـاً، وفصّلـت كـل صنـف منـها تفصيـلاً حتـى رجـع كـل شـيء إلـى نصابه، واسـتقر في مركـزه، ولـم أدّخـر فيمـا جمعـتُ فيـه مـن الفوائـد المتكـاثرة، ونظمـت مـن الفرائـد المتنـاثرة مـع الإيجـاز غـير المخـل والتلخيـص غـير الممـل، مناصحـة لمقتبسـيه، أرجـو أن أجتنـي منـها ثمرتَـي دعـاء يُستجاب وثنـاء يُسـتطاب»[1].

وبـدأ الكتـاب بفصـل في معنـى الكلمـة والكـلام، ثـم انتقـل إلـى القسـم الأول، وهـو قسـم الأسـماء، فعَـرَض للاسـم وخصائصـه وأصنافـه، ثـم انتقـل إلـى وجـوه إعـراب الاسـم، وبـدأ بذكـر المرفوعـات، وتحـدث فيـها عـن: الفـاعل والمبتـدأ والخـبر، وخـبر إنّ وأخواتـها، وخـبر لا النافيـة للجنـس، واسـم مـا ولا المشـبّهتين بليـس.

ثـمّ عـاجَ علـى المنصوبـات، فتحـدث عـن المصـدر، والمفعـول بـه، والمنصـوب بـاللازم إضمـاره، فذكـر المنـادى وتوابعـه، والمنـدوب والاختصـاص، والـترخيم، والتحذيـر، ومـا أضمـر عاملـه علـى شـريطة التفسـير «وهـو بـاب الاشـتغال»، ثـم

---

(١) المفصـل: ٥.

تابع ذكر المفعولات، فأتى على المفعول فيه، فالمفعول معه، فالمفعول له، ثم تكلّم على الحال فالتمييز، فالمنصوب على الاستثناء، فالمنصوب بلا التي لنفي الجنس، فخبر ما ولا المشبَّهتين بليس.

ثمّ التفت إلى المجرورات فتكلم على الإضافة، وتعرض بعدها إلى التوابع، فذكر التأكيد والصفة والبدل وعطف البيان، والعطف بالحرف، ثم انتقل إلى الاسم المبني فعرّفه وقال: «وقد ذكرناه في هذه المقدمة في سبعة أبواب وهي: المضمرات وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف والمركبات، والكنايات»[1].

ثم تابع حديثه عن أصناف الاسم فتناول المثنى والمجموع والمعرفة والنكرة، والمذكر والمؤنث، والمصغَّر والمنسوب، والعدد، والمقصور والممدود، وانتهى به الكلام على أصناف الاسم إلى ذكر الأسماء المتصلة بالأفعال نحو المصدر، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبّهة، وأفعل التفضيل، وأسماء الزمان والمكان والآلة، ثم عَرَض للأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية، وبذا تمّ قسم الأسماء.

بدأ قسم الأفعال فاستهلّه بالبسملة وقال: «القسم الثاني من الكتاب وهو قسم الأفعال»[2]، وشرع بتعريف الفعل، ثم تكلم على أصنافه فتحدّث عن الماضي والمضارع والأمر، ثمّ عرض للفعل المتعدي وغير المتعدي، والمبني للمفعول، وأفعال القلوب، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وفعلي التعجب، ثم عرض للفعل الثلاثي والمزيد عليه والرباعي.

بعد ذلك بدأ بالقسم الثالث من الكتاب بالبسملة وقال: «القسم الثالث من الكتاب، وهو قسم الحروف»[3]، فعرّف الحرف، وتكلم على حروف

(١) المفصل: ١٢٦-١٢٧.
(٢) المفصل: ٢٤٣.
(٣) المفصل: ٢٨٣.

الإضافة، فالحروف المشبّهة بالفعل، فحروف العطف، فحروف التنبيه، فحروف النداء، فحروف الاستثناء، فحروف الخطاب، فحرفي التفسير (أي، وأنْ)، فالحرفين المصدريين (ما وأن)، فحرف التقريب (قد)، فحروف الاستقبال (السين وسوف وأن ولا ولن)، فحرفي الاستفهام (الهمزة وهل)، فحرفي الشرط (إنْ ولو)، فحرف التعليل (كي)، فحرف الردع (كلاّ)، فاللامات، فتاء التأنيث، فالتنوين (عدّه من أصناف الحرف)، فالنون المؤكدة، فهاء السكت، فشين الوقف، فحرف الإنكار.

ثمّ خلص إلى القسم الرابع من الكتاب، وهو قسم المشترك، فاستهلّ -كعادته- بالبسملة، ثم بالكلام على أصناف المشترك وهي: الإمالة والوقف والقسم، وتخفيف الهمزة، والتقاء الساكنين، وحكم أوائل الكلم، وزيادة الحروف، وإبدال الحروف، والاعتلال والإدغام وبه تمّ الكتاب.

وبذا نكون قد تعرفنا البناء العام لكتاب المفصل، بعد أن وقفنا على منزلته والشروح والتعليقات والمنظومات التي صنفت حوله.

ويمتاز المفصل بالتنسيق والتنظيم في المادة، والوضوح في المنهج، فالمصنف بدأ كتابه بمقدمة تحدّث فيها عن الدواعي التي حَدَت به إلى تصنيف كتابه، وأعرب عن حُبّه للعرب والعربية ودفاعه عنهما، وغيرته على طلاب العربية، ثم تحدّث عن منهجه في تقسيم الكتاب إلى أربعة الأقسام السالفة الذكر، ثمّ تكلّم على كل قسم، وكان يبدأ كلامه بالبسملة وبقوله: القسم الأول أو الثاني . . من الكتاب.

وكانت المصنفات التي سبقت المفصل تتصف بأن موادها مختلطة غير منسقة، ما عدا كتاب الإيضاح للفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ، وكتاب اللُّمع لابن جنّي المتوفى سنة ٣٩٢هـ، إذ ظهر في هذين الكتابين سمات التنسيق والتنظيم، وعُدَّا نقطة انعطاف في تاريخ التأليف النحوي، إلاّ أن الزمخشري بلغ في مفصّله مرحلة عالية من التنظيم والترتيب إذ تحدث عن منهجه وعرض خطة

بحثه في مقدمته.

ولعل الجدّة في المفصّل تبرز واضحة في القسم الرابع من الكتاب، وهو قسم المشترك، الذي جمع فيه الأبحاث التي «تتوارد فيها الأضرب الثلاثة، أو اثنان منها»[1]، وتحدث عنها في قسم مستقل، ولم يسبق إلى مثل هذه التسمية، ولا إلى مثل هذا الصنيع.

(١) المفصل: ٣٣٥.

الفصل الثالث

الإيضاح

١-اسمُه:

جاء في الورقة (١/ أ) من الأصل العبارة التالية: «أوقفه العبد الفقير عثمان ابن عبد الرحمن غفر الله لهما ولوالديهما سنة ١١٣٤»، وجاء في الورقة الأخيرة (٣٥٠/ ب) ما يلي: ويبقى باعتبار شذوذيهما والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

وقد فرغ من هذا الكتاب عبد الله خضر بن يوسف في أوائل شهر الله المبارك جمادى الآخرة في سنة أربع وثمانين وستمائة حامداً ومصلياً على نبيه محمد وآله الطيبين المسبحين وسلم».

وبذا يظهر أن النسخة الأصل خلت من اسم الكتاب في أولها ومنتهاها، أما النسخة (د)، فقد جاء على الورقة (١ آ) اسم الكتاب على النحو التالي: «شرح المفصل لابن الحاجب في النحو»، وكتب عليها أيضاً «الإيضاح» ولكن بخط معاصر. ولم يرد أيّ إشارة إلى اسم الكتاب في الورقة الأخيرة من هذه النسخة.

وجاء اسمه في مصنفات المتأخرين على النحو التالي:

١-ورد باسم «شرح المفصل»، قال الرضي: «وقال المصنف في شرح المفصل»[(١)]. وقال الجاربردي: «.. أي منع الصرف بغير علة كما أشار إليه المصنف في شرح المفصل»[(٢)]، وقال ابن هشام: «خلافاً لابن الحاجب، ذكره في

---

(١) شرح الكافية: ١/ ٢٢٧، وانظر أيضاً: ١/ ٢٩، ١/ ١٤٠، ١/ ١٨٢، ١/ ٣٠١، ٢/ ٢١١، ٢/ ١٧٢.

(٢) شرح الشافية للجاربردي: ٢٨-٢٩، وانظر أيضاً ص: ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧٢، ١١٢، ١١٣، ١٧١، ١٧٦، ٢١٠، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٨٠.

شرح المفصل»[1]، وقال الجامي: «وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء . .»[2]، وقال الشيخ يس: «وإنما امتنع ذلك في «كلا» لما ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل»[3]، وقال السيوطي: «وقال ابن الحاجب في شرح المفصل»[4]، وقال البغدادي: «واستدلال الشارح المحقق تبعاً لابن الحاجب في شرح المفصل»[5]، وقال البغدادي أيضاً: «ونقل ابن الحاجب في شرح المفصل»[6]، وجاء على حاشية الورقة (١٦٧/ ب) من الأصل تعليق على كلام ابن الحاجب فيه العبارة التالية: «ووقع لابن الحاجب في (شرح المفصل) كلام غريب . .».

٢-وورد باسم «الإيضاح»، قال الجامي: «وأجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الإيضاح، وهو أن المنادى في قولهم . .»[7]، وقال السيوطي: «وشرح المفصل بشرح سماه الإيضاح»[8]، وقال البغدادي: «وقال ابن الحاجب في الإيضاح»[9]، وقال حاجي خليفة وهو يتكلم على شروح المفصل: «فشرحه الشيخ أبو عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي وسماه

---

(١) مغني اللبيب: ٢٤٣، وانظر أيضاً ص: ٥٦٣.

(٢) الفوائد الضيائية: ٢/ ٤٦.

(٣) شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٤، وانظر أيضاً: ٢/ ٢١٩.

(٤) الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٤٥٤، وانظر أيضاً: ١/ ٦٥٧، ١/ ٦٧٨، وانظر حُسْن المحاضرة: ١/ ٤٥٦.

(٥) خزانة الأدب: ١/ ٧٨، وانظر أيضاً: ١/ ١٧٧، ٢/ ٢٢٠، ٢/ ٥٤١، ٣/ ٢٥١، ٣/ ٢٥٢، ٣/ ٢٥٩، ٣/ ٢٦٦، ٣/ ٢٨٤، ٣/ ٢٩٠، ٣/ ٢٩٤، ٣/ ٥٧٤، ٣/ ٦٥٥، ٤/ ٣٨٦.

(٦) شرح أبيات المغني للبغدادي: ١/ ٨٨، وكذا ورد اسمه في: ١/ ١١٧.

(٧) الفوائد الضيائية: ١/ ٣٢٧.

(٨) بغية الوعاة: ٢/ ١٣٥، وانظر مفتاح السعادة: ١/ ١٣٤.

(٩) خزانة الأدب: ١/ ١٣١، ١/ ١٣٢، ١/ ١٤٩، ١/ ١٥٨، ١/ ٢٣٤، ١/ ٢٦٢، ١/ ٢٨٣، ١/ ٢٨٩، ١/ ٣٢٩، ١/ ٣٣٠، ١/ ٣٣٢، ١/ ٣٩٥، ١/ ٣٩٦، وكذا في شرح أبيات المغني: ٧/ ٣٦٦.

الإيضاح»[1].

٣-وورد باسم «شرح الإيضاح»، قال البغدادي: «قال ابن الحاجب في شرح الإيضاح»[2].

٤-وورد باسم «الإيضاح شرح المفصل»، قال الجامي: «قال المصنف في الإيضاح شرح المفصل: الضمير ما دل على نفسه..»[3]، وقال البغدادي: وما نقله المصنف عن ابن الحاجب قاله في «الإيضاح شرح المفصل»[4]، وقال أيضاً: «وكلام ابن الحاجب الذي نقله هو في الإيضاح شرح المفصل»[5].

٥-وورد باسم «الإيضاح في شرح المفصل»، قال حاجي خليفة: «الإيضاح في شرح المفصل اثنان، أحدهما لابن الحاجب، والآخر لأبي البقاء العكبري»[6]، وقال البغدادي: «ومن تصانيفه أمالي، الإيضاح في شرح المفصل»[7].

٦-وورد اسمه في أمالي ابن الحاجب باسم «الإملاء»[8]، وباسم «الإملاء على المفصل»[9]، وباسم «إملاء المفصل»[10]، وسيأتي الاستدلال على أنه أراد بهذه الأسماء كتابه «الإيضاح» حين الكلام على فقرة «الإيضاح والأمالي».

ظاهر أن هذا الكتاب سار على ألسنة المتقدمين بأسماء مختلفة كالإيضاح

---

(١) كشف الظنون: ١٧٧٤.

(٢) شرح أبيات المغني للبغدادي: ٧/ ٢٤٧.

(٣) الفوائد الضيائية: ١/ ١٧٩.

(٤) شرح أبيات المغني للبغدادي: ١/ ١٧٩.

(٥) الخزانة: ٢/ ٨٢.

(٦) كشف الظنون: ٢١٤.

(٧) هدية العارفين: ١/ ٦٥٤-٦٥٥.

(٨) أمالي ابن الحاجب: ٣٢٦.

(٩) أمالي ابن الحاجب: ٣٣٨-٣٣٩.

(١٠) أمالي ابن الحاجب: ٣٣٩.

وشرح المفصل، وشرح الإيضاح، والإيضاح شرح المفصل، والإيضاح في شرح المفصل، والأرجح أن يكون اسمه «الإيضاح في شرح المفصل» وذلك لأن حاجي خليفة والبغدادي سمياه بهذا الاسم كما رأينا، وهما متأخران، فلو لم يكن لهذه التسمية أصل ما جرت على لسانهما، وأما من سماه «الإيضاح» و«شرح المفصل» فيحتمل أن تكون هذه التسمية من باب الاختصار، فالبغدادي أطلق عليه اسم «شرح المفصل» في مواضع لا يقل عددها عن المواضع التي أطلق عليه فيها اسم الإيضاح[1]، وأما من سماه «الإيضاح شرح المفصل» فمن باب الاختصار أيضاً لأنه ورد اسمه عند صاحب الخزانة «شرح الإيضاح» فلو لم يكن اسمه «الإيضاح في شرح المفصل» ما جاز أن يسميه البغدادي «شرح الإيضاح»، إذ يصير اسمه: «شرح الإيضاح شرح المفصل» وورد اسمه في فهرس خزانة مخطوطات القرويين: «الإيضاح في شرح المفصل»[2].

٢-نسبته إلى ابن الحاجب:

إن نسبة كتاب الإيضاح إلى ابن الحاجب صحيحة لا يعتريها شك؛ إذ تضافرت عليها أدلة كثيرة نستبينها فيما يلي، جاء في نسخة الأصل والنسخة (د) عند بدء فصل «معنى الكلمة والكلام» إشارة واضحة إلى أن ابن الحاجب هو صاحب الكتاب وأنه أملاه إملاء بهذه العبارة: «قال الشيخ الإمام أبو عمرو عثمان بن الحاجب إملاءً»[3].

أما العلماء الذين اعتمدوا «الإيضاح» في مصادرهم فإنهم نسبوه إلى ابن الحاجب وصرحوا بذلك، وقد رأينا الرضي والجاربردي وابن هشام والجامي والسيوطي والبغدادي، يقرنون اسم الكتاب باسم ابن الحاجب[4]، قال

---

(١) انظر الصفحتين السابقتين.

(٢) فهرس خزانة مخطوطات القرويين: ٢/ ١٧-١٨.

(٣) الأصل ق: ٤ أ، النسخة د ق: ٣ أ.

(٤) انظر ما سلف ص: ٧٧-٧٩.

الرضي: «وقال المصنف في شرح المفصل[1]، وقال الجاربردي: «أشار إليه المصنف في شرح المفصل»[2]، وقال ابن هشام: «خلافاً لابن الحاجب، ذكره في شرح المفصل»[3]، وقال الجامي: «قال المصنف في الإيضاح شرح المفصل»[4]، وقال السيوطي: «وقال ابن الحاجب في شرح المفصل»[5]، وقال البغدادي: «وما نقله المصنف عن ابن الحاجب قاله في «الإيضاح شرح المفصل»[6]، وقال أيضاً: «واستدلال الشارح المحقق تبعاً لابن الحاجب في شرح المفصل»[7]، وذكر البغدادي هذا الكتاب منسوباً إلى ابن الحاجب في نحو ثلاثين موضعاً من الخزانة[8].

أما العلماء الذين ترجموا ابن الحاجب فإنهم نسبوا إليه هذا الكتاب عندما تكلموا على مصنفاته، قال ابن كثير: «وله شرح المفصل»[9]، وقال ابن فرحون: «وله شرح المفصل للزمخشري»[10]، وقال السيوطي: «وشرح المفصل بشرح سماه الإيضاح»[11]، وقال طاش كبرى زاده: «وشرح المفصل سماه الإيضاح»[12]، وقال محمد مخلوف: «وشرح المفصل للزمخشري»[13]،

---

(١) شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٢٧، وانظر أيضاً شرح الكافية له: ١/ ٢٩، ١/ ١٤٠، ١/ ١٨٢، ١/ ٣٠١، ٢/ ١١١، ٢/ ١٧٢.

(٢) شرح الشافية: ٢٨-٢٩.

(٣) مغني اللبيب: ٢٤٣، ٥٦٣.

(٤) الفوائد الضيائية: ١/ ١٧٩، وانظر أيضاً: ١/ ٣٢٧، ٢/ ٤٦.

(٥) الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٤٥٤.

(٦) شرح أبيات المغني للبغدادي: ١/ ١٧٩.

(٧) خزانة الأدب: ١/ ٧٨.

(٨) انظر ما تقدم ص: ٧٨.

(٩) البداية والنهاية: ١٣/ ١٨٨.

(١٠) الديباج المذهّب: ٢/ ٨٨.

(١١) بغية الوعاة: ٢/ ١٣٥.

(١٢) مفتاح السعادة: ١/ ١٣٤.

(١٣) شجرة النور الزكية: ١/ ١٦٧.

وقال الشيخ عباس القمي: «وشرح المفصل سماه الإيضاح»[1].

فنسبة كتاب الإيضاح إلى ابن الحاجب صحيحة لا يأتيها ريب، وقد أشارت إلى ذلك المصادر التي عولت عليه وترجمت صاحبه، ولم أقف على إشارة إلى أدنى شك في نسبته إليه في المظان التي اطلعت عليها.

٣-منزلته وأهميّته:

تبدو أهمية كتاب الإيضاح في أنه تناول معظم مسائل كتاب المفصل بالشرح والتوجيه والنقد، فابن الحاجب بسط البحث في أبواب المفصل الأربعة: الأسماء والأفعال والحروف والمشترك، فقوّم منها ما شاء أن يقوّم وصحح ما شاء أن يصحح، وشرح منها ما بدا له فائدة في كل أولئك.

كما نتعرف أهميته في أنه الأثر النحوي الصرفي المبوب الذي يحوي آراء ابن الحاجب النحوية والصرفية مبوبة مرتبة وفق أبواب المفصل، إذ اقتصر في الكافية وشرحها - له - على أبواب النحو، وأوجز في شرحها ولم يُعْنَ بتطويل الكلام على المسائل النحوية على النحو الذي فعله في الإيضاح، وخصَّص الشافية لأبواب الصرف وتناول في أماليه أبواب النحو غير مرتبة في تواردها ولا مبوبة في محتواها، فتحدث عن أبيات شعرية وأحاديث نبوية وآيات قرآنية ومسائل من المفصل وقضايا لغوية متناثرة، السبب في إيرادها سؤال عارض أو مشكلة ثارت بين طلبة العلم أو رغبة في التوضيح، وكتاب الإيضاح هذا صورة عن شخصية ابن الحاجب العلمية، من حيث تفسير النصوص، والاستشهاد عليها بما يلائمها، وقدرته على درسها، والإحاطة بها والحكم عليها، وتمكنه من مذاهب الأقدمين، وموقفه منهم قبولاً ورداً ونقداً، وموقعه بينهم، ويتجلى فيه مذهبه النحوي وموقفه من الفريقين.

ومما يغني الكتاب ويمكِّنه أن يُعَدَّ مصدراً من مصادر هذا العلم كثرة

---

(١) الكُنى والألقاب: ١/ ٢٥٤.

النقـول، والمذاهـب النحويـة المبثوثـة فيـه، والشـواهد الشـعرية والقرآنيـة التـي استشهد بها صاحبه، والمسائل التـي أثارهـا، وذكـر اختـلاف العلمـاء فيـها، وتبـوأ الإيضـاح في مصنفـات النحويـين منزلـة عاليـة، نقلـوا منـه نصوصـاً، وعولـوا عليـه في عرضـهم للمسـائل النحويـة، وناقشـوا صاحبـه في آرائـه التـي ذهـب إليـها، ومـن أشـهر الذيـن أخـذوا عنـه الرضـي الأسـتراباذي[1]، والجـاربردي[2]، وابـن هشـام[3]، والسـيوطي[4]، والبغـدادي[5]، واعتمـد عليـه علـم الديـن الأندلسـي في شـرحه للمفصـل الـذي سـماه «المحصـل في شـرح المفصـل»، إذ أخـذ منـه دون الإشارة إليه، وذلك قوله في تفسير بيت الشـاعر[6]:

وقَدْ جَعَلَتْ نَفْسي تَطيبُ لِضَغْمَة لِضَغْمِهماها يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها

«إن نفسـه طـابت لإصابـة الشـدة مـن أجـل أن هذيـن القـاصدين لـه بالشـدة أصابتهما مثله، وفي البيـت إشـكال، فـإن الضغـم عبـارة عـن الشـدة، فـإذا قـدرت إضافتها إلى المفعول وهـو الظـاهر وجـب أن يكـون ضميرهـا فـاعلاً في المعنـى، ولا يستقيم لوجـهين:

أحدهمـا أن «هـا» ليسـت مـن ضمـائر الرفـع، والآخـر: أن ضمـير الفـاعل لا يـأتي بعـد ضمـير المفعـول أبـداً، فالوجـه أن يقـال: إن الضغمـة بمعنـى الإصابـة، أضيف إلى الفاعل الـذي هـو ضمـير التثنيـة، ثـم ذكـر بعـد ذلـك المفعـول، فكأنـه قـال: لإصابـة هـذه الشـدة التـي عبّر عنها بالضغمـة أولاً»[7].

---

(١) انظر مـا تقـدم ص: ٧٧، ٨١.

(٢) اعتماد الجاربردي على كتاب الإيضاح ظـاهر في شـرحه للشـافية؛ إذْ صـرّح بـالأخذ عنـه في ثلاثـين موضعاً. انظر شـرحه للشـافية: ٦٤٩، ومـا سـلف ص: ٧٧.

(٣) انظر ما تقـدم ص: ٧٧.

(٤) انظر ما تقـدم ص: ٧٨.

(٥) انظر ما تقـدم ص: ٧٨.

(٦) انظر تخريـج البيـت في الإيضـاح: الأصـل: ١١٤/ ب.

(٧) الخزانـة: ٢/ ٤١٧.

وأثبت البغدادي هذا النص بتمامه وعزاه إلى «شرح المفصل» للأندلسي، ولم ينتبه إلى أنه مسلوخ من إيضاح ابن الحاجب[1].

ونقل البغدادي أيضاً عن ابن الحاجب أنه قال في شرح المفصل: «بها، أي: بوحش اصمتْ، وأضمر لأنه متقدم في المعنى لأشْلى أو لباتت»[2]. ثم قال: «وكذا صنع الأندلسي، قال: أعمل الفعل الأول وأضمر الثاني»[3].

ومن ذلك أن ابن الحاجب وجّه بيت الشاعر[4]:

لا تَتْرُكَنِّي فيهمُ شَطيرا إنِّي إذَنْ أهْلِكَ أوْ أطيرا

على أن القول محذوف والتقدير إني أقول.. أو على حذف فعل «أذل»، وبذلك تتوفر الصدارة لإذن فتعمل، فقال: «وقد أوّل «إني إذن أهلك» على معنى: إني أقول، والقول يحذف كثيراً، أو على حذف أذل»[5]، فأخذ الأندلسي من ابن الحاجب القول الثاني، ونقل عنه الرضي ذلك فقال: قال الأندلسي: يجوز أن يكون خبر«إن» محذوفاً، أي: إني أذل أو لا أحتمل، ثم ابتدأ وقال: إذن أهلك..»[6].

فاعتماد الأندلسي على الإيضاح ظاهر في هذه النصوص، والذي يقوي هذا أنه بدأ بتصنيف شرحه للمفصل سنة ثماني عشرة وستمائة وفرغ منه سنة تسع عشرة وستمائة[7].

وقد أشار ابن الحاجب إلى «الإيضاح» في مواضع من أماليه أملاها سنة

---

(١) النص بتمامه في الإيضاح: الأصل: ١١٤/ب.

(٢) الخزانة: ٣/ ٢٩١، والإيضاح: الأصل: ٨/أ.

(٣) الخزانة: ٣/ ٢٩١.

(٤) انظر تخريج البيت في الإيضاح: الأصل: ٤٥/ب.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٤٥/ب.

(٦) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٣٨.

(٧) التخمير: ١/ ١٠٠.

ثماني عشرة وستمائة[1]، وبذا يظهر أن شرحه سابق لشرح الأندلسي، ومن جهة أخرى، فإن الأندلسي ينقل كثيراً من النصوص، ولا يعزوها، من ذلك ما نقله عن الخوارزمي وعلم الدين السخاوي وابن الحاجب وادعى أنها من بنات أفكاره[2].

وكان كتاب الإيضاح محل عناية العلماء، فقد صنف فخر الدين الجاربردي حاشية عليه[3]، كما صنف جلال الدين أحمد بن يوسف التيزيني عليه حاشيةً أيضاً[4].

وما من شك في أن كتاب المفصل الذي شرحه ابن الحاجب كان له دور في شهرة «الإيضاح»، إذ كان المفصل كتاب الناس في الشرق إلى أن ظهرت «الكافية»، وكان صاحبه يعتز به ويزعم أنه ضمنه مسائل الكتاب لسيبويه تصريحاً أو تلويحاً.

ولم يسلم ابن الحاجب ولا إيضاحه من القدح والذم، فالقفطي ذكر «الإيضاح» مع شروح المفصل، وذمه وصاحبه ذماً شديداً بقوله: «والذي صنفه فيه ابن الحاجب الكردي فهو عن القصد محجوب، وعن الأسلوب الموفّقيّ مسلوب، لأنه نبه المستيقظ من المعاني، فالمُعاني للاستفادة منه عانى، ومن أين لابن لبون في الفقه يشغله التدريس الجريُ في حلبة النحو مع البزّل القناعيس»[5].

ولعل في كلام القفطي كثيراً من التجني على الرجل وكتابه، فابن الحاجب عرف بعلمه وذكائه وصدقه[6]، وربما كان للمعاصرة أثر في اتهام القفطي، فهو

---

(١) الأمالي لابن الحاجب: ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٣٩.

(٢) انظر التخمير: ١/ ١٠٥.

(٣) انظر ما تقدم ص: ٧٠.

(٤) انظر ما تقدم ص: ٧٠.

(٥) إنباه الرواة: ٤/ ٤١-٤٢، والقناعيس: جمع قنعاس وهو الجمل الضخم العظيم. اللسان: (قنعس).

(٦) انظر ما تقدم ص: ٨، ١١.

معاصر لابن الحاجب وابن بلده، ولد في قفط وهي بلدة في الصعيد[1]، وتوفي سنة ٦٤٦هـ، والمعاصرة حجاب كما قيل.

٤-الإيضاح والأمالي:

بان فيما سبق أهمية كتاب الإيضاح ومنزلته عند النحاة، وظهر لنا أنه كان معروفاً عندهم، كثير الذكر في مصنفاتهم، وكتاب الأمالي لابن الحاجب لا تقل أهميته عن أهمية كتاب الإيضاح لأنه حفظ كثيراً من آراء صاحبه ومناقشاته وتعليلاته وردوده على النحويين في مسائل مختلفة من المسائل التي تعرض لها في أقسام الكتاب الستة[2].

وهذا الكتاب أمال أملاها ابن الحاجب على تلاميذه في القاهرة ودمشق وغزة وبيت المقدس من سنة ٦٠٩هـ[3] إلى سنة ٦٢٦هـ[4]، أما قسم «الأمالي» على مواضع من «المفصل» فقد بدأ بإملائه سنة ٦١٠هـ[5] وأنهاه سنة ٦٢٥هـ[6]، فكتاب «الإيضاح» أسبق من «كتاب الأمالي»، لأن «الأمالي» التي أشار فيها إلى «الإيضاح» أملاها على مواضع من «المفصل» ويعود تاريخها إلى سنة ٦١٨هـ[7].

و«الإيضاح» و«الأمالي» - قسم الأمالي على المفصل - يتكاملان في شرح نصوص «المفصل» وشواهده، وكل منهما يتمم الآخر، آية هذا ابن الحاجب كان يحيل في أثناء كلامه في «الأمالي» إلى «الإيضاح» ليجد القارئ فيه مزيد تفصيل، إلا أنه أحال إليه بأسماء مختلفة، كـ «الإملاء»، و«الإملاء على

---

(١) انظر معجم البلدان: (قفط).

(٢) انظر ما تقدم ص: ٢٨-٢٩.

(٣) انظر أمالي ابن الحاجب: ١٣٠، وانظر ما تقدم ص: ٢٨.

(٤) انظر أمالي ابن الحاجب: ٦٤١، وانظر ما تقدم ص: ٢٨.

(٥) انظر أمالي ابن الحاجب: ٣٥٧-٣٦٥.

(٦) انظر أمالي ابن الحاجب: ٤٦٦.

(٧) انظر أمالي ابن الحاجب: ٣٢٨-٣٣٣، ٣٣٩.

المفصل»، و«إملاء المفصل»، فمن إحالته إليه باسم «الإملاء» قوله في الأمالي: «وفي القرآن موضع اختلف هل «لا»[1] فيه بمعنى «ليس» أو لنفي الجنس، وهو قوله: ﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾[2]، وقد ذكرناه في «الإملاء»، والله أعلم»[3]، و فصل الكلام على هذه المسألة في «الإيضاح»، وساق مذهب البصريين والكوفيين ومذهب أبي عبيد فيها، وقال: «اختلف الناس في «لا» التي تلحق آخرها التاء، فمنهم من قال: إنها بمعنى ليس، وهو مذهب البصريين، ومنهم من قال: إنها التي لنفي الجنس وهو مذهب الكوفيين، ومنهم من قال هذه التاء من حين، ويجعل حين وتحين لغتين، فعلى هذا تكون النافية للجنس، وهو مذهب أبي عبيد»[4]، ثم أخذ يوجه هذه الأقوال ويعرض حجج أصحابها[5].

ومن إحالته إليه باسم «الإملاء على المفصل» قوله في كلامه على «نبئت» من «قول الراجز»[6]:

نُبِّئْتُ أخوالي بني يزيدُ

ظلماً علينا لهمُ فَديدُ

«نبئت فعل مبني لما لم يسم فاعله وهو من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين، وحقيقة تعديه في الإملاء على المفصل»[7]، وفصل الكلام على

---

(١) أدخل ابن الحاجب هل على غير الفعل، وهذا قليل. انظر الكتاب: ١/ ١٠١، والمقتضب: ٢/ ٧٥، و شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٥٥، وقال ابن الحاجب: «وإمّا لأن هل موضوع للاستفهام والاستفهام مقتض للفعل في المعنى، فكان ذكر الفعل بعده لفظاً هو القياس». الإيضاح: الأصل: ٣٥/ ب.

(٢) ص: ٣/ ٣، والآية: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

(٣) أمالي ابن الحاجب: ٣٢٦.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٩٥/ أ.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٩٥/ ب.

(٦) تخريج البيتين في الإيضاح: الأصل: ٧/ أ.

(٧) أمالي ابن الحاجب: ٣٣٨-٣٣٩.

المفاعيل الثلاثة لهذا الفعل في الإيضاح[1].

ومن إحالته إليه باسم «إملاء المفصل» قوله في إعراب «ظلماً» من البيت السابق: «وقوله: «ظلماً» إما مصدر في موضع الحال، وإما مفعول من أجله.. أما الحال فلأنه من الضمير في لهم، والعامل فيه ما في «لهم» من معنى الفعل، وهو عامل معنوي، وتقدم الحال على العامل المعنوي ضعيف، ووجه ضعفه مذكور في إملاء المفصل فلينظر ثَمَّ»[2]، وقد بين ضعف وجه الحالية في «ظلماً» في الإيضاح[3].

وبذا يتضح لنا أن ابن الحاجب أراد بهذه الإحالات كتابه «الإيضاح في شرح المفصل» وأن الأمالي والإيضاح يتكاملان في إتمام المسائل النحوية التي عَرَض لها في أثناء شرحه للمفصل.

وترك ابن الحاجب أبياتاً من شواهد المفصل في الإيضاح، ولكنه شرحها في الأمالي وبين الشاهد فيها، وذلك كقول الشاعر[4]:

متى ما تَلْقَني فردَيْن ترجُفْ روانفُ أليَتَيْكَ وتسْتطارا

وأعاد الكلام على أبيات في الأمالي كان قد تكلم عليها في الإيضاح، كقول الشاعر[5]:

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهم والصالحينَ على سَمعانَ من جار

وقول الشاعر[6]:

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٧/ أ-ب.

(٢) أمالي ابن الحاجب: ٣٣٩.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٧/ ب.

(٤) هو عنترة، والبيت في ديوانه: ٢٣٤، والمقاصد للعيني: ٣/ ١٧٤، والخزانة: ٣/ ٣٥٩، وقوله: فردين: منفردين، والروانف: جمع رانفة، والرانفة: طرف الأليَة، وتستطارا؛ من قولهم: استطير الشيء إذا ذُعر. وتكلم ابن الحاجب على هذا البيت في الأمالي: ٤٥١-٤٥٢.

(٥) البيت في الإيضاح: الأصل: ٦٩/ ب، وانظر الأمالي: ٤٤٨.

(٦) البيت في الإيضاح: الأصل: ٣٥/ أ، وانظر الأمالي: ٤٤٧-٤٤٨.

لِيُبْـكَ يزيـدُ ضـارع لخصومـة ومختبـطٌ ممـا تُطيـحُ الطوائـحُ

والملاحظ أن ابن الحاجب فصّل في الأمالي فشرح معنى البيت وأعربه وبين غامضه وأبان موطن الشاهد فيه.

فالإيضاح والأمالي يتضافران في إتمام الفائدة من المسائل النحوية والشواهد التي درسها ابن الحاجب، ويتساندان في إظهار آرائه النحوية التي خالف فيها النحويين ووافقهم فيها، فقد خالف جمهور النحاة في عدة مسائل وكان ينص على تلك المخالفات ويستدل عليها في الإيضاح والأمالي وذلك على نحو ما سنرى حين الكلام على مخالفاته النحوية.

وبعد أن فرغت من تحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى ابن الحاجب أرى أن من الواجب أن أشير إلى أن هذا الكتاب خلا من مقدمة يذكر فيها المؤلف منهجه في تصنيف كتابه ويعرف بموضوعاته التي سيتكلم عليها، إذ بدأ يشطب فقال: «قال: الله أحمد على طريقة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

وسلك صاحبنا هذا المسلك في إخلاء مصنفاته من مقدمة في أكثر من كتاب صنّفه، ككتابه «جامع الأمهات»[1]، وكتابه «الأمالي»[2]، إلا أنه بدأ بعضاً من كتبه بمقدمة موجزة وافية لا تتجاوز بضعة أسطر، وذلك على ما نرى في مقدمة كتابه «منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل»، إذ أشار إلى أنه صنف هذا الكتاب المختصر تجنباً للتطويل والإملال والخلل[3]، وآثر أن يبدأ مقدمته «الشافية» بمقدمة ذكر فيها أنه صنف هذه المقدمة تلبيةً لمن لا يقوى على مخالفته[4].

وابن الحاجب في إخلاء بعض كتبه من مقدمة ينهج نهج من تقدمه من

---

(١) انظر جامع الأمهات: ١.

(٢) انظر الأمالي: ١٠٩ فما بعدها.

(٣) انظر منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: ١-٢.

(٤) انظر شرح الشافية للرضي: ١/ ١.

النحويين من مثل المبرد[1]، وابن السراج[2]، وأبي علي الفارسي[3]، وابن الشجري[4].

٥-منهج ابن الحاجب في الشرح:

إن الكلام على منهج ابن الحاجب في الشرح يقتضي أن نتعرف أولاً موقفه من نصّ المفصل وصاحبه، لأن ذلك يرسم صورة واضحة عن منهجه في شرح مادة هذا الكتاب.

١-موقفه من نصّ المفصَّل وصاحبه:

سار ابن الحاجب في شرحه وفقاً لعبارة الزمخشري، فكثيراً ما كان يبدأ عبارته بقوله: «وقوله...» ثم يعقب قائلاً: «قال الشيخ..»، وقد يبدأ الكلام مباشرةً دون أن يقول: «قال الشيخ»[5]، فيملي ما تسعفه به قريحته، ولم يأت بنص المفصل كاملاً أثناء شرحه، وإنما كان يقتطع منه جملة أو جملتين، ثم يقول: «إلى آخره..»، كقوله: «قوله: وقد يتأول العلم بواحد من الأمة المسماة به.. إلى آخره»[6]، ثم يشرع بشرح العبارة وهو وإن اجتزأ بشيء من نصّ المفصّل فلم يهمله كله إذ كان يتناوله بالشرح شرحاً عاماً[7]، وقد يختلط كلامه بكلام الزمخشري، كقوله: «ثم أبدى معنى آخر في مجيئها وهو ما يظهر بها من صورة الانفصال»[8]، وقد نراه ينصرف عن كلام الزمخشري ويأتي

---

(١) انظر المقتضب: ١/ ٣.

(٢) انظر الأصول: ١/ ٣٥.

(٣) انظر كتاب الشعر: ١/ ٣.

(٤) انظر الأمالي له: ١/ ٣.

(٥) انظر الإيضاح: الأصل: ٦١/أ-ب، ٨٠/ب.

(٦) الإيضاح: الأصل: ١٤/أ.

(٧) انظر الإيضاح: الأصل: ١٠/أ-ب، ٦٠/ب، ٦١/أ، ٦٤/أ-ب.

(٨) الإيضاح: الأصل: ٩٢/أ-ب، وانظر الإيضاح: الأصل: ٦٧/أ، ٧٣/ب، ٨٠/ب، ٨٣/أ.

بكلام من كافيته، وذلك كما فعل في كلامه على باب التمييز، إذ عدل عن تعريف الزمخشري للتمييز وجاء بتعريف من عنده[1].

وحرص ابن الحاجب على ضبط نص المفصل وتصحيحه، كقوله: «وقع في المفصل قيس بن هزمة بفتح الهاء والزاي، وإنما هو قيس بن هذمة بذال معجمة مفتوحة»[2].

وكان يعرب النص الذي هو بصدد شرحه أحياناً ومن ذلك أنه تكلم على عود الضمير في قول الزمخشري: «في نفسه» فقال: «الضمير في «ما دل على معنى في نفسه» يرجع إلى معنى، أي: ما دل على معنى باعتباره في نفسه، وبالنظر إليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه»[3]، وعقّب على قول الزمخشري: «وتسمى الجملة» بقوله: «يجوز أن يكون بالتاء واليا»[4]، وأعرب «أو» في قوله: «وقوله: أو محلاً» فقال: «معطوف على «لفظاً»[5]، وقوله: «إلا نحو أبانين: استثناء منقطع»[6]، وربما فسر الكلمات الغريبة الواردة في المفصل[7].

وتصرف ابن الحاجب في النص الذي يشرحه بالزيادة عليه، كقوله: «قوله: وشبه التمييز بالمفعول من حيث إن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في ضرب زيد عمراً الخ» فقد زاد على ما جاء في المفصل «من حيث»[8]، وبالحذف منه، كقوله: «ثم بين بعد ذلك المعنى الذي من أجله غير عن أصله بقوله: «والسبب

---

(١) انظر الإيضاح: الأصل: ٨١/ ب.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١٥/ ب.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٦/ أ.

(٤) الإيضاح: الأصل: ١٥/ أ.

(٥) الإيضاح: الأصل: ١٩/ أ.

(٦) الإيضاح: الأصل: ١٥/ أ.

(٧) انظر الإيضاح: الأصل: ١٠/ أ، الأصل: ٢٣/ ب، الأصل: ٥٠/ ب.

(٨) الإيضاح: الأصل: ٨٢/ ب، والمفصل: ٦٥.

في ذلك قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد»[1]، والعبارة في المفصل: «والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد»[2]، وبالاختصار كقوله: «قال: «وإن كانت فعلية فإن كان مضارعاً مثبتاً فبغير واو»[3]، والعبارة في المفصل: «وإن كانت فعلية لم تخل من أن تكون فعلها مضارعاً أو ماضياً فإن كان مضارعاً لم يخل من أن يكون مثبتاً أو منفياً فالمثبت بغير واو»[4]، على أنه يمكن أن يكون هذا بسبب النساخ أحياناً، أو بسبب وقوفه على نسخ للمفصل لم تصل إلينا.

وتجاوز ابن الحاجب فصولاً من المفصل، ولم يتناولها بالشرح، ومن ذلك تجاوزه فصل «اسم ما ولا المشبهتين بليس»[5]، وفصلاً من باب التمييز[6]، وفصل «المعرفة والنكرة»[7]، ولعله يريد بذلك أنّ ما تجاوزه واضح غير ذي حاجة إلى شرح.

واهتم بتوثيق عبارة الزمخشري وتحقيقها، ويبدو أنه وقف على غير ما نسخة من نسخ المفصل، فكان يشير إلى بعض النسخ وما وقع فيها كقوله: «ويقع في بعض النسخ: «وقالوا في الأعداد: ستة ضعف ثلاثة، وثمانية ضعف أربعة، والظاهر أنه أثبته ثم أسقطه لضعفه»[8]، وعبارة المفصل: «وقالوا في الأعداد ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية»[9]، وقوله: «ويقع في بعض

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٨٤/ب.

(٢) المفصل: ٦٧.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٨٠/ب.

(٤) المفصل: ٦٤.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٤٧/ب.

(٦) انظر الإيضاح: الأصل: ٧١/ب.

(٧) انظر الإيضاح: الأصل: ١٣٨/ب.

(٨) الإيضاح: الأصل: ١٢/أ.

(٩) المفصل: ١١، وشرح ابن يعيش: ١/ ٣٧.

النسخ: وما شراً، أي: وما رأيت شراً، وإضمار الفعل من غير تفسير ضعيف»[1]، وعبارة المفصل: «ولرائي الرؤيا خيراً، وما سر، وخيراً لنا، وشراً لعدونا»[2].

وقد يبدأ الحديث عن مسألة من دون إيراد النص المتعلق بها في المفصل، فيشبعها بحثاً ثم يلتفت إلى نص المفصل فيبدأ بشرحه، وذلك على نحو ما فعل في باب الاستثناء إذ بدأ باعتراضه على ترجمة الزمخشري بالاستثناء، ورأى أنها ينبغي أن تكون بالمستثنى، ثم راح يتكلم على إشكال الاستثناء باعتبار معقوليته وحدِّه، ثم ناقش مسألة العامل في الاستثناء، وأورد مذاهب النحاة فيها، ثم بدأ بمناقشة نص المفصل فساق أول فقرة فيه فقال: «ثم تكلم في الإعراب لأنه هو المقصود، فقال[3]: المستثنى في إعرابه . .»[4].

و الذي فعله في باب الاستثناء فعله في باب الصفة؛ إذ بدأ بالكلام دون أن يجيء بنصّ المفصّل[5]. وهناك خلاف بين عبارة المفصل المطبوعة وما جاء في الإيضاح، يشهد لذلك أن ابن الحاجب قال: «ثم تكلم في الإعراب لأنه هو المقصود فقال: «المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب»، فقوله: «ثم تكلم» يمكن أن يعني أن الزمخشري تكلم بشيء قبل هذا ثم بدأ بالكلام على إعراب المستثنى، وقد يجوز إرجاع ضمير «تكلم» الوارد في النص إلى ابن الحاجب، على سبيل أنه بدأ بما يراه ضرورياً في بحث الاستثناء، ثم التفت إلى نص الزمخشري، ويكون قوله: «ثم تكلم في الإعراب لأنه هو المقصود، فقال» من قول أحد تلامذته، ويعضد ذلك أن ابن الحاجب لم يأت بشيء من كلام الزمخشري في ثلاث الصفحات التي تحدث فيها عن معقولية الاستثناء وحدِّه، والعامل فيه، وكلا الاحتمالين عندي جائز، والله أعلم.

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٥٦/أ.

(٢) المفصل: ٣٤، وشرح ابن يعيش: ١/ ١٢٥.

(٣) أي الزمخشري، المفصل: ٦٧.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٨٥/أ-ب.

(٥) انظر الإيضاح: الأصل: ١٠٨/ب.

أما موقف ابن الحاجب من الزمخشري فإنه كان ينتقده ويعترض عليه في غير ما قليل من آرائه، ومن ذلك أن الزمخشري ذهب إلى أن الألف واللام في اسمي الفاعل والمفعول منقوصتان من الذي وأخواته، فرد عليه ابن الحاجب واستدل على بطلان رأيه[1]، واعترض عليه أيضاً في حدِّه للفعل[2]، وانتقده في صياغته للإضافة اللفظية[3]، وخطّأه في ذهابه إلى أن حَذْفَ الفعل في نحو: «انته أمراً قاصداً» واجب[4]، وذكر الزمخشري قولهم: «جاء البُرُّ قفيزين وصاعين» في الأحوال، وخالفه ابن الحاجب ورأى أن الأولى أن يكون ذلك من قبيل الإخبار[5]، وأكثر من الاعتراض عليه في حدوده التي حدَّ بها في المفصل، ومن ذلك اعتراضه عليه في حدّه اسم الجنس[6]، وحدِّه الاسم المعرب[7]، وحدِّه للمبتدأ والخبر[8]، وحدّه للصفة[9].

إلا أنه وافقه في مسائل أخرى، ومن ذلك أنه ذهب معه إلى أن الإسناد لا يتأتّى إلا في اسمين أو في فعل واسم[10]، ووافقه في حدّه للاسم بأنه: «ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران»[11]، وتخيّل أموراً يمكن أن ترد على هذا الحدّ وأجاب عنها، وأفاض في الدفاع عن الزمخشري[12]، واختار

---

(١) انظر الإيضاح: الأصل: ١١٩/ب.

(٢) انظر الإيضاح: الأصل: ١٨٣/أ.

(٣) انظر الإيضاح: الأصل: ٩٦/أ.

(٤) انظر الإيضاح: الأصل: ٧٠/ب.

(٥) انظر الإيضاح: الأصل: ٧٩/أ.

(٦) الإيضاح: الأصل: ٦/ب.

(٧) الإيضاح: الأصل: ١٨/ب.

(٨) الإيضاح: الأصل: ٣٦/ب.

(٩) الإيضاح: الأصل: ١٠٧/ب، وانظر ما سيأتي ص: ١٨٦ فما بعدها.

(١٠) انظر الإيضاح: الأصل: ٤/ب، وانظر المفصل: ٦.

(١١) المفصل: ٦.

(١٢) انظر الإيضاح: الأصل: ٤/ب - ٥/أ.

مذهبه في أن الحروف التي تتصل بإيا لواحق للدلالة على أحوال المرجوع إليه[1].

وعلى هذا النحو كان ابن الحاجب يشرح كلام الزمخشري، ويقف من صاحبه، فهو شارح ومصحح وناقد وضابط للألفاظ ومُعْربٌ لها إذا رأى في ذلك جدوى، وبذا تبرز شخصيته واضحة في شرحه.

٢-منهجه في الشرح:

كان ابن الحاجب يختار من نص المفصل، ويترك الباقي منه، ثم يبدأ بالشرح، ولم يكن يشرح النص كاملاً، وإنما كان يقتصر على مسألة أو مسألتين من الفصل الذي هو بصدده، فيذكر فيما يتكلم عليه مذاهب النحويين وحججهم، ويرد عليهم بدقة وحصافة، ثم يخلص إلى رأي يراه الأصح، ففي حديثه عن العوامل في التوابع ذكر المذاهب الثلاثة فيها وهي: «الانسحاب» و«التقدير»، و«التقدير في البدل والمعطوف بالحرف والانسحاب في التوكيد والصفة»[2]، وعرض حجج كل مذهب، ثم ارتضى الحكم بأن المذهب القائل بالانسحاب في الجميع هو الصحيح، وعلل ذلك، ورد على مَنْ صحّح المذهبين الآخرين[3]، وكذا دأبه عندما تكلم على بدل الاشتمال، إذ عرض الآراء في سبب تسميته بدل اشتمال، وهي ثلاثة: أولها: لأن الأول مشتمل على الثاني، والثاني: لأن الثاني يشتمل على الأول، والثالث: لاشتمال المعنى عليه، ثم صحح الثالث منها، وأجاب عن استدلال القائلين بالمذهبين الأول والثاني، وحكم بأنهما لا يستقيمان[4].

---

(١) انظر الإيضاح: الأصل: ١١٤/أ، وانظر الكشّاف: ١/ ٩، والإنصاف: ٦٩٥-٧٠٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٢-١٣.

(٢) انظر الإيضاح: الأصل: ٢٩/ب، الأصل: ١٠٥/ب.

(٣) انظر الإيضاح: الأصل: ٣٠/ب، الأصل: ١٠٦/أ.

(٤) انظر الإيضاح: الأصل: ١١٠/ب.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره من خلاف النحويين في الضمير في«إياك»، فبعد أن أورد المذاهب فيه رأى رأي الزمخشري[1]، فهو يجمع أقوال النحاة في المسألة التي يناقشها، ثم يختار واحداً منها، ويستدل عليه، ويعلل اختياره له ويبطل الأقوال الأخرى، ويبين ضعفها.

وقليلاً ما كان يعزو المذاهب النحوية إلى أصحابها، واقتصر على ذكرها دون نسبة كقوله: «واختلف في بدل الاشتمال، فقيل: لأن الأول مشتمل على الثاني، وقيل: لأن الثاني يشتمل على الأول، وليس بمستقيم، وقيل: لاشتمال المعنى عليه»[2]، فقد عبر بصيغة التمريض، على أنه قد ينسبها إلى أصحابها في بعض المواضع، كقوله: «اختلف الناس في نحو: إياك، فقائل ما ذكره الزمخشري، وهم المتأخرون، وقيل: إن إيا اسم أضيف إلى ما بعده كإضافة بعض وكل، وهو مذهب المبرد، وقال بعضهم: إياك اسم مضمر. . وهو مذهب الخليل، ومنهم من قال: إنه اسم ظاهر. . وهو مذهب الزجاج، ومنهم من قال: إيا عمدة. .»[3].

وقد يخطئ في نسبة المذاهب النحوية إلى أصحابها، ومن ذلك أنه نسب إلى الأخفش أنه لم يفرق بين أرمل وأسود، فصرفهما، قال: «والفرق بين أرمل وأسود اسماً للحية، خلافاً لسعيد الأخفش، فإنه ما قال بالفرق بل صرفهما جميعاً»[4].

وهذا ينافي ما حكاه المبرد عن الأخفش من أنه لا يصرف أرمل[5]، وما ذكره الأشموني من أن الأخفش منع صرف أرمل لجريه مجرى أحمر، لأنه صفة على

(١) انظر الإيضاح: الأصل: ١١٣/ب، ١١٤/أ.
(٢) الإيضاح: الأصل: ١١٠/ب.
(٣) الإيضاح: الأصل: ١١٣/ب - ١١٤/أ.
(٤) الإيضاح: الأصل: ٢٤/أ.
(٥) انظر المقتضب: ٣/ ٣٤٢.

وزنه[1]، وما حكاه السيوطي من أن الجمهور صرفوا أرمل، ومنعه الأخفش[2].

ونسب إلى المبرد أنه ذهب إلى أن «ما» التعجبية موصولة بمعنى الذي[3]، وليس كما ذكر، بل القائل بهذا هو الأخفش[4]، ورد المبرد هذا القول وحكم بضعفه[5].

وكان أكثر مادة شرحه عن النحويين المتقدمين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء والجرمي والمبرد والفارسي، وكان يميز المتقدمين من المتأخرين، فيذكر عبارة هؤلاء وهؤلاء ويرجح قول المتقدمين[6]، ولعله يريد بذلك أن يوثق مادته.

وعَوَّل في عرض مادته - في أكثر المواضع - على أسلوب الافتراض والتخيل، فتراه يتخيل معترضاً يعترض عليه، فيأتي بالاعتراض ويجيب عنه بقوله: فإن قيل.. قيل[7].. وقد يعترض على نفسه في المذهب الذي يصوّبه، وذلك بقوله: «ويرد عليه...» ثم يجيب عن ذلك الاعتراض[8]، ولذلك كثرت التأويلات والترجيحات في شرحه، ولعل مرد هذا ميله إلى الجدل والنقاش الذي اكتسبه من عمله في الفقه وأصوله.

وأشرب شرحه الأسلوبَ المنطقي الذي يعتمد التقسيم والنفي والإثبات، حتى غدا هذا الأسلوب سمة طبع عليها إيضاحه وأماليه، تعرف ذلك في كلامه

---

(١) انظر الأشْموني: ٣/ ٢٣٥.

(٢) انظر الهمع: ١/ ٣١.

(٣) انظر الإيضاح: الأصل: ١٢٠/ ب.

(٤) انظر حاشية الكتاب: ١/ ٧٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣١٠، ومغني اللبيب: ٣٢٩.

(٥) انظر المقتضب: ٤/ ١٧٧.

(٦) انظر الإيضاح: الأصل: ٢٣/ ب.

(٧) انظر الإيضاح: الأصل: ٤٦/ أ، الأصل: ١١١/ أ.

(٨) انظر الإيضاح: الأصل: ١١٠/ ب.

على العلم المركب، إذ قسمه أقساماً بأسلوب منطقي مجاف خصائص العربية ومجاري التعبير فيها[1]، وسنرى اصطباغ أسلوبه بالصيغة المنطقية في الفصل الثالث من الباب الثاني.

وكان يتتبع المسائل المشكلة، فيحطّ رحاله عندها، ليدلي فيها بدلوه، فقد توقف عند بيت امرئ القيس:

ولوْ أنّ ما أسعى لأدْنى مَعيشة كفاني ولَمْ أطلُبْ قليلٌ من المال

وتحدث بإسهاب عن وجه التنازع فيه[2]، وبحث في قول الزمخشري: «لا أحد فيها إلا عمرو» فأورد مذهب بعضهم في عدم صحة الحمل على اللفظ وردّ عليه، وأورد إشكالاً على المسألة ورد عليه، وتخيل اعتراضاً ودفعه، ثم أجاب إجابة صحيحة في رأيه[3]، ووضح معنى قولهم: «كلمته فاه إلى في، وبايعته يداً بيدٍ»، ووجّهه[4].

وأُولع ابن الحاجب بالمسائل الخلافية، لذا أفرد قسماً خاصاً في أماليه للكلام عليها ويظهر اهتمامه بها في الإيضاح أيضاً، فكان يقف عندها، ويفصل القول فيها، ولا يكاد يخلو باب هو محل خلاف بين النحويين إلا ذكر فيه أوجه الخلاف وناقشها، نحو ذكره خلافهم في أصل الاشتقاق أهو الاسم أم الفعل في باب المفعول المطلق، وافتعل لذلك سبباً فذكر أن الزمخشري أطلق اسماً من أسماء المفعول المطلق . . وهو المصدر، وفسر ذلك بأنه أراد أن يرد على الكوفيين في قولهم: إن المصدر مشتق من الفعل، ثم أخذ يعرض آراء البصريين والكوفيين مفصلةً في هذه المسألة[5]، ومن المسائل الخلافية التي وقف عندها

(١) انظر الإيضاح: الأصل: ٧/ ب-٨/ أ.
(٢) انظر الإيضاح: الأصل: ٣٣/ أ-ب.
(٣) انظر الإيضاح: الأصل: ٨٨/ أ-ب.
(٤) انظر الإيضاح: الأصل: ٧٩/ أ.
(٥) انظر الإيضاح: الأصل: ٤٨/ أ-ب.

اختلاف النحويين في ياء المتكلم، أأصلها الفتح أم السكون[1]، واختلافهم في العامل في «بسراً» من قولهم: هذا بسراً أطيب منه رطباً[2].

ومن أجل توضيح مادته لم يَرَ بأساً من سرد بعض الأحداث التاريخية، نحو ذكره المحمدين: محمد بن جعفر، ومحمد بن أبي بكر، ومحمد بن حاطب، وسرد قصتهم مع عمر بن الخطاب[3]، وأراد لمادته أن تكون موثقة، فنقل عن الثقات واحتج بكلامهم[4].

ولا نجد في شرح ابن الحاجب كتاباً راتباً يتابع عبارة المفصل جملةً جملة ولا مادة نحوية متسلسلة مرتبة، فهو قد يبدأ كلامه بالاعتراض على الزمخشري، كما في باب الاستثناء، أو بمسألة خلافية كالذي نراه في باب المفعول المطلق، ولا يبحث في جوانب الباب كلها، ولا يراعي التنسيق في مراحل فقراته، وإنما يلح على مسألة أو مسألتين في الباب ثم يأتي على باقي المسائل على عجل، وكأنه يرى أن الكلام على تلك المسائل ليس هو المقصود، لذا لا يعد كتاب الإيضاح كتاباً تعليمياً؛ لأنه عني بالخلافات والمشكلات.

٦-موازنة بين شرحي ابني الحاجب ويعيش:

سلف أن شروح المفصل المطبوعة خمسة[5]، ولم يتح لي أن أطلع إلا على اثنين منها، وهما شرح ابن يعيش، وشرح صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (التخمير) إضافة إلى شرح ابن الحاجب، أما الشرحان الآخران وهما لمحمد طيب المكي الهندي ومحمد عبد الغني فلم أوفق في الوقوف عليهما، وأجريت موازنة بين شرحي ابَني الحاجب ويعيش، لأن ابن يعيش

---

(١) انظر الإيضاح: الأصل: ٦٣/ب.

(٢) انظر الإيضاح: الأصل: ٧٨/أ.

(٣) انظر الإيضاح: الأصل: ١٥/ب.

(٤) انظر الإيضاح: الأصل: ٥١/أ، الأصل: ١١٧/ب.

(٥) انظر ما تقدم ص: ٥٠-٥١.

معاصر لابن الحاجب، وشرحه أشهر من شرح الخوارزمي وأكثر سيرورة وأكبر حجماً.

إن أول ما يجب الإشارة إليه هو أن شرح ابن يعيش متأخر عن شرح ابن الحاجب، فقد أشار ابن يعيش إلى أنه بدأ بشرح المفصل، لكنه عرض دون إتمامه موانع منها: شواغله وما أحدثته السبعون[1]، لذا فقد أتم شرحه وقد جاوز سبعين سنة، وإذا عرفنا أنه ولد سنة ٥٥٣هـ[2]، فإنه يحصل لدينا أنه عاود تأليف كتابه بعد سنة ٦٢٣هـ، ومن هنا يتقرر أن شرح ابن يعيش متأخر من حيث الزمن عن شرح ابن الحاجب لأن ابن الحاجب أشار إلى إيضاحه في أمالٍ أملاها سنة ٦١٨هـ[3].

حرص ابن يعيش على أن يضفي على شرحه مسحة أدبية، فبدأ بمقدمة حمد الله فيها، وبين منزلة المفصل، وأنه استخار الله في إملاء كتاب يشرح فيه مشكل المفصل ويوضح مجمله، واعتذر عن تأخره في إتمام شرحه[4] ثم أخذ يشرح فصول الكتاب بادئاً بقول الزمخشري: «الله أحمد..»[5]، وآثر أن يقدِّم شرحه بأسلوب أدبي يشد القارئ إلى متابعته دون ملل، خلافاً لابن الحاجب فإنه لم يجعل لشرحه مقدمة، وإنما بدأ بشرح عبارة الزمخشري بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أتوكل، قال: «الله أحمد»؛ على طريقة «إياك نعبد»..»[6]، وهو في إخلائه شرحه من مقدمة يسير على نهج من تقدمه من النحويين الذين لم يجعلوا لمصنفاتهم مقدمات[7]، واستبدَّ به الأسلوب المنطقي

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢-٣.

(٢) انظر بغية الوعاة: ٢/ ٣٥١.

(٣) انظر أمالي ابن الحاجب: ٣٢٨-٣٣٣-٣٣٩، وما تقدم ص: ٨٦.

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢-٣.

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢-٣.

(٦) الإيضاح: الأصل: ١/أ.

(٧) انظر ما سلف ص: ٨٩-٩٠.

وأسلوب الاعتراض والتخيل والافتراض في عرض مادته[1].

وحافظ ابن يعيش على رتوب عبارة المفصل، وأتى بها كاملة من غير ما نقصان في أول كل فصل، وكرر منها فقرات أثناء شرحه، ولم يتصرف فيها بالزيادة أو النقصان أو الحذف وأورد جلّ شواهد المفصل كما وردت فيه، وأكمل الناقص منها، ونسب أكثرها، وأبان مواطن الشاهد فيها، خلافاً لابن الحاجب، فإنه اجتزأ بشيء من عبارة المفصل وتجاوز الباقي، وتصرف فيها، فزاد عليها، وحذف منها ولم يسرد شواهد المفصل كلها، واكتفى بذكر موطن الشاهد من البيت، دون إتمامه في أكثر المواضع، وقد يشير إلى البيت دون ذكره، لذا جاء شرحه أصغر من شرح ابن يعيش من حيث الحجم.

وأولى ابن الحاجب المسائل الخلافية والحدود اهتمامه واعتنى بها[2]، واعترض على الزمخشري في كثير من حدوده خلافاً لابن يعيش، فإنه لم يُعْنَ بها عناية ابن الحاجب، كما أنه لم يعترض على الزمخشري مثل ما كان ابن الحاجب يكثر من نقده والاعتراض عليه[3]، وسايره في منهجه ولم يعترض عليه، أما ابن الحاجب فقد انتقده في المنهج، لأنه وضع الاسم المعرب في قسم الأسماء، وكان حقه أن يدرجه في قسم المشترك، لأن الإعراب مشترك بين الأسماء والأفعال[4].

إن أوجه الخلاف السابقة بين الشرحين تدل على أن ابن يعيش كان يرمي من شرحه إلى تأليف كتاب راتب يحيط بأبواب النحو والصرف منسقة في تتابعها، ومرتبة في مضمونها، وهذا ما عدَّ كتابه مصدراً يعين على معرفة المسائل النحوية والصرفية في مكانها من أبوابها، خلافاً لابن الحاجب، فإنه حافظ على ترتيب أبواب المفصل، إلا أنه عندما كان يشرح مضمون هذه الأبواب لم يأبه بشرح

---

(١) انظر ما سيأتي ص: ١٨٠ فما بعدها.

(٢) انظر ما سيأتي ص: ١٨٦ فما بعدها.

(٣) انظر ما تقدم ص: ٩٤.

(٤) الإيضاح: الأصل: ١٧/أ.

فقراتها مرتبة، وإنما كان يهتم بالمسائل الخلافية من الباب الذي هو بصدده ثم يلتفت إلى المسائل الأخرى، ويبحث فيها على عجل، لذا جاء كتابه موضِّحاً لمسائل المفصَّل ومشكلاته.

٧-مصـــــادره:

رأينا أن ابن الحاجب عُني بمذاهب النحويين وساقها في كلامه على المسائل التي تكلم عليها، إلا أنه لم ينسب تلك المذاهب إلى أصحابها إلا في بعض المواضع، وتردد على لسانه عبارات تفيد العموم كقوله: وذهب قوم آخرون.. وكقوله: وبعضهم يقول: ... وكقوله: وقد أجازه قوم..، ونجده كذلك في مظانه التي عوّل عليها، إذ لم يذكر منها إلا القليل، وكتم سائرها، وفيما يلي أهم المصادر التي صرح بالأخذ عنها:

١-الكتـــاب:

يُعَدُّ الخليل وسيبويه في مقدمة النحويين الذين استعان ابن الحاجب بآرائهم، وصرح بأخذه عن الكتاب نحو قوله: «وقد روي في كتاب سيبويه..»[(١)]، وقوله: «وفي كتاب سيبويه شمخر..»[(٢)]، وقوله: «وقع في كتاب سيبويه التمثيل بحواجز بالزاي...»[(٣)]، ونقل كلامهما وفسره، ومن ذلك قوله: «ومما أورده سيبويه: كل «أفعل» إذا كان صفة لا ينصرف، وقال: قلت للخليل: كيف تصرفه وقد قلت: لا أصرفه؟ فقال الخليل: «أفعل» ههنا ليس بوصف..»[(٤)].

ورد كلام الزمخشري إلى كلام سيبويه، وذلك قوله: «وقوله[(٥)]: «وأن

---

(١) الإيضاح: الأصل ق: ٤٦/ب.

(٢) الإيضاح: الأصل ق: ١٨٢/أ.

(٣) الإيضاح: الأصل ق: ١٨٠/ب.

(٤) الإيضاح: الأصل ق: ١٣/أ.

(٥) أي الزمخشري، انظر المفصل: ١٦-١٧.

يكون جمعاً ليس على زنته واحد» من قول سيبويه: «وإنما لم ينصرف لأنه ليس شيء يكون واحداً على هذا البناء»[1].

وهو وإن قصر التصريح بالأخذ عن الكتاب على تلك المواضع، فإنه أكثر من ذكر آراء الخليل وسيبويه ومناقشتها والردّ عليها وتقويتها وإثبات صحتها، فلا تكاد تخلو مسألة من إحالة إليها أو استشهاد بها[2]، لذا فالكتاب يأتي على رأس المصادر التي عوّل عليها ابن الحاجب في إيضاحه.

٢-الجمل للزجاجي:

ذكره فقال: «فإن صاحب الجمل ألحق الهن بالأسماء الخمسة»[3].

٣-الإيضاح للفارسي:

قال: «وأورده صاحب الإيضاح مستدلاً به على مذهب الكوفيين»[4]، وقال: «.. ثم مثّل بمسألة الإيضاح للفارسي..»[5]، وقد نقل عنه دون الإشارة إليه فقال: «فمذهب أبي علي الفارسي أنها ليست بأحوال..»، وهو في كتابه الإيضاح[6].

٤-الصحاح للجوهري:

قال: «... وما توهم من الدليل على أن الواو في «أولق» زائدة وهمٌ ذكره صاحب الصحاح»[7]، وقد أخذ عنه دون تسميته، وذلك قوله: «وإليه تُنسب البرود التزيدية، وهو مردود من وجهين، أحدهما..»[8].

---

(١) الإيضاح: الأصل ق: ٢٥/ب.

(٢) انظر مثلاً الإيضاح: الأصل ق: ٩/أ، ١٧/أ، ١٩/أ، ٢٤/أ، ٣٥/ب، ٤٤/ب، وانظر مواطن ذكر سيبويه في فهرس الأعلام.

(٣) الإيضاح: الأصل ق: ٢٠/ب.

(٤) الإيضاح: الأصل ق: ٣٤/أ.

(٥) الإيضاح: الأصل ق: ٢٣٥/ب.

(٦) انظر الإيضاح: الأصل: ٧٩/ب، ٦٠/أ، ٧٨/أ، ٢٤٨/أ.

(٧) الإيضاح: الأصل ق: ٣٠١/ب.

(٨) الإيضاح: الأصل ق: ٧/ب، وانظر الصحاح: (زيد).

٥-أبنية السيرافي:

قال: «ووقع في «أبنية السيرافي» بالألف واللام..»[١].

واعتماد ابن الحاجب على السيرافي ظاهر بيِّن في كلامه على الأبنية، إذ تفسيرها وضبطها مأخوذ منه بلفظه دون عزو، وقد أشرت إلى ذلك في قسم التحقيق[٢]، لذا تأتي أبنية السيرافي مصدراً ثانياً من مصادر ابن الحاجب بعد الكتاب.

٦-البرهان في أصول الفقه للإمام الجويني:

ذكره فقال: «.. وهذا أولى مما قاله الإمام في البرهان..»[٣].

٧-الكشاف للزمخشري:

نقل ابن الحاجب كلام الزمخشري في الكشاف فقال: «وقد أجاب الزمخشري في تفسيره عن هذا السؤال..»[٤]، وأخذ عنه دون عزو فقال: «وإن ثبت ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه لما سمع قراءة ابن مسعود (ونادَوْا يا مالِ) في: ﴿يَمَلِكُ﴾[٥]، قال: ما أشغل أهل النار عن الترخيم»[٦].

هذه هي المصادر التي صرح ابن الحاجب بأخذه عنها، إلا أن هناك مظانّ لم يشر إليها باسمها، وإنما أخذ عن مصنفيها، فقد ساق آراء المبرد دون عزو إلى مصدرها، وأكثرها في «المقتضب»، حتى غدا هذا الكتاب من مصادر ابن الحاجب الرئيسية[٧].

---

(١) الإيضاح: الأصل ق: ١٧٦/أ.

(٢) انظر الإيضاح: الأصل ق: ١٧٧/أ - ١٨١/ب، وما بعدها.

(٣) الإيضاح: الأصل ق: ٢٤٥/أ.

(٤) الإيضاح: الأصل ق: ٢٨٦/ب.

(٥) الزخرف: ٤٣/ ٧٧.

(٦) الإيضاح: الأصل ق: ٦٧/ب.

(٧) انظر الإيضاح: الأصل: ٢٦/أ، ٥٩/أ، ٦٣/ب، ٦٧/ب، ٧١/أ، ٧٧/ب، ٨٤/أ، ٨٦/أ، ٩٤/أ.

ومن المصادر التي أغفل صاحبنا ذكرها كتاب «لمع الأدلة» لابن الأنباري، فقد استدل على أن اللغة لا تثبت قياساً بأن البيت والبحر لا يسميان قارورة، وبمثل هذا تهدّى ابن الأنباري في كتابه «لمع الأدلة» إلى أن اللغة لا تثبت قياساً[1].

ومما يستحق التنبيه عليه أن هناك تطابقاً بين كلام ابن الحاجب وكلام ضياء الدين بن العلج صاحب كتاب «البسيط» على غير مسألة، من ذلك ما قاله ابن الحاجب في التسمية بفُعَل، فإنه قاله ابن العلج في «البسيط»[2]، وما اعترض به ابن الحاجب على من فسر المنصرف بأنه الذي تدخله الحركات الثلاث، فإن كلامه على هذه المسألة يكاد يكون مطابقاً لكلام ابن العلج في البسيط[3]، وكذلك كلامه على قول من قال: المنصرف ما ليس فيه علتان من التسع، وغير المنصرف ما فيه علتان منها، فإنه مطابق أيضاً لما قاله ابن العلج في البسيط[4]، وكلامه على خلاف النحويين في وزن الأسماء الأعجمية موافق لما جاء في البسيط[5].

ولا نستطيع أن نحكم بأن أحد الاثنين ابن الحاجب وضياء الدين بن العلج أخذ من الآخر، لأن ترجمة ابن العلج غير متوفرة لدينا، ولو أننا وقفنا عليها ما استقام لنا أن نقول إن أحدهما أخذ من الآخر، لأنهما قد يكونان اعتمدا على مصدر واحد، إلا أن يقوم دليل ساطع.

وتعلَّق ابن الحاجب بمذاهب المتقدمين من النحويين، فساق آراءهم وناقشها، كعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء ويونس والمازني والكسائي والفراء والمبرد والفارسي والأخفش، ونادراً ما كان يشير إلى مذاهب النحويين

---

(١) انظر الإيضاح: الأصل: ٢٥/أ، ولمع الأدلة: ٩٩-١٠٠.

(٢) انظر الإيضاح: الأصل: ٢٥/أ.

(٣) انظر الإيضاح: الأصل: ٢٢/أ.

(٤) انظر الإيضاح: الأصل: ٢٢/أ.

(٥) انظر الإيضاح: الأصل: ٣٠٠/ب - ٣٠٠/أ.

المتأخرين عن هؤلاء كعبد القاهر الجرجاني وابن بابشاذ[1].

وبذا يتضح أن ابن الحاجب كان يعنى بالأوائل من علماء هذا العلم ويكتم مصادره في مواضع كثيرة من شرحه.

(١) انظر فهرس الأعلام تجد ذلك كله.

الباب الثاني

جرى الكلام في الباب الأول على ابن الحاجب ونسبه وأُسرته وشخصيته، وعلى علمه وخلقه وشعره، ورأينا أنه نشأ في القاهرة وتلقى فيها العلوم وحفظ القرآن منذ صغره، وتناول علم العربية والفقه والأصول وصنف فيها، وأخذ القراءات وعرف بذكائه ومواظبته على تلقِّي العلم، وأحصيت مصنفاته في النحو والعروض والصرف والفقه والأصول وغيرها مما أشارت إليه المصادر التي ترجمته، وبذا تكون المعالم الرئيسية لشخصيته قد استبانت لدينا.

وبعد ذلك لا بد من معرفة أسلوبه في مناقشة مسائل العربية، ومدى تأثره بثقافته الفقهية والأصولية لدى دراسته للقضايا النحوية والصرفية في الإيضاح، ذلك لأنه عرف بالفقه على المذهب المالكي وولي مشيخة المالكية في زمانه[1]، كما أنه عرف أيضاً بأصول الفقه وصنف فيها كما سلف في الباب الأول[2]، لذا فإني سأتكلم في هذا الباب على الأصول النحوية التي اعتمدها، كالقياس والسماع والإجماع، وهذا موضوع الفصل الأول من الباب الثاني الذي نحن بصدده، وأردفت الكلام على أصوله النحوية بالحديث عن الاحتجاج عنده، للوقوف على مَعلم من معالم تفكيره وثقافته النحويين، وعلى الأشياء التي استند إليها في إثبات آرائه والمسائل النحوية التي تصدى لها.

أما الفصل الثاني من هذا الباب، فقد خصصته لمعرفة أثر الفقه وأصوله في عقلية ابن الحاجب حين مناقشته للمسائل النحوية.

وتحدثت في الفصل الثالث عن أثر المنطق في نحوه، إذ يظهر هذا الأثر في تفكيره النحوي وتعاطيه المسائل النحوية.

---

(١) انظر فيما سبق ص: ٨.

(٢) انظر فيما سبق ص: ٣٢.

الفصل الأول
الأُصول النحوية عند ابن الحاجب

كان ابن الحاجب يستند في شرحه إلى أصول نحوية واضحة وينبه عليها، ويقوي المذاهب النحوية ويضعّفها بالاستناد إليها، وتتمثل تلك الأصول بالقياس والسماع والإجماع، وسأتكلم فيما يلي على هذه الأصول بادئاً بالقياس.

١-القيـــاس:

اختلف النحاة في حد القياس فمنهم من ذهب إلى أنه «الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأول»[١]، ومنهم من ذهب إلى أنه «قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث، فإنه قول مركّب من قضيتين إذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما العالم حادث، هذا عند المنطقيين، وعند أهل الأصول والقياس إبانة مثل حكم المذكورين بمثل علته في الآخر»[٢]، وأورد ابن الأنباري في حدّه أقوالاً فقال: «وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع»[٣]، وقال بعد ذلك: «وهذه الحدود كلها متقاربة»[٤]، وعرفه ابن الحاجب بقوله: «القياس -لغةً-: التقدير، قست الثوب بالذراع، وفي الاصطلاح: مساواة فرع الأصل في علة حكمه»[٥].

ويُعَدُّ القياس من الأدلة النحوية القديمة، إذ ظهر في المراحل الأولى لعلم النحو، فابن سلام ذكر عن ابن أبي إسحاق أنه «كان أول من بعج النحو ومد

---

(١) رسالة في الحدود للرماني: ٦٦.

(٢) التعريفات للجرجاني: ٢٣٢.

(٣) لمع الأدلة: ٩٣.

(٤) لمع الأدلة: ٩٣.

(٥) منتهى الوصول والأمل: ١٦٦.

القياس والعلل»[1]، وذكر ابن الأنباري عن ابن أبي إسحاق أيضاً أنه «كان شديد التجريد للقياس، ويقال: إنه كان أشدَّ تجريداً للقياس من أبي عمرو بن العلاء»[2]، وصار القياس أصلاً من الأصول النحوية على يد الخليل، إذ كثرت أقيسته وكانت «أهم مادة شاد بها بناء النحو الوطيد»[3]، وإذا لم يكن الخليل أول أصحاب القياس فإنه كان «سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه»[4]، وإليه يرجع الفضل في إظهار معالم القياس ووضع رسومه ومناهجه.

ونجد في كتاب سيبويه أنماطاً كثيرة من قياسه منثورة في أبواب شتى[5].

وبلغ القياس ذروته بأبي علي الفارسي وابن جني، فقد كان أبو علي شديد التعلق بالقياس والاحترام له، فمما قاله لابن جني: «أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس»[6]، ولم يكن تلميذه ابن جني بأقل منه شغفاً بالقياس، فهو القائل: «إن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»[7].

واستمر القياس يتبوأ هذه المنزلة الرفيعة عند جلّ النحويين لشدة صلته بالنحو، قال ابن الأنباري: «اعلم أن إنكار القياس لا يتحقَّق لأن النحو كله قياس. . فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو»[8]، ولقوّة هذه الصلة بين النحو والقياس عرف النحو بأنه «علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»[9].

وابن الحاجب من النحويين الذين احتفوا بالقياس، إذ اعتمد عليه، واتخذه

---

(١) طبقات فحول الشعراء: ١٤.

(٢) نزهة الألباء: ٥١.

(٣) المدارس النحوية: ٥١.

(٤) الخصائص: ١/ ٣٦١.

(٥) في أصول النحو: ٨٥.

(٦) الخصائص: ٢/ ٨٨.

(٧) الخصائص: ٢/ ٨٨.

(٨) لمع الأدلة: ٩٥.

(٩) الاقتراح: ٣٨.

أصلاً يستند إليه في قبول المذاهب النحوية وردها، ويحتكم إليه في مباحثه، وكان يضعّف الرأي الذي يعرض له لأنه خارج عن قياس كلام العرب، مثل ذلك حكمه على مذهب سيبويه في الأسماء الستة بأنه ضعيف، لأنه كما رآه خارج عن قياس كلامهم، قال: «وظاهر مذهب سيبويه أن لها إعرابين، تقديريّ بالحركات ولفظيّ بالحروف، كأنه قدّر الحركة عليها، ثم ضمّوا ما قبلها للإتباع، ثم سكنوا لاستثقال ضمة الواو، وقالوا في الواو علامة الرفع، فعلى هذا تكون حرف إعراب بالاعتبارين معاً، وهو ضعيف لأنه خارج عن قياس كلامهم، لتقدير لم يُعهد مثله وإعرابين في كلمة»[1].

ونظر في مذهب الكوفيين في أن «ذا» يجيء بمعنى الذي، إذا لم يقترن بما، ودفعه لخروجه عن القياس، وقلّته، قال: «ما ذكره الكوفيون ليس بثَبت، حيث قالوا: إن ذا يجيء بمعنى الذي إذا لم يكن مقترناً بما، لخروجه عن القياس وقلّته»[2].

وامتدح مذهب البصريين في إفراد الضمير في «رُبَّه» بأنه جارٍ على القياس فقال: «ومذهب أهل البصرة هو الجاري على القياس، لأنه مضمر مبهم، فيجب أن يتحد في جميع وجوهه قياساً على الضمير في نِعْمَ»[3].

وعوَّل في تعليله على القياس، على أنه أصل يحتكَم إليه، ومن ذلك أنه علل عدم نصب (طويلاً) في مثل قولنا: «سير عليه طويلاً» بأنه خروج عن القياس وجاء بوجهين ليثبت ما ذهب إليه، فقال: «قوله: «ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان كقولك: سير عليه طويلاً»[4]، قال: إنما اختير فيه النصب لأن في مخالفة النصب خروجاً عن القياس من وجهين: أحدهما:

---

(١) الإيضاح: الأصل: ١٩/ب، وانظر الكتاب: ٣/ ٣٥٨-٣٥٩، والمقتضب: ٤/ ٢٣١، وشرح الرضي للكافية: ١/ ٢٧.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١٢٣/أ، وانظر الإنصاف: ٧١٧-٧٢٢.

(٣) الإيضاح: الأصل: ١١٧/أ، وانظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٠١-٣٠٢، والمغني: ٥٤٤.

(٤) هذا كلام الزمخشري، المفصل: ٥٥.

حذف الموصوف وإقامة الصفة مُقامه، والآخر: وقوع الظرف موقع الفاعل إذا قلت: سير عليه كثير»[1].

وانتقد الزمخشريَّ لأنه جعل «مقدم الحاج» مصدراً بالأصالة وعدل عنه إلى الظرفية وعلل ذلك بأنه خروج عن القياس، لأن (مَفْعَل) جائز أن يكون للمصدر وللزمان في أصل وضعه فقال: «قوله: «وقد يجعل المصدر حيناً لسعة الكلام إلخ»[2]، قال الشيخ: مثّل بقوله: مقدم الحاج، وهو عندي لا يليق أن يمثل به هنا، لأنه يحتمل أن يكون مصدراً ويحتمل أن يكون زماناً بأصل وضْعه؛ لأن مَفعل من يفعُل يكون للزمان ويكون للمصدر، فجعْلُه هنا للمصدر بالأصالة معدولاً عنه إلى الظرفية خروج عن القياس»[3].

ورد تقديم التمييز على عامله في بيت الشاعر[4]:

أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبَها ... وما كان نفساً بالفراق تَطيبُ

لأنه مخالف للقياس واستعمال الفصحاء فقال: «والجواب عما أنشدوه من وجهين: أحدهما أن الرواية «وما كان نفسي بالفراق تطيب» وليس بالقويّ.

والثاني: أن ذلك على خلاف القياس واستعمال الفصحاء، ومثل ذلك مردود لا يحتج به»[5].

والقياس عند ابن الحاجب أصل يجب أن يلتزم به ولا يخرج عنه، فقد أورد مذهب سيبويه والمبرد في النسب إلى عدوَّة، وضعف مذهب المبرد، محتجاً بأنه لا وجه له في القياس وقال في ذلك: «وأما ما لحقه تاء التأنيث كعدوَّة فقال سيبويه فيه: عَدَويّ إجراء له مجرى نحو شَنُوءة وبابه[6]، وقال المبرد عَدُوِّي

(١) الإيضاح: الأصل: ٧٣/ ب.

(٢) هذا كلام الزمخشري، المفصل: ٥٥.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٧٣/ ب.

(٤) تخريج البيت في الإيضاح: الأصل: ٨٤/ أ.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٨٤/ أ.

(٦) انظر الكتاب: ٣/ ٣٤٥.

-بضم الدال- كالمذكر، وليس له وجه في القياس، لأن عدُويّ أثقل من قولك: عدَويّ؛ بفتح الدال، فلا معنى لالتزامه»[1].

وسار على لسانه ما سماه بالقياس العقلي، وركن إليه في ردِّ مذهب الكوفيين في أن المبتدأ والخبر مترافعان، وعلل ضعف مذهبهم بأنه مخالف للقياس العقلي[2].

وكان يحترم القاعدة المعلومة الاطّراد، ولا يسمح بخرمها، ويحرص على أن يجيء الكلام جارياً على قياس لغة العرب، قال: «والثاني من المعدول هو الذي لا يعرف إلا بمنعهم صرفه نحو قولهم: عُمَر وزُحَل وشبهه، فنحو ذلك لا محال للقياس فيه، وإنما يمنع من الصرف ما منع منه ويصرف ما صرف منه، فإذا منع حكم عليه فيه بالعدل ليكون على قياس لغتهم في منع الصرف لسببين، وليس فيه ما يمكن تقديره مع العلمية من الأسباب سوى العدل، وذلك ظاهر، فلو لم يقدر لوجب أن يكون السبب الواحد مانعاً من الصرف، وهو خرم قاعدة معلومة الاطّراد، أو صرفه، وهو خلاف لغة العرب»[3].

وأجاز ارتكاب مستبعد من أجل أن تبقى القاعدة المعلومة سليمة، قال: «فارتكاب مستبعد أجدر من ارتكاب ما يخرج عن القاعدة المعلومة»[4].

وأكد وجوب تجنُّب المحذور الذي يؤدي إلى خرق القاعدة، فقال: «فإنهم فعلوا نحو ذلك في قولهم: العمران والقمران، وهذا مثنّى، وإن كان مفرداه ليسا في التحقيق على ما تقدم، ولكنه جعل كل واحد منهما كأنه مسمى بعمر، لأنا نقول: لو كان كذلك لوجب أن يقال: الأبانان على ما هو قياس لغتهم في مثله، وإذا احتمل الشيء تقديرين أحدهما لا يؤدي إلى محذور والآخر يؤدي

---

(١) الإيضاح: الأصل: ١٥٠/ب.

(٢) انظر الإيضاح: الأصل: ٣٨/أ.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٢٥/أ.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٩١/أ.

إلى محذور فارتكاب ما لا يؤدي إلى محذور هو الواجب»[1]، وأكد أيضاً أن حمل الشيء على الأكثر أولى من حمله على الأقل، فمما ذهب إليه وعَدَّه أولى من غيره حذف المبتدأ من قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[2]، وعلل مذهبه هذا بأشياء منها قوله: «أن حذف المبتدأ أكثر، وحملُ الشيء على الأكثر أولى من حمله على الأقَلّ»[3].

والتزم ابن الحاجب باستعمال العرب وموافقة الكلام له، ورأى أن حمل الكلام على استعمالهم أولى من حمله على ما يخالف استعمالهم، وفي ذلك يقول: «فحمله على وجه يوافق استعمالهم، وإن كان بعيداً أولى من حمله على وجه يخالف استعمالهم، وإن كان قريباً»[4].

وبقدر ما كان شديد التمسك بالقياس والقاعدة المطردة كان شديد البعد عن الشاذ، فالشاذ عنده مطّرح لا يتأسَّى به، فهو يقول: «وقد احتج يونس بقولهم: «واجُمْجُمتيَ الشاميَّتيناه، والجماجم الرؤوس، والشَّاميَّتَيْن صفة للجمجمتين وهذا إن صح فشاذ لا يعمل عليه»[5]، ولا يأبه بالشَّاذ ولا يلتفت إليه لشذوذه، قال: «وقوله[6]: «وأن يكون جمعاً ليس على زنته واحد» من قول سيبويه: «وإنما لم ينصرف لأنه ليس شيء يكون واحداً (يكون) على هذا البناء[7]، ومراد سيبويه: وإنما لم ينصرف الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع لذلك، ليخرج نحو فرازنة، وفهم ذلك منه في موضع آخر، وإلا فيرد على من جعل ذلك بمجرّده هو العلة النقض بنحو: أَفْعُل وأَفْعِلَة، فإنه ليس على

(١) الإيضاح: الأصل: ١٥/أ.
(٢) يوسف: ١٢/ ١٨، ٨٣.
(٣) الإيضاح: الأصل: ٤١/أ.
(٤) الإيضاح: الأصل: ٧٣/ب.
(٥) الإيضاح: الأصل: ٦٥/ب.
(٦) أي الزمخشري، المفصل: ١٦-١٧، وسقط من المفصل قوله: «على زنته واحد».
(٧) الكتاب: ٣/ ٢٢٧.

زنتهما واحد، والجواب عن أفعُل بقولهم: أصبُع ضعيف لاتفاقهم على أنه لا يكون على زنته واحد، فلم يعتد به لشذوذه»[1]، والشاذ عنده لا يحمل عليه غيره، فقد أجاب عن استدلال سيبويه لقولهم: «ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه» و: «ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك»[2]، بقوله: «قليل شاذ، فلا وجه لحمل غيره عليه مما كثر وظهر»[3].

ووقف عند الشاذ ليبين وجه شذوذه، ثم يردفه بما هو قياس، ومن ذلك أنه أشار إلى شذوذ نصب (أثواباً) في قول الزمخشري: «وقد قالوا: ثلاثة أثواباً»[4]، فقال: «وشذوذه نصبه، والقياس على ما تقدم الخفض، وقالوا: مائتين عاماً، وشذوذه نصبه بترك إضافته والقياس «مائتا عام»، لأن المائة والألف حكمهما الإضافة إلى مميزهما مفردين كانا أو مثنيين»[5].

وهكذا نرى أن ابن الحاجب رجَّب القياس وعدّه أصلاً واعتمد عليه في تعليله، واحتكم إليه في مناقشته آراء النحويين، إذ رد كثيراً منها لأنها خلاف القياس كما رأينا ونظر إلى القياس على أنه أصل يجب أن لا يعدل عنه إلى غيره، وكان شديد البعد عن الشاذ؛ ينبّه عليه ويسقطه، وبمثل هذه العناية الشديدة التي أولاها للقياس نظر إلى السماع واهتم به ونظر إليه أصلاً يبني عليه، وسنعرف موقفه من السماع في الفقرة التالية.

٢-السَّماع:

رأينا أن القياس من الأصول النحوية التي تعود إلى أوليات علم النحو، ويمكن أن نقول القول نفسه في السماع، إذ يمتد الأخذ به إلى العهود الأولى التي شهدت إرساء بنيان هذا العلم وتمكينه، فابن أبي إسحاق والخليل وسيبويه كانوا

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٢٥/ب.

(٢) انظر الكتاب: ١/٦٦.

(٣) الإيضاح: الأصل: ١٠٣/ب.

(٤) المفصل: ٢١٤.

(٥) الإيضاح: الأصل: ١٥٦/ب.

يعوّلون عليه، ويعني عندهم «النقل عن القراء وعلماء اللغة الموثقين والعرب الذين يوثق بفصاحتهم»[1]، وهو عند السيوطي: «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته»[2].

وكان أئمة النحويين الأوائل يخرجون إلى البوادي النقية ليسمعوا من أهلها ويكتبوا ويحفظوا، فممّا أثر عن الكسائي أنه«أنفد خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ»[3]، وكان الخليل يرحل إلى مواطن الأعراب الخلَّص ليأخذ عنهم لغتهم ويشافههم، ثم يعود إلى البصرة ليؤصل هذا العلم ويقيم قواعده[4].

وكان ابن الحاجب شديد العناية بالمسموع، وقف عنده ليحتج به، ويدحض رأي من يخالفه مستنداً عليه، قال: «ويقع في بعض النسخ: «وقالوا في الأعداد ستة ضعف ثلاثة، وثمانية ضعف أربعة» والظاهر أنه كان أثبته ثم أسقطه لضعفه، ووجه إثباته أن ستة مبتدأ، فلولا أنها علم لكنت مبتدئاً بالنكرة من غير شرط، وأيضاً فإنها يراد بها كلّ ستة فلولا أنها علم لكنت مستعملاً مفرداً نكرة في باب الإثبات للعموم، وإذا كان علماً وجب منع صرفه، ووجه ضعفه أنه يؤدي إلى أن تكون أسماء الأجناس كلها أعلاماً، إذ ما من نكرة إلا ويصح استعمالها كذلك، في مثل «رجل خير من امرأة» ونحوه، وهو باطل، ويلزم أن يمنع الصرف في «امرأة» في قولنا: «رجل خير من امرأة» وفي «تمرة وجرادة» في قولهم: «تمرة خير من جرادة»، والمسموع خلافه»[5].

ورأى في السماع أصلاً يبني عليه في الجواز والمنع، ومن ذلك أنه حكم بعدم جواز إظهار الفعل في «سقياً» واحتج لذلك بأنه لم يسمع عن العرب بهذه

---

(١) المدارس النحوية: ٨٠.

(٢) الاقتراح: ١٤.

(٣) إنباه الرواة: ٢/ ٢٥٨.

(٤) إنباه الرواة: ٢/ ٢٥٨.

(٥) الإيضاح: الأصل: ١٢/أ.

العبارة الجازمة القوية فقال: «ولم يظهر الفعل في كلام واحد منهم، فلو كان من الجائز لقضت العادة بجريانه في كلام أحدهم، ولو جرى لنقل عادة لكثرة المستقرين لذلك، ولم ينقل فلم يسمع فلم يجز إظهاره»[1].

ومن ذلك أيضاً أنه استدل على منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر بأنه لم يسمع من الفصحاء، وقال: «ووجه المنع هو أنه كثُر الحال من المجرور في كلامهم ولم يسمع من الفصحاء تقديمه»[2]، ويثبت الباب عنده بالسماع، قال: «وإذا تعارض المعنيان في الإجازة والمنع كان الأصل المنع حتى يثبت الباب عنهم سماعاً»[3].

وقدّم ابن الحاجب السماع على القياس وعدّه أصلاً تثبت به اللغة وتقوم عليه، فأكثر النحاة لا يجيزون إعمال «إنْ» عمل «ما» خلافاً للمبرد، فإنه أجاز إعمالها حملاً على «ما» أختها، وأفسد ابن الحاجب قول المبرد بأنه مجرد قياس لا يستند إلى سماع، وبأن اللغة لا تثبت بالقياس فقال: «وإنْ بمنزلة ما»[4]، يعني في معناها، وقد تقدم، وتدخل على الجمل كما تدخل «ما»، ومثّل بالجملة الفعلية الماضية والمضارعة والاسمية، واختُلف في العمل، وأكثر الناس لا يجيزونه، وأجازه المبرد حملاً لها على أختها ما، وهو مجرد قياس، واللغة لا تثبت قياساً»[5].

ومن نحو تعويله على السماع في ثبوت اللغة تنبيهه على أن جمع الجمع لا يثبت إلا بالسماع، وفي ذلك يقول: «قوله[6]: «ويجمع الجمع» يعني أنه قد يجمع لا على أنه يطّرد قياساً، ولكنه كثر في جمع القلة، وقل في جمع الكثرة إلا

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٥٠/ب.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٧٦/ب.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٨٤/أ.

(٤) هذا كلام الزمخشري، المفصل: ٣٠٧.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٢٥٠/أ-ب.

(٦) أي الزمخشري، المفصل: ١٩٦.

بـالألف والتـاء، فـإن جمـع الجمـع فيـه يكـثر، وإن كـان الجميـع لا يثبـت إلا بالسـماع»[1].

واهتـم بالمسـموع الكثـير ولـم يعبـأ بالمسـموع النـادر ولـم يَبْـنِ عليـه، فعندمـا تعرض للنسب إلى غَـزْوة وظبْيـة سـاق مذهـب الخليـل وسـيبويه ويونـس في ذلـك، وعـرض الشبهتين اللتين اعتل بهما يونس ولـم يـرض مذهبـه لأنـه مسـموع نـادر لا يؤبه له، فقال: «فأما ما لحقته تاء التأنيث ففيه خلاف، مذهب سيبويه والخليل أنـه في حكـم الأول الـذي لا تـاء فيـه، فيقـولان في غَـزْوة وظبيـة: غَـزْويّ وظَبْيـيّ، لأنـه سـاكن الأوسـط فاسـتخف، ومذهـب يونـس غَـزَوِيّ وظَبَـوِيّ[2]، بفتـح الأوسط، ولـه شـبهتان:

إحداهمـا: أن العـرب تقـول في النسـب إلـى بنـي زنْيَـة وقَرْيـة: زَنَـويّ وقَـرَويّ، وهـو محـل الخـلاف كـالأول فيكـون في حيز المنع فوجب إلحاق ذلك بـه.

وثانيـهما: أنـهم يكرهـون الثقـل باعتبـار اجتمـاع اليـاءات في المؤنـث كمـا كُـره ذلك في نحو كريمة ولـم يُكره في نحو كريـم، وإذا كُـره اجتمـاع اليـاءات قُلبـت اليـاء الأولى واواً وحُـرك مـا قبلها بـالفتح كمـا قلنـاه في يَـدَويّ.

ومذهـب سـيبويه أولـى، ومـا ذكـره[3] مـن المسـموع نـادر لا ينبغـي أن يجعـل أصـلاً»[4].

ونبّه على أنه يجب التوقف على المسـموع، وذلـك في كلامـه علـى أن المصـدر في بـاب المفعـول المطلـق قـد يـأتي ملاقيـاً للفعـل في أصـل الاشـتقاق، ومثّـل لذلـك بقولـه تعـالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[5]، وأورد في الآيـة قولـين فقـال: «أحدهمـا:

(١) الإيضـاح: الأصـل: ١٣٨/أ.

(٢) انظـر الكتـاب: ٣/ ٣٤٧.

(٣) أي يونـس.

(٤) الإيضـاح: الأصـل: ١٥١/أ.

(٥) المزّمّـل: ٧٣/ ٨.

أنَّ تبتيلاً بمعنى تبتُّلاً، وهو ظاهر قوله: «مما هو بمعناه»[1]، وكذلك: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[2].

والثاني: أنه لما كان (تبتَّل) مطاوع بَتَّل كان متضمِّناً له، وكذلك «أنْبت» وإن كان على العكس من (تبتَّلْ)، ويلزم على الأول الوقوف على المسموع، فلا يقال: كسَّرته انكساراً، ولا انكسر كسراً، إذ لم يثبت كونه بمعناه، وعلى الثاني لا يلزم»[3].

وجعل السماع عن العرب مقياساً لاستقامة الكلام، فما لم يرد به سماع عن العرب فليس صحيحاً عنده، لذا انتقد كلام الزمخشري في حذف الخبر في مثل «ليت شعري»، ورماه بأنه حائد عن جادة الصواب، وعلل ذلك بأنه لم يسمع عن العرب، فقال: «وقد وقع في بعض النسخ: «وقد التزم حذفه في قولهم: ليت شعري»، والظاهر أنه أراد إثبات ذلك في كتابه ثم رجع عنه[4]، وهذا الكلام بمجرده غير مستقيم، إذ لم يسمع عن العرب ولا يستقيم أن يقول أحد: ليت شعري، مقتصراً من غير انضمام شيء آخر إليه، وإنما المعروف: ليت شعري أيُّ الرجلين عندك»[5].

فابن الحاجب اعتنى بالسماع واحتج به لرد رأي من يخالفه ولجأ إليه في الإجازة والمنع، وعده أصلاً تثبت به اللغة، وقدمه على القياس، ولم يُبال بالمسموع النادر، وأخذ بالمسموع الكثير، وبذا يبدو لدينا أصل ثان من الأصول النحوية التي اتّكأ عليها، وبعد أن وقفنا على الأصلين اللذين أخذ بهما ابن الحاجب وهما القياس والسماع ينتقل بنا الكلام لنتعرف رأيه في الإجماع، وهذا ما سيكون الكلام عليه في الفقرة التالية.

---

(١) هذا كلام الزمخشري، المفصل: ٣٢.

(٢) نوح: ٧١/ ١٧.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٤٩/ أ.

(٤) لم يرجع الزمخشري عن هذا القول، انظر المفصل: ٢٩.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٤٧/ أ.

٣-الإجمـــاع:

سلف أن القياس والسماع أصلان نحويان يعودان إلى أوليات النحو، والإجماع لا يقل قدماً عنهما، فكما أخذ النحويون الأوائل بالقياس والسماع أخذوا بالإجماع أيضاً، وعدوه أصلاً من أصولهم، ويأتي سيبويه في طليعة من أدرجه في أصوله، فقد أشار إليه بقوله: «فلذلك قال النحويون»[١]، وبقوله: «وإلاَّ خالف جميع العرب والنحويين»[٢]، وبقوله: «فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون»[٣]، فالإجماع عند سيبويه يعني إجماع النحويين قبله، وإجماع العرب على ظاهرة لغوية بعينها.

وظهر الأخذ بإجماع النحويين واضحاً عند المبرد، إذ عد «إجماعهم حجة على من خالفهم منهم»[٤]، وتوالى تعويل النحويين على الإجماع، فابن جني يرى أن إجماع النحويين حجة بشرط أن لا يخالف النص أو المقيس عليه، وقال: «إجماع أهل البلدين، إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يُطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم من قوله: «أمتي لا تجتمع على ضلالة»، و إنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة»[٥]، وأبان السيوطي أن المراد بالإجماع عند النحويين «إجماع نحاة البلدَين البصرة والكوفة»[٦].

أمَّا تعريف الإجماع عند الأصوليين فقد قال عنه ابن الحاجب: «الإجماع

---

(١) الكتاب: ٢/ ١١.

(٢) الكتاب: ٢/ ١٩.

(٣) الكتاب: ٢/ ٢٩١.

(٤) المقتضب: ٢/ ١٧٥.

(٥) الخصائص: ١/ ١٨٩.

(٦) الاقتراح: ٣٥.

لغة العزم، وأيضاً الاتفاق، وفي الاصطلاح: اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم في عصر على أمر، وينبغي لمن رأى انقراض العصر أن يزيد في التعريف إلى انقراض العصر»[1]، وذكر الآمدي له ثلاثة تعريفات فقال: «قال النظام: هو كل قول قامت حجته حتى قول الواحد، وقصد بذلك الجمع بين إنكاره كون إجماع أهل الحل والعقد حجة وبين موافقته لما اشتهر بين العلماء من تحريم مخالفة الإجماع والنزاع معه في إطلاق اسم الإجماع على ذلك مع كونه مخالفاً للوضع اللغوي والعرف الأصولي آيل إلى اللفظ.

وقال الغزالي: الإجماع عبارة عن اتفاق أمة محمد خاصة على أمر من الأمور الدينية، وهو مدخول من ثلاثة أوجه.. والحق في ذلك أن يقال: الإجماع عبارة عن اتفاق جملة أهل الحل والعقد من أمة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقائع»[2].

احتفى ابن الحاجب بأهل العربية وعد إجماعهم مقطوعاً به في تفاصيلها، وصرح بذلك في كلامه على الاستثناء فقال: «أما تبيان إشكال معقوليته فإنك إذا قلت: جاء القوم إلا زيدٌ لم يخل إما أن يكون زيد داخلاً في القوم أو لا، فإن كان غير داخل في القوم لم يستقم لأن إجماع أهل العربية في الاستثناء المتصل أنه إخراج ما بعد إلا مما قبلها وإجماع أهل العربية مقطوع به في تفاصيل العربية»[3].

ومن نحو اعتماده على إجماع النحويين تنبيهه على أنهم إذا وضعوا ألفاظاً أعلاماً فإن هذه الألفاظ تعطى حكم الأعلام القياسية، وهي في ذلك أولى من إعطاء أسامة حكم العلم على كل واحد مسمى به، قال: «فإذا وضع النحويون ألفاظاً أعلاماً فإعطاؤها حكم الأعلام القياسية أولى من إعطائها حكم أسامة الخارج عن القياس»[4].

---

(١) منتهى الوصول والأمَل: ٥٢.

(٢) الإحكام للآمدي: ١/ ٢٨٠-٢٨٢.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٨٤/ب.

(٤) الإيضاح: الأصل: ١٣/أ.

ورأى ابن الحاجب الإجماع هو المعتمد عليه لا على ما نقل آحاداً، ورد قراءة أهل الجفاء للآية: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[1]، في تقديم الظرف اللغو وهو (له)، وكان الأحسن تأخيره. وقال: «قوله[2]: وفصل سيبويه[3] في تقديم الظرف وتأخيره بين اللغو منه والمستقر، إلى آخره»، يريد بالمستقر ما كان خبراً محتاجاً إليه وجعله مستقراً لأنه يتعلق بالاستقرار، فالاستقرار فيه، فهو مستقر فيه، ثم حذف فيه اختصاراً، ويريد بقوله لغواً ما كان فضلةً، وسماه لغواً لأنك لو حذفته لكان الكلام مستغنياً عنه، لا حاجة به إليه، ووجه استحسانه لذلك أنه محتاج إليه فكان في تقديمه إشعار من أول الأمر بأنه خبر لا فضلة، وفي تأخيره إيذان بأنه لغو لا خبر، فلما أفاد هذه الإفادة بتقديمه وتأخيره حسُن ذلك فيه على حسب المعنيين، ومثّل[4] المستقر بقوله: ما كان فيها أحد خير منك، واللغو بقوله: ما كان أحد خير منك، ثم قال[5]: يعني سيبويه: «وأهل الجفاء يقرأون: (ولَمْ يَكُنْ كفواً له أحَدٌ)، وهذا الكلام غير سديد، فإنه إن كان اعتراضاً صحيحاً فلا يندفع بأن أهل الجفاء يقرأون خلافه، لأن أهل الإجماع يقرأونه على خلاف ذلك، والمعتمد عليه، لا على ما نقل آحاداً إن صح النقل فيه»[6].

وكان الإجماع من الأدلة التي يأوي إليها في إثبات اللغة، ومن ذلك أنه احتجَّ على أن البئر والبحر لا يسمَّيان قارورة لأن العلماء أجمعوا على عدم جواز ذلك فقال: «والدليل على أن اللغة لا تثبت قياساً الإطباق على أن البئر

---

(١) الإخلاص: ١١٢/ ٤، وانظر الكتاب: ١/ ٥٦.

(٢) أي الزمخشري، المفصّل: ٢٦٩.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٥٦.

(٤) أي الزمخشري، المفصّل: ٢٦٩.

(٥) أي الزمخشري، ينقل كلام سيبويه، وانظر الكتاب: ١/ ٥٦.

(٦) الإيضاح: الأصل: ٢٠٩/ أ.

والبحر لا تسمى قارورة وإن كان مستقراً فيهما»[1].

واحتجَّ بالإجماع أيضاً على أن بناء المبنيات لا يتغير بإضافتها أو دخول الألف واللام عليها، فقال: «وقد رُدّ عليهم بأنَّ المبنيات لا تغيرها الإضافة ودخول الألف واللام عن بنائها وإذا كان كذلك كان ما ذكرتم خلاف ما عليه اللغة، والذي يدل عليه الإجماع على قولك: خمسة عشر والخمسة عشر وخمسة عشرك، كله مبني أضفته أو أدخلت عليه الألف واللام أو أفردته»[2].

ورأى في الإجماع دليلاً لإبطال آراء النحاة وإثبات ضعفها، نحو ردِّه على الفراء في تجويزه إعمال اسم الفاعل وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام بأن مثل «أقائم الزيدون» ثبت بالإجماع، وأن مثل «قائم الزيدون» لم يثبت عن العرب فقال: «فمذهب الفراء إعماله من غير حرف الاستفهام وحرف النفي على الوجه الذي ذكرتموه من قيامه مقام الفعل، فبماذا يرد عليه، فنقول: لم يثبت عن العرب مثل: قائم الزيدون، وقد ثبت أقائم الزيدون بالإجماع»[3].

واستخدم الإجماع دليلاً في تعليل بعض الظواهر النحوية، ومن ذلك أنه استدل على أن تنوين جوارٍ عوض عن إعلال الياء بإجماعهم على أن تصغير أعلى أُعيل، فكما أن حرف العلة في أُعيل في حكم الموجود، لأنه غير منصرف، كذلك الياء في جوارٍ هي في حكم الموجود فقال: «والذي يدل على أن التنوين عوض عن إعلال الياء لا تنوين الصرف إطباقهم في تصغير أعلى على «هو أُعيل منك» وشبهه، وقد ثبت أن التصغير في أفْعل غير مضرٍّ في منع الصرف، بدليل إجماعهم على «هذا أُفيضل منك» غير منصرف، وقد ثبت أن حرف العلة في أفعل في حكم الموجود بدليل: هو أعلى منك، فلولا أن التنوين تنوين عوض لوجب أن يقال: هو أُعَيْلَى منك ومررت بأُعَيْلى منك، لوجود علة منع

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٢٥٠/ب.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٥٧/أ.

(٣) الإيضاح: الأصل: ١٦٥/ب. وفي نسبة ذلك إلى الفراء نَظَر. انظر حاشية الإيضاح: الأصل: ١٦٥/ب.

الصرف، وهو الصفة ووزن الفعل، ولا أثر للتصغير ولا لإعلال الياء، لأنا قد بينا إلغاءهما»[1].

ولم يقتصر على أخذ إجماع النحويين حجة، وإنما اعتد بإجماع القراء كذلك، فمما جاء عنه أن النحاة مجمعون على عدم جواز الإدغام في مثل (قوم مالك) وأن المقرئين مجمعون على جوازه قال في باب الإدغام: «والثالث أن ينفصلا، ويكون ما قبل الأول حرفاً ساكناً غير مدّة، نحو قوم مالك، وعدوّ وليد، وإنما امتنع الإدغام لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين وهذا مما اضطرب فيه المحققون من أهل العلم، وذلك أن النحويين مطبقون على أنه لا يصحّ الإدغام والمقرئون مطبقون على أنه يصح الإدغام، فيعسر الجمع بين هذين القولين مع تعارضهما»[2].

فابن الحاجب استدل بإجماع النحويين وركَنَ إليه أصلاً مقطوعاً به في تفاصيل العربية، واستدل به كما استدل بالقياس والسماع، وبالكلام على موقفه من الإجماع وقفنا على ثلاثة أصول من أصوله، ولكي تتكامل الدراسة سأتكلم فيما يلي على الاحتجاج عنده، ليبدو لنا جانب آخر من جوانب شخصيته العلمية.

الاحتجاج عند ابن الحاجب:

اتسعت رقعة الدولة الإسلامية واختلط العرب بالأعاجم إثر الفتوح، وسكنوا في بلادهم وعاشوا معهم، وتمخض عن ذلك تمازج في اللغة والأفكار، وظهر أثر هذا التمازج على اللغة في وقت مبكر، إذ تسرب إليها اللحن، فهبت الفئة الغيور بدافع الحفاظ على لغة القرآن، لتدون اللغة وتستنبط لها قواعد وضوابط تضبطها وتصونها من اللحن.

وكانت أمارات اللحن قد ظهرت أيام الرسول صلّى الله عليه وسلّم، ذكر

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٢٦/ب.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٣٣٥/ب.

ابن جني أنه صلّى الله عليه وسلّم سمع رجلاً يلحن في كلامه فقال: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلَّ»[1]، وتتالت حوادث اللحن بعد ذلك في أيام عمر بن الخطاب وأبي الأسود الدؤلي إلى أن وضع علم النحو[2].

ومن أجل الحفاظ على سلامة اللغة ووضع قوانين تضبطها احتاج العلماء إلى الاحتجاج لما يذهبون إليه من مذاهب وآراء، والمراد بالاحتجاج هنا «إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة»[3].

وحرص ابن الحاجب على أن يسوق آراءه التي ارتضاها والتي حكاها عن الآخرين مقرونة بأدلتها، وكانت تتمثل في القرآن والحديث النبوي وكلام العرب.

١-القرآن:

أقبل العلماء على دراسة القرآن كتابهم المقدس، فضبطوا رواياته وحرروها متناً وسنداً، وتلقَّوْها مشافهة عن القراء الأثبات الفصحاء من التابعين عن الصحابة عن الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم، فثبتت عندهم رواياته بالتواتر إلى منبعها الأول، وبذا يكون هذا الكتاب هو النص الموثوق به الذي أجمع العلماء على الاحتجاج به، لأنه وصل إلينا بالتواتر عن التابعين والصحابة، وكل هؤلاء يحتج بكلامهم المتداول، فكيف بروايتهم للقرآن التي أخلصوها جهدهم ومحضوها وقتهم، فضلاً عن أن أئمة القراء كانوا من النحويين كأبي عمرو بن العلاء والكسائي ويعقوب الحضرمي[4].

وقد وضع العلماء شروطاً لصحة القراءة وهي:

---

(١) الخصائص: ٢/٨.

(٢) انظر الخصائص: ٢/٨-٩.

(٣) في أصول النحو: ٦.

(٤) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق، من أهل بيت العلم بالقرآن والعربية، وكان اقرأ القُرّاء، توفي سنة ٢٠٥هـ. طبقات النحويين واللغويين: ٥٤.

١- صحة السند إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

٢- موافقتها رسم المصحف المجمع عليه.

٣- موافقتها وجهاً من وجوه العربية[١].

وتمسك النحويون ولا سيما البصريون منهم بأصولهم وقواعدهم التي أقاموها على استقراء كلام العرب، وحاولوا أن يخضعوا القراءات القرآنية لها، وأخذوا بما يتفق وقواعدهم، وتأولوا ما لم يتفق معها، وتركوا ما لم يخضع لتلك القواعد وعدوه شاذاً، وهذا ما حمل النحاة البصريين على رد قراءات متواترة لقراء علماء أثبات عدول، ومن ذلك رفضهم قراءة ابن عامر (وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ منَ المُشركين قَتْلُ أولادَهَم شُركائهم)[٢] برفع (قتلُ) ونصب (أولادهم) وجر (شركائهم)[٣]، وذهبوا في قراءة حمزة قوله تعالى: (واتَّقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ)[٤] بخفض (الأرحام) مذاهب بعيدة[٥].

أما الكوفيون فقد اعتدوا بالقراءات وبنوا عليها قواعدهم، ورأى الفراء أن القرآن أقوى حجة من الشعر وقال: «والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»[٦]، وقال أيضاً: «والاجتماع من قراءة القراء أحب إلي»[٧].

وأشار السيوطي -فيما بعد- إلى أنه يجوز الاحتجاج في العربية بكل ما قرئ به دون النظر إلى درجته، وشرط للاحتجاج بالقراءة الشاذة أن لا تخالف قياساً معروفاً وقال: «وكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في

---

(١) انظر النَّشر في القراءات العشر: ١/ ٩.

(٢) الأنعام: ٦/ ١٣٧.

(٣) انظر الإنصاف: ٤٣٥-٤٣٧، والإيضاح: الأصل: ١٠٢/ ب، والاقتراح: ١٥.

(٤) النساء: ٤/ ١.

(٥) انظر الإنصاف: ٤٦٧، والاقتراح: ١٥.

(٦) معاني القرآن للفراء: ١/ ١٤.

(٧) معاني القرآن للفرّاء: ٣/ ١٤٣.

العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه»[1].

وابن الحاجب كان شديد العناية بالقرآن وقراءاته، فقد حفظه في صغره[2]، وسمع من الشاطبي كتابي التيسير والشاطبية[3]، واشتغل بالفقه والأصول[4]، فكانت صلته بالقرآن وثيقة مستمرة، ولذا أكثر من الاستشهاد بالآيات، وكانت ترد على لسانه سهلة لينة، واكتفى بالإشارة إلى كلمة أو كلمتين من الآية، كقوله: «قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[5]»، وقوله: «كقوله: ﴿ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾[6]».

ونراه يسوق الآيات ويتكلم على إعراب بعض الكلمات فيها، فمن ذلك أنه استشهد بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[7] على أن رفع (أساطير) هو الوجه وأن النصب فيها لا يستقيم فقال بعد أن ساق الآية: «فلو نصبت هنا لم يستقم، لأنهم ليسوا مقرّين بإنزال من الله متعلق بأساطير الأولين، بل منكرون الإنزال من الله تعالى مطلقاً، وقولهم: (أساطير الأوّلين) هو في المعنى نفي الإنزال أي: هذا الذي يقول: إنه إنزال هو أساطير الأولين، فيفسد تقدير الفعل، وهو (أنزل) على هذا مع أنهم غير مقرّين

---

(١) الاقتراح: ١٤-١٥.

(٢) انظر ما تقدم ص: ٨.

(٣) انظر ما تقدم ص: ١٥.

(٤) انظر ما تقدم ص: ٣٢، ٣٧.

(٥) البقرة: ٢/ ٧١، والآية: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾، وانظر الإيضاح: الأصل: ٢١١/أ.

(٦) هود: ١١/ ٨٧، والآية: ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾، وانظر الإيضاح: الأصل: ١٩٢/أ.

(٧) النحل: ١٦/ ٢٤.

بالإنزال من الله، بخلاف قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ﴾[1]، أي: أنزل خيراً، لأنهم مقرّون بالإنزال من الله تعالى»[2].

وتعرض لآيات كثيرة واستشهد بها، ومن ذلك أنه استشهد بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾[3]، على أن «كل» إذا أضيفت إلى المضمر تستعمل إما تأكيداً وإما مبتدأً ولذا لا يجوز أن يقال: «إن كلّه لله»، لأن «كل» حينئذ تخرج عن صورة التأكيد قال: «قياسها[4] أن تستعمل تأكيداً لما تقدمها لمّا اشتملت على ضميره.. إلا أنهم استعملوها مبتدأ حيث كان المبتدأ لا عامل لفظي فيه يخرجها في الصورة عما هي له، فأجازوا ذلك لاتساعهم فيها، ولم يجيزوا ذلك في غير المبتدأ حيث كانت العوامل فيها لفظية تخرجها عن صورة التأكيد، فلذلك قال: ﴿ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ و: (إنَّ الأمرَ كُلُّه لله)[5]، ولا يقال: إنّ كلّه لله، لما فيه من إخراجها عن صورة التأكيد بإدخال العامل اللفظي عليها»[6].

واستشهد بآيات كثيرة أضاءت في الإيضاح هنا وهناك، وما ذكرته منها إنما هو على سبيل الاستشهاد على احتجاجه بالقرآن لا على طريق الحصر.

وإلى جانب استشهاده بالآيات القرآنية كان يفصل القول في أوجه القراءات ويصدر أحكاماً تنبئ عن تمكنه فيها، ومن ذلك أنه استشهد بقوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[7]، وساق قراءة أبي عمرو والكسائي فيها، ونبه على أن القراء قد تجيء قراءتهم على خلاف مذهبهم النحوي، واستدل بذلك على أنهم لم يأخذوا قراءاتهم من نحوهم، وإنما أخذوها نقلاً، وقال: «في قوله

---

(١) النحل: ١٦/ ٣٠.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١٢٣/ ب.

(٣) آل عمران: ٣/ ١٥٤.

(٤) أي: كل.

(٥) قرأ برفع (كله) أبو عمرو، انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٦١.

(٦) الإيضاح: الأصل: ١١٢/ ب.

(٧) القصص: ٢٨/ ٨٢.

تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ قولان: أحدهما: أن وي كلمة دخلت على كأن، والآخر: أنها ويك دخلت على أن، والأول مذهب البصريين، والثاني مذهب الكوفيين، والقراء البصريون جاءت قراءتهم على خلاف مذهبهم ووفق مذهب الكوفيين، وقراءة الكوفيين جاءت أيضاً على خلاف مذهبهم، فأبو عمرو بصري يقف على الكاف من ويك، والكسائي كوفي يقف على الياء من وي[1]، فهذا يدلك على أن قراءتهم لم يأخذوها من نحوهم، وإنما أخذوها نقلاً، حتى لو خالف النقل مذهبه في النحو لم يقرأ إلا بما نقل كما رأيته في وي»[2].

وعرض لقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[3]، وتكلم على أوجه القراءة في (وشركاءَكم) ووجه إعرابها فقال: «وقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ على قراءة الجماعة مفعول معه باعتبار أنه في المعنى مشترك بينه وبين فاعل (أجمعوا) وبيانه من وجهين:

أحدهما: أنه لو لم يكن كذلك لكان معطوفاً على (أمركُم) ولو كان معطوفاً على (أمركم) لكان التقدير (أجمعوا أمركم وشركاءَكم)، ولا يقال إلا: أجمعتُ أمري، وجمعتُ شركائي.

وثانيهما: ما ثبت من قراءة يعقوب (شركاؤكم) بالرفع»[4].

فبعد أن أثبت أن (أمركم) مفعول معه أصدر حكماً في القراءات بقوله: «وإذا اجتمع قراءتان لإحداهما تأويلان: أحدهما موافق للقراءة الأخرى كان حملُه على القراءة الموافقة للأخرى أولى، لئلا يؤدي إلى اختلاف المعاني،

---

(١) انظر التبصرة: ٢٦٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١٧٦، والنشر: ٢/ ١٥١، والإتحاف: ٣٤٤.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١٢٦/ ب.

(٣) يونس: ١٠/ ٧١.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٧٤/ ب، وانظر معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٢٧-٢٨، والمحتسب: ١/ ٣١٤، والكشاف: ٢/ ٢٤٥، والنشر: ٢/ ٢٧٥، والبحر المحيط: ٥/ ١٧٨-١٧٩، والإتحاف: ٢٥٣.

والأصل اتفاقهما والله أعلم»[1].

ومن نحو تفصيله القول في أوجه القراءات في الآية القرآنية قوله: «وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[2]، فيمن قرأ بالنصب مستثنى من قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾[3]، قال الشيخ[4]: جعل[5] القراءة بالرفع محمولة على البدل من قوله: (ولا يلتفت منكم أحد)، وقراءة النصب محمولة على الاستثناء من الموجب من قوله: (فأسْرِ بأهلك)»[6]، وبعد أن عقّب على كلام الزمخشري حكم ببطلان هذا التفصيل مستنداً إلى أن حمل القراءتين الثابتتين قطعاً على وجهين أحدهما باطل ممتنع، قال: «وهذا التفصيل باطل قطعاً، فإن القراءتين ثابتتان قطعاً، فيمتنع حملهما على وجهين أحدهما باطل قطعاً»[7].

ثم بدأ بتوجيه الآية بقوله: «والقضية واحدة، فهو إما أن يكون سرى بها، أو ما سرى بها، فإن كان قد سرى بها فليس مستثنى إلا من قوله: (ولا يلتفت منكم أحد)، وإن كان ما سرى بها فهو مستثنى من قوله: (فأسْرِ بأهلك)، فقد ثبت أن أحد التأويلين باطل قطعاً، فلا يصار إليه في إحدى القراءتين الثابتتين قطعاً، والأولى من هذا أن يكون (إلاّ امرأتك) في الرفع والنصب مثل قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[8]»[9].

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٧٤/ ب.

(٢) هود: ١١/ ٨٧، والآية: ﴿يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ . . ﴾.

(٣) هود: ١١/ ٨٧.

(٤) أي ابن الحاجب.

(٥) أي الزمخشري.

(٦) الإيضاح: الأصل: ٨٦/ ب.

(٧) الإيضاح: الأصل: ٨٦/ ب.

(٨) النساء: ٤/ ٦٦، والآية: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾.

(٩) الإيضاح: الأصل: ٨٦/ ب.

ولم يكتف بهذا التوجيه الذي ساقه، وإنما انبرى ليصدر حكماً في القراءات، وهو قوله: «ولا بُعد أن يكون أقل القراء على الوجه الأقوى، وأكثرهم على الوجه الذي دونه، بل قد التزم بعض الناس أنه يجوز أن يجمع القراء على قراءة غير الأقوى»[1].

ووقف على قول الزمخشري: «وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرؤون (ما هذا بَشَرٌ)[2]، إلا من درى كيف هي في المصحف»[3]، ثم ضعّفه بأن القرآن يقرأ بالنقل المتواتر، لا على وَفْق اختلاف اللغات، فقال: «غير مستقيم (أي كلام الزمخشري السابق) لأنه لا يحلّ أن يقرأ القرآن على حسب اختلاف اللغات ما لم تنقل تواتراً»[4]، ولذا نبه على أنه ليس لأهل كل لغة أن يقرؤوا بلغتهم، وذلك في تعقيبه على كلام الزمخشري بقوله: «ويقرؤون (ما هذا بشر) يؤذن بأن لأهل كل لغة أن يقرؤا بلغتهم أو يؤذن بأن هذه القبيلة كانت تفعل ذلك، وليس ذلك بمستقيم»[5]، وعلى نحو ما رأيناه دقيق النظر في القراءات، شديد الحرص على توجيهها، محتفياً بها، نراه شديد الترجيب للقراء، مدافعاً عنهم، مقدماً آراءهم على آراء النحويين، فهو لا يعد إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، وفي ذلك يقول: «والأولى الردّ على النحويين في منع الجواز، وليس قولهم بحجة إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعة من النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة، مع مخالفة القراء لهم»[6].

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٨٦/ب.

(٢) يوسف: ١٢/ ٣١، والآية: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾، وانظر الإيضاح: الأصل: ٩٥/أ.

(٣) المفصل: ٨٢.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٩٥/أ.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٩٥/أ.

(٦) الإيضاح: الأصل: ٣٥٠/ب.

كما أنه ينظر إلى القراء على أنهم ناقلون لهذه اللغة، وأنهم أعدل من النحويين وأكثر منهم فيجب الرجوع إليهم، وردُّ إجماع النحويين إذا كان مخالفاً لإجماعهم؛ قال: «ثم لو قدّر أن القراء ليس منهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة وهم مشاركون النحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى، لأنهم ناقلوها عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت تواتراً، وما نقله النحويون آحاد، ولو سلم أنه ليس متواتراً فالقراء أعدل وأكثر فكان الرجوع إليهم أولى»[1]، ولذا نبه على أن القراءة السبعية لا يجوز نسبة القبح إليها فقال: «ولا يصلح نسبة القبح إلى قراءة منقولة عن أحد القراء السبعة»[2].

ولم يحتجَّ ابن الحاجب بالقراءة الشاذة إلا في بضعة مواضع، وكان في ذلك تابعاً للزمخشري أحياناً وأحياناً أخرى يستشهد بها من تلقاء نفسه، ومن ذلك أنه استشهد تبعاً للزمخشري على رفع المضارع بعد «أن» بقراءة شاذة للآية ﴿أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[3]، فقال: «وبعض العرب يرفع الفعل بعد «أنْ» تشبيهاً بما، وهذا شاذ، وعليه ما روي شاذاً في قوله تعالى: (أنْ يتمُّ الرضاعة)»[4].

واستشهد تبعاً للزمخشري أيضاً على حذف التنوين للتخفيف بالقراءة

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٣٥٠/ب.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٣٤٥/ب.

(٣) سورة البقرة: ٢/ ٢٣٣، والآية: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾، وقراءة «يتم» بضم الياء وكسر التاء وضم الميم المشددة لمجاهد. انظر القراءات الشاذة لابن خالويه: ١٤، والبحر المحيط: ٢/ ٢١٣ على أنه يمكن حمل هذه القراءة على حذف واو الجماعة والاكتفاء بضمة قبلها، وهذا الحذف عُرف بأنه لغة في هوازن وعليا قيس، قال الفراء: «وقد تسقط العرب الواو وهي واو الجماعة، اكتفي بالضمة قبلها، فقالوا في «قد ضربوا»: قد ضرب، وفي «قالوا»: قد قال ذلك، وهي في هوازن وعليا قيس». معاني القرآن: ١/ ٩١.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٢٥٤/ب.

الشاذة (أحدُ الله)[1] بضم الدال في (أحد) دون تنوين فقال: «والتنوين ساكن لأنه حرف مبني، وأصل البناء السكون، فإن لقي ساكناً آخر فحكمه أن يحرك على ما سيأتي، وقد يحذف تخفيفاً تشبيهاً له بحرف المد واللِّين، كما شبه به في غير موضع، ومنه القراءة الشاذة في قوله: (أحد الله)»[2].

واستشهد أيضاً على دخول لام الأمر على الفعل المضارع الذي فاعله مخاطب بالقراءة الشاذة: (قُلْ بفضلِ الله وبرحمته فبذلك فَلْتَفْرَحوا)[3]، فقال: «ولام الأمر هي التي تدخل على الفعل المضارع ليؤذن بأنه مطلوب للمتكلم، كقولك: ليضربْ زيد، وشرطها أن يكون الفعل لغير الفاعل المخاطب، كقولك: ليضرب عمرو، ولأضرب أنا، إلا في لغة قليلة يدخلونها على الفعل وإن كان للفاعل المخاطب فيقولون لتضرب أنت، ومنه قراءة شاذة وهي: (فبذلك فلتَفْرحوا)»[4].

واستشهد بالقراءة الشاذة في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[5] بنصب

---

(١) الإخلاص: ١١٢/ ١-٢، والآيتان: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾، وقراءة «أحد» بغير تنوين الدال هي لنصر بن عاصم وأبي عمرو، وانظر القراءات الشاذة لابن خالويه: ١٨٢، وكتاب السبعة في القراءات: ٧٠١، والبحر المحيط: ٨/ ٥٢٨، وقال الفراء: «والذي قرأ (أحد الله الصمد) بحذف النون من (أحد) يقول: النون نون الإعراب إذا استقبلتها الألف واللام حذفت، وكذلك إذا استقبلها ساكن، فربّما حذفت، وليس بالوجه، قد قرأت القراء: (وقالت اليهود عزير ابن الله) و(وعزير ابن الله)، والتنوين أجود». معاني القرآن: ٣/ ٣٠٠.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٢٦٩/ أ.

(٣) يونس: ١٠/ ٥٨، وقراءة (فلتَفْرحوا) بالتاء هي قراءة أُبي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وانظر القراءات الشاذة لابن خالويه: ٥٧، والكشاف: ٢/ ١٩٤، والقراءات الشاذة وتوجيهها للشيخ القاضي: ٥٣، وقال الفراء: «وكان الكسائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل، ولقد سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه قال في بعض المشاهد: «لتأخذوا مصافّكم» معاني القرآن: ١/ ٤٦٩-٤٧٠..

(٤) الإيضاح: الأصل: ٢٦٧/ أ.

(٥) فُصِّلت: ٤١/ ١٧، وتتمة الآية: ﴿فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾.

ثمود وقال: «وإذا نصب مثل قوله: (وأمّا ثمودَ فهَدَيْناهم) على القراءة الشاذة فالتقدير: وأما ثمود فهدينا فهديناهم، لأن الفعل لا يليها»[1].

وهكذا نرى أن ابن الحاجب أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية، وعني بالقراءات وحرص على توجيهها ونسبتها إلى أصحابها في أغلب المواضع، ودقق فيها النظر واهتم بإصدار أحكام تدل على علمه بها، كما أننا نراه يتعصب للقراء ويوثقهم ويعد مادتهم هي الأصل، لأنها نقلت عمن ثبتت عصمته على أيدي ثقات عدول كثر، وإلى جانب ذلك لم يكثر من الاحتجاج بالقراءات الشاذة، وموقفه من الاحتجاج بها يشبه موقفه من الاحتجاج بالحديث النبوي، إذ لم يستشهد منه إلا ببضعة أحاديث كما سنرى في الفقرة التالية.

٢-الحديث:

كما هيأ الله لهذا الكتاب من العلماء من يحفظه لفظاً وتفسيراً ودراية وسنداً هيأ لحديث نبيه رجالاً أفنوا أعمارهم من أجل إثباته وتنقيته وإزالة الشوائب عنه، وإظهار الصحيح منه والتزموا في ذلك قواعد وضوابط قل أن نجدها عند أمة من الأمم، وكانوا من التحري والدقة في الضبط ما لم يجارهم فيه أحد، فنشأت المصنفات في علوم الحديث، ومع أن النحويين يقرون بأن الرسول أفصح بني البشر فإن الرجال الأوائل منهم لم يحتجوا بالحديث إلا قليلاً إذا ما نظرنا إلى احتجاجهم بغيره، ولم يتكلموا على مسألة الاحتجاج به، وذلك لأنهم ليسوا من المحدثين، ولأن الحديث النبوي لم يكن مكتوباً عندهم، كما كان القرآن مكتوباً ومتداولاً على ألسنتهم، فالقرآن تعبدوا بتلاوته وقرؤوه في صلاتهم واشتغلوا بقراءاته، فقد أخذ أبو الأسود الدؤلي القراءة عن عثمان بن عفان[2]، وعرض نصر بن عاصم القرآن على أبي الأسود وروى عنه

(١) الإيضاح: الأصل: ٧١/ ب.

(٢) غاية النهاية: ١/ ٣٤٦.

القراءة[1]، وكان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي «أحد العشرة، وأخذ القراءة عرضاً عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم»[2]. وكان أبو عمرو بن العلاء علماً مشهوراً في علم القراءة واللغة والعربية[3]، أما الخليل فإنه «روى الحروف عن عاصم بن أبي النجود وعبد الله بن كثير»[4]، وروى أبو عمر الجرمي القراءة عن سيبويه[5]، وكان الكسائي مقرئاً معروفاً[6]، وروى الفراء «الحروف عن أبي بكر بن عياش وعلي بن حمزة الكسائي»[7].

وبذا يتبيّن لنا أن النحويين الأوائل اشتغلوا بالقرآن والقراءات من لدن أبي الأسود الدؤلي إلى بداية القرن الهجري الثالث، فمنهم من كان من القراء المشهورين كأبي عمرو بن العلاء والكسائي، ومنهم من روى الحروف عن غيره، وهذا يؤكد الصلة القوية التي كانت بين النحاة الأوائل والقرآن، كما يؤكد أنهم التفتوا إلى القرآن والقراءات أكثر من التفاتهم إلى الحديث وحفظه.

لذا، فإنهم أكثروا من الاستشهاد بالآيات القرآنية لأنها كانت تسير على ألسنتهم أكثر من الأحاديث النبوية.

ولم تشغل مسألة الاحتجاج بالحديث النحويين المتقدمين بقدر ما شغلت النحويين المتأخرين، فأبو حيان الأندلسي قدم سببين لعدم الاحتجاج بالحديث:

أحدهما: رواية الأحاديث بالمعنى ووقوع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع.

---

(١) غاية النهاية: ١/ ٤١٠.

(٢) غاية النهاية: ٢/ ٣٣٦.

(٣) نزهة الألباء: ٢٤، وغاية النهاية: ١/ ٢٩٠.

(٤) غاية النهاية: ١/ ٢٧٥.

(٥) غاية النهاية: ١/ ٦٠٢.

(٦) غاية النهاية: ١/ ٥٣٠.

(٧) غاية النهاية: ٢/ ٣٧١.

وثانيهما: أن أئمة المتقدمين من المصرَيْن لم يحتجوا بشيء منه[1].

وقد رد البغدادي الوجه الأول بـ: «أن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب وقبل فساد اللغة وغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق، على أن اليقين غير شرط بل الظن كاف»[2]، ورد الوجه الثاني بـ: «أنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به»[3].

وانقسم النحاة في القرنين السابع والثامن في هذه المسألة، فمنهم من منع، ومنهم من أجاز، ومنهم من اتخذ موقفاً وسطاً، ويأتي أبو حيان الأندلسي وابن الضائع[4] على رأس المانعين، فقد عاب أبو حيان على ابن مالك إكثاره من الاستشهاد بالحديث[5]، وصرح ابن الضائع بمذهبه في هذه المسألة، وتمسك بأن الحديث مروي بالمعنى، ورأى ذلك سبباً في ترك سيبويه وغيره الاستشهاد به[6].

ويجيء ابنا مالك وخروف[7] والرضي الاستراباذي على رأس من يكثرون من الاستشهاد بالحديث، وذهب الرضي إلى جواز الاحتجاج بكلام أهل البيت[8].

وممن وقف موقفاً معتدلاً بين الفريقين الشاطبي[9] إذ جوز «الاحتجاج

---

(١) انظر الاقتراح: ١٧، والخزانة: ١/ ٥.

(٢) الخزانة: ١/ ٥.

(٣) الخزانة: ١/ ٥.

(٤) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن الضائع، نحوي مشهور، توفي سنة ٦٨٠هـ. بغية الوعاة: ٢/ ٢٠٤.

(٥) انظر الاقتراح: ١٧.

(٦) انظر الاقتراح: ١٨.

(٧) هو علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن، ابن خروف الأندلسي النحوي، كان إماماً في العربية، توفي سنة ٦٠٩هـ. بغية الوعاة: ٢/ ٢٠٣.

(٨) الخزانة: ١/ ٤.

(٩) هو إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، محدِّث أصولي، توفي سنة=

بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها»[1]، ونقل البغدادي عنه قوله: «وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، وكتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية»[2].

وأدلى المحْدَثون بدلوهم في هذه المسألة وجنح بعضهم إلى جواز الاحتجاج بالحديث، فالأستاذ طه الراوي يرى أن الحديث يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن من حيث الفصاحة والبيان، وعرض الشبهتين اللتين أثارهما أبو حيان الأندلسي لعدم الاحتجاج بالحديث وردَّهما[3]، ثم تساءل عن عدم احتجاج النحويين بالحديث مع أن اللغويين قبلوه، وقال: «ثم لا أدري لم ترفع النحويون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن والاستقاء من ينبوعه الفياض العذب الزلال، فأصبح ربع اللغة به خصيباً بقدر ما صار ربع النحو منه جديباً.

وكان حالهما في الحكم واحدة لو احتكمنا من الدنيا إلى حكم»[4]

وذهب الأستاذ الراوي إلى ان قسماً كبيراً من الأحاديث حفظ بنصه، ودعا إلى ذلك دواعٍ عددها بقوله: «على أن في الأحاديث طائفة كبيرة تتوافر الدواعي على الاحتفاظ بنصوصها من غير ما تغيُّر، مثل الأدعية والأذكار، وسائر ما نتعبد بنصه من الآثار، والأحاديث القصار، التي سارت سير الأمثال، والكتب

=٧٩٠هـ. انظر فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: ١/ ١٩١.

(١) الخزانة: ١/ ٦.

(٢) الخزانة: ١/ ٦.

(٣) انظر مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد: ١٤/ ٣٢٥-٣٢٦.

(٤) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد: ١٤/ ٣٢٧.

التي بعث بها الرسول الكريم إلى الأطراف، والعهود المدونة»[1].

وتصدَّى الأستاذ محمد الخضر حسين إلى هذه القضية وخلص إلى أن الأحاديث من حيث الاستشهاد بها قسمان: الأول: لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به، كالأحاديث التي يستشهد بها على فصاحة الرسول، والتي كان يتعبد بها، وخاطب بها كل قوم بلغتهم، والتي جاءت من طرق متعددة وتوحدت ألفاظها، والتي دونها من نشأ في بيئة عربية لم يخالطها فساد اللغة، والتي رواها رواة لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى. والثاني: ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهذا القسم يشمل الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول ورويت في بعض كتب المتأخرين[2].

أما ابن الحاجب فإنه استشهد بالحديث في نحو استشهاده بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «بُعثت إلى الأسود والأحمر»[3]، عند قول الزمخشري في مقدمة المفصل: «النازل من قريش في سرة بطحائها المبعوث إلى الأسود والأحمر»[4]، وفي كلامه على الفعل المضارع المنصوب استشهد بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلّة القسم»[5]، وقال: «فهذا على الوجه الثاني، لأن المقصود من النفي المسّ عقب الموت المذكور»[6]، واستشهد بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «لتأخذوا مَصافَّكم»[7]، في كلامه على دخول لام الأمر على الفعل المضارع الذي للمخاطب فقال: «ومنه قراءة شاذة

---

(١) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد: ١٤/ ٣٢٧.

(٢) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق: ٣/ ٢٠٧.

(٣) الحديث في مسند الإمام أحمد: ٧/ ١٧٣.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٢/ أ، والمفصل: ٢.

(٥) تخريج الحديث في الإيضاح: الأصل: ١٨٧/ أ.

(٦) الإيضاح: الأصل: ١٨٧/ أ.

(٧) تخريج الحديث في الإيضاح: الأصل: ٢٦٧/ أ.

وهي: (فبذلك فَلْتَفْرحوا)[1]، ومنه ما روي في الصحيح من قوله عليه السلام: «لتأخذوا مصافَّكم»[2]، واستشهد بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا عليّ»[3]، على أن «ذو الفقار وعليّ» لا يصح أن يكون خبراً[4]، واستشهد أيضاً بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «كما تكونوا يولى عليكم»[5]، في كلامه على الحرفين المصدريين «ما» و«أن» بقوله: «وأما تشبيه ما بأنْ في العمل فأبعد وعليه حمل ما يروى «كما تكونوا يولى عليكم»، فجاء تكونوا محذوفاً نونه والأولى إثباته»[6].

واستشهد بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «كلّ مسكر حرام»[7] على أن تحريم المزْر[8] بطريق العموم لا بالقياس وقال: «ووزانه أن يقول الشارع: «كلّ مسكر حرام» فإذا حرمنا المزر لم نحرمه بالقياس، وإنما حرمناه بطريق العموم، وإن لم يكن للمزر بخصوصيته ذكر كما في قوله: قام زيد[9].

واستشهد الزمخشري أحياناً بالحديث وكان ابن الحاجب يوجه ما استشهد به، ومن ذلك قول الزمخشري: «وما جاء في الدعوة المرفوعة «واجعله الوارث منا»[10] محتمل عندي أن يوجه على هذا..»[11]، ثم أخذ يوجه كلمة «محتمل» في قول الزمخشري ويبين وجه الاحتمال في الحديث.

---

(١) يونس: ١٠/ ٥٨، وانظر ما سلف ص: ١٣٣.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٢٦٧/ أ.

(٣) تخريج الحديث في الإيضاح: الأصل: ٤٧/ ب.

(٤) انظر الإيضاح: الأصل: ٤٧/ ب.

(٥) تخريج الحديث في الإيضاح: الأصل: ٢٥٤/ ب.

(٦) الإيضاح: الأصل: ٢٥٤/ ب.

(٧) تخريج الحديث في الإيضاح: الأصل: ٢٥٠/ ب.

(٨) المزْرُ: هو نبيذ الشعير كما ورد في شرح الحديث في صحيح البخاري: ٤/ ١٥٧٩.

(٩) الإيضاح: الأصل: ٢٥٠/ ب.

(١٠) تخريج الحديث في الإيضاح: الأصل: ٥٤/ ب.

(١١) الإيضاح: الأصل: ٥٤/ ب.

ومنه أيضاً ان الزمخشري استشهد بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «مَثَلُ المنافق كالشاة العائرة بين الغنمَيْن»[1]، وتبعه ابن الحاجب واستشهد به في تثنية الجمع وقال: «تثنية الجمع قليل، وسبب قلته أن مفرده يعطي ما تعطي التثنية، فيقع ذكر التثنية ضائعاً، ولكن قد يجري في بعض المعاني ما يحتاج إلى ذكر الجمع المثنى، مثل قوله عليه السلام: «مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين، تعير إلى هذه مرة وإلى هذه أخرى» فلذلك يستحسن مثل ذلك، فإنه لا يمكن التعبير بمجرد الجمع، بخلاف قولك: «عندي رجالان فإنه ضعيف»[2].

واستشهد الزمخشري بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «ألا أخبركم بأحبِّكم إليَّ وأقربكم منّي مجالسَ يومَ القيامة أحاسنكم أخلاقاً»[3]، وراح ابن الحاجب يوجه إضافة اسم التفضيل في الحديث[4].

ونقل ابن الحاجب كلام ابن بابشاذ وفيه قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «صواحبات يوسف»[5]، وقال: «قال ابن بابشاذ: وقد جمعت العرب هذا الجمع ثانياً تناهياً ومبالغةً، فقالوا: صَواحبات يوسف»[6]، فابن بابشاذ أورد الحديث على أنه من قول العرب ولم يعزه إلى النبي، ولم يشر ابن الحاجب إلى هذا.

واستشهد ابن الحاجب أيضاً بأقوال الصحابة، ومن ذلك استدلاله بقول عمر بن الخطاب: «ليُذك لكم الأسَل والرماح والسهام، وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب»[7]، على أن «إياي» منصوب بفعل تقديره «باعدوا» وقال بعد

---

(١) تخريج الحديث في الإيضاح: الأصل: ١٣٤/أ.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١٣٤/أ.

(٣) تخريج الحديث في الإيضاح: الأصل: ٩٩/أ.

(٤) انظر الإيضاح: الأصل: ٩٩/ب.

(٥) تخريج الحديث في الإيضاح: الأصل: ٢٥/ب.

(٦) الإيضاح: الأصل: ٢٥/ب.

(٧) انظر الإيضاح: الأصل: ٧٠/ب.

أن ساق قول عمر: «فبالغ في نهيهم بأن قال: باعدوني عن حذفه، فجعله من الأمر الذي يطلب منهم البعد عنه لعظمه، أو يطلب من نفسه البعد عنه، وهو أبلغ من أن يقال: لا تحذفوا الأرنب»[1]، وساق قول عمر بن الخطاب أيضاً: «نعْمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يَخَف الله لم يَعْصه»[2]، مستشهداً به على أن ما يلزم على كل حال يحسن أن يبنى جزاءً على أبعد الأحوال[3]، واستشهد بقول ابن عباس: «ما أشغل أهل النار عن الترخيم» على أن استعمال لفظ الترخيم عرف قبل الخليل بن أحمد[4].

وبذا نرى أن ابن الحاجب لم يقتصر على الاستشهاد بالحديث وإنما استشهد ببعض أقوال الصحابة، وهو -وإن استشهد بالحديث- فإنه يتابع النحويين الأوائل في عدم الإكثار منه، ولا تتجاوز عدة الأحاديث التي ساقها في إيضاحه إضافة إلى الأحاديث التي استشهد بها الزمخشري عشرة أحاديث، فهو مقتصد في هذا المجال.

٣-كلام العرب: الشعر والنثر:

كلام العرب هو المادة الأولى التي أقام عليها النحويون استقراءهم، وكانت مَعيناً لكل ما قدموه من قواعد وأصول، واحتجوا منه «بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم»[5]، ولم يأخذوا اللغة عن القبائل العربية كلها، وإنما أخذوها عن «قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[6]، واستبعد

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٧٠/أ.

(٢) انظر الإيضاح: الأصل: ٤٥/ب.

(٣) انظر الإيضاح: الأصل: ٤٥/أ.

(٤) انظر الإيضاح: الأصل: ٦٧/ب.

(٥) الاقتراح: ١٩.

(٦) الاقتراح: ١٩.

النحويون لغة الحضر فلم يأخذوا عن «حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم»[1].

ومن النحويين من تساهل في الأخذ عن العرب، فالكوفيون سمعوا من بعض العرب الذين اختلطوا بالحضر، كأعراب الحطمية الذين نزلوا في ضواحي بغداد، ولذا فخر البصريون عليهم بأن قالوا: «نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ»[2].

وما حصله النحويون من كلام العرب إنما هو عن بعض القبائل كقيس وتميم وأسد، ولم يصل إلينا من شعر العرب إلا أقله، ولو وقف العلماء على أكثره لتوفر لديهم علم كثير، وأما اللغة فقد جاءتهم مع أصحابها، قال أبو عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»[3].

والكلام الذي يستشهد به ضربان: شعر وغيره، وقسم العلماء الشعراء على أربع طبقات، الطبقة الأولى من الشعراء الجاهليين، والطبقة الثانية من الشعراء المخضرمين، والطبقة الثالثة من المتقدمين وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، أما الطبقة الرابعة فهي الشعراء المولدون، وهم الذين يلون الإسلاميين كبشار وأبي نواس إلى زماننا هذا.

ويستشهد بشعر الشعراء الجاهليين والمخضرمين والذين كانوا في صدر الإسلام، أما الشعراء المولدون فلا يستشهد بشعرهم مطلقاً، إلا أن بعض النحويين ذهب إلى الاستشهاد بكلام من يوثق بعربيته من المولدين، ومن هؤلاء

---

(١) الاقتراح: ١٩.

(٢) الاقتراح: ٨٤، والحرشة: من حرش الضب يحرشه: صاده. القاموس المحيط: (حرش). والشواريز: جمع شيراز وهو اللبن الرائب. القاموس المحيط: (شرز). والكواميخ: جمع كامَخ، والكامَخ: نوع من الأدم؛ معرَّب. اللسان: (كمخ).

(٣) طبقات فحول الشعراء: ٢٥.

الزمخشري والرضي الأستراباذي[1].

واحتج العلماء بما قالته العرب إلى نهاية منتصف القرن الهجري الثاني، وبذا يكون إبراهيم بن هرمة (٧٠ - ١٥٠هـ) آخر شاعر يحتج بشعره، «إذ ختم الشعر به، وهو آخر الحجج»[2]، ومنهم من جعل كلام الشافعي (٢٠٤هـ) حجة، حكى السيوطي «أن الإمام أحمد بن حنبل قال: كلام الشافعي حجة في اللغة»[3].

وكان سيبويه يستشهد في الكتاب على القواعد النحوية والصرفية بشعر العرب وكلامها وفي صنيعه هذا هدي اهتدى به النحاة من بعده، فساروا على سننه وسلكوا سبيله، وابن الحاجب واحد من أولئك، إذ اعتمد على الشعر واستشهد به، وكان يتوجه إلى الذي ينضوي تحت القواعد والأصول منه، فإذا ما عرض له شيء خلاف ذلك أشار إليه بأنه قليل نادر مردود لا يعتد به، وذلك كما في تعليقه على بيت الشاعر[4]:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرضى حكومَتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجَدَل

إذ قال: «وقول الشاعر: ما أنت.. (البيت) ونحوه مردود لا يعتد به»[5].

وكان لا يقتصر على البيت الشاهد الذي يسوقه الزمخشري، وإنما يأتي معه ببعض الأبيات من القصيدة نفسها، كقوله: «وبعد قوله[6]:

إذا ما دعَوْا كَيْسان.. .. ..

إذا كنتَ في سعدٍ وأمُّكَ منهمُ غريباً فلا يغرُرْكَ خالُكَ من سعد

---

(١) انظر الخزانة: ١/ ٣-٤.

(٢) الاقتراح: ٢٧.

(٣) الاقتراح: ٢٠.

(٤) تخريج البيت في الإيضاح: الأصل: ٦/أ.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٦/أ.

(٦) تخريج البيت في الإيضاح: الأصل: ١١/ب.

فإنَّ ابنَ أختِ القومِ مُصْغىً إناؤهُ إذا لم يزاحِمْ خالَهُ بأبٍ جَلْدِ»[1]

وكان في أغلب الأحيان يذكر المناسبة التي قيل فيها البيت الذي يسوقه، ومن ذلك قوله:

«وأما ما جاء من نحو دُئل اسم دويبة تشبه ابن عِرس وقد جاء في شعر كعب بن مالك يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة بعد بدر بمائتي راكب[2]:

جاؤوا بجيشٍ لو قِيسَ مُعْرَسُهُ ما كانَ إلاّ كمُعْرَسِ الدُّئل

عارٍ من النصرِ والدعاءِ ومنْ أبطالِ أهلِ النِّكاءِ والأسَل

فتسمية للجنس بما نقل عن الفعل»[3].

وقال: «وسبب قول عَبيد[4]:

يا ذا المُخَوِّفَنا بمَقتلِ شيخه حُجُرٍ تمنِّيَ صاحبِ الأحلام

لا تبكِنا سَفَهاً ولا ساداتنا واجعلْ بكاءكَ لابنِ أمِّ قَطام

أن قوم عبيد قتلوا أبا امرئ القيس حُجُراً وهو ابن أم قطام، فتوعدهم امرؤ القيس، فقال له ذلك»[5].

وربما استطرد فذكر البيت الشاهد وما يتعلق به توضيحاً له، وإحاطة بالجو الذي قيل فيه، فقد أورد بيت جرير[6]:

يا تَيْمَ تَيْمَ عدِيٍّ لا أبالَكُمُ لا يُلقِينَّكمُ في سَوءةٍ عُمَرُ

---

(١) الإيضاح: الأصل: ١١/ب.

(٢) انظر تخريج البيتين في الإيضاح: الأصل: ٢٣/ب، والدئل؛ بضم الدال وكسر الهمزة وفي آخره لام: دُويبة صغيرة، والنكاء: النكاية، وهي الإصابة من العدو، والفعل نكيت في العدو أنكي نكاية. اللسان: (نكي).

(٣) الإيضاح: الأصل: ٢٣/ب.

(٤) تخريج البيتين في الإيضاح: الأصل: ٦٢/أ.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٦٢/أ.

(٦) تخريج البيت في الإيضاح: الأصل: ٦٣/ب.

وأبان من المقصود بعمر في البيت، ثم جاء ببيت آخر من القصيدة هو:

أحينَ كنتَ سِماماً يا بني لَجَأ ... وحاضَرَتْ بيَ عن أحسابِها مُضَرُ

ثم ساق بعض الأبيات التي أجاب بها عمر بن لجأ جريراً، وهي[1]:

لقد كذبْتَ وسوءُ القولِ أكْذَبُهُ ... ما حاضرَتْ بك عن أحسابِها مُضَرُ

ألستَ نزوةَ خَوارٍ على أَمَةٍ ... لا يسبقُ الحلَباتِ اللؤمُ والخَوَرُ

ما قلتَ من هذه إنّي سأنقضُها ... يا بنَ الأتانِ بمثلي تُنقضُ المِرَرُ[2]

ولم يُعْنَ بنسبة الشواهد التي ساقها إلا قليلاً، لذا نراه يشير إلى صاحب البيت بقوله: «كقوله» أو«قول الشاعر»، وقد يكتفي بذكر كلمتين أو ثلاث من البيت، كقوله: «وقوله[3]: حياتك لا نفْع، و[4]: «أنْ لا إلينا رجوعها[5]»، وقوله[6]: على سمعان من جار»[7].

وتحرى الدقة في شواهده، فمن ذلك رده على الكوفيين بقوله: «وقد استدل الكوفيون أيضاً بقول ذي الإصبع العَدواني:

وممَّنْ وَلَدوا عامرٌ ذو الطَّوْلِ وذو العَرْض

وليس بثبت، لصحة حمله على القبيلة، واستدلوا أيضاً بقول ابن الرقيات:

ومُصْعَبٌ حينَ جدَّ الأمْرُ أكثرُها وأطيبُها

---

(١) تخريج الأبيات في الإيضاح: الأصل: ٦٣/ ب.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٦٣/ ب.

(٣) تخريج البيت في الإيضاح: الأصل: ٩٤/ أ.

(٤) تخريج البيت في الإيضاح: الأصل: ٩٤/ أ.

(٥) تخريج البيت في الإيضاح: الأصل: ٩٤/ أ.

(٦) تخريج البيت في الإيضاح: الأصل: ٦٩/ ب.

(٧) الإيضاح: الأصل: ٦٩/ ب.

وليس بثبت لقول الأصمعي فيه: «أفسدت الحضرية لغته، لأن ابن الرقيات خرج من العرب ومكث كثيراً في البلاد فصار كلامه بمنزلة كلام الحضرية فلم يسمع»[1].

وحكم على بعض الشواهد النحوية بالشذوذ، من ذلك أنه ذكر بيت الشاعر[2]:

وكلُّ أخٍ مُفارقُهُ أخوهُ لَعَمرُ أبيكَ إلاّ الفَرقدان

ثم حمله على أن فيه شذوذين، وأبان ذلك فقال:

«فيه شذوذان:

أحدهما أنه وصف المضاف هنا، وهو كل، والقياس أن يوصف المضاف إليه في كل، وهو مع ذلك جائز وحمله على ذلك ضرورة الردف بالألف، فإنها لازمة، وهو المعنى الذي حمله على الوصفية، ولو جاز له أن يقول: إلا الفرقدين من غير ضرورة تحمله لم يحمل على الخفض الذي هو ضعيف، ولحمل على الاستثناء، فالذي حمله على أن يجعل«إلا» صفة هو الحامل له على أن يكون صفة لكل، وإلا لم يحصل له غرض.

والشذوذ الثاني: أنه فصل بين الصفة والموصوف بالخبر، وهو قليل»[3].

وأفاد ابن الحاجب من كلام العرب، وساقه حجةً للرد على النحاة وإثبات خطأ ما ذهبوا إليه، ومن ذلك أنه رد على الأخفش في إجازته زيادة «من» في الإيجاب، وذهب مع سيبويه إلى زيادتها مع النفي، واستدل على ذلك بكلام العرب فقال: «والأخفش يجوز الزيادة في الواجب ويستشهد بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[4]، ووجه استدلاله أنه قد جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٢٨/ ب.

(٢) تخريج البيت في الإيضاح: الأصل: ٨٧/ ب.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٨٧/ ب، ٨٨/ أ.

(٤) نوح: ٧١/ ٤، والآية: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾.

ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ [1] ، وقد جاء : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ ، فإن لم تحمل على الزيادة تناقض ، وليس بمستقيم ، لأنه يثبت أصلاً في العربية بما ليس بثبت لكونه محتملاً غير ما ذكره ، وذلك أن قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ ، إنما ورد في قوم نوح ، ويجوز أن يكون قوم نوح إنما يغفر لهم البعض ، و ﴿ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ إنما ورد في هذه الأمة ، فصحَّ حمل تلك على التبعيض ، وزال وهم التناقض ، ثم ولو سلم أن الآيتين لإحدى الأمتين لجاز أن يكون ﴿ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ لبعضهم و ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ لبعضهم ، فيصح أن يحمل «من» على التبعيض ، ويزول وهم التناقض ، وإذا ثبت ذلك سقط الاستدلال ، فإذن الوجه ما ذكره سيبويه ، ومن اسْتَقرى كلام العرب أدنى استقراء علم انتفاء صحة «مات من رجل» و «ضرب من رجل» وشبهه» [2] .

ومن ذلك أيضاً أنه رد على الكسائي في تجويزه إعمال اسم الفاعل إذا كان للماضي بأن مثل ذلك لم يأت في كلام العرب ، فقال : «وقال الكسائي : يجوز إعماله وإن كان للماضي ، وتمسك بأمور : أحدها : مثل قوله تعالى : (وجاعلُ الليل سكَناً والشمسَ) [3] ، ومنها : مثل قولهم : هذا مُعْط زيداً أمسِ درهماً .

ومنها : إجماعهم على قولهم : الضارب زيداً أمس .

ومنها : قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ [4] ، وأجيب عن ذلك بأنه لم يوجد في لغة العرب مثل : «مررت برجل ضارب زيداً أمسِ» مع كثرة التغيير عن

---

(١) الزُّمَر : ٣٩/ ٥٣ .

(٢) الإيضاح : الأصل : ٢٢٧/ أ .

(٣) الأنعام : ٦/ ٩٦ ، والآية : ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا . . ﴾ ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر : (وجاعل الليل سكناً) بألف ، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي : ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا ﴾ بغير ألف ، وانظر كتاب السبعة في القراءات : ٢٦٣ ، وحجة القراءات : ٢٦٢ ، والتيسير : ١٠٥ ، والإتحاف : ٢١٤ .

(٤) الكهف : ١٨/ ١٨ .

معناه، ولو كان جائزاً لوقع، وأمّا (وجاعل الليل سكناً والشمس) فبعد أن نسلم أن جاعلاً للمضيّ فجائز أن يكون (والشمس) منصوباً بفعل مقدر، دل عليه ما قبله، وإذا جاز ذلك ضعف أن يقال: إنه منصوب بجاعل، لأن فيه إثبات أصول الأبواب التي ثبت أنها ليست من لغتهم بالمحتملات»[1].

ومن اعتماده على كلام العرب استدلاله به على زيادة الياء في «يَرْمَع»[2]، وذلك قوله: «وأما (يرمع) للحجارة البيض فياؤه زائدة لأنه عرف باستقراء كلامهم أن كل ياء وقعت مع ثلاثة أصول فهي زائدة»[3].

واستدل بكلامهم أيضاً على أن اسم الفاعل يشترط في إعماله أن يدلّ على الحال أو الاستقبال، فقال: «ويشترط في إعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ودليله استقراء لغة العرب في ذلك»[4].

وكان يستحسن الكلام لأنه كثير في لغة العرب، ومن ذلك أنه استحسن استعمال جمع الكثرة موضع جمع القلة، فقال: «وقوله[5]: «وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلة، كقوله تعالى: ﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[6]، والذي حسّنه أن قروء في كلامهم كثير، ولكثرته استخف فوضع موضع أقراء»[7].

ولا يقبل رأياً إلا إذا ثبت أنه جاء في كلامهم، من ذلك أنه علَّق تجويز الكسائي جزم جواب الطلب في مثل: (لا تدن من الأسد يأكلْك) على ثبوته في لغة العرب، فقال: «وقد أجاز الكسائي (لا تدن من الأسد يأكلْك) وشبهه، وحجته أنه يقدر الإثبات نظراً إلى قوة المعنى، فجعل القرينة المعنوية حاكمة على

---

(١) الإيضاح: الأصل: ١٦٤/ب - ١٦٥/أ.

(٢) اليَرْمَع: الحصى البيض تلألأ في الشمس، والواحدة: يَرمعة. اللسان: (رمع).

(٣) الإيضاح: الأصل: ١٧٤/ب.

(٤) الإيضاح: الأصل: ١٦٤/ب.

(٥) أي الزمخشري، المفصّل: ٢١٥.

(٦) سورة البقرة: ٢/ ٢٢٨، والآية: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ . . ﴾.

(٧) الإيضاح: الأصل: ١٥٦/ب.

القرينة اللفظية، فجوّز الجزم على معنى أن الدنو سبب له لا نفيه، وإذا ثبت ذلك في لغة العرب فلا بُعْدَ فيه»[1].

وأشار في كلامه إلى لغات العرب، نحو ذكر لغة تميم في إبدال المستثنى في الاستثناء المنقطع بقوله: «والثاني: إما على قولهم: ما جاءني أحدٌ إلا حمار على اللغة التميمية»[2]، وذكر لغة الحجازيين في بناء أمس بقوله: «فأما أهل الحجاز فبنوا أمس لتضمّنه معنى لام التعريف»[3]، ولغة هذيل في قلب ألف الاسم المقصور ياءً إذا أضيف إلى ياء المتكلم، فقال: «وهذيل يقلبونها ياءً»[4].

واستشهد ابن الحاجب بكلام العرب من النثر، ومن ذلك أنه استشهد -تبعاً للزمخشري- بقولهم: «سبحان ما سخركنَّ لنا»[5]، ومنه استشهاده بالأمثال، فقد أورد قول العرب: «الحق أبلج والباطل لَجلج»[6]، شاهداً على قول الزمخشري في مقدمة المفصل: «لا يبعدون عن الشعوبية منابذةً للحق الأبلج»[7]، وساق قولهم: «الشعير يؤكل ويُذمّ»[8]، وقولهم: «يجري بُلَيقٌ ويُذم»[9]، شاهداً على قول الزمخشري: «ويمضغون لحمها»[10]، واستشهد بقولهم: «أجدى من تفاريق العصا»[11]، عند قول الزمخشري: «هذا وإن

---

(١) الإيضاح: الأصل: ١٩٣/ ب.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٨/ ب.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٢٥/ أ.

(٤) الإيضاح: الأصل: ١٠٤/ ب.

(٥) الإيضاح: الأصل: ١٢٠/ ب.

(٦) الإيضاح: الأصل: ٢/ ب، وانظر مجمع الأمثال: ١/ ٣٦٥.

(٧) المفصّل: ٢.

(٨) الإيضاح: الأصل: ٣/ أ، وانظر مجمع الأمثال: ١/ ٣٦٥.

(٩) الإيضاح: الأصل: ٣/ أ، وانظر مجمع الأمثال: ٢/ ٤١٤ والمستقصى: ٢/ ٤٠٩، وبُلَيْق: اسم فرس كان يسبق، ومع ذلك يُعاب.

(١٠) المفصل: ٣.

(١١) الإيضاح: الأصل: ٣/ ب، ذكر الميداني هذا المثل بلفظ: «إنك أجدى من تفاريق العصا»، =

الإعراب أجدى من تفاريق العصا»[1]، واستشهد تبعاً للزمخشري في باب المفعول المطلق بقولهم: «أو فَرَقاً خيرٌ من حُبّ»[2]، وبقولهم: «غَضَبَ الخيل على اللُّجُم»[3]، واستشهد تبعاً للزمخشري أيضاً بقولهم: «لم يُحْرم مَن فُزِدله»[4]، على إبدال الصاد زاياً، وبقولهم: «لم يوجدْ كان مثلُهم»[5]، على زيادة كان بين الفعل المجهول ونائبه، واستشهد بقولهم: «رهباك خير من رحماك»[6] في باب المفعول المطلق.

وهكذا نقف على سعة اطلاع ابن الحاجب على الشواهد الشعرية والنثرية ودقته في إيرادها، وتحريه الصحيح منها، وإحاطته بالمقامات التي قيلت فيها وشدة تبجيله لكلام العرب، وهذا يوضح جانباً من شخصيته العلمية، وقد رأينا جانباً منها لدى الحديث عن احتجاجه بالقرآن والقراءات، إذ رأيناه دقيق النظر فيها، شديد الحرص على توجيهها، شديد التوقير للقراء، كما رأيناه يشاطر النحويين موقفهم من الاستشهاد بالحديث النبوي.

وبالكلام على الاحتجاج عند ابن الحادب نستكمل جانباً آخر من جوانب شخصيته العلمية، وذلك بعد أن تعرفنا أصوله النحوية التي صدر عنها في درسه النحوي، ولا ريب أن رصد هذه الأصول سيعيننا على معرفة مدى تأثره بالفقه وأصوله، لأن القياس والسماع والإجماع هي أدلة أصولية ونحوية، كما سيأتي في الفصل الثاني من هذا الباب، وهو أثر الفقه وأصوله في ابن الحاجب.

=وهو عجز بيت لغنية الأعرابية، والبيت هو:

أحْلفُ بالْمَرْوة حَقّاً والصَّفا إنّك أجْدى من تفاريقِ العَصا

وانظر مجمع الأمثال: ١/ ٣٧، واللسان: (فرق).

(١) المفصل: ٤.

(٢) انظر الإيضاح: الأصل: ٥٠/أ، وانظر الفاخر: ٢٩٦، ومجمع الأمثال: ٢/ ٧٦.

(٣) انظر الإيضاح: الأصل: ٥٠/أ، وانظر المستقصى: ٢/ ١٧٧، ومجمع الأمثال: ٢/ ٥٦.

(٤) انظر الإيضاح: الأصل: ٣١٣/ب.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٢٠٦/أ.

(٦) الإيضاح: الأصل: ٥٠/أ، وانظر المستقصى: ٢/ ١٠٧، ومجمع الأمثال: ٢/ ٢٩٨.

الفصل الثاني

أثر الفقه وأصوله في العقلية النحوية عند ابن الحاجب

تكلمت في الفصل الأول على الأصول النحوية التي اعتمد عليها ابن الحاجب، ومن أجل أن نتعرف مدى تأثره بثقافته الفقهية والأصولية، سأتحدث في هذا الفصل عن أثر الفقه وأصوله في عقليته، لدى فهمه المسائل النحوية ومناقشتها وشرحها وتقريبها، وسأبدأ بالكلام على أثر الفقه في تفكيره النحوي، ثم ألتفت إلى بيان مظاهر أثر أصول الفقه في نحوه.

١ -أثر الفقه في ابن الحاجب:

تتأثر العلوم بعضها ببعض، لأن الحياة الفكرية متكاملة متصلة مهما اختلفت شعبها وسبلها، ووجه هذا التأثر قد يكون في الأفكار أو في مناهج البحث، أو في النتائج التي تنتهي إليها هذه العلوم.

والنحو -العلم الذي يتناول لغة القرآن بالبحث- لا بد أن يتأثر بالعلوم الإسلامية التي أظلّته، لأن الصلة بينه وبينها محكمة، إذ هو أداتها، وهي مبنية عليه ومفتقرة إليه، قال الزمخشري: «أنهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها، وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بيِّن لا يدفع، ومكشوف لا يتقنع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي، والفراء، وغيرهم من النحويين، البصريين والكوفيين، والاستظهار في مآخذ النصوص بأقاويلهم»[1].

وتعرف مكانة النحو من هذه العلوم بقول ابن خلدون: «فلا بد من معرفة

---

(١) خُطبة المفصل: ٣.

العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة وتتفاوت في التأكيد بتفاوت مراتبها في التوفية بمقصود الكلام حسبما يتبين في الكلام عليها فنّاً فناً، والذي يتحصل أن الأهم المقدّم منها هو النحو، إذ به تتبيّن أصول المقاصد بالدلالة»[1].

وكان لكل من علمي الفقه والنحو أثر في صاحبه، آية ذلك أن هناك مسائل فقهية تقوم على أصول العربية، ولا تتجلّى إلا لمن له سابقة راسخة في هذه الأصول[2]، وربما كان محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة من أوائل من عقد الوصل بين مسائل الفقه ومسائل النحو، إذ ضمّن كتابه «الجامع الكبير» مباحث فقهية أدارها على أسس نحوية[3].

ومن أمثلة تأثير النحو في الفقه ما روي من أن أبا عمر الجرمي أفتى الناس في الفقه من كتاب سيبويه ثلاثين عاماً[4]، وتلك المناظرة التي جرت بين الكسائي وأبي يوسف في رجل قال لامرأته: أنت طالق إنْ دخلتِ الدار[5]، وما رواه ابن هشام من سؤال الرشيد أبا يوسف عن قول القائل:

فأنتِ طلاقٌ والطلاق عزيمةٌ ثلاثٌ ومن يخرقْ أعقُّ وأظلمُ[6]

وكما كان للنحو أثر في الفقه كان للفقه أثر واضح المعالم في النحو، فابن جنّي عقد عقد باباً في خصائصه سماه «باب في الحمل على أحسن الأقبحين»، وشرحه بقوله: «اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المميَّلة، وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداهما، فينبغي حينئذٍ أن تحمل

(١) مقدمة ابن خلدون: ٧٥٣.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٤.

(٣) انظر الكوكب الدري: ٤٥.

(٤) انظر طبقات النحويين واللغويين: ٧٥.

(٥) انظر طبقات النحويين واللغويين: ١٢٧.

(٦) انظر مغني اللبيب: ٥٤.

على أقربهما وأقلهما فحشاً»[1]، ويمكن إرجاع الترجمة التي اختارها ابن جني لهذا الباب إلى القاعدة الفقهية القائلة: «يُختار أهون الشرَّين»[2]، والقاعدة القائلة: «إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما»[3].

ويظهر أثر الفقه في النحو واضحاً عند السيوطي إذ قال: «إذا تعارض المانع والمقتضي قدم المانع من ذلك ما وجد فيه سبب الإمالة ومانعها لا يجوز إمالته، وأيُّ وجد فيها سبب البناء، وهو مشابهة الحرف، ومنع منه لزومها الإضافة التي هي من خصائص الأسماء فامتنع البناء، والمضارع المؤكد بالنون وجد فيه سبب الإعراب، ومنع منه النون التي هي من خصائص الأفعال، واسم الفاعل إذا وجد شرط إعماله وهو الاعتماد وعارضه المانع من تصغير ووصف قبل العمل امتنع إعماله»[4]، وما قاله السيوطي هو معنى القاعدة الفقهية التي تقول: «إذا تعارض المانع والمقتضي يقدم المانع»[5]. والقاعدة التي تقول: «درء المفاسد أولى من جلب المصالح»[6].

ويضح أثر الفقه في النحو فيما ذهب إليه السيوطي أيضاً من أن الإجماع والقياس لا بد أن يكون لهما أصل من السماع، قال: «وكل من الإجماع والقياس لا بد له من مستند من السماع، كما هما في الفقه كذلك»[7].

فالفقه والنحو تبادلا التأثير فيما بينهما، وظهرت أمارات التأثير والتأثر في كل منهما.

وليس بدعاً أن يترك الفقه أثره في عقلية ابن الحاجب النحوية، كيف لا وقد

---

(١) الخصائص: ١/ ٢١٢.

(٢) شرح القواعد الفقهية: ٢٠٣.

(٣) شرح القواعد الفقهية: ٢٠١.

(٤) الاقتراح: ٨١.

(٥) شرح القواعد الفقهية: ٢٤٣.

(٦) شرح القواعد الفقهية: ٢٠٥.

(٧) الاقتراح: ٤.

تفقّه على المذهب المالكي وعُدَّ رأساً من رؤوسه ودرّسه وصنّف فيه، فلم يستطع أن يتحرر من ثقافته الفقهية حين تصدى لمسائل النحو، وكان يحللها بعقلية الفقيه، وندت عنه إشارات تومئ إلى تأثره بالفقه في توجيهه مذاهب النحويين.

فمما ذكره عن الكسائي أنه أجاز «ضربني وأكرمت الزيدين»[1] من غير إضمار، ثم وجه مذهبه بقوله: «وأما الكسائي فإنه لما ثبت عنده الجواز رأى أنه يلزم من الإضمار الإضمار قبل الذكر، فرأى أن الحذف أقرب، وهو بعيد، فإن الإضمار قبل الذكر قد ثبت في مواضع، وحذف الفاعل لم يثبت بحال، فإذا لم يكن بد من أحدهما فالإضمار أقرب»[2].

فقد حكم على مذهب الكسائي بأنه بعيد، ورجح الإضمار قبل الذكر على حذف الفاعل، لأن الإضمار قبل الذكر ثبت في مواضع، وهذا التخريج يتفق والقاعدة الفقهية القائلة: «يختار أهون الشرَّين»[3]، والقاعدة القائلة: «الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف»[4].

ومن نحو ذلك أيضاً توجيهه كلام النحويين على قراءة ابن عامر للآية: (أوَلَمْ تكن لهم آيةٌ أنْ يعلمه علماء بني إسرائيل)[5]، فقد جعلوا خبر (تكن) في الآية (لهم)، و(أن يعلمه) بدلاً من (آية) أو خبراً لمبتدأ محذوف، ووجه ابن الحاجب كلام النحويين في أن يكون (أن يعلمه) خبراً لمبتدأ محذوف أو بدلاً من (آية) على أنه أولى من جعل (آية) اسماً لكان، و(أن يعلمه) خبراً لها، فيكون

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي: ١/ ٧٩.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٣٢/ ب.

(٣) شرح القواعد الفقهية: ٢٠٣.

(٤) شرح القواعد الفقهية: ١٩٩.

(٥) الشعراء: ٢٦/ ١٩٧، وقرأ ابن عامر (تكن) بالتاء على التأنيث، و(آية) بالرفع، وقرأ الباقون بالتذكير والنصب. انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١٥٢، والتبصرة: ٦١٨، والنشر: ٢/ ٣٣٦.

الاسم نكرة والخبر معرفة، لأن هذا الوجه متعذر، والوجه الأول وهو أن يجعل (آية) اسم كان، و(لهم) خبرها بعيد، وحَمْلُ الآية على الوجه البعيد أهون من حملها على الوجه المتعذر، وهذا معنى القاعدة الفقهية القائلة: «يختار أهون الشرَّين»[1]، والقاعدة القائلة: «الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف»[2]، وفي هذا يقول: «وقال: (أوَلَمْ تكن لهم آيةٌ أن يعلمه) على قراءة ابن عامر، أما على قراءة الجماعة فليس من هذا الفصل أصلاً، لأن (آية) خبر كان، و(أن يعلمه) اسمها، وليس أيضاً من الحكم آخراً، وهو التأنيث، لأن قراءتهم بالياء، ولا تتحتم قراءة ابن عامر على هذا التأويل، بل يجوز أن يكون التأنيث لأجل آية، ويكون الخبر (لهم) لا (أن يعلمه) لئلا يؤدي إلى أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة، ويكون (أن يعلمه) بدلاً من (آية) أو مستأنفاً خبر مبتدأ محذوف على جهة التفسير لآية، والتقدير هو أن يعلمه، وإنما حمل النحويون قراءة ابن عامر على هذا الوجه (أي ضمير الشأن) لما يلزمهم من تعسف ما في (أن يعلمه) لأنهم في حمله بين بعيد ومتعذر، أما المتعذر فهو أن يكون خبراً لكان، وأما البعيد فهو أن يكون بدلاً أو تفسيراً، ومثل هذا الإبدال قليل، والإضمار والتفسير على خلاف القياس»[3].

ومن اتكائه على المعاني الفقهية تعليله عدم إبدال واو ميزان ياء عند تصغيره بأن كسر الميم وسكون الواو فقدا عند التصغير، وهما العلة المقتضية للإبدال، فانتفى الإبدال عند انتفاء العلة المقتضية له، لأنه معلق بكسر الميم وسكون الواو وهذا معنى القاعدة الفقهية القائل: «المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوت الشرط»[4]، فقلب الواو ياء في ميزان مشروط بكسر الميم وسكون الواو وعند تصغيره فقد هذان الشرطان فانتفى الإبدال، وإلى هذا أشار قائلاً: «إذا أردت

---

(١) شرح القواعد الفقهية: ٢٠٣.

(٢) شرح القواعد الفقهية: ١٩٩.

(٣) الإيضاح: الأصل: ١١٧/أ.

(٤) شرح القواعد الفقهية: ٤١٥.

أن تصغر ميزاناً فأنت تعلم أن الواو انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وتعلم أن المصغر بضم أوله وبفتح ثانيه، فيزول الأمران - يعني سكونها وانكسار ما قبلها- فإذاً العلة المقتضية للبدل منتفية في المصغر، فترده إذاً إلى أصله فنقول: مويزين»[1].

وإذا أراد أن يشرح مسألة نحوية مثّل بأمثلة الفقهاء وجاء باصطلاحاتهم، كما في قوله: «وجموع الأجناس التي لها واحد إذا أضيف عمّت، ألا ترى أنك إذا قلت: «ماء البحار حكمه كذا» عمّ جميع مياه البحار»[2]، فهو لم يستعن على شرح المسألة التي ساقها بأمثلة النحاة وإنما آثر أن يستخدم أسلوب الفقهاء وكلماتهم من مثل حكمه، وماء البحار.

وتظهر عقليته الفقهية في بسط الظاهرة النحوية وذلك في كلامه على تثنية أبانَيْن، فممّا أشار إليه أن أبانَين ليس تثنية لأبان كما أن الزيدين تثنية لزيد، بل هو اسم لجبلين أحدهما اسمه أبان والآخر مُتالع[3]، إلا أنهم سموهما أبانين، فلفظه لفظ التثنية، ولكنه ليس مثنى لأبان واستدل على ذلك بأنه لو كان مثنى لوجب أن يقال: الأبانان وهذا غير جائز، فما أدى إليه فغير جائز أيضاً، وعلل ذلك بأن ارتكاب ما لا يؤدي إلى محذور واجب، وهذا معنى القاعدة الفقهية القائلة: «الضرر يدفع قدر الإمكان»[4]، ونظير قول الفقهاء في تحريم النظر إلى الحرام لأنه يؤدي إلى الحرام، فترك الحرام واجب، وكل ما أدى إليه واجب، كغض البصر فإنه واجب لأن «النظر بريد الزنى»[5]، و«البصر هو الباب الأكبر إلى القلب، وأعمر طرق الحواس إليه، وبحسب ذلك كثر السقوط من جهته ووجب التحذير منه، وغضه واجب عن جميع المحرمات، وكل ما يخشى الفتنة

(١) الإيضاح: الأصل: ١٤٥/ ب.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٤٢/ ب.

(٣) انظر الاشتقاق: ٧٧.

(٤) شرح القواعد الفقهية: ٢٠٧.

(٥) الكشاف: ٣/ ٧١.

من أجله»[1]، وفي هذا المعنى يقول ابن الحاجب: «ألا ترى أن أبانين ليس تثنية لشيئين كل واحد منهما أبان، كما كان قولك: الزيدان، وإنما هو اسم لجبلين أحدهما أبان، والآخر مُتالع وضعوا لهما جميعاً أبانين، فهو اسم لفظه لفظ التثنية، وضع علماً لهذين الجبلين، كما لو سميت رجلين بزيدان من أول الأمر، ولا يستقيم أن يقال: يكون التثنية على تقدير أن يكون اسم الآخر أباناً، فإنهم فعلوا نحو ذلك في قولهم: العمران والقمران وهذا مثنى، وإن كان مفرداه ليسا في التحقيق على ما تقدم، ولكنه جعل كل واحد منهما كأنه مسمى بعمر، لأنا نقول: لو كان كذلك لوجب أن يقال: الأبانان على ما هو قياس لغتهم في مثله، وإذا احتمل الشيء تقديرين أحدهما لا يؤدي إلى محذور والآخر يؤدي إلى محذور، فارتكاب ما لا يؤدي إلى محذور هو الواجب، ولما كان هذا التقدير يؤدي إلى تقدير الأبانان، وليس بجائز كان مؤدياً إلى ما لا يجوز فلا يجوز»[2].

وكان يقيس المسائل النحوية على المسائل الفقهية، وذلك ما ذكره من أن الاسم المضاف المعرف بأل يحذف منه التنوين للتعريف لا للإضافة، لأن التعريف سابق لها، وقاس هذه المسألة على مسألة فقهية وهي أن الرجل إذا لمس ثم بال فانتقاض وضوئه باللمس لأنه السابق، قال: «لأن الألف واللام في أول الاسم سابقة على ما يشعر بالإضافة، فوجب أن يكون حذف التنوين لهما، لأنه موجب له موجبان، سبق أحدهما، وهو الألف واللام، وتأخر الآخر وهو الإضافة، فثبت الحكم بالسابق، كما لو لمس ثم بال، فانتقاض الوضوء للمس السابق، ولم يؤثر الثاني شيئاً، إذ لا يحصل الحاصل»[3].

واتصف قياسه المسائل النحوية على المسائل الفقهية بالدقة والضبط وهذا

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٢/ ٢٢٣.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١٥/أ.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٩٦/ب.

يبدو في أنه قاس في المثال السابق حذف التنوين من الاسم المضاف المعرف بأل على رجل لمس ثم بال، وراعى في ذلك معنى «ثم» وخلص إلى أن حذف التنوين للتعريف كما أن انتقاض الوضوء للمس السابق.

ونراه في موضع آخر يقيس مسألة صرفية على مسألة فقهية، ويسوق المثال الفقهي التالي «لمس وبال»، ولكنه يراعي هنا معنى الواو كما راعى معنى «ثم» في الموضع السابق، فمما ذكره أن قولنا «اجتياز» و«احتياز» أُعلاّ لإعلال واحدهما وللكسرة التي تحت التاء في كل منهما وذهب إلى أن هاتين العلتين مجتمعتين هما اللتان ينسب إليهما حكم الإعلال، لأنهما تصيران كجزأي علة واحدة، وقاس هذه المسألة الصرفية على مسألة فقهية وهي أن الرجل إذا لمس وبال فإن انتقاض وضوئه بالأول والثاني معاً، لأنهما جزآن لعلة واحدة، وفي ذلك يقول: «والصواب أن يكون اجتياز واحتياز بالجيم والزاي أو بالحاء والزاي، ونحو ديار ورياح وجياد إلى آخره، فهذه قسم من المزيد يُعَل لإعلال واحده مع الكسرة، وذكر الألف أيضاً وهي في هذا المحلّ خير منها في الأول، وبيان ذلك أنه لو لم يكن الواحد معلاً بل كان ساكناً لاعتبرت الألف باتفاق، وقد اتفق أنها معتلة ساكنة، فيجوز الإعلال في الجميع لسكونها في الواحد والكسرة والألف، كما أعلوا نحو رياض وثياب، ويجوز أن يكون لأجل الإعلال في الواحد والكسرة من غير ألف، كما أعلّوا نحو تير جمع تارة، وديم جمع ديمة، وإذا احتمل الأمرين واشتملهما فليس إلغاء أحدهما بأولى من الآخر، وهما في ذلك بمنزلة علتين إذا اجتمعتا، فإن الحكم عند المحققين ينسب إليهما جميعاً، ويصيران عند اجتماعهما كجزأي علة، كما لو لمس وبال»[1].

ووازن بين بعض المسائل النحوية وبعض المسائل الفقهية مظهراً وجه الشبه الذي يربط فيما بينهما، وذلك على نحو مما أشار إليه من أن «زيداً» في قولنا: «قام زيد» لم يرتفع بالقياس، وإنما ارتفع لأنه نسب إليه الفعل، وكل ما نسب

(١) الإيضاح: الأصل: ٣٢٣/ أ-ب.

إليه الفعل فهو الفاعل، كما هو معلوم من استقراء كلامهم، وقرن هذه المسألة بمسألة فقهية وهي أن المِزْر[1] لم يحرم بالقياس، وإنما حرم بطريق العموم، لأنه مسكر، وكل ما أسكر فهو حرام، فالفاعل ارتفع لأنه دخل تحت عموم قولهم: كل ما نسب إليه الفعل فهو فاعل، والمزر حرّم لأنه دخل تحت عموم قوله صلّى الله عليه وسلّم: «كل مسكر حرام»[2]، وإلى ذلك أشار بقوله: «وليس رفع الفاعل في مثل «قام زيد» وإن لم يسمع من العرب عين هذا اللفظ بقياس، بل داخل بطريق عام عنهم: وهو علمنا من استقراء كلامهم بأن كل ما نسب إليه الفعل فهو مرفوع ودخل«قام زيد» ونظائره في هذا العموم، ووزانه أن يقول الشارع: «كلّ مسكر حرام» فإذا حرمنا المِزر لم نحرمه بالقياس، وإنما حرمناه بطريق العموم، وإن لم يكن للمزر بخصوصيته ذكر كما في قوله: «قام زيد»[3].

وعني بنشر المسألة التي يتعرض لها واستقصائها وذلك بأن يسوق الأقوال فيها ويوجهها ويناقشها ويميز صحيحها من خطئها دأب الفقهاء متصفاً في ذلك بالصبر وطول الأناة، مثال ذلك كلامه على قولهم: «هذا بسراً أطيب منه رطباً»، إذ أشار إلى اختلاف النحويين في العامل في«بسراً» بقوله: «فقال بعضهم: العامل فيه الإشارة، وقال بعضهم: «كان» مقدرة متعلقة بظرف، كأنه قيل: هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً، والعامل في إذا الإشارة، وقال بعضهم: العامل في «بسراً» أطيب، وقال بعضهم: العامل «كان»، والعامل في «إذا» أطيب... وقد ذهب أبو علي الفارسي وكثير من النحويين إلى أن العامل هذا»[4]، وبعد أن حكى هذه الأقوال ذكر مذهب بعض النحويين وحكم عليه بالصحة، قال: «وذهب آخرون إلى أن العامل «أطيب» وهذا هو

---

(١) هو نبيذ الشعير، وانظر صحيح البخاري: ٤/ ١٥٧٩.

(٢) تقدم الحديث ص: ١٣٩.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٢٥٠/ ب.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٧٨/ أ.

الصحيح»[1].

ثم بدأ يناقش هذه الأقوال قولاً قولاً، ويظهر ضعفها بهدوء وأناة، متقفِّياً فعل الفقهاء عندما يتصدون إلى مناقشة قضية فقهية.

ومما تقدم نرى أن تأثر ابن الحاجب بثقافته الفقهية ظاهر، إذ شرح المسائل النحوية بعقلية فقهية، فخرج بعضها كما يخرج الفقهاء مسائلهم واستعان بأمثلتهم، وقاس بعض المسائل النحوية على المسائل الفقهية، وأحاط بجوانب المسائل التي ناقشها.

٢-أثر أصول الفقه في ابن الحاجب:

إذا كان التأثير بين النحو والفقه متبادلاً، فإن الحال بين أصول الفقه وأصول النحو مختلفة، فلا نرى هنا التأثير واقعاً من الطرفين، وإنما نجد أصول النحو متأثرة بأصول الفقه ومحمولة عليها، إذ إن بدايات أصول الفقه تمتد في القدم إلى أيام الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم، فمما أثر عنه أنه لما جاءته الجارية الخثعمية وسألته عن أبيها الشيخ الزَّمن الذي لا يستطيع أن يحج أينفعه حجها له؟ أجابها: «أرأيت لو كان على أبيكِ دين فقضيته أكان ينفعه ذلك؟» قالت: نعم، قال: «فدين الله أحق بالقضاء»[2]، وعقب الآمدي على ذلك بقوله: «ووجه الاحتجاج به أنه ألحق دين الله بدين الآدمي في وجوب القضاء ونفعه وهو عين القياس»[3]، ومثل هذا قوله صلَّى الله عليه وسلَّم لابن مسعود: «اقض بالكتاب والسنة إذا وجدتهما، فإن لم تجد الحكم فيهما اجتهد رأيك»[4]، وقوله صلَّى الله عليه وسلَّم لمعاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري، وقد أنفذهما إلى اليمن: «بم تقضيان؟ فقالا: إن لم نجد الحكم بالكتاب والسنة

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٧٨/ أ.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: ٤/ ٤٣.

(٣) الإحكام: ٤/ ٤٣.

(٤) الإحكام: ٤/ ٤٣.

قسنا الأمر بالأمر، فما كان أقرب إلى الحق عملنا به»[1]، قال الآمدي معقباً: «صرحوا بالعمل بالقياس، والنبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) أقرهما عليه فكان حجة»[2].

وظهر الإجماع بلبوس المشاورة في عهد أبي بكر وعمر، و«كانت الأئمة بعد النبي صلَّى الله عليه وسلَّم يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها، فإذا وقع في الكتاب والسنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداء بالنبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وكان القراء أصحاب مشورة عمر، كهولاً كانوا أو شباناً، وكان وقافاً عند كتاب الله»[3].

وكان أبو بكر ينظر في كتاب الله وسنة نبيه، فإذا لم يجد الحكم الذي يبغي سأل من حوله فإن لم يجيبوه «جمع رؤساء القوم فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به، وكان عمر يفعل ذلك، فإذا أعياه أن يجد ذلك في الكتاب والسنة سأل: هل كان أبو بكر قضى فيه قضاء؟ فإن كان لأبي بكر قضاء قضى به، وإلا جمع علماء الناس واستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به»[4].

وظاهر أن أوليات علم أصول الفقه تمتد إلى أيام الرسول والصحابة والتابعين، ثم تنتقل إلى تابعي تابعيهم إلى أن صنف الشافعي رسالته في أصول الفقه، وهي أقدم أثر أصولي وصل إلينا.

وربما كان ابن السراج (٣١٦هـ) من أوائل من استخدموا مصطلح أصول النحو، وذلك في كتابه «الأصول في النحو» ولكننا لا نرى إشارة إلى الصلة بين أصول الفقه وأصول النحو إلا عند ابن جني (٣٩٢هـ)، وذلك في قوله: «لم نر

---

(١) الإحكام: ٤/ ٤٣.

(٢) الإحكام: ٤/ ٤٣.

(٣) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية: ١٧٦.

(٤) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية: ١٧٧.

أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله، وقد تُعلِّق عليه به، وسنقول في معناه»[1].

والارتباط بين أصول الفقه وأصول النحو قديم، يرجع إلى أيام الخليل (١٧٥هـ)، إذ كان يقيس على مذهب أبي حنيفة[2]، قال الليث بن المظفر[3]: «قلت للخليل: زعمت أن عشرين جمع عشر، والعشر تسعة أيام، فكان ينبغي أن يكون العشرون سبعة وعشرين يوماً حتى تستكمل ثلاثة أتساع، فقال الخليل: ثمانية عشر يوماً عشران، واليومان مع الثمانية عشر جزء من العشر الثالث وعدا مع الثمانية عشر يوماً فسميت بالجميع. قلت: من أين جاز ذلك ولم تستكمل الأجزاء الثلاثة؟ هل يجوز أن تقول للدرهم ودانقين: ثلاثة دراهم؟ قال: لا أقيس على هذا، ولكن أقيسه على قول أبي حنيفة، ألا ترى أنه قال: إذا طلقتها تطليقتين وعشر تطليقة هي ثلاث تطليقات، وليس من التطليقة الثالثة إلا عشر تطليقة؟ فكما جاز لأبي حنيفة أن يعتد بالعشر جاز لي أن أعتد باليومين»[4].

ويقرُّ ابن جني بأن النحاة احتذوا في أصولهم أصول الفقه عند الحنفية خاصة، وفي ذلك يقول: «وكذلك كتب محمد بن الحسن[5] رحمه الله، إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها

---

(١) الخصائص: ١/ ٢.

(٢) هو النعمان بن ثابت بن زوطى، كان عالماً زاهداً عابداً، وهو صاحب المذهب الحنفي، توفي سنة ١٥٠هـ. وفيات الأعيان: ٥/ ٤٠٥-٤١٥.

(٣) أورد السيوطي الاختلاف في اسمه فقال: «الليث بن نصر بن سيار، وقال غيره: الليث بن رافع بن نصر بن يسار..» برع في الأدب والنحو. بغية الوعاة: ٢/ ٢٧٠.

(٤) كتاب العين: ١/ ٢٤٦.

(٥) هو محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، توفي عام ٢٨٩هـ. انظر وفيات الأعيان: ٤/ ١٨٤-١٨٥.

إلى بعض بالملاحظة والرفق»[1].

وعقد في الخصائص باباً مما يشبه تداخل اللغات تركيب المذاهب وقال: «وهذا الباب نذكر فيه كيف تتراكب المذاهب إذا ضَمَمْتَ بعضها إلى بعض، وأنتجت بين ذلك مذهباً»[2].

وقال السيوطي معقباً على كلام ابن جني: «ويشبهه في أصول الفقه إحداث قول ثالث والتلفيق بين المذاهب»[3].

وصنف ابن الأنباري (٥٧٧هـ) كتابه «لمع الأدلة» ودرس فيه الصلة بين أصول النحو وأصول الفقه، وتعرض للقياس فعرفه وقسمه إلى قياس العلة وقياس الشبه، وقياس الطرد على أحد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول[4].

وزادت الصلة بين هذين العلمين قوة في زمن أبي البركات بن الأنباري، وظهرت في أسماء الكتب النحوية، فإن عدداً من هذه الكتب أخذ أسماء مصنفات فقهية، فكتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري، أخذ اسمه من كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» للإمام أبي سعيد محمد بن يحيى النيسابوري الشافعي (٥٤٨هـ)[5]، وكتاب «لمع الأدلة» لأبي البركات نفسه أخذ اسمه من كتاب«لمع الأدلة» للإمام عبد الملك بن عبد الله الجويني المعروف بإمام الحرمين (٤٧٨هـ)[6].

وبعد أن استقرَّ لدينا أن أصول النحو متأثرة بأصول الفقه غير مؤثرة فيها، نحاول أن نرى مدى تأثر ابن الحاجب بهذه الأصول الفقهية، ولا سيما أنه

---

(١) الخصائص: ١/ ١٦٣.

(٢) الخصائص: ٣/ ٧١.

(٣) الاقتراح: ٣٦.

(٤) انظر لمع الأدلة: ١٠٥، ونزهة الألباء: ٨٩، والاقتراح: ٣.

(٥) انظر كشف الظنون: ١٥٦١.

(٦) انظر كشف الظنون: ١٨٢.

اشتغل بها وصنف فيها، وكان تأثره بها واضحاً في مباحثه النحوية، إذ نراه يعول على النقل، ومن ذلك حكمه بضعف كون الفاء عاطفة في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾[1] من جهتي النقل والفقه فقال: «وهو بعيد من جهة النقل والفقه، أما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه[2]، بعد قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ ﴾[3] بقوله: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ﴾، وأما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات»[4].

ومن ذلك أيضاً أنه رد على الكسائي استثناءه الأفعال التي عينها أو لامها من حروف الحلق، وإجازته فتح العين في صيغة (أفعله) منها، وقال: «ثم قال[5]: وعن الكسائي أنه استثنى أيضاً ما فيه أحد حروف الحلق وأنه قال فيه: «أفعله؛ بالفتح» يعني أن تكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق دون الفاء، وإنما أبهم لأنه قد تقدم ما يشعر بذلك، واستثناء الكسائي غير مستقيم لا في النقل ولا في المعنى، أما في النقل فقد نقل الثقات فاخرني ففخرته أفخُره، وهو عين ما خالف فيه، وأما المعنى...»[6].

واستند في استدلاله على ما يسمى باستصحاب الحال[7]، وهو من أدلة

---

(١) الجمعة: ٦٢/ ٨.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ١٠٣.

(٣) البقرة: ٢/ ٢٧٤، والآية: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٤٥/ أ.

(٥) أي الزمخشري، المفصل: ٢٧٨.

(٦) الإيضاح: الأصل: ٢١٩/ أ.

(٧) عرف ابن الأنباري استصحاب الحال بأنه: «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل». الإغراب في جدل الإعراب: ٤٦، وقال أيضاً: «واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وُجد هناك دليل». لمع الأدلة: ١٤٢، وقال الآمدي: «وقد اختلف فيه؛ فذهب أكثر الحنفية إلى بطلانه، ومن هؤلاء من جوّز به=

الأصول[1]، قال: «وقوله -يعني المصنف-: ولحوق بعض الضمائر، يعني لحوق الضمير المتصل المرفوع المتحرك، وإذا وجدت هذه الشرائط وجب سكونه، فإن فقد واحد منها رجع إلى أصله في الفتح، فمثال فقدان كونه متحركاً قولك: ضربا، ومثال فقدان كونه مرفوعاً قولك: ضربني، ومثال فقدان كونه متصلاً قولك: ما ضرب إلا أنا، والضم مع واو الضمير ظاهر»[2].

فالأصل في الفعل الماضي أن يكون مبنياً على الفتح ما لم يتصل به شيء، فأما إذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك وجب بناؤه على السكون، فإذا اختل شرط من هذه الشروط أُبقي الفعل على حاله في الأصل وهي البناء على الفتح.

ومن استدلاله باستصحاب الحال قوله في باب التمييز: «وقوّوا ذلك بما أوردوه من قوله[3]:

أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبَها ... وما كان نفساً بالفراقِ تَطيبُ

والجواب عما أنشدوه من وجهين:

أحدهما: أن الرواية «وما كان نفسي بالفراق تطيب» وليس بالقوي.

والثاني: أن ذلك على خلاف القياس واستعمال الفصحاء، ومثله مردود لا يحتج به، وما ذكروه من المعنى لا ينهض لأنه معارض بمثله في المنع، وإذا تعارض المعنيان في الإجازة والمنع كان الأصل المنع حتى يثبت الباب عنهم سماعاً»[4].

=الترجيح لا غير، وذهب جماعة من أصحاب الشافعي كالمزني والصيرفي والغزالي وغيرهم من المحققين إلى صحة الاحتجاج به؛ وهو المختار». الإحكام في أصول الأحكام: ٤/ ١٧٢، وانظر منتهى الوصول: ٢٠٣-٢٠٤.

(١) انظر الإحكام: ٤/ ١٧٢، ومنتهى الوصول: ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١٣٧/ ب.

(٣) سلف البيت ص: ١١٢.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٨٤/ أ.

كما استند في استدلاله أيضاً على الاستحسان[1]، ذلك أنه خرج قول أبي عثمان المازني: الأجذاع انكسرن والجذوع انكسرت على سبيل الاستحسان، فقال: «وعن أبي عثمان: الأجذاع انكسرن والجذوع انكسرت، وخمس خلون، وخمس عشرة خلت، على سبيل الاستحسان لا الوجوب، ووجهه أنك إذا قلت: خمس خلون فأصله خمس ليالي خلون، فالليالي هي المقصودة بالذكر، فحسن رجوع الضمير إليها ضمير جمع لمناسبها، وإذا قلت: خمس عشرة خلت، فأصله ليلة، فرجع الضمير إلى ليلة مفرداً، كما رجع إلى الليالي جمعاً لكونه المقصود، ثم حملوا الجموع على تقدير الأعداد، وإن لم تذكر نظراً إلى المعنى فقالوا: الأجذاع انكسرن نظراً إلى أنه جمع قلة، فيثبت على حاله مع تقدير ألفاظ العدد، فكأنك قلت: ثلاثة أجذاع أو نحوها إلى العشرة، وإذا قلت الجذوع انكسرت فهو لما فوق العشرة والتمييز فيه مفرد، فكأنك قلت أحد عشر جذعاً، أو مائة جذع أو ألف جذع، فحمل على تقدير ما يكون تمييزاً له»[2].

حمل ابن الحاجب قول المازني على الاستحسان وفسر ذلك بأن الضمير في «خمس خلون» عاد إلى الليالي لأنها هي المقصودة، كما عاد الضمير في «خمس عشرة خلت» إلى الليلة لأنها هي المقصودة أيضاً، وعندما قالوا: الأجذاع انكسرت استحسنوا حمل الأجذاع على الأعداد، فكأنهم قالوا: ثلاثة أجذاع

---

(١) قال الآمدي في تعريف الاستحسان: «هو ترك وجه من وجوه الاجتهاد غير شامل شمول الألفاظ لوجه أقوى منه، وهو في حكم الطارئ على الأول». الإحكام: ٤/ ١٣٨، وأخذ به الحنفية والحنابلة خلافاً للباقين. انظر الإحكام: ٤/ ٩، واختلف النحويون في الأخذ بالاستحسان؛ فذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذ به، وذهب بعضهم إلى أنه مأخوذ به، واختلفوا فيه؛ فمنهم من قال: هو ترك قياس الأصول لدليل ومنهم من قال هو تخصيص العلة. وانظر لمع الأدلة: ١٣٣-١٣٤، والخصائص: ١/ ١٣٣-١٣٤، ومثل ابن جني للاستحسان بترك الأخف إلى الأثقل وقال: «من ذلك ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة نحو قولهم: الفتوى، ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واواً من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة». الخصائص: ١/ ١٣٣-١٣٤.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١٤١/أ.

أو أربعة أجذاع انكسرت.

وكان ابن الحاجب يذكر مذهب الأصوليين أيضاً، ومن ذلك قوله في المنادى: «وقول من قال: إنه ليس بجملة ولكنه بعض جملة يتبع ما بعده من الأحكام إذ المنادي إنما ينادي بكلام يذكره بعد ندائه، فالجملة هو ما يذكره بعد النداء، والنداء معه كالفضلات التي تكون في الجمل، وهذا قول بعض أصحاب الأصول ليس بمستقيم»[1].

ومن ذلك أيضاً أنه أشار إلى رأي الإمام الجويني (٤٧٨هـ) في أن حروف العطف في الجمل لا تفيد معنى، وإنما هي لتحسين الكلام، ورد عليه بأن هناك فرقاً بين العطف بالواو والعطف بثمّ، لأن كلاً منهما يفيد معنى، فقال: «وهذا أولى مما قاله الإمام في «البرهان»، من أن مجيء حروف العطف في الجمل إنما هو على سبيل تحسين الكلام لا لمعنى غير ذلك، فإنا على قطع نعلم الفرق بين قول القائل: قام زيد وخرج عمرو وبين قوله: قام زيد ثم خرج عمرو، ولو كان الأمر على ما ذكره لوجب أن يكون الجميع سواء، أو نقول بامتناع ثم، لأنه لا حاجة إليها، ولهذا يتبين أن معنى الواو على ما ذكرناه من تقدير حصول الأمرين، ألا ترى أن «ثم» أفادتك التراخي فيهما، فالذي فهمت فيه التراخي مع ثم هو الذي يقدر فيه الحصول مع الواو، وإنما أشكل مع الواو لما كان ذلك يحصل لو أُسقطت، وليس ذلك بمخرج للواو عما ذكرناه»[2].

وكان يأتي بآراء الأصوليين مع إشارته إلى آراء النحويين، ويقرنها بعضها ببعض، ومن ذلك قوله: «ولا يعني بصيغة الأمر في اصطلاح النحويين والأصوليين غير ذلك»[3].

ونراه في موطن آخر يشير إلى مذهب المعتزلة والأشاعرة في الاسم، وذلك

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٥٧/أ.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٢٤٥/أ، وانظر البرهان في أصول الفقه للجويني: ١/ ١٨١-١٨٣.

(٣) الإيضاح: الأصل: ١٩٥/ب، وانظر البرهان في أصول الفقه للجويني: ١/ ١٨٣، وأمالي ابن الحاجب: ٦٩٠، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٢٦٧.

عندما تكلم على إضافة المسمى إلى اسمه إذ استعان على توضيح هذه المسألة بالمثال التالي:

«ذات زيد» وأبان بأن «ذات» تسمى مسمى لأن المقصود بها الذات وأن «زيداً» يسمى اسماً، لأن المقصود به اللفظ، ثم ساق الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة في الاسم أهو مسمى أم هو التسمية، وناقش هذه المسألة وخلص إلى أن الخلاف لا يتعلق بعقيدة ولا بحقيقة، فقال: «يعني أنك تأخذ اللفظ المراد به الذات، فتضيفه إلى اللفظ الذي لم يرد به إلا اللفظ كقولك: ذات زيد، وسمِّي الأول مسمى لمّا قصد به الذات، وهو كذلك بلا خلاف، وسمّي الثاني اسماً لمّا قصد به اللفظ، وفي ذلك خلاف، منهم من يقول: الاسم هو التسمية، وهو مذهب المعتزلة والنحويين وكثير من الفقهاء، ومنهم من يقول: الاسم هو المسمى وهو مذهب الأشعري، ولا خلاف أنه يطلق الاسم على المسمى وعلى التسمية، وإنما الخلاف في أنه هل هو في التسمية مجاز وفي المسمى حقيقة أو بالعكس، فالأول مذهب الأشعري، والثاني مذهب المعتزلة، وهو اختلاف لفظي لا يتعلق باعتقاد ولا بحقيقة، وفي القرآن ظواهر في المذهبين، قال الله تعالى: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ ﴾[1]، فظاهر هذا على مذهب الأشعري، وكذلك: ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾[2]، ونظائره، قال الله تعالى: ﴿ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾[4]، فظاهر هذا على مذهب المعتزلة»[5].

وذكر ابن الحاجب أيضاً رأي أبي بكر الباقلاّني[6] في أن القرية في قوله

---

(١) يوسف: ١٢/ ٤٠.

(٢) الأعلى: ٨٧/ ١.

(٣) البقرة: ٢/ ٣١.

(٤) آل عمران: ٣/ ٤٥.

(٥) الإيضاح: الأصل: ١٠١/ أ، وانظر التمهيد للباقلاني: ٢٢٧-٢٢٨.

(٦) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب محمد بن جعفر المعروف بالباقلاني البصري المتكلِّم، =

تعالى: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [1]، تطلق على الأهل والجدران وأنه لا مجاز في القرآن، وذلك في كلامه على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه إذ قال: «أقول ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني إلى أنه لا مجاز في القرآن، وأن مثل قوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ محمول على أن القرية تطلق للأهل والجدران جميعاً على وجه الاشتراك» [2]، ثم عقب على رأي الباقلاني قائلاً: «وليس بجيد لأنه معلوم أن القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الأهل، فإذا أُطلقت على الأهل لم تطلق إلا بقيام قرينة تدلنا على المحذوف، ولو كانت مشتركة لم تكن كذلك» [3].

وهكذا ابن الحاجب تأثر بالأصول الفقهية، إذ نرى ذلك مركوزاً في تفكيره؛ فهو اتّكأ في استدلاله على النقل واستصحاب الحال والاستحسان، وكلها من الأدلة الأصولية، وظهر تأثره بأصول الفقه بوضوح حين الحديث عن الأصول النحوية عنده في الفصل الأول من هذا الباب، إذ عول على القياس والسماع والإجماع، وهي من الأدلة الأصولية [4]، والنحوية [5] أيضاً، فقد حاكى النحاة «الفقهاء أخيراً في وضعهم للنحو أصولاً تشبه أصول الفقه، وتكلموا في الاجتهاد فيه كما تكلم الفقهاء، وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والإجماع، كما بنى الفقهاء استنباط أحكامهم على

=كان على مذهب أبي الحسن الأشعري، توفي سنة ٤٠٣هـ. وفيات الأعيان: ٤/ ٢٦٩-٢٧٠.

(١) يوسف: ١٢/ ٨٢، والآية: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١٠٢/ ب، وظاهر كلام الباقلاني أن الحذف في الآية من باب التخفيف. انظر إعجاز القرآن للباقلاني: ٢٦٢.

(٣) الإيضاح: الأصل: ١٠٣/ أ.

(٤) جعل الآمدي أدلة الأصول خمسة. انظر الإحكام: ٢٢٦-٢٢٧.

(٥) جعل ابن الأنباري أدلة النحو ثلاثة، وهي: النقل والقياس واستصحاب الحال. انظر لمع الأدلة: ٨١، وذهب ابن جنّي إلى أنها القياس والسماع والإجماع. انظر الاقتراح: ٤.

السماع والقياس والإجماع، وذلك أثر واضح من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة»[1].

وبعد أن وقفنا على أثر الفقه وأصوله في نحو ابن الحاجب ننتقل إلى بيان أثر علم آخر في عقليته ألا وهو المنطق وذلك ليظهر لنا وجه آخر من المؤثرات التي كان لها دور في علم هذا الرجل وتفكيره النحوي.

(١) في أصول النحو: ١٠٤-١٠٥.

الفصل الثالث

أثر المنطق في عقلية ابن الحاجب

مدخل حول تأثر النحو العربي بالمنطق:

رأينا في الفصل الثاني أن الفقه والأصول تركا أثراً واضحاً في أبحاث ابن الحاجب النحوية، وسنرى في هذا الفصل أثر علم آخر في عقليته، وهو المنطق.

تبدو الصلة ما بين اللغة والمنطق، أو بتعبير أدق بين النحو والمنطق في أن اللغة أداة للتعبير عن الفكر ونقله إلى حيز الواقع، فاللغة هي الوسيلة التي تعبر عن الفكر وتنقله، وبما أن المنطق يبحث في الفكر فلا بد له من البحث في أداة التعبير عنه، ألا وهي اللغة. ومن هنا تبرز الصلة وثيقة بين المنطق واللغة، ويزيد هذه الصلة قوة أن الكلام يدل على الفكر والعقل، فاللغة ليست مجرد لبوس يرتديه المعنى دون أن يؤثر فيه، ذلك لأن التأثير بين اللغة والمنطق متبادل، إذ اللغة مظهر وتعبير عن الفكر، فلا بد للمنطق من أن يعنى بها من حيث صلته بالفكر.

ونظراً لهذه الصلة الوثيقة بين المنطق واللغة فإن بعض مؤرخي الفلسفة ذهب إلى أن نشأة المنطق نفسه مرتبطة بالنحو، وأن أرسطو استعان بدراسته للغة والنحو بوجه خاص للوصول إلى كثير من التصنيفات المنطقية[1].

لذا، فإنني سأحاول أن أتلمس أثر المنطق في نحو ابن الحاجب الأصولي الذي عاش في القرنين السادس والسابع الهجريين، بعد ما توضّعت الأسس النهائية للنحو العربي، وذلك بتتبع مراحله التي مر بها منذ نشوئه إلى زمن ابن الحاجب، لنرى مدى تأثر النحو -بوجه عام- بالمنطق، ومن ثم مدى تأثر ابن الحاجب به على نحو خاص.

ومما لا ريب فيه أن المنطق ترك أثراً ظاهراً في النحو العربي، وبدا هذا الأثر واضحاً في أبحاث النحويين في القرن الرابع الهجري، ولكي نكون على بينة من

---

(١) انظر المنطق الصوري والرياضي: ٣١/ ٣٢.

الأمر لا بد من الرجوع إلى الوراء قليلاً لنقف على بدايات هذا التأثير.

وضع أبو الأسود أول نقط يحرر حركات أواخر الكلمات في القرآن، وذلك عندما سمع قارئاً يقرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[1] بجرّ «ورسوله»، واستعان بكاتب من عبد القيس وقال له: «خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضَمَمْتُهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعت شيئاً من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين، فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره»[2].

وعمل أبي الأسود هذا إنما هو رسم إعراب القرآن عن طريق وضع نقط في أواخر الكلمات، وجاء بعده تلامذته[3] فحملوا عمل شيخهم و«نقطوا المصحف وأخذ عنهم النقط وحفظ وضبط وقيد وعمل به واتبع فيه سننهم واقتدى فيه بمذاهبهم»[4].

وما قام به أبو الأسود وتلاميذه هو المرحلة الأولى في نمو هذا العلم ونشوئه ووضع مصطلحات له، فالنحو العربي من بنات الفكر العربي، وتعهده رجال عرب في مراحل نشوئه الأولى، وغايته دينية خالصة ترمي إلى حفظ لغة القرآن.

ومع نهاية القرن الهجري الأول وبداية القرن الهجري الثاني عرف رجل من جهابذة النحو وعاش في البصرة، وهو عبد الله بن أبي إسحاق (١١٧هـ)، وكان له دور كبير في فتح أبواب النحو وتوسيع القياس وتوضيح العلل، فهو

---

(١) التوبة: ٩/ ٣، والآية: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾.

(٢) نزهة الألباء: ٩، والمحكم في نقط المصاحف: ٤.

(٣) وهم من القُرّاء، كيحيى بن يعمر وعنبسة الفيل وميمون الأقرن. انظر طبقات النحويين واللغويين: ٢٧-٣٠.

(٤) المحكم في نقط المصاحف: ٦.

«أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل»[1]، وليس هناك من دلائل تشير إلى الصلة بينه وبين المنطق[2]، إلا أن الفترة الزمنية التي عاش فيها فترة بدأت فيها الثقافة اليونانية تتسرب إلى الثقافة العربية، ذلك «أن مبدأ شيوع علم الكلام كان بأيدي المعتزلة والقدرية في حدود المائة من الهجرة، وقد ثبت في التواريخ الصحاح أن إحياء طريقة السنة والجماعة كان في حدود الثلاثمائة من الهجرة، لأن ظهور الاعتزال كان من جهة واصل بن عطاء، وكانت وفاته في إحدى وثلاثين ومائة وولادته سنة ثمانين، فيصير زمان طلبه للعلم وقدرته على الاجتهاد في حدود المائة تقريباً»[3]، وكان المعتزلة يعتمدون على الجدل والمنطق في كلامهم.

وفي بداية القرن الهجري الثاني نشأ في البصرة الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) الذي أرسى دعائم النحو، وما لبث أن ازداد التفاعل بين العقليات

---

(١) طبقات فحول الشعراء: ١٤، وطبقات النحويين واللغويين: ٣١.

(٢) على الرغم من أن الدكتور محمد عيد صرّح بهذا؛ إلاّ أنه رجّح أن هناك اتصالاً بين ابن أبي إسحاق والمنطق مستنداً في ذلك إلى نسبه وعصره وعقله. انظر أصول النحو العربي: ٨٠-٨١، وفي دعواه نَظَر؛ لأن كون ابن أبي إسحاق مولى لا يكفي لإثبات صلته بالمنطق وتأثره به، وكونه ذا عقل ثاقب لا يعني بالضرورة وجوب تأثره بالثقافة الإغريقية، وأمّا العصر الذي عاش فيه فهو عصر شاعت فيه الثقافة الإغريقية، وبدأت تتسرب إلى عقول الناس، وهو واحد منهم، وليس بالضرورة أن يكون تأثر بالمنطق لشيوع الثقافة الإغريقية في عصره.

(٣) مفتاح السعادة: ٢/ ١٤٨، وانظر تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية: ٢٨٨.

وربما اعتزل واصل بن عطاء حلقة أستاذه الحسن البصري بين عام ١٠٠-١١٠هـ، وذلك لأن ولادة واصل كانت في عام ٨٠هـ ووفاته سنة ١٣١هـ، فيكون زمن طلبه للعلم قد انقضى في حدود المائة فقد: «أخذ الاعتزال عن الإمام أبي هاشم عبد الله بن محمد الحنفية». مفتاح السعادة: ٢/ ١٤٥. ومذهب الاعتزال «ظهر واشتهر من واصل بن عطاء». مفتاح السعادة: ٢/ ١٤٥، وإذا عرفنا أن مذهب الاعتزال اشتهر على يد واصل وأن «شيوع علم الكلام» كان بأيدي المعتزلة والقدرية في حدود المائة من الهجرة. مفتاح السعادة: ٢/ ١٤٨، فإنه يتحصّل لدينا أن واصلاً اعتزل الحسن البصري ما بين ١٠٠-١١٠هـ، إذ كانت وفاة الحسن البصري سنة ١١٠هـ. وانظر مفتاح السعادة: ٢/ ١٤٦.

العربية والأجنبية، وتأثرت البصرة نتيجة لهذا التفاعل ووجود بعض المدارس اليونانية[1]، والمدارس التي أنشئت في الأديرة القريبة[2] منها بالثقافة اليونانية؛ إلا أننا لا نلمح أثراً للثقافات الأجنبية -ولا سيما المنطق- في نحو الخليل، إذ اعتمد الذوق السليم والحس اللغوي في تعليلاته النحوية، ولم يلتفت إلى الذهن والمحاكمة العقلية المجردة، فقد نفر من أن يقال: «أيُّهم زيداً ضرب» وعده قبيحاً[3]، وآثر الخفة فأجاز: «هو كائنٌ أخيك» فراراً من ثقل التنوين[4].

وهكذا فإننا لا نكاد نرى أثراً واضحاً للمنطق في المراحل الأولى لنشوء النحو عند من مكّنوا دعائمه وأروا الناس أصوله ومجاريه كابن أبي إسحاق والخليل وسيبويه، ولا أدل على هذا من قول أبي حيان التوحيدي: «ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق، وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما بدهر لم يعهد فيه شيء من ذلك»[5]، ويعضد هذا أن النحويين الأوائل لم يتطرقوا إلى الحدود، وإنما كان مدار كلامهم في تصنيفهم لأنواع الكلم النظر إلى خصائصها اللغوية، فهم أقاموا أصولهم ومفاهيمهم اللغوية على اعتبارات لغوية صرفة، متوخين في ذلك الغرض من علم النحو[6]، فقد لجأ سيبويه في

---

(١) كمدرسة جنديسابور؛ بضم أوله وتسكين ثانيه وفتح الدال وياء ساكنة وسين مهملة وألف وباء موحدة مضمومة وواو ساكنة وواء: مدينة بخوزستان. معجم البلدان: (جنديسابور).

(٢) كمدرسة دير الدهوار، ودير الدهوار بنواحي البصرة في طريق القاصد لها من واسط، وهو دير قديم. معجم البلدان: (دير الدهوار)، ومدرسة دير مخراق، ودير مخراق من أعمال خوزستان. معجم البلدان: (دير مخراق).

(٣) الكتاب: ١/ ١٢٦.

(٤) الكتاب: ١/ ١٦٦. رأى الدكتور مهدي المخزومي أنّ ابن أبي إسحاق والخليل تأثرا بعلم الكلام وأن هذا العلم ظهر تأثيره في أواخر القرن الهجري الأول وأوائل القرن الثاني. انظر مدرسة الكوفة: ٤٠-٤٢.

(٥) بغية الوعاة: ٢/ ١٨١.

(٦) من محاضرات الأستاذ المرحوم أحمد راتب النفّاخ في طلبة دبلوم الدراسات العليا عام ١٩٧٤-١٩٧٥.

توضيح الباب الذي يتصدى له إلى الأمثلة التي تزيل عنه الغموض، ومثال ذلك أنه ترجم باب التنازع بهذه الترجمة: «هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك»، ثم مضى يفسر هذه الترجمة بالأمثلة التي ساقها[1]، و«لم يحدَّ الاسم حداً يفصله من غيره، ولكن مثله فقال: «والاسم رجل وفرس»، فقال أصحابه: ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل، وحد الفعل لأنه عنده أصعب»[2]، وإذا تجاوزنا سيبويه إلى الأخفش، فإنا نراه يحد الاسم بقوله: «الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني، يعني ما جاز أن يخبر عنه»[3]، وهذا الحد نابع من صميم اللغة وحيويتها والغاية المقصودة منها، وقائم على اعتبارات الحس وبعيد عن اعتبارات العقل.

فسيبويه ومن جاء بعده بقليل كان كلامهم في الحدود مستنداً إلى خصائص العربية غير بائن عن كينونتها والمقصود منها ولا خارج عن طبيعة النحو ومنهجه ومقاييسه ولا مهتم بأساليب المنطقيين في الحدود إلا أن بعض النحويين فيما بعد استعمل في حد الاسم ألفاظاً ليست من ألفاظ النحويين وإنما هي من ألفاظ المنطقيين، وقد أشار الزجاجي إلى ذلك بقوله: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به، هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب لأنّا له نقصد وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين، وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأن غرضهم غير

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٧٣-٧٤.

(٢) الإيضاح في علل النحو: ٤٩.

(٣) الإيضاح في علل النحو: ٤٩.

غرضنا ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو إن ولكن وما أشبه ذلك»[1].

على أنه لا يمكن إنكار تأثير المنطق في النحو عامة وفي موضوع الحدود خاصة، فإن ما قاله الزجاجي يدل على أن غير قليل من النحويين كانوا في معزل عن المنطق وأوضاعه، لكنه يدل أيضاً على أن بعض النحويين تأثروا به، ويبدو ذلك واضحاً في باب الحدود الذي يقوم عليه علم المنطق، وإلى هؤلاء وجه الزجاجي انتقاده، ودعا إلى أن تستنبط الحدود النحوية من الحقائق النحوية وتؤلف من أجزائه، وإلى تنقية النحو من التأثر بغيره من العلوم كالمنطق والفلسفة.

وقد استنكر العلماء المسلمون المنطق ووقفوا في وجهه وعارضوه، ومن أبرز هؤلاء الشافعي، إذ قال: «ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطو طاليس»[2]، ومنهم ابن قتيبة إذ صرح بموقفه المعارض للمنطق بقوله: «فأبعد غايات كاتبنا في كتابته أن يكون حسن الخط قويم الحروف، وأعلى منازل أديبنا أن يقول من الشعر أبياتاً في مدح قينة أو وصف كأس، وأرفع درجات لطيفنا أن يطالع شيئاً من تقويم الكواكب وينظر في شيء من الفضاء وحد المنطق ثم يعترض على كتاب الله بالطعن وهو لا يعرف معناه،

(١) الإيضاح في علل النحو: ٤٨. أدلى الباحثون المعاصرون بآرائهم في مسألة تأثير المنطق في أوائل النحاة ولا سيما الأعاجم منهم، فـ(سارثون) يرى أن اجتهاد العرب في النحو متأثر بالمنطق اليوناني. انظر النحو العربي ومنطق أرسطو: ٦٩، عن المدخل إلى تاريخ العلم: ١/ ٥٠١، وحاول (مركس) -وهو أشد المعاصرين اندفاعاً في هذه القضية- أن يثبت أن تقسيم العرب كلامهم ثلاثة أقسام عائد إلى أصل يوناني، انظر النحو العربي ومنطق أرسطو: ٨١، واتخذ (ليتمان) موقفاً وسطاً إذ رأى أن العرب هم الذين أبدعوا علم النحو في مبتدأ أمرهم، وأن كتاب سيبويه خال من آثار المنطق وأن مادته مما قاله هو ومن تقدمه من النحاة العرب، وأن النحو العربي تأثر بالمنطق فيما بعد. انظر ضحى الإسلام: ٢/ ٢٩٢-٢٩٣.

(٢) صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام: ١٥.

وعلى حديث رسول الله بالتكذيب وهو لا يدري من نقله»[1].

وعلى الرغم من هذا الموقف من المنطق فإن النزعة المنطقية شقت طريقها إلى أذهان بعض النحاة، ووجدت متّسعاً عندهم، وربما كان كتاب الحدود الذي صنفه الفراء أول مظهر من مظاهر التأثر بالمنطق، ولا سيما أن صاحبه كان «يحب الكلام، ويميل إلى الاعتزال.. وكان يتفلسف في تصانيفه ويسلك ألفاظ الفلاسفة»[2].

وكان المنطق أشد أثراً في النحويين وأكثر ظهوراً لديهم في القرن الرابع الهجري، إذ طغت النزعة المنطقية على أكثر العلوم وتركت أثراً واضحاً في النحو العربي على يد النحاة الذين كان لهم صلة بالمنطق كما سنرى بعد قليل، وفيما ذكره أبو حيان التوحيدي من محاورته مع أبي سليمان السجستاني[3] المنطقي، والمناظرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي النحوي ومتى بن يونس[4] دليل على غلبة النزعة المنطقية واهتمام العلماء بالصلة ما بين النحو والمنطق.

ويبدو أثر المنطق في النحو واضحاً عند ابن السراج، فقد أثر عنه أنه شغل عن النحو بالمنطق والموسيقى[5]، وصنف كتابه المسمى «أصول النحو» الذي قال عنه المرزباني: «صنف -يعني ابن السراج- كتاباً في النحو سماه «الأصول» انتزعه من أبواب كتاب سيبويه، وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين، فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون وإنما أدخل فيه لفظ التقاسيم، فأما المعنى فهو

---

(١) مقدمة أدب الكاتب: ٢-٣.

(٢) بغية الوعاة: ٢/ ٣٣٣. انظر مناقشة هذه المقولة والرد عليها في «نظرات في كتاب معاني القرآن للفراء» أ. د إبراهيم عبد الله، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد: ٧٨، الجزء: ٢.

(٣) هو محمد بن طاهر بن بهرام السجستاني أبو سليمان المنطقي، عالم بالحكمة والفلسفة والمنطق، توفي نحو سنة ٣٨٠هـ. انظر تاريخ حكماء الإسلام: ١٥، ٨٢، والمقابسات: ١٦٩-١٧٢.

(٤) هو أبو بشر متى بن يونس، يوناني، إليه انتهت رئاسة المنطقيين في عصره، توفي حوالي ٣٢٨هـ. انظر الفهرست ٣٨٢، وتاريخ حكماء الإسلام: ٢٨- ٢٩، والمقابسات: ٦٨-٧٦.

(٥) انظر إنباه الرواة: ٣/ ١٤٨-١٤٩، ومفتاح السعادة: ١/ ١٥٦.

كله من كتاب سيبويه على ما قسمه ورتبه . .»[1] .

وفيما قاله المرزباني برهان على أن أثر المنطق لم يدخل إلى صميم المادة النحوية ومناقشتها وتحليلها في كتاب الأصول ، وإنّما كان في شكل الكتاب وتقسيماته .

وقد بلغ تأثير المنطق في النحو نماءه على يد علي بن عيسى الرماني ، إذ «كان يمزج النحو بالمنطق ، حتى قال الفارسي : إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقول نحن فليس معه منه شيء»[2] .

وكان الرماني معتزلياً يُعنى بعلم الكلام كما يُعنى بالمنطق وظهر تأثره به في اهتمامه بالحدود ، فقد صنف كتابين فيهما : الأول : كتاب الحدود الأكبر ، والثاني : كتاب الحدود الأصغر[3] . وسرد الأسماء التي يحتاج إليها في النحو وهي : «القياس والبرهان والبيان والحكم والعلة والاسم والفعل والحرف والإعراب والبناء والتغيير والتصريف والفرض والسبب والمعرفة والنكرة والمفرد والجملة والتثنية والجمع والمرفوع والمنصوب والمجرور والتوابع والصفة والبدل والنسق والحال والتمييز والإضافة والمصدر والاشتقاق والمظهر والمضمر والفائدة والعامل والحذف والذكر والمركب والمقيد والمطلق والاستثناء والحقيقة والمجاز والجنس والنوع والقوة والضعف والتخفيف والترخيم والمقصور والممدود والمذكر والمؤنث والنظير والنقيض والتقدير والتحقيق والأصل والفرع والمطرد والنادر والخبر والاستفهام والجزاء والجواب والمستقيم والمحال والعارض واللازم والضرورة والمعنى واللفظ والكلام والداعي والصارف والاستعارة والمادة والمرتبة والمناسبة والخاصة والغنى والمحتاج والعظيم والحقير والحادث ، وثم حدود باب الموصولات»[4] .

---

(١) إنباه الرواة : ٣/ ١٤٩ .

(٢) بغية الوعاة : ٢/ ١٨١ .

(٣) مفتاح السعادة : ١/ ١٦٤ .

(٤) الرماني النحوي : ٢٣٤-٢٣٥ ، ورسالة في الحدود للرماني : ٦٥-٦٦ .

ومن قراءة هذه الأسماء يظهر جلياً مدى تأثر الرماني بالمنطق، ليس في باب الحدود فقط، وإنما في استعماله مفاهيم أهل المنطق كالعارض والحادث واللازم كما يظهر تأثره به في أقيسته وتعليلاته، وفي الجدل والمناظرة عنده[1].

ونرى أثر المنطق واضحاً عند ابن جني في كتابه الخصائص، وهو كتاب في أصول النحو، وذلك في كلامه علية: «وهو كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكُتّاب والمتأدبين التأمل له والبحث عن مستودعه، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ويأنس به ليكون له سهم منه وحصة فيه»[2]، وإن نظرة إلى عناوين خصائصه لتدلنا على تأثره بالمنطق وعلم الكلام، فقد عقد باباً في علل العربية أكلامية هي أم فقهية[3]، وتكلم على العلل الموجبة والعلل المجوزة[4]، والعلة القاصرة[5]، وعلة العلة[6].

واستمر تأثر النحويين بالمنطق بعد ابن جني، ووصل إلى أبي البركات ابن الأنباري، إذ نجد أثر المنطق ظاهراً في كتابه: «الإنصاف في مسائل الخلاف» ويتمثل هذا الأثر بأسلوبه الذي اتبعه في صياغته المسائل النحوية التي تطرق لها، نحو تعبيره عن مذهب البصريين في جواز تقديم الحال على العامل فيها بقوله: «وأما البصريون فاحتجوا بان قالوا: إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلاً، نحو: راكباً جاء زيد، للنقل والقياس، أما النقل فقولهم في المثل: شتى تؤوب الحلبة، فشتى حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، فدل على جوازه، وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف،

---

(١) انظر نماذج من أقيسته وتعليلاته في الرماني النحوي: ٣٥١-٣٥٢-٤٠٠-٤٠١.

(٢) الخصائص: ١/ ٦٧.

(٣) الخصائص: ١/ ٤٨-٩٦.

(٤) الخصائص: ١/ ١٦٤-١٦٦.

(٥) الخصائص: ١/ ١٦٩-١٧٢.

(٦) الخصائص: ١/ ١٧٣-١٧٤.

وإذا كان العامل فيها متصرفاً، وجب أن يكون عمله متصرفاً، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه كقولهم: عمراً ضرب زيدٌ، فالذي يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل فكذلك يجوز تقديم الحال عليه»[1].

ويبدو أن هذا الطابع المنطقي في صياغة الأحكام النحوية استمر عند النحويين إلى القرنين السابع والثامن الهجريين، على نحو ما سنرى عند ابن الحاجب وابن مالك وابن هشام.

أثر المنطق في شرح الظاهرة النحوية عند ابن الحاجب:

عُني ابن الحاجب -كما رأينا عند الكلام على منهجه في الشرح- بتتبع المذاهب النحوية ومناقشتها، وكان يميل في مناقشاته إلى النزعة الجدلية، فيكثر من الافتراض والتخيل، ويتصور أن معترضاً يعترض عليه في أقواله التي يطلقها، وقد رأينا ذلك سابقاً[2]، والنص التالي يقفك على أسلوبه في الافتراض والتخيل: «قال الشيخ: يعني[3] بأصنافه[4] كونه معرفة ونكرة ومفرداً وجملة، وبأحواله كونه مقدماً ومؤخراً ومحذوفاً، وبشرائطه أنه إذا كان جملة فلا بد له من ضمير، وإذا حذف فلا بد له من قرينة، إما حالية أو مقالية، وإذا كان ظرفاً والمبتدأ نكرة فلا بد من تقديم الخبر»[5]، وبعد أن وضح كلام الزمخشري تخيل معترضاً يعترض عليه ويناقشه فقال: «فإن قيل: يلزم من قوله: «وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه» أن يجيز «إن زيداً اضربْه» لأنه يجوز «زيد اضربْه»[6]، وردَّ هذا الاعتراض وأبطله

---

(١) الإنصاف: ٢٥١.

(٢) انظر ما تقدم ص: ٩٠ فما بعدها.

(٣) أي الزمخشري.

(٤) أي أصناف الخبر.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٤٦/أ.

(٦) الإيضاح: الأصل: ٤٦/أ.

بحجتين فقال: «فالجواب من وجهين: أحدهما: أنه لم يذكر ذلك أصلاً، وإذا لم يذكره فإنما حكم باشتراكهما فيما ذكر، لا فيما لم يذكره، فقوله: «وجميع ما ذكر» إنما أراد وجميع ما ذكرته، لا أنه أراد: وجميع ما يصح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يكون خبراً لإن.

والثاني: وهو القوي لشموله الجواب عن هذه الصورة وغيرها أنه لم يرد بقوله: «وجميع ما ذكر إلى آخره» إلا أن خبر «إن» مشارك لخبر المبتدأ في الأحكام بعد أن ثبت كونه خبراً لإن بشرائطه وانتفاء موانعه، لا أن كل موضع يصح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يكون خبراً لإن، فلذلك لا يلزمه «إن أين زيد» و«إن من أبوك» وإن جاز «من أبوك» و«أين زيد» مبتدأ وخبراً بالاتفاق»[1].

ولم يقف عند هذا الحد من الجدل والنقاش والأخذ والرّدّ في هذه المسألة وإنما تخيل معترضاً آخر يعترض عليه بأن هذا التعليل الذي قدمه يؤدي إلى أن خبر «إن» لا يعرف إلا بعد دخولها، ودخولها لا يعرف إلا بعد ثبوت صحة كون الخبر خبراً لها، وبذا يبطل التعليل، فذكر اعتراض المعترض وحجته، ودفع ما ذهب إليه فقال: «فإن قيل: فهذا يؤدي إلى الدور، لأنه قصد إلى تعريف خبر «إن» وإذا لم يعرف خبرها إلا بعد دخولها، ودخولها لا يعرف إلا بعد تحقق صحة كون الخبر خبراً لها كان دوراً سلمنا أنه ليس بدور، إلا أنه يبطل فائدة التعريف، لأنه إذا قصد إلى تعريف خبر «إن» بكونه خبر المبتدأ وكان خبر المبتدأ منقسماً باعتبار خبر «إن» في صحة بعضه وامتناع بعضه كان تعريفاً للأخص بالأعم، فالجواب أنه لا يتوقف كونه صالحاً لأن يكون خبر «إن» على دخول «إن» بل يعرف ذلك قبل دخول «إن» بأن يقال: كل مبتدأ وخبر لا منافاة بينهما وبين «إن» فصالح أن يكون خبر المبتدأ خبراً لإن، فينتفي الدور»[2].

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٤٦/أ.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٤٦/أ.

ويبدو تأثر ابن الحاجب بالمنطق في عنايته بالدور[1] وتحذيره من الوقوع فيه كما رأينا في النص السابق، واستناده إليه في الاعتراض على الزمخشري، وهذا ما يظهر في انتقاده حد الزمخشري للمعرب، إذ قال: «ثم شرع في حد المعرب فقال[2]: «ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو حرف أو محلاً».

فاعترض على هذا الحد بأنه «حد الشيء بما هو متوقف على حقيقته، وذلك إنما يختلف آخره لاختلاف العوامل بعد فهم كونه معرباً، فإذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معرباً، وتوقف كونه معرباً على معرفة اختلاف آخره لكونه عرف حقيقته به توقف كل واحد منهما على الآخر، وتحقيقه أنك إذا علمت المفردات وكيفية التركيب ثم ركبت فما لم تعلم أن الاسم من قبيل المعرب تعذر عليك أن تحكم باختلاف آخره، فتحقق أن اختلاف الآخر لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معرباً فتعريفه به دور»[3].

ومن كلفه بالدور أيضاً انتقاده حد الزمخشري للمفعول معه معتلاً بأنه حده بحَدٍّ يؤدي إلى الدور قال: «قال صاحب الكتاب: «هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع» قال الشيخ: قوله: هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع إنما يكون ذلك معرفاً لما هو موجود فيما يتكلم به المتكلم، فأما إذا قصد تعريف

---

(١) الدور من مصطلحات المنطقيين، قال ابن سينا: «إن المبرهن بالدور يكون في الحقيقة مصادراً على المطلوب الأول، وذلك لأنه إذا كان يبين مقدمة بمقدمة، ثم كانت تلك المقدمة تبين بنفسها بالمقدمة الأولى أو تبين بمقدمة أو بمقدمات تتبين بالمقدمة الأولى سواء كانت تلك المقدمات واحدة أو كثيرة، أي كثرة كانت فإنه إنما يبين الشيء بما يتوقف بيانه على بيان الشيء، فيكون إنما يبين الشيء ببيان الشيء نفسه، وهذا محال». البرهان من كتاب الشفاء: ٦٧، ويسمى الدور المصادرة على المطلوب الأول، وقال ابن سينا في ذلك: «المصادرة على المطلوب الأول هو أن يجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس يراد به إنتاجه، كمن يقول: إن كل إنسان بشر، وكل بشر ضحاك، فكلُّ إنسان ضحّاك». النجاة في المنطق والإلهيات: ١/ ٧١-٧٢، وانظر النجاة أيضاً: ١/ ١٠٦، والموسوعة الفلسفية العربية: ١/ ٤٢٥.

(٢) أي الزمخشري، المفصل: ١٦.

(٣) الإيضاح: الأصل: ١٨/أ.

حقيقته لتتميز عند منشئ الكلام ليعطيه بعد تعقله ما يستحقه من الإعراب أفضى ذلك إلى الدور، لأنه إنما يعطيه النصب بعد معرفة كونه مفعولاً معه، فإذا جعل النصب حداً له فقد توقف كل واحد منهما على الآخر، لأنه لا يتعقله حتى يكون منصوباً ولا يكون منصوباً حتى يتعقله»[1].

فابن الحاجب اعترض على حد المعرب لأن اختلاف آخر الاسم المعرب توقف على معرفة كونه معرباً، ومعرفة كونه معرباً توقف على معرفة اختلاف آخره، فالدور عنده يعني أن معرفة كل واحد من الشيئين توقفت على معرفة الشيء الآخر[2]، وهو ما صرح في كلامه على المفعول معه، إذ قال: «فقد توقف كل واحد منهما على الآخر»، وهذا معلم بيِّن من معالم تأثره بالمنطق.

وكان يجنح إلى الأسلوب المنطقي في التقسيم والنفي والإثبات في تعاطيه المسائل النحوية كقوله: «المنقول ما كان موضوعاً لشيء قبل ذلك ثم سمي به، والدليل على حصره في ستة أنواع أنه لا يخلو إما أن يكون منقولاً عن مفرد أو لا، والثاني هو القسم السادس، وهو المركب على اختلاف أنواعه، كقولك: تأبط شراً، وذرى حبّاً، وشاب قرناها، وعبد الله وشبهه، وإن كان منقولاً عن مفرد فلا يخلو إما أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، وقد تقدم حصرها فلا حاجة إلى ذكره، فإن كان اسماً فلا يخلو إما أن يكون صوتاً أو لا، فالصوت هو القسم الخامس كبَبَّه، وإن كان غير صوت فلا يخلو من أن يكون اسم عين أو اسم معنى، فإن كان اسم عين فهو القسم الأول، وإن لم يكن فهو القسم الثاني»[3].

ويبرز أثر المنطق في أسلوبه في إظهار المسائل النحوية ونشرها، إذ كان يبنيها بعضها على بعض بناءً منطقياً محكماً ثم ينتهي إلى قول فيها، ومن ذلك قوله:

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٧٤/أ.

(٢) قال الدكتور جميل صليبا: «فالدور إذن هو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر». المعجم الفلسفي: ١/ ٥٦٧.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٧/ ب - ٨/ أ.

«مذهب الأخفش في «في الدار رجل» وشبهه أنه مرفوع بالفاعلية، لأن الجار لا بد له من متعلق، والمتعلق أصله التقديم، فوجب أن يقدر مقدماً، وأصله الفعل، فوجب أن يكون فعلاً، وإذا وجب ذلك صار التقدير «استقر في الدار» وإذا صار التقدير كذلك وجب أن يكون فاعلاً إذ لا معنى للفاعل إلا أن يكون كذلك»[1].

وابن الحاجب في تحليله وشرحه اطمأن إلى العقل المجرد، وميز الدلالة اللغوية من الدلالة العقلية، فقال: «لم يقتصر على قوله: هو المسند إليه من فعل أو شبهه» لئلا يرد عليه مثل قولك: «زيد قام»، لأنه مسند إليه وليس بفاعل، فقال: «مُقدَّماً عليه» ليخرج ذلك عنه، وهو في الحقيقة غير لازم، لأن زيداً في قولك: «زيد قام» ليس بمسند إليه الفعل أو شبه الفعل، وإنما أسند إليه الفعل مع ما أسند إليه الفعل، فالفعل أو شبهه مسند إلى ما هو مؤخر وهو الضمير وهما جميعاً مسندان إلى زيد، وإنما اتفق أن الضمير الذي في قائم أو في قام في قولك: زيد قائم هو في المعنى زيد، فتوهم أنه وارد، وليست هذه دلالة لغوية، وإنما هي دلالة عقلية»[2].

ومن مظاهر استعانته بالمحاكمة العقلية المجردة أيضاً ركونه إلى القياس العقلي وذلك في قوله: «ووجه قول الكوفيين أن كل واحد منهما لا يكون مسنداً ومسنداً إليه إلا باعتبار أخيه، فوجب أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر، إذ لا يتحقق ذلك المعنى إلا به، وهذا ليس بمستقيم، فإن المعنى الذي اقتضى أن يكون أحدهما مبتدأ هو المعنى الذي اقتضى أن يكون خبراً، فصار المصحح لمقتضى الإعراب فيهما واحداً، فيجب أن يكون العامل فيهما أصله «ظننت زيدا قائماً»، فإنا متفقون على أن العامل في المفعولين «ظننت» لما كان هو المقتضي لهما جميعاً الاقتضاء الذي به يقوم المعنى المقتضي للإعراب، وهذا كذلك،

(١) أمالي ابن الحاجب: ٧٢٩، وانظر الإنصاف: ٥١-٥٥.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٣١/أ.

وأيضاً فإن هذه العوامل كالعلامات، فإذا جعل واحد منهما علامة على رفع الآخر أدى إلى أن تكون العلاقة متأخرة عن المعلم عليه، وهو خلاف القياس العقلي»[1].

وكان يقبل على دراسة المسائل النحوية بعقلية منطقية ذاهباً إلى العقل يستوحي منه أفكاره وتحليله وتركيبه ويدرس المسألة النحوية ويقسمها باعتبار التركيب العقلي، فممّا ذكر الزمخشري في مسألة «حسن وجهه» سبعة أوجه، إلا أن ابن الحاجب رآها ثمانية عشر وجهاً، مستنداً إلى التركيب العقلي، فقال: «قال[2]: وفي مسألة «حسن وجهه» سبعة أوجه، إلى آخره «قال الشيخ: في مسألة «حسن وجهه» بالتركيب العقلي ثمانية عشر وجهاً»[3]، ثم أخذ يعددها.

ويبدو أثر المنطق واضحاً في ألفاظه، إذ استخدم ألفاظ المنطقيين كالواحد والوجودي والمتعقل، والأمر الوجودي والأمر المتعقل، وذلك في قوله: «وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمائة مجيباً عن وهم متوهم أورد على الزمخشري سؤالاً في قوله[4]: «الكلمة هي اللفظة الدالة.. إلى آخره»، قال المورد: الكلمة موضوعة لواحد متعين، فكيف يستقيم أن تكون جنساً؟ فالجواب: أنه لا يمتنع صحة إطلاقها على الواحد الوجودي من أن تكون جنساً، كما لا يمنع صحة إطلاق الإنسان والرجل على الواحد الوجودي من أن تكون جنساً، لأن المراد بالجنس هو ما حد باعتبار الأمر المتعقل لا باعتبار الأمر الوجودي، فمعنى الجنس ما يتعقل مما يقبل فصولاً متعددة، يكون باعتبار كل فصل لحقيقة غير الأخرى، وإن اشتركا في الأمر الكلي الشامل للجميع المسمى باعتبار شموله لها جنساً»[5].

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٣٨/أ.

(٢) أي الزمخشري، المفصل: ٢٣٠.

(٣) الإيضاح: الأصل: ١٦٦/ب.

(٤) أي الزمخشري، المفصل: ٦.

(٥) أمالي ابن الحاجب: ٣٣٠-٣٣١.

فظاهر من مصطلحاته وعقليته التي أقبل بها على شرح المسألة النحوية أننا نتعاطى نصاً منطقياً بألفاظ المنطق وأسلوب المنطقيين ومنهج تفكيرهم، وأن النحو غريب بمصطلحاته وطبيعته التي تصدر عن حس وذوق لغويين.

ومما يقفك على تعلق ابن الحاجب بالمنطق وألفاظ المنطقيين أنه انتقد الزمخشري لأنه عدل في حده لاسم الجنس عن قول المنطقيين فقال: «كره أن يقول في حد اسم الجنس ما ذكره المنطقيون من قولهم: ما وضع لمسمى لا تمنع الشركة فيه، وهو يسمى متواطئاً وكره أن يقول: ما دل على كثرة باعتبار معنى واحد لئلا يوهم أن الكثرة مستفادة من إطلاقه، ولا يستفاد منه إلا المفرد، فعدل إلى قوله: «ما دل على شيء وعلى كل ما أشبهه»[1]، ولم يمكنه أن يحده بما ذكره أولاً لأنه أثر ذهني، والمعنى الذهني متحد لا حركة فيه، ثم ليس هو في الحقيقة موضوعاً له، فإنا نقطع بأن وضع رجل لما في الخارج وما في الذهن يستحيل أن يكون في الخارج»[2].

وعلى هذا النحو نرى أن ابن الحاجب تأثر بالمنطق في شرحه الظواهر النحوية، وظهر ذلك في ولعه بالنزعة الجدلية والافتراض والتخيل، وجنوحه إلى أسلوب التقسيم والنفي والإثبات، واعتماده على المحاكمة العقلية المجردة في دراسة المسائل اللغوية التي تبنى على الحس اللغوي والذوق السليم، ويبدو تأثره بالمنطق واضحاً في كلامه على الحدود والعلة وهذا ما سنتكلم عليه فيما يلي:

الحدود عند ابن الحاجب:

ابن الحاجب من النحاة الذين اهتموا بفكرة الحدود وأولوها عناية كبرى، فلا نراه يعرض لباب إلا ويذهب إلى حده حداً يجلو الغموض عن مبناه ومضمونه في رأيه.. وتظهر عنايته بالحدود في كافيته وأماليه قسم الأمالي على

(١) عبارة الزمخشري: «ما علق علي شيء وعلى كل ما أشبهه». المفصل: ٦.

(٢) أمالي ابن الحاجب: ٤٧٣.

وكـان يحـرص علـى أن يكـون الحـد دقيقـاً في ألفاظـه شـاملاً لجميـع أنواعـه لا يوجـد إلاّ فيـها وهـذا مـا نـراه في حـده للمضمـر إذ قـال: «يحـد المضمـر بأنـه مـا كـان لمتكلـم أو مخـاطب أو غـائب بقرينـة، فـإن اعـترض عليـه بـأن في الحـد أو فـالجواب عنـه أن الغـرض التعريـف فـإذا حصـل بـأي طريـق كـان فـهو المقصـود، وقـد يقـال: إذا قصـد الجـري في اصطـلاح الحـدود في أن الحـد لا بـد لـه مـن فصـل يجمـع جملـة أنواعـه ويوجـد فيـها دون غيرهـا، قيـل: المضمـر مـا وضـع لمدلولـة بقرينـة غـير الإشـارة إلا أنـه يبقـى فيـه إبـهام لجمليَّتـه، وفي ذلـك تنبيـه للتفصيـل الـذي فيـه وكـل جيـد»[2].

وكـان يـرى أن الحـد يجـب أن يميـز المحـدود مـن غـيره ويحصـره، قـال: «لا بـد أن يكـون الحـد مركبـاً مـن جنـس يحصـر المحـدود وغيره، وفصـل يفصلـه عـن غـيره»[3].

وأبـان بم يكـون حـد الألفـاظ والغـرض مـن الحـد بقولـه: «حـد الألفـاظ إنمـا هـو باعتبـار موضوعـها؛ فبـه يتمـيز بعضـها مـن بعـض، ولمـا كـان موضـوع الحـال علـى هـذا المعنـى صـحّ أن تجعلـه فصـلاً لـها، وإن كـانت العبـارة علـى غـير اصطـلاح المتكلمـين في نظـم الحـدود، إلا أنـه في التحقيـق مسـتقيم، لأن الغـرض بـالحد تميـز المحـدود، وهـو حـاصل بذلـك حصولـه مـن نظـم اصطـلاح المتكلمـين، وإذا قصـد مجيئـه علـى المصطلـح قيـل: الحـال: هـو اللفـظ الـدال علـى هيئـة فـاعل أو مفعـول»[4]، وعنـده أن «حـدود الألفـاظ إنمـا تحصـل بمدلولاتـها وجدواهـا»[5].

وكـان دقيـق النظـر في الحـدود، يحكـم ألفـاظ الحـد بمـا لا يـدع مجـالاً للقـدح فيـه، وهـذا مـا نلمسـه ظـاهراً في توجيهـه حـد الزمخشـري للفـاعل، إذ قـال

---

(١) انظر أمالي ابن الحاجب: ٥١٩-٥٢٠ وما بعدها.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١١٣/أ.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٥/أ.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٧٥/أ.

(٥) الإيضاح: الأصل: ١٠٦/أ.

الزمخشري: «هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبه مقدماً عليه»[1]، فقال ابن الحاجب متعقباً: «لم يقتصر على قوله: هو المسند إليه من فعل أو شبهه، لئلا يرد عليه مثل قولك: زيد قام لأنه مسند إليه وليس بفاعل، فقال: «مقدماً عليه» ليخرج ذلك عنه، وهو في الحقيقة غير لازم، لأن زيداً في قولك: زيد قام ليس بمسند إليه الفعل أو شبه الفعل، وإنما أسند إليه الفعل مع ما أسند إليه الفعل، فالفعل أو شبهه مسند إلى ما هو مؤخر وهو الضمير، وهما جميعاً مسندان إلى زيد، وإنما اتفق أن الضمير الذي في قائم أو في قام في قولك: زيد قائم هو في المعنى زيد، فتوهم أنه وارد»[2].

وعنايته بألفاظ الحد حملته على أن يطيل النظر في حد الفاعل السابق وينتهي إلى أن قول الزمخشري: «من فعل أو شبهه» ليس من جملة الحد لما فيه من التردد الذي ينبغي أن تخلو منه الحدود، قال: «ولذلك لم يختلف في أنه مسند إلى الضمير لا إلى زيد، ويجاب عن ذلك باعتبار لفظ هذا الحد بأن قوله: «من فعل أو شبهه» لم يأت به قاصداً إلى أنه من جملة الحد لما فيه من التردد الذي هو مناف للحدود، وإنما أتى به كالفضلة مبيناً أقسام المسند، فلما لم يكن ذلك مقصوداً في الحد دخل عليه لو اقتصر عليه «زيد قام» و«زيد قائم أبوه» وشبهه لأنه مسند إليه، فلو اقتصر على قوله: «هو المسند إليه لدخل ذلك في الحد فاحتاج أن يقول: مقدماً عليه أبداً»[3].

ومن مظاهر اهتمامه بالحدود ودقة نظره فيها وحرصه على سلامتها أنه ميزها من الخاصة لئلا يقع لبس بينهما، قال: «الفرق بين الحد والخاصة أن الحد لا بد أن يكون فيه جميع آحاد المحدود كلها، والخاصة هي التي تكون في بعض آحاده خاصة»[4].

---

(١) المفصل: ١٨.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٣١/أ.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٣١/أ.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٦/أ، وانظر شرح الكافية للرضي: ١/ ١٢ - ١٣.

وقد اعترض على أكثر حدود الزمخشري التي حد بها في المفصل وخطأه فيها، وجاء بحدود من عنده، ومن ذلك انتقاده الزمخشري في حده اسم الجنس بأنه «ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه»[1]، فقال: «هذا الحد مدخول فيه، فإن المعارف كلها غير العلم تدخل في هذا الحد، إذ يصلح للشيء ولكل ما أشبهه»[2]، وذهب إلى أن «الصحيح أن يقال: هو ما علق على شيء لا بعينه»[3]، وانتقده أيضاً في حده للاسم المعرب بأنه «ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو بحرف أو محلاً»[4]، ورأى أن الأولى أن يقال في حده: «ذو تركيب نسبي لم يشبه مبني الأصل»[5]، وحده في الكافية بشيء قريب من هذا فقال: «المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الأصل»[6]، ووجه الرضي الأستراباذي نقداً إلى ابن الحاجب في هذا الحد بأنه «يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظاً غير مشهورة في المعنى المقصود اعتماداً منه على عنايته، وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد ويحترز من الألفاظ المشتركة»[7].

ومما اعترض على الزمخشري فيه حده للمبتدأ والخبر[8]، وحده للصفة[9].

وهكذا نرى أن ابن الحاجب أولى الحدود النحوية اهتمامه، وحرص على أن تكون ألفاظ الحد واضحة تشمل جميع أنواع الحدود، ودقق فيها، وأتى بحدود من عنده، وألغى كثيراً من حدود الزمخشري لما رأى فيها من عدم الدقة

---

(١) المفصل: ٦.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٦/ب.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٦/ب.

(٤) المفصل: ١٦.

(٥) الإيضاح: الأصل: ١٨/ب.

(٦) شرح الكافية للرضي: ١/١٦.

(٧) شرح الكافية للرضي: ١/١٦.

(٨) الإيضاح: الأصل: ٣٦/ب.

(٩) الإيضاح: الأصل: ١٠٧/ب.

والشمول، وانتقده في غير ما قليل منها، وآنس ألفاظ المنطقيين وتفكيرهم، وكان يَقْرن أقوالهم بأقوال النحاة.

وعناية ابن الحاجب بالحدود تشي باستمرار تأثر النحو بالمنطق وتشير إلى الرغبة في تقديم النحو في قوالب مقعدة جاهزة ليسهل تناولها، ولعل هذه الرغبة هي التي سادت في القرنين السابع والثامن الهجريين، ومما يشهد على ذلك ظهور المتون العلمية التي تناولت علم النحو بالنظم، كألفية ابن معط وقصيدة ابن الحاجب في المؤنثات السماعية، والوافية في نظم الكافية له، وألفية ابن مالك.

وتقديم النحو بهذه القوالب الشعرية التي تخلو من حيوية اللغة ونضارتها ابتعاد عن روح العربية وطمس للذوق السليم والحس اللغوي اللذين أراد الخليل وسيبويه أن يرسيا أسسهما في الأذهان، وشَدٌّ على استظهار القواعد النحوية نائية عن مذاق اللغة وحسِّها؛ فالخليل كان جلّ اعتماده على الحس والذوق، وسيبويه تبعه في ذلك واستند -كما مر سابقاً- في توضيح مادته إلى الأمثلة التي تعتمد على الحس ولم يحد الاسم -كما رأينا- إلا بحد بسيط.

وتوالى اهتمام النحويين بالحدود بعد ابن الحاجب، فهذا ابن مالك يقول في حد الحال في ألفيته:

الحال وصف فضلة منتصب ... مفهم في حال كفرداً أذهب[1]

وعقب ابن هشام على هذا البيت تعقيباً منطقياً خالصاً بألفاظ منطقية صرفة من مثل الحكم والفرع والتصور والدور، وذلك قوله: «وفي هذا الحد نظر لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدور»[2]، وكفى بهذه الألفاظ دليلاً على بعدها عن النحو ومصطلحاته، وقال ابن مالك أيضاً في حد التمييز:

---

(١) ألفية ابن مالك: ٣٢.

(٢) أوضح المسالك: ٢/ ٧٩.

اسم بمعنى من مبين نكره ينصب تمييزاً بما قد فسره[1]

فابن مالك عندما عرف الحال والتمييز لم يستند إلى الذوق والحس بقدر ما استند إلى التقسيم المنطقي لخصائص كل من الحال والتمييز، فجاء حدهما جافاً ليس فيه حياة اللغة ولا مذاقها.

واهتمام النحويين في القرنين السابع والثامن الهجريين بالحدود برهان على تتابع تأثر النحو بالمنطق، وهذا ما رأيناه عند ابن مالك في حده للحال والتمييز وفي تعقيب ابن هشام على حد الحال بالألفاظ المنطقية.

وبذا نكون قد وقفنا على أثر المنطق في عقلية ابن الحاجب، وتمثل هذا الأمر في عنايته بالحدود النحوية، وفي منهجه في شرح القضايا النحوية وأسلوبه الذي سلكه في ذلك، ولكي نقف على صورة واضحة لأثر المنطق في درسه النحوي، سأتكلم على موقفه من العلة ومدى دورانها في أبحاثه، وهذا ما سيأتي الحديث عنه في الفقرة التالية.

العلّة عند ابن الحاجب:

كان ابن الحاجب مولعاً بالتعليل، يعلل أغلب الآراء النحوية التي يعرض لها، ويعتمد في تضعيف كثير من الآراء على بيان ضعف علتها، ويبسط آراء النحويين في المسألة التي يتصدى لها فيبطل منها ما يبطل معللاً ومستدلاً، ويصحح منها ما يصحح معتلاً لذلك أيضاً.

ولا يكاد يتكلم على مسألة إلا ويعللها، ومثال ذلك استدلاله على أن «يزيد» اسم علم منقول من «المال يزيد» بقوله: «لا يخلو يزيد إما أن يكون منقولاً من قولك: «يزيد المال» أو«المال يزيد» فإن نقلته من «يزيد» في الأول فمفرد ووجب أن يعرب إعراب المفردات، ولم يفعل به ههنا ذلك، فدل على أنه منقول من قولك: «المال يزيد» فيكون جملة، والجملة إذا سمي بها وجب حكايتها»[2].

---

(١) ألفية ابن مالك: ٣٤.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٧/أ.

ولم يقنع بهذا القدر من التعليل، وإنما راح يعلل وجوب حكاية الجملة إذا سمي بها بقوله: «والجملة إذا سمي بها وجب حكايتها، والدليل على وجوب حكايتها أن كل اسم مركب علم، حكمه بعد التسمية في الإعراب والبناء حكمه قبل التسمية ما لم يمنع مانع، وهذا قبل التسمية جملة ليس لها إعراب باعتبار الجملية، فوجب بقاؤها، وإنما كانت الجمل لا إعراب لها باعتبار الجملية لأن المقتضي للإعراب مفقود ثم، وذلك أن المقتضي للإعراب اعتوار المعاني المختلفة على المفردات، والجمل ليست كذلك.

ووجه ثان: وهو أن المسمي بالجملة المنقولة غرضه بقاء صورة الجملية فيها، ولو أعربت لخرجت عن صورة الجملية.

ووجه ثالث: وهو أنه يتعذر إعرابها، لأنها لو أعربت لم يخل إما أن يعرب الأول أو الثاني أو هما جميعاً، وباطل إعراب الأول، لأنه في المعنى بمثابة الزاي من زيد، والإعراب لا يكون وسطاً، وباطل إعراب الثاني، لأنه يؤدي إلى أن يكون الأول مبنياً والثاني معرباً، وباطل إعرابهما جميعاً، لأن إعراباً واحداً من وجه واحد لا يستقيم أن يكون لشيئين»[1].

فنحن نرى شدة تعلقه بالتعليل واضحة في هذا النص، فعندما قال: «وهذا قبل التسمية جملة ليس لها إعراب باعتبار الجملية، فوجب بقاؤها» لم يكتف بإطلاق هذا الحكم، وإنما ذهب يعلله بهذه الأوجه الثلاثة التي ذكرها.

ومن تعليلاته التي تقفك على تأثره بالمنطق تعليله بناء الاسم لشبه واحد بالحرف وامتناعه من الصرف لشبهه بالفعل من وجهين بهذا التعليل الذهني إذ قال: «إن قيل لم بني الاسم لشبه واحد وامتنع من الصرف لشبهين، وكلا الأمرين خروج عن أصله فالجواب: أن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه إلا في الجنس الأعم، وهو كونه كلمة، وشبه الاسم بالفعل وإن كان نوعاً آخر، إلا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف، ألا ترى

(١) الإيضاح: الأصل: ٧/ أ.

أنك إذا قسمت الكلمة خرج الحرف أولاً، لأنه أحد القسمين، ثم يبقى الاسم والفعل مشتركين، فتفرق بينهما بوصف أخص من وضعهما بالنسبة إلى الحرف، فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة إلى الآدمي، ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمي، فشبه الآدمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان.

فقد علمت بهذا أن المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعد لا تقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب منه، والله أعلم بالصواب»[1].

ومن تعليلاته تعليله امتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بشرط تأكيده بالمنفصل[2]، وتعليله إعادة الجار عند العطف على الضمير المجرور[3]، وتعليله بناء اسم الإشارة المثنى[4]، وتعليله عدم قيام الصلة مقام الموصول إذا حذفت كما قامت مقام الموصوف إذا حذف[5]، وتعليله المانع من قيام الثاني والثالث مقام الفاعل في باب ما لم يسم فاعله[6].

وكان في كل ذلك يستند إلى قواعد يحتكم إليها، ومن أهم هذه القواعد:

١-التعليل باللفظ والمعنى:

أولى ابن الحاجب صحة اللفظ واستقامة المعنى اهتمامه، وكان يدفع كثيراً من الآراء معتلاً بفسادها من حيث اللفظ والمعنى، وكان يعلل صحة ما يذهب إليه بأنه صحيح في اللفظ والمعنى، ومن ذلك أنه علل تعذر الإضافة في مثل «هذا عبد الله بطة» بأنه فاسد من حيث اللفظ والمعنى، فقال: «قوله[7]: «فإن كان مضافاً أو كنية أجري اللقب على الاسم فقيل: هذا عبد الله بطة، وهذا أبو زيد

---

(١) أمالي ابن الحاجب: ٨٤١، وانظر الأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ٥٢٩-٥٣٠.

(٢) انظر الإيضاح: الأصل: ١١٢/أ.

(٣) انظر الإيضاح: الأصل: ١١٢/أ.

(٤) انظر الإيضاح: الأصل: ١١٨/ب.

(٥) انظر أمالي ابن الحاجب: ٨٣٥، وانظر الأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ٥٥٦-٥٥٧.

(٦) انظر الإيضاح: الأصل: ٢٠٠/أ، وانظر أمالي ابن الحاجب: ٨٢٤.

(٧) أي الزمخشري، المفصل: ٨.

قفة»، قال الشيخ -أيده الله تعالى-: يتعين الوجه القياسي، إما عطف البيان وإما البدل، وتتعذر الإضافة، ووجه تعذرها أنه لو أضفت لم يخل إما أن تضيفهما أو أحدهما، وكلاهما باطل، وبيان تعذر إضافتهما من وجهين: من حيث اللفظ ومن حيث المعنى، أما من حيث اللفظ فلأن المضاف حقه أن يعتوره الإعراب لاختلاف العوامل، فإذا أضفتهما جميعاً في موضع الرفع فيجب أن ترفعهما جميعاً لاستحقاقهما ذلك باعتبار الفاعلية فيكون الثاني مرفوعاً ومخفوضاً، وهو ممتنع.

وأما من حيث المعنى فهو أن الاسم إنما يضاف إلى الاسم ليعرفه، فتعذر إضافتهما جميعاً لأمر آخر، لكون الثاني لا فائدة فيه، إذ إضافة الأول إلى الثالث يستغنى بها عن الثاني»[1].

وعلل عدم جواز عطف «صاعداً» على ما قبله في قولنا: «أخذته بدرهم فصاعداً» بأنه فاسد لفظاً ومعنى فقال: «أما العطف فلم يتقدم إلا الفاعل والمفعول والدرهم، وعطف «صاعداً» على الجميع فاسد لفظاً ومعنى، أما عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظاً ومعنى، لأن الفاعل مرفوع، و«فصاعداً» منصوب، وأما على المفعول فلا يستقيم من حيث المعنى، إذ ليس الغرض أنك أخذت المثمن والصاعد، لأن الصاعد هو الثمن، ولم ترد أنك أخذت المثمن والثمن، ولا يستقيم عطفه على «درهم» لا لفظاً ولا معنى، أما اللفظ فواضح، وأما المعنى فلأنه لم يرد أنه أخذ المثمن بدرهم فصاعداً، وإنما الغرض أنه أخذ بعضه بدرهم وبعضه بأكثر»[2].

٢-التعليل بالفرع والأصل:

استند ابن الحاجب في تعليلاته على الفرع والأصل، فما كان أصلاً في

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٩/أ.

(٢) ذهب ابن الحاجب إلى أن التقدير في مثل: «أخذته بدرهم فصاعداً» فذهب الثمن صاعداً. الإيضاح: الأصل: ٨١/أ، وانظر تعليله باللفظ والمعنى في الإيضاح: الأصل: ٦٢/ب، ٧٨/ب، ٨٨/أ، ٩٠/ب، ١٣١/ب، ٢٠٦/ب، ٢١٣/ب، ٤٣/أ، ٣٦/أ، ٨٣/أ.

العمل يجوز فيه من التقديم والتأخير ما لا يجوز فيما عمل على أنه فرع، لأن الفرع ينحط عن الأصل أبداً من حيث شروط إعماله وتقديمه وتأخيره، ومن ذلك تعليله جواز تقديم الحال على الفعل وشبهه، وعدم جواز تقديمها على المعنى من مثل «ليت» و«لعل» و«كأن» بقوله: «وإنما تقدم على الفعل وشبهه لأنه الأصل في الفاعلية والمفعولية وهذا شبه به ومحمول عليه، فلم يقو الفرع قوة الأصل»[1].

واستعان بمسألة الفرع والأصل أيضاً في تعليله رفع اسم لا النافية للجنس إذا فصل بينها وبينه فاصل فقال: «أما وجوب الرفع فلأن العامل مشبه بمشبه وأصله «إن» وإذا كان الأصل لا يستقيم الفصل بينه وبين منصوبه، فالفرع أجدر، فلذلك بطل العمل عند الفصل فارتفع الاسم على الابتداء»[2].

٣-التعليل بالكثرة والقلّة:

اعتمد ابن الحاجب على الكثرة والقلة في كلام العرب، فما كثر في كلامهم هو الأولى بالتخفيف والحمل عليه، وما قل لم يحمل عليه واحتاج إلى التنبيه عليه، فقد علل دخول الألف واللام إذا كنوا عن البهائم كالفلان والفلانة فقال: «كأنهم أرادوا أن يفرقوا بين كنايات أعلام الأناسي وكنايات أعلام البهائم بهذه الزيادة، وكانت هذه أولى لوجهين:

أحدهما: أن تلك أكثر وهذه أقل فناسب أن تكون الزيادة في الأقل.

الآخر: أن تلك هي الأصل المحتاج إليه في التحقيق وهذه محمولة عليها، وإذا كان كذلك والأعلام تنافي الألف واللام، فإذا اضطررنا إلى دخولها على أحد القسمين فإدخالها على الفرع أولى من إدخالها على الأصل»[3]، فترى أنه اعتمد في تعليله على الكثرة والقلة كما اعتمد على الأصل والفرع.

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٧٦/أ-ب.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٩٤/أ، وانظر الإيضاح: الأصل: ٢٣/أ-ب، ١١١/أ، ١٣٧/أ، ١٤٥/أ، ٢٠٩/أ، ١٥٩/أ، ٢١٨/ب.

(٣) الإيضاح: الأصل: ١٦/أ.

وعلل الإضافة في مثل: «ثلاثة أثواب» بكثرة العدد في كلامهم فقال: «وإنما اختيرت الإضافة إما لكثرة العدد في كلامهم والإضافة أخف، وإما لأن الأصل في تمييز العدد الإضافة، بدليل قولهم: ثلاثة أثواب إلى عشرة أثواب»[1].

٤-التعليل بالثقل والخفة:

عول ابن الحاجب على الثقل والخفة في الكلام، وعلل بهما كثيراً من الظواهر، وأشار إلى أن الأخف هو الجاري في كلامهم، ولا يعدل عنه إلا عند وجود مانع يمنع، وذلك كما في تعليله البناء على السكون بأنه الأخف بقوله: «قال[2]: «والبناء على السكون هو القياس» لأنه أخف، ولا يعدل عن الأخف إلى الأثقل إلا لمعارض»[3].

وعلل ظهور تاء التأنيث في الثلاثي المصغر وثبات الألف المقصورة الرابعة فيه معتمداً على الثقل والخفة فقال: «قوله[4]: «وتاء التأنيث لا تخلو أن تكون ظاهرة أو مقدرة إلى آخره»، أقول: إنما ظهرت التاء في تصغير الثلاثي المؤنث لأنه لما كان فيه معنى الصفة كما تقول في دار: دويرة، لأنه في معنى دار مصغرة، وتاء التأنيث قياسها أن تلحق صفة المؤنث ألحقت بالمؤنث المصغر، وإن لم تكن في مكبره، ولم تثبت في الرباعي استثقالاً لكثرة حروفه، فكأن الرابع عوض عنها، وأما الألف فإن كانت مقصورة وهي رابعة ثبتت لخفة الاسم، فإن كانت على أكثر من ذلك حذفت استثقالاً لها فنقول في جَحْجَبَى قبيلة من الأنصار: جحيجب»[5].

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٨٣/أ، وانظر الإيضاح: الأصل: ٦٨/أ، ٦٩/أ، ٣٧/أ، ٤٧/أ، ٤١/ب، ١٧٠/ب، ١٧٤/أ، ١٣٨/أ، ١٢٩/ب، ١٤٠/أ، ١٣٠/ب.

(٢) أي الزمخشري، المفصل: ١٢٩.

(٣) الإيضاح: الأصل: ١١٣/أ.

(٤) أي الزمخشري، المفصل: ٢٠٤.

(٥) الإيضاح: الأصل: ١٤٧/أ، وانظر الإيضاح: الأصل: ٦٣/ب، ٦٧/ب، ٨٣/أ، ١٤٦/أ-ب، ١٤٧/أ-ب، ١٥٠/أ-ب، ٥٧/أ.

٥-التعليل بالأداء إلى الإخلال:

أولى ابن الحاجب استقامة الكلام وسداده عنايته، ونبه على ما يؤدي إلى الإخلال به، وعلل خطأ كثير من الظواهر النحوية بأنها تفضي إلى خلل في الكلام، ومن ذلك أنه علل قولهم «فيَّ» في الأحوال الثلاث بقوله: «ووجه من قال: فيَّ في الأحوال الثلاث أن العلة التي قلبناها لأجلها مفقودة هنا، وهو أداء الكلمة إلى الإخلال، وذلك لا يلزم عند الإضافة لإمكان الإدغام»[(١)].

وعلل أيضاً عدم تكسير الخماسي بأن جمعه يؤدي إلى الإخلال فقال: «وأما الخماسي فلا يكسر إلا على استكراه»[(٢)]، لأنه مستثقل في مفرده، فإذا جمع زاد استثقالاً أو أخل به إن حذف منها، فإن كسر على الاستكراه وجب الحذف»[(٣)].

وعلل رد الواو إلى شية لدى النسب إليها وقولنا: وشوي بأن عدم الرد يؤدي إلى الإخلال فقال: «وأما ما لا يجوز فيه الرد فهو أن يكون المحذوف من غير موضع التغيير مما ليس مثل شية، كقولك: عدي وزني، لأن المحذوف في موضع ليس موضع تغيير، فلم يجز الرد ولا يلزم عليه شية لما ذكرنا لما يؤدي إليه من الإخلال»[(٤)].

٦-التعليل بالأصل وبخلاف الأصل:

علل ابن الحاجب بالأصل وخلاف الأصل، ومن ذلك أنه علل عدم كون الضمير في (والفاعلونه) مفعولاً به بأن إجراء اسم الفاعل مجرى الفعل خلاف للأصل، وذلك في كلامه على بيت الشاعر[(٥)]:

هم الآمرون الخير والفاعلونه ... إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

---

(١) الإيضاح: الأصل: ١٠٥/ب.

(٢) هذا كلام الزمخشري، المفصل: ١٩٣.

(٣) الإيضاح: الأصل: ١٣٦/أ-ب.

(٤) الإيضاح: الأصل: ١٥٣/أ، وانظر الإيضاح: الأصل: ١١٢/أ-ب، الأصل: ٦٨/أ.

(٥) تخريج البيت في الإيضاح: الأصل: ٩٧/أ.

قال: «فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون الضمير في «والفاعلونه» مفعولاً به، وتقدير الكلام: الذين يفعلون الخير؟ قلت: الأصل في الألفاظ أن تكون مجراة على حقائقها فإجراء اسم الفاعل مجرى الفعل خلاف الأصل»[1].

وعلل إضافة اسمي الفاعل والمفعولين المتعديين إلى مفعوليهما -لأنها هي الوجه- بأن إضافتهما إلى فاعلهما خلاف للأصل، فقال[2]: «واسما الفاعل والمفعول يجريان مجراهما[3] في ذلك»، أقول: يعني في الإضافة إلى الفاعل يريد اسم الفاعل غير المتعدي واسم المفعول المتعدي فعله إلى واحد، وإلا فلو قلت: هذا ضارب زيد في دار، لم يكن زيد إلا مفعولاً، وكذلك لو قلت: هذا معطي العبد، لم يكن العبد إلا مفعولاً، لأن إضافته إلى المنصوب هو الوجه، لأنه مغاير له، فإضافته إلى الفاعل على خلاف الأصل، لأنه هو هو في المعنى، وإنما أضيف إليه عند عدم المنصوب، لأنه مشبه به، فأجري مجراه في الإضافة، كما أجري مجراه في العمل»[4].

٧-التعليل بـ«لا يلزم من مراعاة شيء أو شيئين مراعاة شيء آخر»:

اتكأ ابن الحاجب على هذه القاعدة في تعليله، ومن ذلك أنه علل مجيء «نعمَّا» و«نعْمَا» في «نعْم» فقال: «وقوله[5]: «وفيهما أربع لغات»، الظاهر أنه أراد: «فيهما» في الأصل، قبل نقلهما إلى معنى الإنشاء، إذ لم يسمع نَعمَ الرجل زيد»، فإن قيل: فقد جاء نعمَّا ونعْمَا، وهي التي للإنشاء فالجواب: أنه عرض ثم عارض أوجب تحريك العَين، وهو سكون الميم، فلا يلزم من مراعاة العدول

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٩٧/أ.

(٢) أي الزمخشري، المفصل: ٢٣٠.

(٣) أي الصفة المشبهة، المفصل: ٢٣٠.

(٤) الإيضاح: الأصل: ١٦٦/ب، وانظر الإيضاح: الأصل: ١٥٦/ب، ١٦٦/أ، ١٧٠/ب، ١٧٢/أ، ١٨٥/ب، ٢٠٤/أ، ٢١٢/ب.

(٥) أي الزمخشري، المفصل: ٢٧٢.

إلى الأصل في الموضع الذي تعذر فيه اللفظ المنتقل إليه العدول إلى الأصل في الموضع الذي لا تعذر فيه، والذي يدل على ذلك أن حبذا أصله حب وحب بالفتح والضم جميعاً، قبل النقل، وبعد النقل التزم بالفتح ولم يجز الضم، وهذا كذلك»[1].

وعلل تقدير «لا رجل في الدار ولا امرأة» جواباً لسؤال، وعدم تقدير «لا رجل في الدار» كذلك بأمرين: «أحدهما: أنه لو كان...

الثاني: أن قولك: «لا رجل في الدار ولا امرأة» إذا قدرته جواباً كانت فيه المطابقة لشيئين، وفي قولك: «لا رجل في الدار» لشيء واحد، فلا يلزم من مراعاة شيئين مراعاة شيء واحد»[2].

٨-التعليل بخوف اللبس:

حرص ابن الحاجب على أن يأتي الكلام بيّناً غير ذي إشكال وحذر من وقوع اللبس فيه، وعوّل في تعليله على ذلك، فقد علل عدم إنابة المفعول الثاني عن الفاعل في مثل «أعطيت العبد الجارية» بوقوع اللبس، وشرطه بعدم وقوع اللبس، كما علل تقديم ما هو فاعل في المعنى بأمن اللبس أيضاً فقال: «ولك في المفعولين المتغايرين أن تسند إلى أيهما شئت»[3]، هذا الإطلاق يوهم أنه يجوز مطلقاً، وشرطه أن لا يقع لبس فلو قلت: أعطيت العبد الجارية، لم تقم مقام الفاعل إلا الأول؛ لأنك لو أقمت كل واحد منهما لوقع اللبس، فلا تعرف الآخذ من المأخوذ وكذلك لو لم تبن المفعول وقلت: أعطيت العبد الجارية لكان تقديم الآخذ معتبراً خوف اللبس، وكذلك إذا قلت: أعلمت زيداً عمراً قائماً، فإنه لا يجوز تقديم المفعول الثاني على الأول، إلا عند انتفاء اللبس، فلو قلت: أعلمت عمراً زيداً قائماً، وزيد هو المعلم لم يجز، لأنه

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٢١١/ب، ٢١٢/أ.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٩٣/ب، وانظر الإيضاح: الأصل: ١٥٦/أ، ١٦٣/أ، ١٦٤/أ، ١٦٥/أ-ب، ١٨٨/ب، ٥٩/أ، ٦٦/أ.

(٣) هذا من كلام الزمخشري، المفصل: ٢٥٩.

يلبس، وكذلك إذا بنيته لما لم يسم فاعله لم تقم مقام الفاعل إلا الأول لئلا يُلبس»[1].

٩-التعليل بزوال المانع:

علل بعض الظواهر بخلو الكلام مما يمنع منها ومن ذلك أنه علل تعريف المضاف في الإضافة اللفظية بقوله: «وأما اللفظية فلم تقصد تلك النسبة المذكورة ولكن الأمر فيها على ما كان عليه في الانفصال فكما جاز تعريفه منفصلاً جاز تعريفه متصلاً لزوال المانع، فتقول: هذا الضاربا زيد فتجمع بين الألف واللام والإضافة..»[2].

وعلل إثبات الهمزة في مثل يكرم إذا حذف حرف المضارعة بزوال المانع فقال:

«ثم أورد اعتراضاً وهو الفعل المضارع من الرباعي بالهمزة، ومضمونه أنه إذا حذف حرف المضارعة وبعده ساكن وجب الإتيان بهمزة الوصل، وهذا كذلك وهمزته همزة قطع، وأجاب عن ذلك بما معناه أن هذه الهمزة في التقدير ثابتة، لأن حروف المضارع هي حروف الماضي، بدليل دحرج يدحرج وجميع الأفعال، فوجب أن يكون الأصل يؤكرم، وإنما حذفت لعارض، وهو وجود حرف المضارعة، فإذا قصد إلى بناء الصيغة وجب حذف المضارعة، فيزول المانع لإثبات الهمزة فيجب ردها لزوال مانعها ووجود سببها»[3].

١٠-التعليل بالتناقض:

اعتنى ابن الحاجب بسلامة الكلام وصحته، ونبه على التناقض الذي يقع فيه وعلل به، ومن ذلك تعليله عدم تقدير حرف العطف في «اثنا عشر» بأن

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٢٠٠/أ، وانظر الإيضاح: الأصل: ١٩٥/ب، ١٩٦/أ، ٢٠٤/أ، ٢١٥/أ، ٨٠/أ.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٩٦/ب.

(٣) الإيضاح: الأصل: ١٩٦/أ.

تقديره وتقدير الإضافة تناقض فقال: «وقوله[1]: «إلا اثنى عشر» يريد أنه معرب دون سائر أخواته، وإنما أعرب لأنه جعل كالمضاف إلى عشر بدليل حذفهم نونه فلم يقدر فيه حرف العطف إذ تقدير حرف العطف والإضافة متناقض، ولما ثبت ذلك كان إعرابه هو الوجه»[2].

وعلل بالتناقض أيضاً عدم جواز عطف«يقصد» على يجور في البيت التالي[3]:

على الحكم المأتي يوماً إذا قضى قضيته أن لا يجور ويقصد

فقال: «ومما جاء منقطعاً قول أبي اللحام التغلبي، لأن العطف على«يجور» غير مستقيم إذ غرضه أن ينفي الجور ويثبت العدل، ليحصل المدح، وإذا شرك بينه وبين الجور دخل في النفي فيصير نافياً للجور ونافياً للعدل، ولا يحصل مدح، بل يتناقض.

فوجب أن يحمل على أنه مستأنف، ليكون مثبتاً، فيكون الجور منتفياً والقصد مثبتاً، فيحصل المقصود، ويرتفع التناقض»[4].

هذه أهم القواعد التي استند إليها ابن الحاجب في تعليلاته، وهناك قواعد أخرى اعتمد عليها، إلا أنها كانت أقل دوراناً عنده، ومن هذه القواعد:

١-التعليل بأن نوع الشيء يستلزم حقيقته:

ذهب ابن الحاجب إلى أن الإعراب ما يختلف آخر المعرب به من حركة أو حرف، وفسره آخرون باختلاف الآخر للعامل، وعلل فساد المذهب الثاني بقوله: «الاتفاق على أن أنواعه[5] رفع ونصب وجر، وأن الضمة في «قام زيد» رفع والفتحة في «ضربت زيداً» نصب، والكسرة في «مررت بزيدٍ» جر، ونوع

(١) أي الزمخشري، المفصل: ٢١٥.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١٥٧/أ.

(٣) انظر تخريج البيت في الإيضاح: الأصل: ١٩٢/أ.

(٤) الإيضاح: الأصل: ١٩٢/أ-ب، وانظر الإيضاح: الأصل: ٤٥/أ.

(٥) أي الإعراب.

الشيء يستلزم حقيقته، فوجب ما ذكرناه»[1].

٢-التعليل بإضافة الأعم إلى الأخص:

علل قولهم: «حركات الإعراب» و«حروف الإعراب» و«علامات الأعراب» بقوله: «هذا من إضافة الأعم إلى الأخص، كشجر أراك، لأن الحركات والحروف والعلامات تكون إعراباً وغيره، فأضيفت إلى الإعراب تلخيصاً وبياناً بأنه المراد، لا من إضافة الشيء إلى نفسه»[2].

٣-التعليل بالقرائن القائمة مقام تقدم الذكر:

علل الإضمار في مثل قولهم: «إذا كان غدا فائتني» بقوله: «قال[3]: «ومن إضماره قولهم: إذا كان غداً فائتني» وهذا إضمار جائز لقيام قرينة دلت عليه وليس إضماراً قبل الذكر، لأن القرائن قائمة مقام تقدم الذكر»[4].

وبذا وقفنا على أهم القواعد التي استند إليها ابن الحاجب في تعليلاته وهي في مجملها لا تخرج عن مدار القواعد التي يعلل بها النحاة، كالتعليل بصحة اللفظ واستقامة المعنى، وإعطاء الأصل ما ليس للفرع، كما أن هذه القواعد لا تخرج عن الحس اللغوي، من مثل الجنوح إلى الخفة وترك الثقل إلا أن تأثره بالمنطق يظهر في إكثاره من التعليل وفي تعليله بالأعم والأخص وزوال المانع، ونوع الشيء يستلزم حقيقته، كما رأينا سابقاً.

من دراسة منهج ابن الحاجب في التصدي للمسائل النحوية وشرحها وظاهرتي الحدود والعلة نقف على حقيقة مفادها أنه تأثر بالمنطق وسلك في درسه النحوي مسالكه، فآنس أسلوب الجدل والنقاش والفرض والتخيل، واتخذه سبيلاً صالحة في شرح الظواهر النحوية، ونشط في مضمار الحدود، فرسم لها شروطاً وخصائص، وتمسك أن لا يفضي الحد إلى الدور تمسك

---

(١) الإيضاح: الأصل: ١٨/ب.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١٨/ب.

(٣) أي الزمخشري، المفصل: ٢١.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٣٥/أ.

المنطقيين بتجنبه، وعني بالتعليل فجاء تعليله مصطبغاً بالصبغة المنطقية كما شعره[1].

فابن الحاجب سار على سنن من سبقه من النحويين الذين تأثروا بالمنطق كالرماني وابن جني وأبي البركات الأنباري، كما رأينا سابقاً، ولا يستبعد أن يكون هناك سبب آخر لتأثره به ويتمثل هذا السبب في عنايته بكتاب «الإحكام في بيان الأحكام» للآمدي، فقد استوعب عامة فوائد هذا الكتاب في مختصره في أصول الفقه[2]، ويعدُّ الآمدي ممن اشتغلوا بأصول الفقه، وتأثر أصول الفقه بالمنطق والفلسفة ظاهر إذ «انتهى علم أصول الفقه بأن جمع بين مسائل المنطق وأبحاث الفلسفة والكلام شيئاً غير قليل»[3].

---

(١) انظر ما سبق ص: ١٤.

(٢) انظر ما سبق ص: ٤٢.

(٣) أبو علي الفارسي: ٢٢، وانظر تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية: ١٣٤.

الباب الثالث

وقفنا في الباب الثاني على الأصول النحوية التي صدر عنها ابن الحاجب، وتمثلت تلك الأصول بالقياس والسماع والإجماع، ورأينا أنه عني بالقياس والسماع، ونبذ المسموع النادر، وأخذ بإجماع النحويين، واحتج بكلام العرب الكثير لا القليل، وبذا تكون أصوله النحوية قد رسمت معالمها، وبالاستناد إلى هذه الأصول وبعد الكلام على المصطلحات النحوية عنده سأتكلم في الفصل الأول من هذا الباب على مذهبه النحوي مستأنساً بموقفه من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين.

ومن أجل أن تبرز جوانب أخرى من شخصية صاحبنا تكلمت في الفصل الثاني من هذا الباب على مخالفاته، فقد خالف جمهور النحاة في عدة مسائل، كما خالف البصريين في بضع مسائل، وخالف الكوفيين في مسائل كثيرة.

وتتميماً لهذه الدراسة ختمت الباب بالكلام على موقف النحاة منه، واخترت ثلاثة منهم وهم الرضي الأستراباذي وابن هشام وعبد القادر البغدادي، وبينت استفادة كل واحد منهم منه ومآخذه وثناءه عليه، وبذا آمل أن تتكامل دراسة هذا النحوي.

الفصل الأول

المذهب النحوي لابن الحاجب

١-مدخل حول المذهبين:

تنشأ العلوم في مراحلها الأولى خطوة خطوة، ثم تبدأ بمرحلة الاستواء والنضج، ويكتنف أسماء الأعلام الذين تعهدوها في طور نموها ونشوئها شيء من الغموض، وهذا ما حصل في نشأة النحو، إذ اختلف العلماء في الواضع الأول لبذور هذا العلم، فمنهم من يقول: هو أبو الأسود الدؤلي، ومنهم من يقول: هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومنهم من يقول: غيرهما[١]، وكما اختلفوا في الواضع الأول للنحو، اختلفوا أيضاً في السبب الذي حمل على وضعه[٢].

والذي لا مراء فيه هو أن أبا الأسود الدؤلي هو الذي وضع النقط في القرآن الكريم للإشارة إلى الرفع والنصب والجر والتنوين[٣].

فالبصرة شهدت نقط الإعراب على يد واليها أبي الأسود الذي استخلفه ابن عباس عليها[٤]، وشهدت أيضاً وضع نقط للمصحف على يد تلامذته من مثل نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وعنبسة الفيل وميمون الأقرن، وهم الذين تكونت منهم الطبقة الثانية من النحويين البصريين[٥]، وعنهم أخذ الناس في البصرة من مثل ابن أبي إسحاق، وعنه أخذ أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر[٦]، ثم تكاملت جهود البصريين واتضحت معالم مذهبهم النحوي على يد

---

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين: ٢١-٢٤، وإنباه الرواة: ١/ ١-٩، وفي أصول النحو: ١٦٠.

(٢) انظر نزهة الألباء: ٨-١٠.

(٣) انظر المحكم في نقط المصاحف: ٤، ونزهة الألباء: ٩، وما سلف ص: ١٧٢.

(٤) انظر طبقات النحويين واللغويين: ٢٤.

(٥) انظر طبقات النحويين واللغويين: ٢٧-٣٠.

(٦) انظر طبقات النحويين واللغويين: ٣٥، ٤٠.

الخليل وتلميذه سيبويه صاحب «الكتاب» الذي هو محل إعجاب البصريين ومنهل مادتهم وأساس بنيان صرحهم النحوي.

وذهب إلى البصرة أحد الكوفيين، وهو أبو جعفر الرؤاسي[1]، وطلب العلم فيها على أبي عمرو بن العلاء، وصنف كتاب «الفيصل»[2]، ورجع إلى الكوفة، وكان فيها حينئذ معاذ بن مسلم الهَرّاء[3]، وأخذ عنهما الكسائي[4]، وعنه أخذ الفراء[5]، وكانَ كل منهما قد قرأ بالبصرة على يونس بن حبيب[6]، وبالكسائي وتلميذه الفراء بدأ النحو الكوفي، وعرف المذهب الكوفي في النحو فيما بعد.

واستأثرت البصرة بقصب السبق في وضع نقط الإعراب للقرآن ووضع نقط الإعجام وبأنها مهد للأحكام النحوية الأولى، واشتغل أهل الكوفة بالفقه وأصوله ورواية الأشعار وصنع الدواوين الشعرية، وعرف منهم ثلاثة من القراء السبعة، وهم عاصم وحمزة والكسائي، إلا أن روايتهم للشعر ينقصها التثبت والتمحيص[7]، فقد وصف أبو الطيب اللغوي شعر الكوفة بأنه «أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وذلك بيِّن في دواوينهم»[8].

وأخذ البصريون عن الفصحاء الذين لم يخالط لغتهم الضعف، فالبصرة

---

(١) هو محمد بن أبي سارة، كان عالماً بنحو الكوفة، أستاذ الكسائي. نزهة الألباء: ٥٤-٥٥. وإنباه الرواة: ٤/ ٩٩-١٠٣.

(٢) انظر إنباه الرواة: ٤/ ٩٩-١٠٠.

(٣) نحوي كوفي، كان يبيع الثياب الهرويّة، توفي سنة ١٠٩هـ. انظر نزهة الألباء: ٥٢-٥٣، وإنباه الرواة: ٣/ ٢٨٨-٢٩٥.

(٤) انظر إنباه الرواة: ٢/ ٢٥٨.

(٥) انظر نزهة الألباء: ٩٨.

(٦) انظر إنباه الرواة: ٢/ ٢٧٤، وبغية الوعاة: ٢/ ٣٣٣.

(٧) انظر مراتب النحويين: ١١٧.

(٨) مراتب النحويين: ١١٩.

تقع على حرف البادية، وأغلب أهلها من تميم وقيس، وتجاورها القبائل العربية السليمة سليقتها، وكان البصريون يقصدونها ليسمعوا منها ويكتبوا عنها، وجرى في سوق المربد تبادل اللغة مع تلك القبائل.

وأما الكوفيون فأكثرهم يمانيون سمعوا من عرب الحطميّة وأهل السواد والقبائل التي كانت تحيط ببلدهم، ولم يتوفر لهم اللغة النقية كما توفر للبصريين، لأن الكوفة أقرب إلى الأعاجم.

ولا يقيس البصريون إلا على المسموع الكثير، ولا ينظرون إلى الشاهد الواحد، ولا يعبأون بكل مسموع، خلافاً للكوفيين، فإنهم يقيسون على القليل ويؤصلون الأصول بناء عليه، قال السيوطي: «اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية، قال الأندلسي في «شرح المفصل»: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين»[1].

فالبصريون يقيسون على الكثير، ويبنون قواعد تنظم اللغة ويطرحون الشاذ، ويؤولون كل ما جاء مخالفاً لقواعدهم، وأما الكوفيون فإنهم يأخذون بكل مسموع، ويقيسون عليه، ويجعلون المسموع النادر باباً أو فصلاً، وفي هذا يقول السيوطي: «مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر»[2]، وقال أيضاً: «عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً، وليس بالجيد»[3].

فالكوفيون والبصريون مختلفون في تناول أصلين من أهم الأصول النحوية، وهما السماع والقياس، فمما اتّسم به المذهب الكوفي الاتساعُ في رواية

---

(١) الاقتراح: ٨٤.

(٢) الاقتراح: ٨٦.

(٣) همع الهوامع: ١/ ٤٥.

الأشعار واللغة عن العرب الحضري منهم والبدوي، والأخذُ بالأقوال الشاذة والقياس عليها، وقد يقيسون دون أن يكون عندهم دليل سماعي[1]، وهكذا تميز الفريقان، وصار لكل منهما أشياع، ومصطلحات نحوية تسير على ألسنتهم.

وظهر الخلاف واضحاً بين البصريين والكوفيين في بغداد، إذ قرب العباسيون الكوفيين ونال الكسائي منزلة عند الرشيد، وكان مؤدباً لابنَيه، وحاول الكوفيون صدّ البصريين بكل ما استطاعوا ليحافظوا على الدنيا التي أقبلت عليهم، متخذين من العنف والحدة سبيلاً إلى قمع مناظريهم من البصريين، ويأتي الكسائي على رأس هؤلاء، وفي مناظرته مع الأصمعي -بحضرة الرشيد- حول بيت الشاعر[2]:

أم كيف ينفعُ ما تعطي العَلُوقُ به رِئمانُ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبن

دليل ساطع على عنفه وشدته، إذ قال الأصمعي: إنما هو «رئمان أنف» بالنصب، فأجابه الكسائي: «اسكت ما أنت وذاك، وأجاز في «رئمان» الرفع والنصب والجر»[3].

وربما كانت المناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي حول المسألة الزُّنبورية[4] بداية حقيقية لظهور الخلاف بين البصريين والكوفيين وأول مظهر من مظاهره، وقد تطور هذا الخلاف ليصبح خلافاً بين فريقين ينتسب كل منهما إلى أحد البلدين البصرة والكوفة، وصارت آراء الخليل وسيبويه النحوية علماً

---

(١) كإجازتهم العطف بلكن في الإيجاب قياساً لها على بل، انظر همع الهوامع: ٢/ ١٣٧.

(٢) هو أُفنون التغلبي، والبيت في المفضليات: ٢٦٣، و البيان والتبيين: ١/ ٩، وأمالي القالي: ٢/ ٥١، والدرر: ٢/ ١٧٩، والخزانة: ٤/ ٤٥٥، وورد بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ١٨٤، والمخصص: ٧/ ٢٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٧، والعلوق -بفتح العين المهملة- من الإبل: التي لا ترأم ولدها ولا تدرّ عليه، ورئمانها: عطفها. الخزانة: ٤/ ٤٥٧.

(٣) انظر أمالي الزجاجي: ٥٠-٥١، والأشباه والنظائر: ٣/ ٥٣٦-٥٣٨.

(٤) انظر الأشباه والنظائر: ٣/ ٢٩-٣٢.

للمذهب البصري، وغدت آراء الكسائي والفراء علماً للمذهب الكوفي في النحو، وسارت على الألسنة نسبة الآراء النحوية إلى أصحابها، وذكرت آراء البصريين والكوفيين مقروناً بعضها ببعض، وهذا ما نراه عند أحمد بن يحيى ثعلب رأس الكوفيين في القرن الهجري الثالث، إذ ساق قول البصريين وعلى رأسهم الخليل وسيبويه في «يا» من «يا أيها الرجل»، ثم جاء بقول الفراء ليدحض به قول البصريين، وذلك قوله: «وقال أبو العباس أحمد بن يحيى: يقال: يا أيها الرجل، ويا أيها القوم، ويا أيُّها المرأة، ويا أيَّتُها المرأة، يذكر ويؤنث مع المؤنث، ولا يوجَّه يا أيُّها إلاّ في الواحدة، فإنها تذكر وتؤنث، قال: وقال سيبويه والخليل وأصحابهما: «يا» تنبيه، و«ها» تنبيه، و«أيُّ» المنادى، والرجل وما جاء بعد يا أيُّها وصف لازم، قال وهذا لا يصحُّ.

قال الفراء الدليل على أنه ليس كما قالوا أنه يقال: يا أيُّهذا أقبلْ، فيسقط الثاني الذي زعم أنه وصف لازم، ولكن قال الفراء: يا أيّهذا اكتَفَوا بالرجل من ذا، وبذا من الرجل، ويجمعون بينهما فيقولون: يا أيهذا الرجل..»[1].

وأخذ تلامذة ثعلب وتلامذة محمد بن يزيد المبرد رأس البصريين في القرن الثالث يركزون على عرض المذهبين البصري والكوفي والمفاضلة بينهما، فمن الكوفيين من هو شديد العصبية على البصريين كأبي موسى الحامض[2]، ومنهم من اتصف بالاعتدال كأبي بكر بن الأنباري، إذ نراه تارة يقف موقف الحياد، فيكتفي بعرض مذهب أبي عبيدة معمر بن المثنى من البصريين ثم يقرنه بقول الكوفيين ويذكر منهم الفراء نحو قوله في الكلام على بيت امرئ القيس:

فلَمَّا أجَزْنا ساحةَ الحيِّ وانتحى بنا بَطْنَ خَبْتٍ ذي قِفافٍ عَقَنْقَل

---

(١) مجالس ثعلب: ٤٢، وانظر مجالس ثعلب: ٥٨، ٥٦٨.

(٢) هو سليمان بن محمد بن أحمد الحامض، كان نحوياً مشهوراً من نحاة الكوفة، توفي سنة ٣٠٥هـ. انظر نزهة الألباء: ٢٤١-٢٤٢، وقال القفطي: «وكان يتعصب على البصريين». إنباه الرواة: ٢/ ٢٢.

إذ علّق أبو عبيدة «لَمَّا» بـ «هصرتُ بفودَي رأسها» وذلك في بيت تال، وعلّقها الكوفيون بـ «انتحى» على أن الواو زائدة، وهو قول الفراء، قالَ: «وقال أبو عبيدة: وانتحى نسق على أجزنا، وجواب فَلَمَّا أجزنا «هصرتُ بفودَي رأسها»، وقال غيره: وانتحى جواب فلَمَّا، والواو مقحمة لمعنى التعجب، وإنما تقحم الواو مع لَمَّا وحتى وإذا . . وأنشد الفراء:

حتى إذا قَملَتْ بطونكم ... ورأيتمُ أبناءكم شَبُّوا

وقَلبْتُمُ بطن المجنِّ لنا ... إن اللئيم العاجز الخبُّ

معناه: قلبتم، فأقحم الواو، وقال أبو عبيدة: الواو واو نَسَق والجواب محذوف لعلم المخاطبين به»[1].

ونراه تارة أخرى يشايع البصريين في علة حذف الواو في «يَزِن» و«يَلِد» ويشير إلى مذهب الكسائي إشارة، قال في كلامه على بيت زهير:

ومن يجعل المعروف من دون عرضه ... يَفِرْه ومن لا يتَّقِ الشَّتمَ يُشْتَم

«ويفره جواب الجزاء علامة الجزم فيه سكون الراء، وكان الأصل فيه يوفره، فحذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء، كما حذفت من «يزن» و«يلد»، وقال الكسائي: حذفت الواو فرقاً بين الواقع وغير الواقع، فالواقع قولك يزن الأموال ويلد الأولاد، وغير الواقع وجِل يوجَل ووحِل يوحَل»[2].

وبهذ الإنصاف اتسم عمل فريق من البصريين، فأبو علي الفارسي ينظر نظرة النّاقد المتفحص الباحث عن الصواب، فإذا ما وجد مسألة كوفية -وهو بصري الهوى في معظم مذهبه- وافقت القياس عنده فإنه يذكرها ويأخذ بها ويستصوبها، نحو قبوله رواية ثعلب «ضَرُبت يدُه» أي جاد ضربها، فقد ساق ابن جني بيت الحَشْر النابري:

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال: ٥٥-٥٦، وانظر الإنصاف: ٤٥٦-٤٦٢.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال: ٢٨٧.

تقـــول هذيـــل لا غـــزاوة عنـــده بلـــى غـــزوات بينـــهنَّ توائـــب

وقـال: «الغـزاوة؛ كالشـقاوة والبنـاوة والـرذاوة مصـدر الـرذي: الحسـير مـن الإبـل ونحوهـا، وأكثـر مـا تـأتي الفعالـة مصـدراً إذا كـانت لغـير المتعـدي كمـا تـرى، فأمـا الغـزاوة ففعلهـا متعـد وهـو غـزوت وكأنهـا إنمـا جـاءت علـى غَـزُوَ الرجـلُ أي جـاد غـزوه، وقَضُـوَ: جـاد قضـاؤه كمـا أن قولـهم في التعجـب: مـا أضـرب زيـداً، كأنـه على ضَـرُب إذا جـاد ضربـه، وكذلـك مـا أخرجـه علـى خَـرُوج، ومـا آكلَـه علـى أكُـلَ وإن لـم ينطقـوا بـه.

وعلـى أننـا روينـا عـن محمـد بـن الحسـن عـن أحمـد بـن يحيـى «ضَرُبْـتْ يـدُه» أي جـاد ضربـها، وكـان أبـو علـي رحمـه الله يستحسـن هـذه الحكايـة علـى الكوفيـين لموافقتـها موجـب القيـاس عنـده»[1].

والزجـاج خطّـأ أبـا عبيـدة معمـر بـن المثنـى مـع أنـهما بصريـان، فممّـا ذهـب إليـه أبـو عبيـدة أن الأصـل في مـائدة أن تكـون مفعولـة، قـال في كلامـه علـى قولـه تعـالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[2]. «أصلـها أن تكـون مفعولـة فجـاءت فاعلـة كمـا يقولـون: تطليقـة بائنـة، وعيشـة راضيـة، وإنمـا ميـد صاحبـها بمـا عليـها مـن الطعـام فيقـال: مـادني يميدني»[3]، فتعقّبه الزجـاج وذهـب إلـى أن الأصـل في مـائدة فاعلـة، وقـال: «فأمّـا المائدة فقـال أبـو عبيـدة: إنّـها في المعنـى مفعولـة ولفظـها فاعلـة، قـال: وهـي مثـل: «عيشـة راضيـة». والأصـل عنـدي في مـائدة أنـها فاعلـة مـن مـاد يميـد إذا تحـرّك، فكأنـها تميـد بمـا عليـها»[4].

ولـم يكـن ابـن جنـي أقـل مـن شـيخه إنصافـاً وعَـدْلاً ووقوفـاً إلـى جـانب

---

(١) التمام في تفسير أشـعار هذيـل: ١١٧.

(٢) المـائدة: ٥/ ١١٢.

(٣) مجـاز القـرآن: ١/ ١٨٢.

(٤) معـاني القـرآن وإعرابـه: ٢/ ٢٢٠.

الحق، فتراه يحكم بسداد مذهب ثعلب، وخطّأ مذهب صاحبه ابن درستويه، قال: «ورأيت أبا محمد بن درستويه قد أنحى على أحمد بن يحيى في هذا الموضع من كتابه الموسوم بشرح الفصيح[1]، وظلمه وغصبه حقه، والأمر عندي بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه في كثير مما ألزمه إياه، وما كنت أراه بهذه المنزلة، ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها، وإن كان من أصحابي، وقائلاً بقول مشيخة البصريين في غالب أمره، وكان أحمد بن يحيى كوفياً قلباً، فالحق أحق أن يُتبع أين حلّ وحيث صقع»[2]، وكان يقول عن الكسائي: «وكان هذا الرجل كثيراً في السداد والثقة عند أصحابنا»[3]، وعن ثعلب: «وحسبك به ثقة»[4].

وعلى الرغم من هذه النظرة الموضوعية كان لكل واحد من هؤلاء النحويين مذهب نحوي ينشط إليه ويفاخر به ويذود عنه ويسعى إليه، ولكن اعتناقه لمذهبه لم يصده -كما رأينا- عن اتباع الحق أينما وجده ومن أين جاء.

وعلى هذا النحو من العدل اتصف النحويون في الفترة الزمنية التي تلت القرن الهجري الرابع، وعلى سَنن أبي علي الفارسي وابن جني ساروا في طلب الحق، وكانوا ينتمون إلى مذهب نحوي يرتضونه لأنفسهم، إلا أنهم اتصفوا بالمرونة العلمية التي مكنتهم من مناقشة آراء الكوفيين والبصريين، ولم يمنعهم حبهم لمذهبهم من الأخذ بآراء غيرهم إذا ألفوها إلى الحق أقرب.

٢-مذهبُه النَّحوي:

رأينا أن حدة التعصب للمذهب النحوي خبت، وسادت على العقول النظرة الموضوعية، وأفل نجم الانتصار لأحد المذهبين البصري والكوفي إلا بما هو حق يتفق والقناعة العلمية في أغلب الأحوال، إلا أن النحويين الذين أقبلوا

(١) طبع باسم «تصحيح الفصيح»، حققه عبد الله الجبوري، بغداد: ١٩٧٥م.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٥٦٨.

(٣) الخصائص: ٢/ ٨٩.

(٤) سر صناعة الإعراب: ٥٦٨.

على النحو بذهن ينشد الصواب كانوا ينتصرون لأحد الفريقين في غير قليل من آرائهم، ولكن هذا الانتصار لم يحُل بينهم وبين الحق أينما كان.

وقد استطاع كثير من النحويين -بعد القرن الهجري الرابع- أن يقيموا علمهم على الاصطفاء والاختيار من مذاهب البصريين والكوفيين، ويبدو أن المذهب البصري في تلك الفترة كان هو السائد أكثر من المذهب الكوفي، لأن الكتب المصنفة فيه كانت أوفر منها في المذهب الكوفي، وأكثر رواجاً، فالناس ما زالوا يتوفرون على الاشتغال بكتاب سيبويه منذ القرون الأولى إلى أيامنا هذه، وأكثر النحاة اطلعوا على المذهب الكوفي من كتب النحاة البصريين.

فالحكم على نحوي -كابن الحاجب- عاش في القرنين السادس والسابع الهجريين بأنه بصري أو كوفي غير دقيق وغير ذي جدوى ونفع، لما رأينا من التطور الذي حققه النحو خلال القرون الماضية، ولما اتصف به هذا الرجل من إنصاف وتوقُّد في التفكير والإدراك، فقد كان «صحيح الذهن قوي الفهم حاد القريحة»[1]، و«كان ثقة حجة متواضعاً عفيفاً كثير الحياء منصفاً»[2]، ولما كان عليه من دقة في التفكير لا تسعفه على أن يقبل الأمور على عواهنها من غير تمحيص ونقد، ولا تطاوعه على أن يتعصب لمذهب أو على مذهب، أو أن يقلد دون علم ودراية، وإن نحوياً مثله يخالف جمهور النحاة في عدة مسائل -كما سنرى- بعيد عن التقليد والاندفاع والتعصب.

غير أنه يمكن القول بأن نحو البصريين هو السمة الغالبة عليه، فهو -كما رأينا- يأخذ بأصولهم، إذ عوّل على القياس، وعده أصلاً يبنى عليه، ومداراً للصحة والخطأ، وأخذ بالكثير وأسقط النادر، وقدّم السماع على القياس، واحترم المسموع الكثير، ونبذ المسموع القليل، وابتعد عن الشاذ ونبه عليه، واعتد بإجماع النحاة واحتج به، وهذه هي الأصول التي أقام عليها

---

(١) الطالع السعيد: ٣٥٢.

(٢) ذيل الروضتين: ١٨٢.

البصريون نحوهم.

وتتجلى غلبة المذهب البصري عليه في إكثاره من استخدام المصطلحات البصرية ورده على الكوفيين في بعض مصطلحاتهم كما سنرى، ومناصرته للبصريين في خلافهم مع الكوفيين.

إن ابن الحاجب تبنى آراء البصريين في أكثر المسائل التي عرض لها، وخالفهم في بعضها، فممّا وافقهم فيه مسألة اشتقاق الاسم[1]، ومسألة أصل الاشتقاق[2]، ومسألة التنازع[3]، ومسألة «ضربي زيداً قائماً»[4]، ومسألة «ربه رجلاً»[5]، وتوجيه قول الراجز: «يا ليت أيامَ الصبا رواجعا»[6]، وسنرى أنه وافقهم في مسائل أخرى، ومن المسائل التي خالفهم فيها مسألة «اليومَ الجمعةُ، واليومَ السبتُ»[7]، وسنرى ذلك.

وهو مطلع اطلاعاً واسعاً على مذهب الكوفيين ومحيط به، فقد عرض مذاهبهم وناقشها، وخص منهم الكسائي والفراء بالذكر، فساق آراءهما ونظر فيها فأبطلها تارةً وصححها تارةً أخرى، ومما وافق فيه الكوفيين مسألة «واقنسروناه»[8]، ومسألة موضع ضمير الفصل من الإعراب[9]، ومسألة إعراب الاسم المرفوع بعد لولا[10]، ومسألة «أقائم أنت»[11]، ومسألة

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٥/أ.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٢٣/أ.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٣٣/ب.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٤٢/أ.

(٥) الإيضاح: الأصل: ١١٧/أ.

(٦) الإيضاح: الأصل: ٤٦/ب.

(٧) الإيضاح: الأصل: ٤٠/أ.

(٨) الإيضاح: الأصل: ٦٥/أ.

(٩) الإيضاح: الأصل: ١١٦/أ.

(١٠) الإيضاح: الأصل: ٤١/ب.

(١١) أمالي ابن الحاجب: ٤٩٥-٤٩٦.

«لكنَّ»[1]، وسنرى أنه خالفهم في جملة مسائل.

فابن الحاجب تأثر بمذاهب النحويين على اختلاف مشاربهم، وأخذ من النحوين البصري والكوفي ما وافق قناعته، وكان بعيداً عن التعصب، فنراه في المسألة الواحدة أحياناً يوافق البصريين في شق منها، ويخالفهم في شق آخر، ويوافق الكوفيين في فقرة منها، وذلك على نحو ما سنرى عند الكلام على مسألة كلا وكلتا في المسائل التي خالف فيها البصريين.

وانتقد جماعة من النحويين البصريين والكوفيين، فممن انتقده من البصريين سيبويه، إذ اعترض عليه في جملة مسائل، منها أنه خالفه في العامل في «صوتَ حمار» من قولهم: «له صوتٌ صوتَ حمار»، قال: «فظاهر كلامه[2] أنه منصوب بمعنى قولك: «له صوتٌ»، لأنه بمعنى يصوِّت، والصحيح أنه منصوب بفعل مقدر دل ذلك عليه، أي: يصوِّت صوتاً مثل صوت الحمار»[3]، وخالفه في أصل جوار، قال: «ونقل عن سيبويه أن أصله جواري بغير تنوين، حذفت الياء لعلّتين: ثقل الجمع مع الاستثقال لحرف العلة، ثم عوض عن الياء التنوين، وهو ضعيف..»[4]، وخالفه أيضاً في التقدير في نحو: «إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشر»[5].

ومن البصريين الذين خالفهم المبرد، إذ اعترض عليه في تجويزه: «واغلاماه» بقوله: «وجوَّز المبرد «واغلاماه» وليس بجيد»[6]، وخالفه في مسائل أخرى[7].

---

(١) الإيضاح: الأصل: ١١٨/أ.

(٢) أي سيبويه، انظر الكتاب: ١/ ٣٥٦.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٥١/ب.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٢٦/أ، وانظر الكتاب: ٣/ ٣١٠.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٩٠/ب.

(٦) الإيضاح: الأصل: ٦٥/أ.

(٧) الإيضاح: الأصل: ٦٧/ب، ٧١/أ، ٨٤/أ، ٢٦/أ.

وضعف رأي أبي عثمان المازني فقال: «وقال أبو عثمان المازني: الإعراب بالحركات والحروف لإشباعها، وهو ضعيف، إذ لم يعهد مثل ذلك فصيحاً، . .»[1]، واشتد على أبي علي الفارسي إذ قال: «وذهب جماعة إلى أنه[2] منصرف لما تقدم، وقال أبو علي الفارسي: لا أقول: منصرف، لوجود العلتين فيه، ولا غير منصرف، لأن التنوين يذهب لهما، وقول أبي علي قول من لم يدر ما هو المنصرف وغير المنصرف»[3].

إلا أن ابن الحاجب وافق سيبويه وغيره من البصريين في مسائل كثيرة، واحتج بأقوالهم، وكان يستشهد بشواهد سيبويه وأقواله، ولا تكاد تخلو مسألة من ذكر لرأيه فيها.

وممن انتقده من الكوفيين الكسائي والفراء، وذلك في قوله وهو يعرض مذاهب النحويين في إعراب الأسماء الستة: «وقال الكسائي والفراء: الضمة إعراب بالحركة، والواو إعراب بالحرف، وهو ضعيف لم يعهد مثله. .»[4]، وضعف مذهب الفراء في «يا زيداه» فقال: «وقول الفراء: إنما أرادت العرب «يا زيداه» ثم حذفته، وهو كالمضاف، فكان كقَبْلُ وبعدُ، ولما قام الاسم الثاني مقام الزيادة نصبتْه إذ ليس بمنصوب بفعل ولا أداة، إذ لو كان بفعل لصحت منه الحال، ضعيفٌ. .»[5]، وضعف مذهبه أيضاً في «اللهم» وقال: «وقال الفراء: أصله يا الله أُمَّنا بخير... وهو بعيد جداً»[6].

وبهذا نجده قد أخذ من البصريين والكوفيين وانتقدهم، ولكنه كان يميل إلى آراء البصريين أكثر من ميله إلى آراء الكوفيين، لذا فإن الطابع البصري هو

---

(١) الإيضاح: الأصل: ١٩/ب.

(٢) أي الاسم الممنوع من الصرف إذا اتصل به الألف واللام، أو أضيف.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٢٢/ب.

(٤) الإيضاح: الأصل: ١٩/ب.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٥٧/ب، ٥٨/أ.

(٦) الإيضاح: الأصل: ٦٨/ب.

الغالب على نحوه، وهذا ما سيبرز واضحاً عند الحديث عن المصطلحات النحوية عنده في الفقرة التالية.

ابن الحاجب والمصطلحات النحوية:

سلف أن أبا الأسود الدؤلي وضع نَقْطاً للدلالة على الرفع والنصب والجر[1]، وجاء الخليل ووضع أسماء العلامات الإعرابية الرفع والنصب والخفض، وسمى حركات المبنيات باسم الضم والفتح والكسر، وأطلق «الجر على الكسرة التي يدعو إليها التقاء الساكنين، نحو لم يذهب الرجل، والجزم على ما يقع في أواخر الأفعال المجزومة، والسكون على ما يقع في أوساطها، والتوقيف على ما يقع في أواخر الكلمات كميم نعم وهل»[2]، ولم يقتصر الخليل على وضع أسماء للعلامات التي تعتور أواخر الكلمات، وإنما تعدى ذلك فوضع أسماء لما ينتاب الكلمة في جميع حروفها[3].

ومع مرور الزمن نشأت المصطلحات البصرية والكوفية، وتميز بعضها من بعض، وعرف لكل فريق مصطلحاته الخاصة به، وصارت المصطلحات النحوية التي يطلقها النحوي في مصنفاته ومناظراته إحدى السمات المميزة مذهبه النحوي، وإن دراسة المصطلحات النحوية التي سارت على لسان ابن الحاجب تدل على مشربه النحوي، وعلى سعة إطلاعه وعمق ثقافته، وسنرى فيما يلي بعض المصطلحات التي استعان بها ومدى دلالتها على مذهبه النحوي.

أكثر ما استخدم ابن الحاجب المصطلحات البصرية، نحو مصطلح «الإضمار» وأراد به الحذف، قال: «وقد تمسك الكوفيون بأنه يلزم الإضمار في الحرف، ولم يعهد مثل ذلك، ولو جاز الإضمار في الحرف لجاز «زيد ما قائماً»، أي: «ما هو قائماً»[4]، وهذا شيء قد سبقه إليه سيبويه، فإنه أطلق لفظ

---

(١) انظر ما سبق ص: ١٧٢، ٢٠٧.

(٢) مفاتيح العلوم: ٦٥.

(٣) انظر مفاتيح العلوم: ٦٥-٦٦.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٩٥/ب.

الإضمار على الحذف، ومن ذلك قوله: «لا تكون «لات» إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعاً، وتنصب الحين لأنه مفعول به، ولم تمكّن تمكنها، ولم تستعمل إلا مضمراً فيها»[1]، واعترض الرضي على ابن الحاجب في استعماله مصطلح الإضمار بمعنى الحذف[2]، ورد عليه البغدادي[3].

كما أن ابن الحاجب أطلق مصطلح «فاعل ليس» على اسمها فقال: «يجوز أن يكون في «ليس» ضمير الشأن، ويجوز أن يكون فاعلها مضمراً..»[4]، وهو مسبوق في هذا بسيبويه، فقد استخدم مصطلح «فاعل» وأراد به اسم كان فقال: «وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار، أيهما جعلت فاعلاً رفعته ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في «ضرب»، وذلك قولك: كان أخوك زيداً، وكان زيدٌ صاحبَك»[5].

وناقش الكوفيين في بعض مصطلحاتهم، وانتهى إلى أن تسمية البصريين أظهر، ومن ذلك أنه رأى أن مصطلح البصريين «ضمير الفصل» أقرب من تسمية الكوفيين له عماداً، وعلل ذلك فقال: «وتسمية أهل البصرة فصلاً أقرب إلى الاصطلاح، لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولما كان المعنى في هذه الألفاظ الفصل كان تسميتها فصلاً أجدى من تسمية الكوفيين لها عماداً، نظراً إلى أن السامع أو المتكلم أو هما جميعاً يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر، فسموها باسم ما يلازمها، ويؤدي إلى معناها، فكانت تسمية البصريين أظهر»[6].

---

(١) الكتاب: ١/ ٥٧، وانظر الكتاب أيضاً: ٢/ ٣٧٥، والضمير في «تمكنها» عائد إلى «ليس». انظر الكتاب: ١/ ٥٧، ٢/ ٣٧٥.

(٢) انظر شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٧١.

(٣) انظر الخزانة: ٢/ ١٤٦.

(٤) أمالي ابن الحاجب: ٤٤١-٤٤٢.

(٥) الكتاب: ١/ ٤٩-٥٠.

(٦) الإيضاح: الأصل: ١١٦/أ.

ومن ذلك أيضاً أنه ناقشهم في مصطلحهم «المجهول»، ورأى أن تسمية البصريين له «ضمير الشأن أو ضمير القصة» أحق وأجدر فقال: «فصل: ويقدمون قبل الجملة ضميراً يسمى ضمير الشأن والقصة، وهو المجهول عند الكوفيين»[1]، قال الشيخ: تسمية البصريين أقرب، لأنهم سموه باعتبار معناه، لأن معناه الشأن والقصة، والكوفيون لا يخالفون في أن معناه ذلك، وإنما سموه باسم آخر ملازم له، وهو كونه عائداً على غير مذكور أولاً، ولكن على ما يفسره ثانياً، فتسميته باسم معناه أولى»[2].

ومن المصطلحات البصرية التي نراها عنده المفعول المطلق[3] وما لا ينصرف[4]، والظرف[5]، والتمييز[6]، ولا النافية للجنس[7]، والبدل[8]، والصفة[9]، والعطف بالحروف[10].

إلا أنه جرى على لسانه بعض المصطلحات الكوفية كالمَكْنيّ[11]، وواو الصرف[12]، والرفع وأراد به الضم، والكوفيون يطلقون الرفع على المعرب والمبني[13]، وعطف النسق،[14] ولكنه استخدم مصطلح «المكني» -وهو

---

(١) هذا كلام الزمخشري، المفصل: ١٣٣.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١١٦/أ.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٤٧/ب، وانظر أمالي ابن الحاجب: ٧٠٢.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٢٢/أ.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٧٢/ب.

(٦) الإيضاح: الأصل: ٨١/ب.

(٧) الإيضاح: الأصل: ٤٧/ب.

(٨) الإيضاح: الأصل: ١١٠/أ.

(٩) الإيضاح: الأصل: ١٠٧/ب.

(١٠) الإيضاح: الأصل: ١١١/ب.

(١١) انظر أمالي ابن الحاجب: ٤٨٨، ومجالس ثعلب: ١/ ٢٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٨٤.

(١٢) انظر أمالي ابن الحاجب: ٦٩٤، ومغني اللبيب: ٣٩٩.

(١٣) انظر الإيضاح: الأصل: ٦٣/أ، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٧٢.

(١٤) الإيضاح: الأصل: ٦٢/ب، وانظر همع الهوامع: ٢/ ١٢٨.

مصطلح كوفي- ثم استخدم مصطلح الضمير -وهو مصطلح بصري- في مسألة واحدة، وذلك قوله: «مذهب سيبويه -رحمه الله- في اللغة الضعيفة التي جاءت في «لولا» و«عسى» في قولهم: لولايَ ولولانا، وفي قولهم: لولاك إلى «لولاكنَّ»، وفي «لولاه» إلى «لولاهنَّ»، وفي «عسى» «عساي» و«عسانا»، وفي «عساك» إلى «عساكنَّ» و«عساه» إلى «عساهنَّ»، أن الضمائر بعد لولا في محل الجر بـ «لولا»، وأن لـ «لولا» مع المكني حالاً يخالفها مع المظهر، والمكني بعد عسى في محل النصب بعسى إجراء لها مجرى لعلّ»[1]، فتراه استخدم مصطلح «الضمائر» وقال: «إنها في محل جر بـ لولا»، ثم ساق مصطلح المكني وقال: «إن حال لولا مع المكني يخالف حالها مع المظهر»، واستعمل أيضاً مصطلح البصريين «العطف بالحروف» في كلامه على التوابع، واستعمل مصطلح الكوفيين «عطف النسق» في كلامه على توابع المنادى.

وذكر الزمخشري مصطلح «حروف الصلة» وهو مصطلح كوفي[2]، فعلّل ابنُ الحاجب تسميتها بهذا الاسم وبين أن الزمخشري يعني بها حروف الزيادة فقال: «ومن أصناف الحرف حروف الصلة، وهي إنْ وأنْ وما ولا ومن والباء[3]، إلى آخره، يعني بحروف الصلة حروف الزيادة، وسميت حروف الصلة لأنه يتوصل بها إلى زنة أو إعراب لم يكن عند حذفها»[4].

وعني ابن الحاجب بالمصطلح النحوي، وحرص على دقته، ولذا علل التسمية ببعض المصطلحات، ومن ذلك أنه علل تسمية باب «ما لا ينصرف» بهذا الاسم بأنه «إنما خص باب ما لا ينصرف بهذه التسمية لأن الصَّريف هو الصوت الرقيق الذي يسمع من البَكَرة، ولما كان التنوين مُشبهاً له سمّي ما قام به

(١) أمالي ابن الحاجب: ٤٨٨.

(٢) انظر الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٤٥٤.

(٣) من قوله: «ومن أصنافه» إلى «والباء» كلام الزمخشري، المفصل: ٣١٢.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٢٥٢/ ب.

منصرفاً، وسمي ما فقد منه غير منصرف»[1].

وعلل تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم بقوله: «تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها باستفتاح الكلام، لأن إضافة الحرف في تسميته إلى المعنى المختص به في الدلالة أولى من إضافته إلى أمر ليس من دلالته، والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح، ألا ترى أن حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها لا تكون إلا مستفتحاً بها، ولم تسمّ حروف استفتاح، لأنه ليس من دلالتها، وإنما سميت حروف استفهام وحروف تحضيض لما كان ذلك المعنى مدلولاً بها»[2]، ومن ذلك أيضاً تعليله تسمية لا النافية للجنس[3] بهذا الاسم.

وكان دقيقاً في إطلاق المصطلحات، فقد نبه على أن الصواب كسر راء المضارع لا فتحها، وعلّل ذلك[4]، وفرّق بين التبيين والتبعيض[5].

وانفرد بإطلاق مصطلحين نحويين لم يُسبق إليهما، أما الأول فقد سمّاه «الإعراب المحلي بالحرف» وأشار إليه بقوله: «ولا أعرف أحداً ذكر الإعراب المحلي بالحرف، وهو ثابت من غير شك في مثل: ضاربيّ ونحوه في حال الرفع، وبيانه أن أصله: ضاربوني باتفاق، فحذفت النون للإضافة، ثم قلبت الواو ياء على ما يقتضيه أصل الإعلال في مثلها، ثم أدغمت فتعذر التلفظ بحرف الاستثقال»[6].

---

(١) أمالي ابن الحاجب: ٨٤٢.

(٢) أمالي ابن الحاجب: ٨٣٨.

(٣) انظر أمالي ابن الحاجب: ٤٦٨.

(٤) انظر أمالي ابن الحاجب: ٧٣٨.

(٥) انظر أمالي ابن الحاجب: ٧٧٥.

(٦) الإيضاح: الأصل: ٢١/ ب. وابن مالك ممن قال بالإعراب المحلي بالحرف، وانتقد أبو حيان هذا القول. انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٧٩، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٣٦.

وأما الثاني فهو أنه أطلق المبدل وأراد البدل، قال: «و ﴿ذِى ٱلطَّوْلِ﴾[1] معرفة، فالأوْلى أن يقال: هو بدل أيضاً ثان من المبدل الأول[2]، كأنه قال: من الله العزيز العليم من رب غافر الذنب من الله ذي الطول»[3]. وادعى ابن الدماميني[4] أن كلام ابن الحاجب فيه دليل على جواز تعدد المبدل منه، ورد عليه البغدادي بأن ابن الحاجب لم يقل من المبدل منه، بل قال: من المبدل يعني البدل[5].

وبذا نرى أن المصطلحات البصرية كانت أكثر سيرورة على لسان ابن الحاجب من المصطلحات الكوفية، وأن معظم مصطلحاته بصرية، فهو عندما ساق بعض مصطلحات الكوفيين أتى بما يقابلها من مصطلحات البصريين، وذلك كما رأينا في استعماله مصطلح المكني واستعمال الزمخشري مصطلح حروف الصلة، ورأينا أنه ناقش الكوفيين في بعض مصطلحاتهم وخلص إلى أن تسمية البصريين أدنى إلى الصواب، وهذا ما يعزز ما قلته من أن المذهب البصري هو الغالب عليه، وسنرى ما يقوّي ذلك في موقفه من الخلاف بين الفريقين.

موقفه من المسائل الخلافية:

نتعرف موقف ابن الحاجب من خلاف البصريين والكوفيين في مناقشاته التي أجراها في كلامه على المسائل الخلافية، وغالباً ما نراه يقف إلى جانب البصريين، ويدافع عن مذهبهم، ويستدل له، فعندما تعرض لوزن فَعْلاء شرح

---

(١) غافر: ٤٠/ ٣، والآية: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾.

(٢) كذا وردت العبارة في الخزانة: ٣/ ٤١٠، وفي أمالي ابن الحاجب: ١٥٢: «من البدل الأول» تحريف.

(٣) أمالي ابن الحاجب: ١٥٢.

(٤) هو محمد بن أبي بكر بن عمر، بدر الدين المعروف بابن الدماميني، نحوي أديب، توفي سنة ٨٣٧هـ. بغية الوعاة: ١/ ٦٦-٦٧.

(٥) انظر الخزانة: ٣/ ٤١٠.

مذهب الخليل وسيبويه في أشياء ورآه صحيحاً، وانتقد مذهب الكسائي والفراء والأخفش وأثبت فساده فقال: «قوله[1]: «وجمع» يريد اسم جمع، لأن فَعْلاء ليست من أبنية الجموع، وعد أشياء منها، وهي كذلك عند الخليل وسيبويه، وأصلها عندهما شَيْئاء، كرهوا اجتماع الهمزتين وبينهما ألف حاجز غير حصين، فقلبوا العين[2] إلى موضع الفاء وقالوا: أشياء، والذي يدل على ذلك أنهم قالوا في تصغيره: أُشَيَّاء، وفي جمعه: أشاوى، وأنه غير مصروف، ولو كان جمعاً لشيء لا يخلو إما أن يكون أفعالاً كما يقول الكسائي، أو أَفْعِلاء كما يقول الفراء والأخفش، وإن اختلفا في مفرده»[3].

ثم طفق يفنّد دعوى الكسائي والفراء والأخفش، ثم دفع الشُّبَه التي يمكن أن يعترض بها على قول سيبويه في هذه المسألة فقال: «ولا يرد على مذهب سيبويه شيء من ذلك، لأن منع الصرف لأجل ألف التأنيث، وتصغيره على أُشَيّاء لأنه اسم جمع لا جمع، وجمعه أشاوى لأنه اسم على فَعْلاء، وفَعلاء يجيء على فَعالى كقولهم: صَحراء وصَحارى، فإن قيل: يلزم سيبويه أنه قلب الهمزة إلى موضع الفاء، والقلب على خلاف القياس كما أن منع الصرف في أَفْعال على خلاف القياس، وكذلك التصغير والجمع الذي انكسر.

فالجواب: أن منع الصرف في أفعال حُكْم لم يعرف أصلاً، فلا يجوز بحال بخلاف القلب، فإنه ثابت في لغتهم في أمثلة كثيرة نحو: جذب وجبذ، فكان ارتكاب ما هو من لغتهم أولى»[4].

ثم أخذ يحصي الإلزامات التي تلزم الكسائي والأخفش والفراء عدداً

---

(١) أي الزمخشري، المفصل: ٢٠٢.

(٢) كذا وردت، والصواب: «اللام»، قال ابن الأنباري: «وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إن أشياء على وزن لَفْعاء؛ لأن الأصل فيه شَيْئاء بهمزتين على فَعْلاء، كطرفاء وحَلْفاء، فاستثقلوا اجتماع همزتين وليس بينهما حاجز قوي، لأن الألف حرف زائد خفي ساكن، والحرف الساكن حاجز غير حصين، فقدّموا الهمزة التي هي اللام على الفاء . .». الإنصاف: ٨١٤-٨١٥.

(٣) الإيضاح: الأصل: ١٤٣/أ.

(٤) الإيضاح: الأصل: ١٤٣/أ.

وانتهى إلى أن الصواب قول الخليل وسيبويه فقال: «فظهر أن القول السديد ما ذهب إليه الخليل وسيبويه»[1].

ونراه في موضع آخر يقف مع البصريين لأنه رأى أن مذهبهم هو الأولى، فعرض رأيهم في أن الضمير في «رُبَّه رجلاً» عائد إلى مجهول، وأنه يشترط فيه الإفراد والتذكير، ثم بسط مذهب الكوفيين في أن هذا الضمير راجع إلى مذكور، وأنه يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث، ثم رأى كلا القولين مُشكلاً، وبعد أن أورد اعتراضاً على كل منهما خلص إلى أن قول البصريين أولى فقال: «كقولك: «رُبَّه رجلاً»، وهذا الضمير عند البصريين مجهول، يُرمى به من غير قصد إلى ظاهر يُقصد قصده، ثم يميز لإبهامه، كما في قولك: «نعم رجلاً زيدٌ»، ولذلك لا يكون عندهم إلا مفرداً مذكراً، وإن ثنِّي مميّزه أو جمع، وعند الكوفيين ضمير راجع إلى مذكور، كأن قائلاً قال: «هل من رجل كريم؟» فقيل: «رُبَّهُ رجلاً»، ولذلك يثنى ويجمع، ويذكر ويؤنث على حسب مميزه، فيقال: «رُبَّهما رجلَين»، و «رُبَّهم رجالاً»، وكلا القولين مُشْكل.

أما قول البصريين فيلزمهم جواز «رُبَّ رجلٍ»، كما جاز «رُبَّه رجلاً» إذ لا فرق بينهما على ما تقرر، وأما قول الكوفيين فيلزمهم أن يجيزوا رُبَّه ورُبَّهما وحدها، ولا حاجة إلى هذا التمييز، فإنه مضمر لمتقدم الذكر، ويلزمهم أيضاً جواز «رُبَّ الرجل» من طريق الأولى، لأن المضمر أعرف، فإذا جاز معه جاز مع المعرف باللام.

والأوْلى ما قاله البصريون، ويجاب عن ذلك الإشكال بأنه وإن كان مضمراً يُرمى به من غير قصد، فلا بد من أن يتقدم ما يرشد إلى المفسِّر له، ألا ترى أنك لو قلت: «جاءني زيد»، فقيل: «نعْمَ رجلاً» كان كلاماً مستقيماً، وإن حُكم بأن الضمير الذي في نِعم غير مقصودٍ به قَصْدُ زيد، بل مبهم من غير

---

(١) الإيضاح: الأصل: ١٤٣/أ-ب، وانظر الكتاب: ٤/ ٣٨٠-٣٨١، والمقتضب: ١/ ٣٠، والمنصف: ٢/ ٩٤-١٠١، والإنصاف: ٨١٢-٨٢٠، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢١-٣٢.

قصد إلى مذكور، ومع ذلك فقد أرشد المذكور المتقدم إلى حذف المخصوص الذي هو تفسير له في المعنى، وكذلك إذا قلت: «ربه رجلاً» كان الضمير فيه كالضمير في «نعم» بعد تقدّم الذكر، وكان المذكور المتقدم يرشد إلى تخصيص في المعنى كما أرشد إلى المخصوص بالمدح في قولك: «نعم رجلاً»، وتقريره أن يقول قائل: «هل من رجل كريم؟» فيقال: «رُبَّهُ رجلاً»، فالمراد برجل ههنا «رجلاً كريماً»، وأرشد إليه ما تقدم ذكره، ولا يلزم من إرشاده إلى مثل ذلك أن يكون الضمير في «رُبَّه» له على ما تقرر في «نعم رجلاً» بعد تقدم ذكر زيد»[1].

فابن الحاجب يرى رأي البصريين ويحتج لهم ولكن بعد أن يسقط كل ما يمكن أن يعترض به عليهم، وهذا ما يؤكد ما سلفت الإشارة إليه آنفاً من أنه يقبل على الدرس النحوي بفكر متحرر من التعصب بعيد عن التقليد، وأنه لا يأخذ بالأشياء إلا بعد إخضاعها للنقد والتمحيص والامتحان وتنقيتها من أي اعتراض يجوز أن يُتخَيَّل فيها.

ويحتج لمذهب البصريين ويدرأ عنه، فمما ذهبوا إليه أن كي في مثل «كيمه» حرف جر دخل على ما الاستفهامية وأن الهاء للسكت، وخالفهم الكوفيون وذهبوا إلى أن كي في مثل هذا داخلة على فعل مقدر، واستحسن الزمخشري هذا القول، فانبرى ابن الحاجب يرد عليه ويثبت أن رأي البصريين هو الوجه فقال: «وهي[2] عند البصريين على ما ذكره[3]، لأنها حرف جر دخلت على ما الاستفهامية، كدخول اللام بمعنى التعليل، والهاء هاء السكت، كما تلحق في مثل لِمَهْ، إلا أنه لا يعرف حذفها منها، بخلاف لِمَ وعمَّ وأشباههما، وأما حذف الألف من ما الاستفهامية عند دخول عامل الجر عليها فمطرد في اللغة الفصيحة اسماً كان الداخل عليها أو حرفاً، وسيأتي ذلك معلّلاً.

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٢٢٩/أ - ب.

(٢) أي: كي.

(٣) أي الزمخشري، المفصل: ٣٢٤.

وعند الكوفيين أنها ليست حرف جر، وإنما هي كم الداخلة على الفعل، والفعل مقدر ههنا، كأنه قيل: كي تفعل ماذا، وقال المصنف: «وما أرى هذا القول بعيداً عن الصواب»[1]، وتقريبه من الصواب يتوقف على ثبوت أمرين، ولم يثبتا.

أحدهما: تقدم فعل عامل في الاستفهام، لأنهم يقدرونه بكي تفعل ماذا في موضع نصب معمولاً للفعل المقدم، ومثل ذلك لا يعرف في لغة العرب، ولذلك لا يجوز أن يقال: فعلت ماذا بالاتفاق، وهو مثله.

والثاني: أن يكون ناصباً حذف فعله، ولم يثبت مثل ذلك، ولو قلت لقائل قال: «أتضرب زيداً: كي زيداً» لم يجز ذلك، فثبت أنه بعيد بذلك من الصواب.

فإذن الوجه ما اختاره البصريون، وأما الرد بأن ما إذا كانت استفهامية غير متصلة بجار لا يحذف ألفها فليس بالقوي، فإنه قد جاء حذف ألفها في الوقف على إبدال الهاء منه كقول المستفهم: مَهْ..»[2].

ويؤكد صحة مذهب البصريين ويرد على الكوفيين في وزن «أوَّل»، فالبصريون يَرَوْن أن وزن أوَّل أفْعل ولا فعل له، وخالف الكوفيون ورأوا أن وزنه فَوْعَل، وساق ابن الحاجب هذين الرأيين وحكم على مذهب البصريين بأنه هو الصحيح فقال: «وهو عند البصريين أفعل المبني للتفضيل، لقولهم: أوَّل من كذا، ولقولهم في مؤنثه: الأُولى، وجمعه الأُوَل، كما ذكر، وهذا هو الصحيح، ولو كان كما زعم الكوفيون لقيل في مؤنثه: أوَّلة»[3].

ووافق ابن الحاجب البصريين في مسائل أخرى رأينا بعضها فيما سبق[4]،

---

(١) المفصل: ٣٢٤.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٢٦٥/ أ-ب.

(٣) الإيضاح: الأصل: ١٧٠/ أ-ب، وانظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٤٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢١٨.

(٤) انظر ما تقدم ص: ٢١٦.

ويشير إلى البصريين بقوله: «أكثر الناس»، وذلك في كلامه على اسم الجنس إذ قال: «قوله[1]: «وقد يقع الاسم المفرد على الجنس، ثم يميّز منه واحده بالتاء. قال: مثل هذا مختلف فيه، فأكثر الناس على أنه اسم مفرد وضع بإزاء الجمع، والذي يدل عليه إفراد صفته وضمائره»[2]، والقائلون بهذا الرأي هم البصريون، وخالفهم الكوفيون فذهبوا إلى أن اسم الجنس هو جمع مكسَّر واحده ذو التاء[3]، إلا أن ابن الحاجب لم يشر إلى مذهب الكوفيين في هذه المسألة.

ومع أن ابن الحاجب وافق البصريين في أكثر المسائل الخلافية التي بحث فيها، غير أنه رجح قوله على قولهم أحياناً، وعدّ رأيه هو الأولى، فمن ذلك أنه ذهب إلى أن «كلا» إذا أضيفت إلى المضمر فإعرابها كإعراب عصا ورحى، ثم ذكر مذهب أكثر البصريين القائل بأنها معربة تقديراً مطلقاً، وأن ألفها قلبت في حال النصب والجر تشبيهاً لها بألف «على» إذا اتصل بها الضمير، وسلمت في حال الرفع لأن «على» لا تقع مرفوعة فقال: «إذا أضيفت[4] إلى المضمر -وهو الذي ذكره[5]- وفيه لغتان:

أقيسهما -وهي أقلهما- إجراؤه مجرى عصا ورحى كالحكم إذا أضيف إلى المظهر، والأخرى -وهي أكثرهما- أن يجرى مجرى المثنى، فيعرب بالحروف، ووجهه أنه لما أضيف إلى مثنى مضمر متصل صار كأنه معه كلمة واحدة، فقوي أمر التثنية فيها لفظاً ومعنى، فأجريت مجرى المثنى في الإعراب.

وقال أكثر البصريين: معرب تقديراً مطلقاً، وقلبت ألفه في النصب والجر ياء تشبيهاً لها بألف لدى وعلى في لفظها ولزومها الإضافة، ولم تقلب في الرفع لأن

---

(١) أي الزمخشري، المفصل: ١٩٦، وعبارته: «ويقع الاسم . .».

(٢) الإيضاح: الأصل: ١٣٨/أ.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ١٩٣-١٩٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٧٧-١٧٨.

(٤) أي: كلا.

(٥) أي: الزمخشري.

لدى وعلى لا تقعان في الرفع، فتثبت على حالها، وهو جيد، إلا أن ما ذكرناه أولى، لقوة المناسبة المذكورة على ما ذكروه، ولأن قلب الألف في لدى وعلى على خلاف القياس، وأيضاً لأنها ألف في مبني، فلا يلزم مثله في المعرب، ولأنه اسم معرب اختلف آخره عند اختلاف العامل، فوجب أن يكون إعراباً كغيره»[1].

وخالفهم في عدة مسائل سيأتي ذكرها في الفصل الثاني.

وأما موقفه من الكوفيين فإنه يظهر في مخالفته لهم في غير ما مسألة، ورأينا فيما سلف أنه كان يرد عليهم ويبطل أقوالهم، وقد أشار إليهم بقوله: «كقول بعضهم»، دون تسميتهم، فقال: «وجرى الخلاف في أوّل على أنه أفعل كقول سيبويه[2]، أو فَوْعَل كقول بعضهم»[3]، والقائل بهذا هم الكوفيون[4].

وحمل عليهم فرماهم بأنهم أخذوا عن غير الفصحاء، وذلك في تجويزهم «الخمسة الأثواب» فقال: «وما تقبله الكوفيون هو منقول عن بعض العرب، وليسوا بفصحاء، ووجهه أنهم رأوا أن " الخمسة الأثواب" لذات واحدة في المعنى، وإنما جيء بالأول لغرض التعدد، فلما فهموا اتحاد الذات عرّفوا الأول، لأنه محل التعريف، ولم يخل الثاني من الألف واللام، لأنه هو المقصود بالذات في الحقيقة، فهذا وجهه، وإن كان ضعيفاً»[5].

وجاء بمذهبهم في أن المبتدأ والخبر مترافعان ووجهه ثم قال: «وهذا ليس بمستقيم»[6]، ومما ذهب إليه الكوفيون أن «جديد» في مثل «ملْحفةٌ جديد» بمعنى مفعول، وذكر ابن الحاجب قولهم هذا وعقب قائلاً: «لا دليل عليه»[7]،

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٢٠/ ب - ٢١/ أ.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٢٨٨.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٢٤/ أ.

(٤) انظر ما سبق ص: ٢١٦، ٢١٨.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٩٦/ ب، وانظر إصلاح المنطق: ٣٠٢.

(٦) الإيضاح: الأصل: ٣٧/ ب.

(٧) الإيضاح: الأصل: ١٤١/ أ.

ووصف مذهب بعض الكوفيين في تجويز «هذه طلحة» بقوله: «وليس ذلك بشيء»[1]، وخالفهم في مسائل كثيرة، منها قولهم إن هاء التأنيث هي أصل التاء لأنها تقلب في الوقف هاء[2]، ورأينا أنه خالفهم في عدة مسائل، وسنرى في الفصل الثاني أنه خالفهم في مسائل أخرى.

وقد يهمل ابن الحاجب مذهب الكوفيين، ويذكره دون مناقشة، وينظر في مذهب البصريين ليثبت صحته ويعلله، وذلك كما فعل في كلامه على خلافهم في ناصب الفعل المضارع بعد الأحرف الخمسة وهي: حتى واللام وأو بمعنى إلى وواو الجمع والفاء، إذ ذكر مذهب البصريين في أن الفعل المضارع منصوب بأن مضمرة بعد هذه الأحرف وبيّن ما حملهم على هذا القول، وأشار إلى مذهب الكوفيين في أن هذه الأحرف هي الناصبة للمضارع، فقال: «والكوفيون يزعمون» ولم يزد، وذلك في قوله: «قوله[3]: «وينصب بأن مضمرة بعد خمسة أحرف، . . إلى آخره، أقول: هذا مذهب البصريين، والكوفيون يزعمون أنه منتصب بنفس هذه الخمسة من غير إضمار، والذي حمل البصريين على ذلك أنهم وجدوا. .»[4]، ثم أخذ يوجه قول البصريين ويعلله، ولم يلتفت إلى قول الكوفيين بغير الإشارة إليه.

ومن ذلك أيضاً أنه علل مذهب البصريين في وجوب إنابة المفعول به عن الفاعل، وذكر أن الكوفيين يختارونه اختياراً، ولم يناقشهم، واكتفى بذكر مذهبهم فقال: «قال[5]: «وللمفعول به المتعدى إليه بغير حرف من الفضل على سائر ما بني، . . إلى آخره، يريد: أن المفعول به الصريح إذا وجد مع بقية المفاعيل لا يُقام مقام الفاعل سواه، هذا مذهب البصريين، والكوفيون يختارونه

---

(١) الإيضاح: الأصل: ١٤١/ب، وانظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٦٩.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١٣٩/أ، وانظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٦١، ومغني اللبيب: ٣٨٥.

(٣) أي الزمخشري، المفصل: ٢٤٦.

(٤) الإيضاح: الأصل: ١٨٦/ أ-ب.

(٥) أي الزمخشري، المفصل: ٢٥٩.

ولا يوجبونه، والسرّ في وجوبه أنه إذا حذف الفاعل..»[1]، ثم راح يبين الوجه في وجوب إنابة المفعول به عن الفاعل ليدل على صحة مذهب البصريين.

وعلى الرغم من أن ابن الحاجب خالف الكوفيين في مسائل كثيرة، وأهمل آراءهم في بعض المواضع فلم يناقشها واجتزأ بعرضها، فإنه كان يرى رأيهم في بعض المسائل ويدافع عنهم، ومثال ذلك ذوده عن مذهبهم في أن «طامث» و«حائض» لم تلحقهما تاء التأنيث لأنهما مما لا يشترك فيه المذكر والمؤنث، وفي ذلك يقول: «وقال الكوفيون: إنما ذلك لأنه لا مشاركة بينه وبين المذكر والمؤنث، والتاء جاءت للتفرقة، فلا حاجة إليها، وقد رُدّ ذلك بأمور:

أحدها: أنه لو كان كذلك لوجب أن تقول: ناقة ضامرة، لقولهم: جمل ضامر، لتحصل التفرقة، وهو الذي أشار إليه في الكتاب[2]، وهذا لا يلزمهم إلا أن يعمموا، وهم إنما عللوا: نحو حائض وطامث.

الثاني: أنه لو كان كذلك لوجب أن يقال: «امرأة مرضع»، لأنه لا مشاركة بينه وبين المذكر، ولما قيل: مرضعة دل على فساد التعليل، ولا يلزمهم أيضاً لأمرين:

أحدهما: أنهم إنما جعلوه مجوِّزاً لا موجباً، ويجوز أن تقول مرضعاً لذلك.

وثانيهما: أنهم إنما عللوا الواقع في كلام العرب من نحو حائض وطامث وطالق فلا يلزمهم التعميم.

الثالث: أنه قيل: لو كان ما ذكرتموه صحيحاً لجاز أن تقول: هند حاض، إذ لا مشاركة بينه وبين المذكر، وهذا أيضاً لا يلزمهم، لأنهم لم يعمموا في الأسماء فضلاً عن الأفعال، وإذا لم يردْ عليهم بعض الأسماء فلأن لا يرد

---

(١) الإيضاح: الأصل: ١٩٩/ أ-ب.

(٢) أي الزمخشري، قال: «ومذهب الكوفيين يبطله جري الضامر على الناقة والجمل..». المفصل: ٢٠٠.

عليهم الأفعال أولى»[1].

ومن المسائل التي وافقهم فيها أنه رأى معهم أن ضمائر الفصل للتوكيد ولها محل من الإعراب بحسب ما قبلها، وقال: «والصحيح إذن أنها ضمائر، وموضعها على حسب ما قبلها توكيداً، فإن كان مرفوعاً فهو واضح، وإن كان منصوباً كان لفظ المرفوع واقعاً موقع المنصوب»[2].

ووافق الكسائي من الكوفيين في أن المرفوع بعد «لولا» فاعل[3]، ووافق الفراء في أن أصل «لكنَّ» «لكنْ إنَّ»[4].

وقد يوافق البصريين والكوفيين معاً، ويرى مذهب كل منهما جائزاً، وذلك على نحو موقفه من قولهم: «واقنَسْرُوناه» إذ نقل مذهب سيبويه فيها ومذهب الكوفيين وأجازهما فقال: «وأما مثل «قنَّسْرُون» فقال سيبويه: واقنِّسْرُوناه[5]، وقال الكوفيون: واقنَّسْرِيناه[6]، وهما جائزان في التحقيق بناء على أن إعرابه بالحروف أو بالحركات»[7].

ويتخذ موقفاً معتدلاً بين المذهبين، ولا يرجح أحدهما على الآخر، وذلك في كلامه على النون التي تلحق المثنى إذ قال: «قوله[8]: والثانية عوضاً [مما

---

(١) الإيضاح: الأصل: ١٤٠/ ب، وانظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف: ٧٥٨-٧٨٢.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١١٦/ أ، ذهب الكوفيون إلى أن لضمائر الفصل موضعاً من الإعراب، وذهب البصريون إلى أنها لا موضع لها من الإعراب، وانظر الإنصاف: ٧٠٦-٧٠٧، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٣-٢٦، ومغني اللبيب: ٥٥٠.

(٣) انظر الإيضاح: الأصل: ٤١/ ب، وانظر شرح الكافية للرضي: ١/ ١٠٤.

(٤) انظر الإيضاح: الأصل: ١١٨/ أ، وانظر مغني اللبيب: ٣٢٢-٣٢٣.

(٥) انظر الكتاب: ٢/ ٢٢٦.

(٦) انظر الإنصاف: ٣٢٤، و شرح الكافية للرضي: ١/ ١٥٨.

(٧) الإيضاح: الأصل: ٦٥/ أ.

(٨) أي الزمخشري، وعبارته: «والأخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين». المفصل: ١٨٣، وعبارة سيبويه: «وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين». الكتاب: ١/ ١٧.

منع][1] من الحركة والتنوين، هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيقولون: إنها عوض عن التنوين، ويستدلون بقولك: «جاءني غلامـا زيد»، فحذفها يدل على أنها كالتنوين، والبصريون يستدلون بقولك: الغلامان، فإثباتها يدل على أنها كالحركة، إذ التنوين لا ثبات له مع اللام»[2].

فبعد أن نشر مذهب الفريقين وقف موقفاً وسطاً بينهما، فذهب إلى أن النون التي تلحق المثنى كالحركة في موضع، وكالتنوين في موضع، وقال: «والوجه أنها كالحركة في موضع، وكالتنوين في موضع، ومثلهما في موضع، فإذا قلت: رجلان كانت عوضاً من الحركة والتنوين جميعاً، وإذا قلت: الرجلان كانت عوضاً من الحركة، فإذا قلت: غلامـا زيد كانت عوضاً من التنوين»[3].

إلا أنه في بعض المواضع يعرض مذهب هؤلاء وهؤلاء دون حكم أو ترجيح، ففي كلامه على هاء السكت في «يا هناه» قال: «والهاء في «يا هناه» بدل من الواو عند البصريين، وكأن أصله فَعَال، وهاء السكت عند الكوفيين ضُمّت لما وصلت»[4]، ومن ذلك أيضاً أنه تكلم على مذهب الفريقين في «مذ» و«منذ» وذكر أن البصريين يخصونها بغير الزمان وأن الكوفيين يعممونها، ولم يرجح أحد المذهبين وقال: «قال[5]: «ومذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان.. إلى آخره، أقول: لا خلاف أن «مذ» و«منذ» مختص بالزمان، وإنما الخلاف في «مِنْ» هل هي لغير الزمان، أو عاملة في الزمان وغيره، فالبصريون يخصونها بغير الزمان، والكوفيون يعممونها ويستدلون بقوله تعالى: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن

---

(١) زيادة عن المفصل: ١٨٣.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١٣٣/أ.

(٣) الإيضاح: الأصل: ١٣٣/أ.

(٤) الإيضاح: الأصل: ١٧/أ، وانظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ١٠١-١٠٢.

(٥) أي الزمخشري، المفصل: ٢٩٠.

تَقُومَ فِيهِ ﴾ [1] » [2].

وهكذا تعرفنا موقف ابن الحاجب من المذهبين، فهو -كما رأينا- يرجح مذهب البصريين في أكثر المسائل، ويستدل له، ويرد على الكوفيين، ويرميهم بأنهم أخذوا عن غير الفصحاء، وألفيناه يكتفي بعرض آرائهم أحياناً دون مناقشة، إلا أنه وافقهم في بضع مسائل، ونافَح عنهم، وقد يقف موقفاً معتدلاً، فلا يميل إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، ولم نره يشير إلى البصريين بعبارة «أصحابنا»، وإنما استخدم عبارة «أكثر الناس»، وعنى بها البصريين، وسبق أن مر بنا أن أصوله النحوية لم تخرج عن دائرة الأصول النحوية البصرية، كما رأينا أن المصطلحات النحوية التي استخدمها كان معظمها من مصطلحات البصريين، ولم يستعمل من مصطلحات الكوفيين إلا قليلاً، وكل هذا يؤكد غلبة المذهب البصري عليه، فهو أخذ من البصريين والكوفيين وانتقدهم، إلا أنه كان يميل إلى آراء البصريين أكثر من ميله إلى آراء الكوفيين.

هذا وقد عدّه الدكتور شوقي ضيف في عداد النحويين الذين اتجهوا في اتجاه ما سمّاه بالمدرسة البغدادية[3]، وفيما ذهب إليه نظر، لأن وجود المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي قضية ينتابها الأخذ والرد، فقد درج بعض الباحثين على تسمية المذهب الذي ساد بعد القرن الثالث -وقوامه الاختيار من مذاهب البصريين والكوفيين- بالمدرسة البغدادية، ورأى الدكتور مهدي المخزومي أن هذا المذهب ليس إلا «مذهباً انتخابياً فيه الخصائص المنهجية للمدرستين جميعاً»[4]، وقال محمد أسعد طلس: «أما مدرسة بغداد فقد قامت بعد المدرستين البصرية والكوفية، لما تأسست بغداد، وأخذ علماء المدرستين ينزحون

---

(١) التوبة: ٩/ ١٠٨، والآية: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ . . ﴾.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٢٣١/ أ-ب.

(٣) انظر المدارس النحوية: ٣٤٣-٣٤٦.

(٤) مدرسة الكوفة: ٧٠.

إليها، فكانت بيئاتها العلمية ميداناً للصراع بين المذهبين، وكانت المناقشات العلمية جدّ حادّة»[1]، وقال الأستاذ Howell: «وكان اندماج تعاليم المدرستين في الجيل التالي من النحويين الذين أسسوا مدرسة بغداد»[2]، وعقد الدكتور شوقي ضيف فصلاً في كتابه «المدارس النحوية» سماه «المدرسة البغدادية»[3].

غير أن هذه الدعوى بلغت مداها حين أصدر الدكتور محمود حسني محمود كتابه الذي سماه «المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي»، وحشد كل ما في وسعه ليثبت أن هذه المدرسة قامت في حيز الواقع وأنّ لها مناصريها ومعتنقيها، وذهب إلى أن الأخفش هو الذي زرع البذرة الأولى في هذه المدرسة حين رحل إلى بغداد ليثأر لأستاذه سيبويه، قال: «الأخفش بغدادي يزرع هذه البذرة: لما عاد سيبويه من بغداد وعلم الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة «٢١٥هـ» خبره عزم على أن يثأر له، فذهب متحمساً إلى بغداد»[4]، وفيما قاله نظر:

فالأخفش الذي جعله الدكتور محمود أول من زرع بذرة المدرسة البغدادية قال عنه الدكتور شوقي ضيف: «إنه الأستاذ الحقيقي للمدرسة الكوفية، لا لأن إماميها الكسائي والفراء تتلمذا له فحسب، بل أيضاً لأنهما تابعاه في كثير من آرائه التي حاول بها نقض طائفة من آراء سيبويه والخليل، وقد مضيا هما وغيرهما من أعلام النحاة في الكوفة يتخذون من آرائه قبساً للاهتداء به فيما نفذوا إليه من آراء أعدّت لقيام المدرسة الكوفية»[5].

فكيف يكون الأخفش مؤسساً لمدرسة بغداد وهو الأستاذ الحقيقي لمدرسة الكوفة -على حد تعبير الدكتور شوقي ضيف الذي يعتقد بوجود المدرسة

---

(١) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٣١، ج٤/ ٦٣١-٦٣٢.

(٢) أبو علي الفارسي: ٤٤٥.

(٣) المدارس النحوية: ٢٤٣ وما بعدها.

(٤) المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي: ٧٥.

(٥) المدارس النحوية: ٩٦.

البغدادية- ولم تكن مدرسة بغداد القائمة على الاختيار من مذاهب البصريين والكوفيين قد ظهرت؟ ذلك لأن القائلين بوجود المدرسة البغدادية يعتقدون أن نواتها بدأت في أوائل القرن الهجري الرابع، ويجعلون المبرد (٢٨٥هـ) آخر البصريين، وثعلباً (٢٩١هـ) آخر الكوفيين، ويقولون: إن حدة التعصب المذهبي بين البصريين والكوفيين هدأت بوفاة هذين الرجلين، ومن ثم ظهر في بغداد طبقة من النحاة أقامت نحوها على الانتخاب من المذهبين[١].

ويقول الدكتور محمود: «لما عاد سيبويه من بغداد وعلم الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة خبره عزم على أن يثأر له، فذهب متحمساً إلى بغداد»[٢] ويقول: «ولعل الكسائي كان ذكياً لبيباً يعرف الدافع الحقيقي من وراء مجيئه، وإن كان أوهمه وأوهم أصحابه أنه إنما جاء ليثأر لأستاذه، ولذلك فقد عرض الكسائي عليه أن يصبح مؤدباً لأولاده ليتخرجوا عليه، وأن يكون مصاحباً له لا يفارقه أينما ذهب، فقبل هذا العرض»[٣].

فالأخفش مرة عزم على الثأر، ومرة أوهم الكسائي وأصحابه أنه جاء ليثأر، إلا أن الكسائي عرف قصده فأسكته بأن عيّنه مؤدباً لأولاده ورضيه صاحباً له، فكيف نوفق بين عزيمة الأخفش على الثأر وإيهامه الكسائي أنه جاء ليثأر ورضاه بعرضه؟ ثمّ كيف يرضى الكسائي الكوفيّ المذهب والهوى ومؤسس المذهب النحوي في الكوفة الأخفشَ صاحباً ملازماً له وهو من أعلم الناس بمذهب البصريين وألصقهم بكتاب سيبويه وأكثرهم علماً بخباياه وكنوزه وأقدرهم على شرحه وتفسيره واستخراج القواعد منه؟

وكان حقيقاً بالدكتور محمود أن يستفيد من النص الذي اعتمد عليه في كلامه على رحلة الأخفش إلى بغداد، إذ وردت فيه هذه العبارة: «فلما دخل[٤]

---

(١) انظر المدارس النحوية: ٢٤٥، وأبو علي الفارسي: ٤٤٥.

(٢) المدرسة البغدادية: ٧٥.

(٣) المدرسة البغدادية: ٧٥.

(٤) أي سيبويه، انظر طبقات النحويين واللغويين: ٧٠، وإنباه الرواة: ٢/ ٣٧.

إلى شاطئ البصرة وجّه إليّ فجئته فعرّفني خبره مع البغدادي»[1]، فالأخفش سمى الكسائي الكوفي بالبغدادي، وسمى الأزهري[2] أحمد بن يحيى بالبغدادي فقال: «وقال ابن الأعرابي فيما روى عنه أحمد بن يحيى البغدادي: ...»[3]، فقد سار على ألسنة العلماء تسمية الكوفيين بالبغداديين، وفي ذلك يقول أيضاً ابن الأنباري: «وقال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: ما رأيت للبغداديين كتاباً خيراً من كتاب يعقوب بن السكيت في المنطق»[4]، ويقول: «وروى أبو بكر بن دريد قال: رأيت رجلاً في الورّاقين بالبصرة يفضل كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت، ويقدم الكوفيين»[5]، ففي النص الأول عُدّ ابن السكيت من البغداديين، وفي النص الثاني عُدّ من الكوفيين وكلا اللفظين كان يطلق على الكوفيين، وهذا ما نراه أيضاً في كلام ابن جني حين قال: «فأما قول من قال في قول تأبط شراً[6]:

كأنّما حَثْحَثوا حُصّاً قَوادمُهُ أو أُمَّ خِشْفٍ بذي شَثٍّ وطُبّاق

إنه أراد حَثَّثُوا فأبدلوا من الثاء الوسطى حاء، فمردود عندنا، وإنما ذهب إلى هذا البغداديون.. فأما الحاء فبعيدة عن الثاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها، قال: وإنما حَثْحَثَ أصل رباعي، وحثَّث أصل ثلاثي،.. هذا هو الصواب، وهو قول كافة أصحابنا، على أن أبا بكر محمد بن السري قد

---

(١) طبقات النحويين واللغويين: ٧٠، وانظر إنباه الرواة: ٢/ ٣٧، والمدرسة البغدادية: ٧٦.

(٢) هو محمد بن أحمد بن الأزهر، أبو منصور الأزهري، كان رأساً في اللغة، توفي سنة ٣٧٠هـ، بغية الوعاة: ١/ ١٩-٢٠.

(٣) تهذيب اللغة: ١/ ٥٨.

(٤) نزهة الألباء: ١٧٩.

(٥) نزهة الألباء: ١٩٩-٢٠٠.

(٦) البيت في المفضليات: ٢٨، وحثحثوا: حرّكوا، حُصّ: جمع أحص وهو الذي تناثر ريشه وتكسّر، والخِشْف: ولد الظبية، والشث والطباق: نبتان. اللسان: (حثث، حصص، خشف).

كان تابع الكوفيين، وقال في هذا بقولهم»[1].

فقد سمّى ابن جني الكوفيين بالبغداديين في أول النص، وسماهم بالكوفيين في آخره، وتسمية الكوفيين بالبغداديين لا تعني أنهم ينتسبون إلى مدرسة بغداد، ولا تعني وجود هذه المدرسة، وإلا فما معنى تسمية الكسائي مؤسس المدرسة الكوفية بالبغدادي وتسمية أحمد بن يحيى كذلك كما رأينا؟ ومما يعضد أن المقصود بالبغداديين الكوفيون ويمكنه في النفس أنّ ابن قتيبة نعت الكوفيين بالبغداديين، وعدّ الفراء منهم فقال: «ورثأت فلاناً إذا قلت فيه مرثية، هذا قول البصريين والأخفش وغيره، وأمّا الفراء وغيره من البغداديين فيجعلونه من غلطهم مثل حلأتُ السويق»[2].

وعَرَض للخلاف في مسألة «إنسان» بين البصريين والكوفيين، فجاء بقول البصريين ثم أردفه بقول بعض الكوفيين وعبر عنهم ببعض البغداديين فقال: «قال البصريون: تقدير إنسان فِعْلان زيدت الياء في تصغيره كما زيدت في تصغير ليلة فقيل: لُيَيْلَيَة وفي تصغير رجل رُويجل.

وقال بعض البغداديين: الأصل فيه إنْسيان على زنة إفْعلان فحذفت الياء استخفافاً لكثرة ما يجري على ألسنتهم، فإذا صغروه قالوا: أُنَيْسِيان، فردّوا الياء..»[3].

ونمضي مع الدكتور محمود فنراه ينسب أغلب النحويين المشهورين في القرون الرابع والخامس والسادس والسابع إلى مدرسة بغداد، فابن السرّاج عنده في البغداديين البصريين[4]، والزبيدي وابن النديم جعلاه من أصحاب المذهب البصري[5]، وعدَّ أبا علي الفارسي بغدادياً وعقد له فصلاً

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١/ ١٨٠-١٨١.

(٢) أدب الكاتب: ٣٦٥.

(٣) أدب الكاتب: ٦١٣، وانظر الإنصاف: ٨٠٩-٨١٢.

(٤) المدرسة البغدادية: ٢٠٨.

(٥) انظر طبقات النحويين واللغويين: ١١٢، والفهرست: ٩٨.

كاملاً[1]، وليس كذلك، فقد قال أبو حيان التوحيدي: «وأما أبو علي فأشدّ تفرداً بالكتاب، وأشد إكباباً عليه، وأبعد من كل ما عداه مما هو علم الكوفيين»[2]، وحدث أبو علي عن نفسه «أنه وقع حريق بمدينة السلام، فذهب به جميع علم البصريين، قال: وكنت قد كتبت ذلك كله بخطي، وقرأته على أصحابنا»[3].

وسَمّى أبو علي الفارسي الكوفيين بالبغداديين في غير ما موضع، وقَرَن أقوالهم بأقوال أصحابه البصريين، نحو قوله: «فيكون المعنى على قول أصحابنا: كراهة أن يحيا وقودها، وعلى قول البغداديين: لئلا يحيا وقودها»[4]، ويشير إلى حكاية البغداديين مريداً الكوفيين، نحو قوله: «وقد حكى البغداديون شيئاً من هذا في غير الشعر»[5]، وتجد هذه الحكاية في مصنفات الكوفيين[6]، وقوله: «والوجه الثالث: أن البغداديين قد أجازوا في هذه الموصولة أن توصف ولا توصل..»[7].

وعدَّ الدكتور محمودٌ الزمخشريَّ من المدرسة البغدادية، وعقد له فصلاً كاملاً[8]، والزمخشري نفسه صرّح ببصريته فقال: «وما تقبله الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء»[9]، وقال أيضاً: «قال سيبويه: ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربوني قومَك، وهو الوجه المختار الذي ورد به

(١) انظر المدرسة البغدادية: ٢٦٠ وما بعدها.

(٢) الإمتاع والمؤانسة: ١/ ١٣١.

(٣) معجم الأدباء: ٧/ ٢٥٦.

(٤) الشيرازيات: ٣٨٢.

(٥) الشيرازيات: ٣٦٨.

(٦) انظر مجالس ثعلب: ٨٧-٧٨.

(٧) الشيرازيات: ٣٥٧، وانظر معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٣٦٥.

(٨) انظر المدرسة البغدادية: ٤٠٣ وما بعدها.

(٩) المفصل: ٨٣.

التنزيل، قال الله تعالى: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[1]، و﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[2]، وإليه ذهب أصحابنا البصريون»[3]. وأدرج ابن كيسان[4] مع أعلام النحويين البغداديين، وخصص له فصلاً في كتابه[5]، وليس كذلك، فقد نسبه ابن الأنباري إلى البصريين[6]، وأدخل ابن يعيش في الذين نسبهم إلى مدرسة بغداد مستدلاً على ذلك بشرحه كتاب «التصريف الملوكي» لابن جني[7]، وابن يعيش يعد نفسه مع البصريين فيقول: «فأما الخمسة الأثواب والأربعة الغلمان فهو شيء صار إلى جوازه الكوفيون، فأما على أصل أصحابنا فإذا قلت: ثلاثة دراهم وأردت تعريف الأول منهما عرفت الثاني»[8]، ويقول أيضاً: «واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف هل هو اسم أو فعل، فذهب الأكثر إلى أنه فعل وأنه من حيز الجملة وتقديره: زيد استقر في الدار»[9].

وتجاوز الدكتور محمود كثيراً حين حشر الرضي الأستراباذي في تلك المدرسة، ولم يعتمد إلا على رأي وافق فيه الرضي سيبويه، وآخر تبع فيه الأخفش والكوفيين[10]، وهكذا أثبت أن هؤلاء النحويين ينتسبون إلى المدرسة البغدادية، ولا يخفى أنه ابتعد كثيراً فيما ذهب إليه.

والحق أنه لم يعرف ما يسمى بمدرسة بغداد، ولو عرفت لكان لها مسائل

---

(١) الكهف: ١٨/ ٩٦.

(٢) الحاقة: ٦٩/ ١٩.

(٣) المفصل: ٢٠.

(٤) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، كان قيّماً بمعرفة مذهب البصريين والكوفيين، توفي سنة ٢٩٩هـ. نزهة الألباء: ٢٣٥.

(٥) انظر المدرسة البغدادية: ١٨١ وما بعدها.

(٦) انظر الإنصاف: ٣٦٤.

(٧) انظر المدرسة البغدادية: ٤٠٠-٤٠١.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٢١.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٩٠.

(١٠) انظر المدرسة البغدادية: ٤٠١-٤٠٢.

خلافية تتميز بها، ولا نجد ابن الأنباري يذكر في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف» شيئاً من هذه المسائل، ولا يشير إلى البغداديين كما أشار إلى الكوفيين والبصريين، كما أننا لا نقف على مصطلحات نحوية عرفت بها هذه المدرسة دون غيرها وكانت سمة لها مميزة، على ما هو الحال في مصطلحات البصريين والكوفيين، ولا نرى لهذه المدرسة ذكراً في مصنفات النحويين المتأخرين كشرح الكافية للرضي ومغني اللبيب لابن هشام، ولم يذكر الزبيدي شيئاً عنها، وإنما ذكر النحاة واللغويين البصريين والكوفيين والمصريين والإفريقيين «القرويين» والأندلسيين[1]، ولم يسمّ ابن النديم من خلطوا بين المذهبين النحويين بغداديين[2].

ونخلص إلى القول بان المدرسة البغدادية لا وجود لها، وإنما اتصف النحويون في القرن الرابع الهجري وما بعده بالموضوعية، فنظروا في مذاهب النحويين على اختلاف انتسابهم ومشاربهم وأخذوا منها إلى جانب نصرتهم لأحد المذهبَين كما رأينا عند ابن الحاجب.

واضح مما سلف أن ابن الحاجب عوّل على أصول البصريين، وأكثر من استعمال مصطلحاتهم، وعلل التسمية بها، وضعف بعض مصطلحات الكوفيين، وشايع البصريين في معظم المسائل الخلافية، غير أنه كان يرى أن رأيه أولى من قولهم أحياناً، ومع أنه خالف الكوفيين في مسائل كثيرة إلا أنه وافقهم في بعض منها، ودافع عنهم أحياناً، وبهذا نجد أن سمة مذهب البصريين هي الغالبة عليه، وأنه تفرد عنهم إذ رجح رأيه على رأيهم، واستخدم مصطلحين نحويين جديدين، وسنرى وجهاً آخر من تفرده واستقلاليته في الفصل التالي، وذلك عند الكلام على مخالفاته.

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين: ٢١٣ وما بعدها، و٢٥٣ وما بعدها.

(٢) انظر الفهرست: ١١٥-١٢٩.

الفصل الثاني

مخالفاته

عرفنا في الفصل الأول من هذا الباب أن ابن الحاجب قدم رأيه على رأي البصريين أحياناً، وأنه تفرد باستعمال مصطلحين نحويين، وسنرى في هذا الفصل وجهاً آخر من تفرده واستقلاليته، إذ خالف جمهور النحاة واعترض عليهم في مسائل، وساق عليها الأدلة والبراهين، وفي هذا امتدحه ابن خلكان فقال: «وخالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها»[1]، كما أنه خالف البصريين في بضع مسائل، وانتقد الكوفيين في كثير منها، وسنقف فيما يلي على أهم المسائل التي خالف فيها الجمهور، والمسائل التي خالف فيها البصريين، والمسائل التي خالف فيها الكوفيين.

أولاً- أهم المسائل التي خالف فيها الجمهور:

١-الجملة في باب الحكاية بالقول مفعول مطلق:

ذهب جمهور النحاة إلى أن الجملة المحكية بالقول مفعول به[2]، وخالف ابن الحاجب وذهب إلى أن القول غير متعدّ وأن ما يذكر بعده مصدر، واستدل على ذلك بأنه لو كان ما بعد القول مفعولاً به لكان غيره مما تتوقف عقليته عليه، وقال في إملائه على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُواْ عَنْهُ وَقَالُواْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[3]: «والجمل كلها في موضع نصب للمصدر المؤقت عند المحققين، وفي موضع نصب على المفعول به في قول الأكثرين، والصحيح أن القول غير متعدّ، وأن ما يذكر بعده من مثل ذلك مصدر، والدليل عليه أنه لو كان مفعولاً به لكان غيره مما تتوقف عقليته عليه،

---

(١) وفيات الأعيان: ٣/ ٢٥٠.

(٢) انظر مغني اللبيب: ٤٦٠.

(٣) القصص: ٢٨/ ٥٥.

وليس كذلك، وبيان أنه ليس غيره أنك إذا قلت: «قلت» فقد اشتمل دلالة على القول، كما أنك إذا قلت: «قعدت» فقد دل على القعود، فكما أنك إذا ذكرت قعوداً خاصاً لا تخرجه عن المصدرية في قولك: «قعدت القرفصاء» باتفاق، فكذلك إذا ذكرت قولاً خاصاً لا تخرجه عن المصدرية»[1].

وتعقّبه ابن هشام فقال: «والصواب قول الجمهور، إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من «ضربت زيداً» بأنه مضروب، بخلاف القرفصاء في المثال، فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة، لأنها نفس القعود، وأما تسمية النحويين الكلام قولاً فكتسميتهم إياه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ»[2]، وقال أيضاً: «وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة. . وهذا الذي قاله لم يقله أحد، ولا يقتضيه النظر الصحيح»[3].

ولكن ابن الحاجب لم يجزم بما ذهب إليه من أن الجملة المحكية بالقول مصدر، فقد أجاز أن تكون في حكم المفعول الواحد أو المصدر، فقال: «لأن الجملة المقولة وإن تعددت أجزاؤها في حكم المفعول الواحد أو المصدر»[4]، وقال مملياً على قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾[5]: «لأن القول يحكى بعد الجمل، وهي في موضع نصب بلا خلاف، إلا أنها هل هي مصدر أو مفعول به؟ ينبني على أن القول هل يتعدى أو لا يتعدى؟ وفيه قولان، فإن قلنا: يتعدى تعينت لقيامها مقام الفاعل إذا بني الفعل لما لم يسم فاعله، وإن قلنا: لا يتعدى كانت الجملة في موضع نصب بالمصدر»[6].

---

(١) أمالي ابن الحاجب: ١٩١.

(٢) مغني اللبيب: ٤٦٠-٤٦١.

(٣) مغني اللبيب: ٧٣٧.

(٤) أمالي ابن الحاجب: ٢٠٤.

(٥) المطففين: ٨٣/ ١٧.

(٦) أمالي ابن الحاجب: ٢٣٦.

ولعل ابن الحاجب أعاد النظر فيما قال أولاً من أن القول غير متعد، وأن ما يذكر بعده مصدر، فبدا له فيه شيء، فأجاز في المسألة وجهاً آخر هو المفعولية، وبنى ذلك على أن القول متعدّ أو غير متعدّ، ومثل هذا يقع للعلماء عادة، فترى العالم يفتي بمسألة، ثم يبدو له فيها وجه آخر، قال ابن جني: «ألا ترى أن العالم الواحد قد يجيب في الشيء الواحد أجوبة، وإن كان بعضها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوة القوي من إجازة الوجه الآخر»[1].

٢-الهمزة المعادلة بأم:

ذكر النحاة أن من مسوغات الابتداء بالنكرة دخول همزة الاستفهام عليها[2]، غير أنّ ابن الحاجب قصر ذلك على النكرة الداخلة عليها همزة الاستفهام وأم المتصلة، قال في كلامه على مسوغات الابتداء بالنكرة: «وإما غير موصوفة، كالنكرة الداخلة عليها همزة الاستفهام وأم المتصلة، فإنها إذا دخلت عليها دلت على أن المتكلم عالم بإثبات الحكم لأحدهما، إلا أنه لا يعلمه بعينه، فهو يسأل عن التعيين، وإذا كان الحكم معلوماً صار الخبر في المعنى كوصف، فكانت في المعنى كنكرة موصوفة»[3].

وردَّ عليه الرضي في دعواه بأن المتكلم عالم بإثبات لأحدهما إلا أنه لا يعلمه بعينه فقال: «ولو كان المجوز للتنكير في «أرجل في الدار أم امرأة» معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار للزم امتناع «أرجل في الدار» و«هل رجل في الدار» و«أرجل في الدار أو امرأة» لعدم لفظة أم الدالة على حصول الخبر عند المتكلم، وعدم شيء آخر يتخصص به المبتدأ»[4].

وأورد ابن هشام مذهب ابن الحاجب في أن همزة الاستفهام المسوغة

---

(١) الخصائص: ٢/ ٤٩١.

(٢) انظر شرح الكافية للرضي: ١/ ٨٩.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٣٨/ ب، وانظر أمالي ابن الحاجب: ٥٧٣-٥٧٤.

(٤) شرح الكافية للرضي: ١/ ٨٩-٩٠، والهمع: ١/ ١٠١.

للابتداء بالنكرة هي المعادلة بأم وقال معقباً: «وليس كما قال»[1].

٣-لـــو:

ذهب النحويون إلى أن جواب «لو» هو الممتنع لامتناع الشرط، وخالفهم ابن الحاجب وذهب إلى أنه يصح أن يقال: إنها يمتنع فيها الأول لامتناع الثاني، قال الرضي: «ثم إن النحاة قالوا: إن «لو» لامتناع الأول، وقال المصنف: بل هي لامتناع الأول لامتناع الثاني، قال: وذلك لأن الأول سبب والثاني مسبب، والمسبب قد يكون أعم من السبب، كالإشراق الحاصل من النار والشمس، قال: فالأولى أن يقال: لانتفاء الأول لانتفاء الثاني، لأن انتفاء المسبَّب يدل على انتفاء كل سبب»[2].

وصرح ابن الحاجب بمذهبه هذا واعتل له، ونشر فيه البحث فقال: «وظاهر كلام النحويين في قولهم: لو حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره أنهم يعنون بذلك امتناع الجواب لامتناع الشرط، لأنهم يذكرونه مع لولا فيقولون: لولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره، وهذا الممتنع هو الثاني باتفاق، ويقولون في لو: حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، وما ذكرناه أولى، لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبَّب، لجواز أن يكون ثَم أسباب أُخر، وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب، فصح أن يقال: إنها يمتنع فيها الأول لامتناع الثاني، لأن الثاني هو المسبب، فيدل انتفاؤه على انتفاء السبب، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[3] فإنما سيق للدلالة على انتفاء التعدد في الآلهة بامتناع الفساد، فدل امتناع الفساد على امتناع الآلهة، لأن امتناع تعدد الآلهة هو المقصود بالدلالة عليه هنا بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة لأمرين:

---

(١) مغني اللبيب: ٥٢٢.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٩٠.

(٣) الأنبياء: ٢١/ ٢٢.

أحدهما: أنه خلاف ما يفهم من سياق أمثال هذه الآية.

والآخر: أنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد، لجواز وقوع ذلك، وإن لم يكن تعدد في الآلهة، لأن المراد بالفساد ههنا خروج هذا النظام الموجود في السموات والأرض عن حاله التي هو جارٍ عليها في العادة، وذلك جائز أن يفعله الله تعالى، وإن انتفى تعدد الآلهة.

وإذا تحقق أن معناها في الظاهر يدل على أن الثاني منتف، فيلزم منه نفي الأول، ثبت أن معناها انتفاء الأول لانتفاء الثاني.

وقد تأتي على معنى أن الأول مرتبط بالثاني على سبيل التقدير، كما تقدم، إلا أنه لا يكون الثاني منتفياً، وذلك في مثل قوله في الحديث: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»[1]، وفي مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[2]، ألا ترى أن الشرط ههنا نفي الخوف، والمشروط نفي العصيان؟ فسياق الكلام على أنّ بين نفي الخوف ونفي العصيان ارتباطاً على سبيل التقدير، فلو قدر نفي العصيان منتفياً على ما تقدم فيما هو ظاهرها لوجب ثبوت العصيان، إذ نفي نفي الشيء إثبات له، فيكون قد أثبت له العصيان، وهو نقيض المعنى الذي سيق له الحديث، لأنه سيق للتمدح، فكيف يمدحه بالعصيان.

وكذلك الآية سيقت على أن بين ثبوت كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً وكون البحر مداداً وبين نفي النفاد عن كلماته ارتباطاً، فلو قدر نفي النفاد منتفياً على ما ذكرناه من ظاهر كلامهم في لولا أدى إلى أن يكون النفاد حاصلاً، إذ نفي النفي إثبات له، فيلزم منه خلاف ما علم، لأن سياق الآية على خلافه وخلاف المعقول، ولكن مثل ذلك إنما يأتي عند انتفاء القرائن الدالة على ثبوت الثاني، وذلك قد يكون من خارج، وقد يكون معلوماً من نفس سياق الكلام

---

(١) هو قول لعمر بن الخطاب، وليس حديثاً، وانظر الإيضاح: الأصل: ٤٥/أ.

(٢) لقمان: ٣١/ ٢٧.

الذي تضمنته لو»[1].

وانتقده الرضي في تعليله هذه المسألة فقال: «وفيما قال نظر، لأن الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه، سواء كان الشرط سبباً كما في قولك: «لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً»، أو شرطاً كما في قولك: «لو كان لي مال لحججت»، أو لا شرطاً ولا سبباً كقولك: «لو كان زيد أبي لكنت ابنه»، و«لو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة»[2].

ثم وافقه في مذهبه وصححه واعترض عليه في تعليله وعلَّل بما رآه وقال: «والصحيح أن يقال كما قال المصنف، هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني، أي أن امتناع الثاني يدل على امتناع الأول، لكن لا للعلة التي ذكرها، بل لأن «لو» موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي، والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعاً فيه، فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لأجل امتناع لازمه، أي الجزاء، لأن الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه»[3].

ونقل ابن هشام كلام ابن الحاجب السابق ملخصاً، ودفعه بأنه خلاف ما يخطر في البال وأنه ناكبٌ عمَّا يفهم من كلام العرب وقال: «وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في مثل «لو جئتني أكرمتك» وخلاف ما فسروا به عبارتهم»[4].

وممن وافق ابن الحاجب في رأيه هذا ابن الخباز[5]، قال عنه ابن هشام: «فإنه

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٢٥٦/ ب، ٢٥٧/ أ، وصنف ابن الحاجب رسالة في «لو» فصل فيها رأيه واستدل له، انظر أمالي ابن الحاجب [تحقيق د. هادي حسن حمودي]: ٣٢٣-٣٢٧.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٩٠.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٩٠.

(٤) مغني اللبيب: ٢٩١، وعزا ابن هشام كلام ابن الحاجب الذي نقله إلى أماليه، وليس كما قال، بل هو في الإيضاح: الأصل: ٢٥٦/ ب - ٢٥٧/ أ.

(٥) هو أحمد بن الحسين، شمس الدين بن الخباز، كان بارعاً في النحو واللغة، توفي سنة ٦٣٧هـ. بغية الوعاة: ١/ ٣٠٤.

من ابن الحاجب أخذ وعلى كلامه اعتمد»[1]، وناقشه في هذه المسألة وعرض رأيه فيها، ثم أجاب عن كلامه بقوله: «وأما ابن الخباز فإنه قال في «شرح الدرة» وقد تلا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾[2]: «يقول النحويون: إن التقدير: لم نشأ فلم نرفعه، والصواب: لم نرفعه فلم نشأ، لأن نفي اللازم يوجب نفي الملزوم، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع ومن نفي الرفع نفي المشيئة.

والجواب: أن الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة، وهي مساوية للرفع، أي متى وجدت وجد، ومتى انتفت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفي كل منهما انتفاء الآخر»[3].

٤-العامل في إذا:

ذهب الأكثرون إلى أن العامل في «إذا» الجزاء، وقال بعضهم: هو الشرط كما في «متى»[4]، وفصل الرضي في هذه المسألة فقال: «إن تضمن «إذا» معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من «متى» ونحوه، وإن لم يتضمن نحو: «إذا غربت الشمس جئتك» بمعنى «أجيئك وقت غروب الشمس» فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالاً»[5].

ذكر ابن الحاجب الاختلاف في العامل في «إذا» -إذا كانت شرطاً- وفي «متى» وقال:

«والعامل في «إذا» إذا كانت شرطاً مختلف فيه، فمنهم من يقول: شرطها، ومنهم من يقول: جوابها، وهم الأكثرون، بخلاف «متى» فإن الأكثرين على

---

(١) مغني اللبيب: ٢٩١.

(٢) الأعراف: ٧/ ١٧٦، والآية: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ . . ﴾.

(٣) مغني اللبيب: ٢٩١.

(٤) انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ١١٠.

(٥) شرح الكافية للرضي: ٢/ ١١٠.

العكس، أي: على أن يكون الشرط عاملاً فيها»[1].

ثم ذهب إلى أن العامل فيهما هو الشرط، فقال: «والحق أن «إذا» و«متى» سواء في كون الشرط عاملاً، وتقدير الإضافة في «إذا» لا معنى له، وما ذكروه من كونها لوقت معين مسلَّمٌ، لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها، كما يحصل في قولك: «زماناً طلعت فيه الشمس»، فإنه يحصل التعيين ولا تلزم الإضافة، وإذا لم تلزم الإضافة لم يلزم فساد عمل الشرط، والذي يدل على ذلك قولك: «إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غداً»، وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[2]، ومعلوم أن الجواب معنى قوله: (لسوف أخرج حياً)، فلو كان هو العامل، و«إذا» مضافة إلى الموت لفسد المعنى، إذ تصير «إذا» المراد بها وقت واقع فيه الإخراج، فيصير وقت الموت والإخراج واحداً، لأنه ظرف عندهم للإخراج، وهو قد نُسب إلى الموت على أنه ظرف، فلا يستقيم أن يكون ظرفاً للموت والإخراج جميعاً، وكذلك المثال في قولك: «إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غداً»، وهذا ظاهر في أن العمل للفعل الذي هو الشرط لا الجواب»[3].

وقال أيضاً: «وأما من فرّق بين «إذا» و«متى» باعتبار التعلُّق المتقدم فليس أيضاً بالجيد لما ذكرناه، فالأولى أن يكون العامل فيهما جميعاً فعل الشرط»[4]، وقال أيضاً: «اختلف الناس في العامل في «إذا» و«متى»، فقيل: العامل فيهما فعل الشرط، وقيل: العامل في «إذا» جواب الشرط، وفي «متى» الشرط، وهذا قول أكثر المحققين»[5]، ثم قال: «والصحيح أن العامل الشرط فيهما جميعاً، وما توهم من الإضافة في «إذا» وانتفائه في «متى» أو فيهما

(١) الإيضاح: الأصل: ١٢٨/أ.

(٢) مريم: ١٩/ ٦٦.

(٣) الإيضاح: الأصل: ١٢٨/أ.

(٤) أمالي ابن الحاجب: ١٨٧.

(٥) أمالي ابن الحاجب: ٨٦٩.

جميعاً غير صحيح»[1].

وانتقده الرضي في استدلاله بقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[2]، فقال: «فالجواب أن المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية لقيام القرينة، والمعنى: أإذا ما متُّ وصرتُ رميماً أُبعث، أي مع اجتماع الأمرين»[3].

واعترض عليه أيضاً في استدلاله بنحو قولهم: «إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً» فقال: «والجواب أن «إذا» هذه بمعنى «متى»، فالعامل شرطها، أو أن نقول: المعنى: إذا جئتني اليوم كان سبباً لإكرامي لك غداً، كما قيل في نحو: «إن جئتني اليوم فقد جئتك أمس»: إن المعنى «إن جئتني اليوم يكن جزاء لمجيء إليك أمس» ولعدم عراقة «إذا» في الشرطية ورسوخه فيها جاز مع كونها للشرط أن يكون جزاؤها اسمية بغير فاء»[4].

وتلقى ابن هشام المذهب القائل بأن العامل في «إذا» الشرط لا الجواب بالقبول والرضى، وعبر عن القائلين به بقوله: «وهو قول المحققين»[5]، وعن القائلين بالمذهب الثاني -وهو كون ما في جواب «إذا» من فعل أو شبهه عاملاً فيها- بأنه «قول الأكثرين»، ثم أورد على قول الأكثرين أربعة أمور[6].

وذكر أبو حيان أن مذهب الجمهور أن يعمل في «إذا» جوابها، ثم قال: «والمنصور أنها ليست مضافة إليها [أي إلى جملة بعدها] والعامل فيها الفعل الذي يليها»[7]، وفسر المرادي مذهب الجمهور بأنه يعمل في «إذا» الجواب

---

(١) أمالي ابن الحاجب: ٨٧٠.

(٢) مريم: ١٩/ ٦٦.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٢/ ١١١.

(٤) شرح الكافية للرضي: ٢/ ١١١.

(٥) مغني اللبيب: ١٠٠.

(٦) انظر مغني اللبيب: ١٠١.

(٧) ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٤٩.

إذا كان صالحاً للعمل، فإذا منع من عمله مانع قدر لها عامل يدل عليه الجواب[1].

٥-الاشتقاق في الحال:

اشترط جمهور النحاة الاشتقاق في الحال، وإن كانت جامدة تكلفوا ردها بالتأويل إلى المشتق[2]، وذكر ابن الشجري أن وجه المخالفة بين الحال والتمييز أن الحال في الأغلب يلزمها الاشتقاق، والمميز يلزمه أن يكون اسم جنس[3].

ورأى ابن الحاجب أن صحة الحد المقوِّم للحال كونها دالة على هيئة، ولم يشترط فيها الاشتقاق، وقال بعد أن ساق قول الزمخشري: «والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتهما في هذا الباب»[4]: «يعني بمنزلة الصفة والمصدر في صحة وقوعهما حالاً، وذلك تنبيه منه على أن صحة الحد المقوم للحال كونها دالة على هيئة، فلا ينظر إلى ما يقوله كثير من النحويين من أنها مشتقة»[5]، ولذا قال في تعريفه للحال: «ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى»[6].

وتقصَّصه الرضي فقال: «وقوله: كل ما دل على هيئة صحّ أن يقع حالاً نحو: «هذا بسراً أطيب منه رطباً»، هذا رد على النحاة، فإن جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال»[7]، ثم وافقه في عدم اشتراطه الاشتقاق في الحال وقال: «قال المصنف -وهو الحق-: لا حاجة إلى هذا التكلف، لأن الحال هو المبين للهيئة كما ذكره في حده، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال،

---

(١) انظر الجنى الداني: ٣٦٩-٣٧٠.

(٢) شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٠٧.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٧٣.

(٤) المفصل: ٦٢.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٧٧/ ب.

(٦) الكافية: ١٠٣.

(٧) شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٠٧.

فلا يتكلف تأويله بالمشتق»[1]، إلا أنه ذهب مع جمهور النحاة إلى أن الأغلب في الحال الاشتقاق وقال: «ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال والوصف الاشتقاق»[2].

ومثّل سيبويه بالحال الواقعة اسماً جامداً فقال: «هذا مالك درهماً، وهذا خاتمك حديداً»[3]، وظاهر كلام ابن مالك أنه لا يشترط الاشتقاق في الحال، قال: «وإنما كان الحال جديراً بوروده مشتقاً وغير مشتق ومنتقلاً وغير منتقل، لأنه خبر في المعنى والخبر لا حجر فيه، بل يرد مشتقاً وجامداً ومنتقلاً ولازماً، فكان الحال كذلك»[4]، ومفهوم كلام ابن هشام أنه لا يشترط الاشتقاق أيضاً، قال: «وكثير يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولة بالمشتق، وليس كذلك»[5]، وبذا ينهج ابن الحاجب منهج سيبويه وابني مالك وهشام في عدم اشتراط الاشتقاق في الحال.

٦-الاشتقاق في الصفة:

اشترط جمهور النحاة في الصفة كونها مشتقة أو شبه مشتقة[6]، كاسم الإشارة والمنتسب، وعدد ابن مالك الأشياء التي ينعت بها فقال:

وانعتْ بمشتقٍّ كصَعب وذَربْ ... وشبهه كذا وذي والمنتسبْ[7]

وسوّغ سيبويه والمبرد الوصف بالاسم الجامد بتأويله بوصف مناسب[8].

ولم يشترط ابن الحاجب في الوصف أن يكون مشتقاً، واكتفى بكونه دالاً

---

(١) شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٠٧.

(٢) شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٠٧.

(٣) الكتاب: ١/ ٣٩٦.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٢٣.

(٥) مغني اللبيب: ٥١٧.

(٦) انظر شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٠٧.

(٧) ألفية ابن مالك: ٤٥، وانظر شرح التسهيل له: ٣/ ٣٢٠.

(٨) انظر الكتاب: ٢/ ٢٨-٢٩، والمقتضب: ٣/ ٣٤٢، ٣/ ٢٥٩.

على معنى في متبوعه مشتقاً كان أو لا[1]، فقال: «ولا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً، مثل تميميّ، وذي مال، أو خصوصاً مثل: «مررت برجلٍ أيِّ رجل» و«مررت بهذا الرجل وبزيد هذا»[2].

ووافقه الصبّان[3] في هذه المسألة إذ قال: «قوله: وانعت بمشتق، إلى آخره، المتبادر منه أنه يشترط في النعت كونه مشتقاً أو مؤولاً به، وهو رأي الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط، وأن الضابط دلالته على معنى في متبوعه، كالرجل الدال على الرجوليّة»[4].

٧-العطف على اسم «أنَّ» المفتوحة بالرفع:

أجاز النحاة أن يعطف على أسماء الحروف المشبهة بالفعل بالرفع بشرطين:

استكمال الخبر، وكون العامل إنَّ أو أنَّ أو لكنَّ، قال ابن هشام: «والمحققون على أن رفع ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حذف خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل، لا على محل الاسم، مثل: «ما جاءني من رجل ولا امرأة» بالرفع، لأن الرافع في مسألتنا الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ»[5] وكذا قال المبرد[6]، وأشار الرضي إلى أنَّ «إنَّ» المكسورة لا تغير معنى الجمل، ومن أجل ذلك قال: «كان اسمها المنصوب في محل الرفع، لأنها كالعدم، إذ فائدتها التأكيد فقط، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع، ثم اعلم أنه تختلف عبارتهم في ذلك، يقول بعضهم -كما قال المصنف-: يعطف على اسم المكسورة بالرفع، وبعضهم يقول: على موضع إنَّ

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي: ١/ ٣٠٣.

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب: ٥٧.

(٣) هو أبو العرفان محمد بن علي المصري، المعروف بالصبان، عالم بالعربية والأدب، توفي سنة ١٢٠٦هـ. انظر هدية العارفين: ٢/ ٣٤٩.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٦٢.

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ٢٥٦.

(٦) انظر المقتضب: ٤/ ١١٢-١١٣.

مع اسمها . .»[1] .

وخالف ابن الحاجب فذهب إلى أن «أنَّ» المفتوحة إذا كانت في حكم المكسورة، جاز رفع الاسم المعطوف على اسمها باعتبار المحل، وقال في قوله تعالى: ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[2]: «ورسوله بالرفع معطوف على اسم «أنَّ» باعتبار المحل، وإن كانت مفتوحة، لأنها في حكم المكسورة، وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون، فإنهم إذا قالوا: يعطف على اسم «إنَّ» المكسورة دون غيرها أوهموا أنه لا يجوز العطف على المفتوحة.

والمفتوحة تنقسم إلى قسمين: قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع، وقسم لا يجوز، فالقسم الذي يجوز هو أن تكون في حكم المكسورة كقولك: «علمت أن زيداً قائم وعمرو»، لأنه في معنى «إنَّ زيداً قائم وعمرو»، فكما جاز العطف ثَم جاز هنا، ألا ترى أن «علم» لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر، يدل ذلك على وجوب الكسر في قولك: «علمت إنَّ زيداً لقائم»، وإنما انتصب بعدها توفيراً لما تقتضيه «علمت» من معنى المفعولية، وإذا تحقق أنها في حكم المكسورة وجب أن تكون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة، فجاز العطف على موضعها إجراءً لها مجرى المكسورة، لأنها في حكمها، فإن كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع مثل قولك: «أعجبني أنَّ زيداً قائمٌ وعمراً» فلا يجوز إلا النصب، ولا يستقيم الرفع بحال عطفاً على اسم «أنَّ» لأنها ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لأنها في موضع مفرد من كل وجه»[3] .

وردَّ الرضي عليه بقوله: «وفيما قال المصنف مع هذا التحقيق البالغ

---

(١) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٢.

(٢) التوبة: ٩/ ٣.

(٣) أمالي ابن الحاجب: ١٨٢-١٨٣.

والدقيق نظر، وذلك لأنا بعد تسليم أن المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير اسمين نقول: إن ذينك الاسمين بتقدير المفرد، فـ «علمت أنَّ زيداً قائم» بتقدير «علمت زيداً قائماً»، و«علمت زيداً قائماً» بتقدير «علمت قيام زيد» كما مر في أفعال القلوب، فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع جزأيها بتقدير المفرد، إذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد، هذا مع أنَّ الحق أن «أنَّ» مع ما في حيّزها ليست بتقدير اسمين، بل هي من أول الأمر بتقدير اسم مفرد، أعني المصدر الذي ذانك الاسمان المنصوبان مؤولان به»[1].

وسوغ الرضي ما حمل ابن الحاجب على إجازة العطف على اسم «أنَّ» بالرفع فقال: «وإنما دعا المصنف إلى هذا التكليف أنه رأى سيبويه مستشهداً على العطف على محل اسم المكسورة بقوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ الآية، و«أذان» بمعنى الإعلام، وكذا استشهد سيبويه بقوله[2]:

وإلاّ فاعلموا أنَّا وأنتمْ بُغاةٌ ما بقينا في شِقاق

على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الأول، والتقدير: أنا بغاة وأنتم بغاة، فلولا أن المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور»[3]، وابن الحاجب مسبوق بالقول في هذه المسألة بابن جني، وتعليله هو تعليله[4].

٨-صرف «سراويل»:

لا يصرف النحويون «سراويل» في معرفة ولا نكرة، ذكر ذلك المبرد وعلله فقال: «لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف، نحو قناديل

---

(١) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٣.

(٢) هو بشر بن أبي خازم، والبيت في ديوانه: ١٦٥، والكتاب: ٢/ ١٥٦، والإنصاف: ١٩٠، والخزانة: ٤/ ٣١٥.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٥٣.

(٤) انظر الخزانة: ٤/ ٣١٦، نقل البغدادي كلام ابن جني على هذه المسألة من «إعراب الحماسة».

ودهاليز، فكانت لما دخلها الإعراب كالعربية، فهذا جملة القول في الأعجمي الواقع على الجنس والمخصوص به الواحد للعلامة»[1].

وخالف ابن الحاجب وذهب إلى أن «سراويل» مصروف وبيّن ذلك بقوله: «ومنهم من يقول: هو عربي غير منصرف، فلا جواب إلا ما ذكره الزمخشري[2] حيث قال: هو في التقدير جمع سروالة، وهو ضعيف كما تقدم، وإنما يقوى بعد ثبوت كونه عربياً وكونه غير منصرف لما يؤدي من منع الصرف بغير علة، وهو معلوم الامتناع، فكان ارتكاب ذلك لازماً، ونُقل عن سيبويه أن سراويل أعجمي أعرب كما أعرب الآجُر، إلا أنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف، ثم قال: «فإن حقَّرتَها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عَناق اسم رجل»[3] فقيل: ظاهره أنه عنده غير منصرف، وهو الصحيح، وقيل: بالعكس من قوله: «كما أعرب الآجر»، وهو منصرف، وهو فاسد لأنه قال: «إلاّ»، وقيل: من قوله: «فإن حقّرتَها»، وهو ضعيف، لأن الغرض الآن بيان أن الجمع خلفه غيره، وهو مشابهه»[4].

وقال أيضاً: «وإذا صرف فلا يتعين أنه أعجمي، ولا يكون فيه إشكال، لأن المانع كونه جمعاً على صيغة منتهى الجموع، وإذا لم يكن جمعاً فلم يوجد المشروط، فلذلك قال[5]: «وإذا صرف فلا إشكال»[6]»[7].

وابن الحاجب في إجازته صرف «سراويل» تابع لأبي علي الفارسي[8]،

---

(١) المقتضب: ٣/ ٣٢٦، وانظر شرح الكافية للرضي: ١/ ٥٧.

(٢) انظر المفصل: ١٧.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٢٢٩.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٢٧/ أ.

(٥) أي: ابن الحاجب.

(٦) الكافية: ٣.

(٧) أمالي ابن الحاجب: ٥٩٧.

(٨) انظر الخزانة: ١/ ١١٢.

وأشار المبرد والأخفش إلى أن من العرب من يصرف سراويل على أنه جمع مفرده سروالة[1].

٩-المضاف إلى ياء المتكلم:

ذكر ابن الشجري أن بناء ما قبل ياء المتكلم على الكسرة واجب، وعلل ذلك[2]، وذهب ابن جني إلى أن كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو «غلامي» و«صاحبي» لا إعراب ولا بناء، وعلل ما ذهب إليه[3]، وردَّ عليه ابن الشجري[4]، وذهب أبو البقاء العكبري إلى أنه «ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين، لأن حد المعرب ضدُّ حد المبني، وليس بين الضدين هنا واسطة، وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم غير مبني، إذ لا علة فيه توجب البناء، وغير معرب إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحة إعرابه»[5].

وأشار الرضي إلى أن ابن الحاجب خالف مذهب النحاة في باب «غلامي» وعده من القسم المعرب المقدر إعرابه، ووافقه في ذلك وقال: «واعلم أن مذهب النحاة أن باب «غلامي» مبني لإضافته إلى المبني، وخالفهم المصنف كما رأيت، لأنه عده من قسم المعرب المقدر إعرابه، وهو الحق، بدليل إعراب نحو غلامه وغلامك وغلامي، ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبني مطلقاً سبب البناء»[6].

وصرح ابن الحاجب بمذهبه هذا فقال: «ومن زعم أنه مبني غلط، فإن الإضافة إلى المضمر لا توجب بناء ولا تجوّزه على قياس لغتهم، ومن زعم أنه

---

(١) انظر المقتضب: ٣/ ٣٤٥، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٥٧.

(٢) انظر أمالي ابن الشجري: ١/ ٣-٤، والأشباه والنظائر: ١/ ٦٢٥-٦٢٦.

(٣) انظر الخصائص: ٢/ ٣٥٦.

(٤) انظر أمالي ابن الشجري: ١/ ٤.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٦٧.

(٦) شرح الكافية للرضي: ١/ ٣٥.

في حال الخفض معرب لفظاً وفي غيره تقديراً فعمدته وجود الكسرة، ويُبطله أن تحقق المفرد ثابت قبل التركيب، وقد ثبت للمفرد كسرة لموجب، فلا أثر لموجب طارئ»[1]، وقال أيضاً: «وهذا الاسم عند المحققين معرب، لأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناء المضاف ولا تجوزه إلا في الظروف»[2].

وذهب ابن مالك إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب تقديراً في الرفع والنصب، ظاهر إعرابه في حال الجر[3].

١٠-المسألة الزنبورية:

أصل هذه المسألة تلك المناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي، إذ سأل الكسائي سيبويه عن قول العرب: «قد كنتُ أظنُّ أنَّ العقرب أشدُّ لسعةً من الزُّنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها» فقال سيبويه: «فإذا هو هي، ولا يجوز النصب»، فقال له الكسائي: لحنت[4].

وتعرض ابن الحاجب لهذه المسألة، فوجه قول سيبويه فيها، ثم التفت إلى قول الكسائي، وجعل «إياها» منصوباً على الحال، وقال: «وأما وجه من قال: فإذا هو إياها فإنه يقدر الخبر محذوفاً أيضاً، ويجعل «إياها» حالاً على حذف مضاف، فيكون المضاف المحذوف وهو الحال في المعنى مقدراً بمثل، و«مثل» إذا أضيفت لفظاً أو تقديراً لا توجب تعريفاً، فكأنه قال: فإذا هو مثلها، فقدر الخبر محذوفاً، كما قدر في قولك: «فإذا زيدٌ قائماً»، ونصب «مثلها» على الحال، كما نصب «قائماً» على الحال من المضمر المقدم ذكره، ثم حذف المضاف الذي هو «مثل» وأقام المضاف إليه مقامه، فوجب إعرابه بإعرابه، فوجب الإتيان

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٢١/ب.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١٠٤/ب.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٧٩.

(٤) انظر أمالي الزجاجي: ٢٣٩، ومجالس العلماء: ٩-١٠، والإنصاف: ٧٠٢، والأشباه والنظائر: ٣/ ٢٩.

بالضمير المنصوب، فصار اللفظ لفظ الضمير المنصوب، والمراد في المعنى المضاف المحذوف الذي هو «مثل»، وهذه تشبه قولهم: «قضيةٌ ولا أبا حسن لها»[1]، فإن التقدير: ولا مثل أبي حسن لها، والمعنى عليه، فحذف «مثل» وأقيم المضاف إليه مقامه، فوجب إعرابه بإعرابه، وهو النصب، فانتصب لانتصاب المضاف المحذوف، لأنه معمول للا مباشرة، فيتوهم الامتناع من حيث إن «لا» دخلت على معرفة منصوبة، فإذا قدر هذا التقدير ارتفع هذا الإشكال، فكانت «لا» داخلة على نكرة على بابها، ولم يبق إلا حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ولا بأس بذلك إذا كان ذلك معلوماً، فكذلك ههنا يتوهم أن «إياها» هو المراد بالحال، فيمنع لامتناع أن يقع الحال مضمراً، فإذا قدر «مثل» مضافاً هو الحال في المعنى حذف وأقيم المضاف إليه مقامه ساغ ذلك، كما في قولهم: «قضية ولا أبا حسن لها»[2].

ورأى ابن هشام أن جواب سيبويه في هذه المسألة هو الوجه، وأن ما أجاب به الكسائي وهو «فإذا هو إياها» خارج عن القياس، وساق في نصب الضمير «إياها» خمسة أوجه، منها أنه منصوب على الحال من الضمير المستكنّ في الخبر المحذوف وأن التقدير: «فإذا هو ثابت مثلها»، وأشار إلى أن ابن الحاجب هو القائل بهذا، ثم عقب فقال: «وهو وجه غريب»[3]، أي: أن يعرب الضمير (إياها) حالاً.

وأجاز ابن مالك أن يحكم على الاسم المعرف المضاف إلى كلمة (مثل) بالتنكير ويوصف به نكرة، ويكون حالاً للمعرفة، قال: «وإن كان المضاف مِثْلاً جاز الحكم على المضاف إليه بالتنكير وينعت به نكرة، نحو مررت برجل زهير شعراً، ويجعل حالاً للمعرفة نحو: هذا زيد زهيراً شعراً. لأن الأصل: مررتُ

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٢٩٧، والمقتضب: ١/ ٣٦١.

(٢) أمالي ابن الحاجب: ٨٧٥.

(٣) مغني اللبيب: ٩٧.

برجل مثل زهير، وهذا زيد مثل زهير، فحذف لفظ «مثل» ونوي معناه، فجرى مجرى ما نوي فيه معناه وإن كان لفظه لفظ المعرفة»[1].

فابن الحاجب خالف جمهور النحاة، فلم يذكر في توجيه النصب في هذه المسألة إلا وجه الحالية، ولم يشر إلى شيء من الأوجه التي ذكرها ابن هشام عن النحويين.

تلك أهم المسائل التي خالف فيها ابن الحاجب جمهور النحويين، على أنه كان مسبوقاً بالقول في غير ما مسألة منها، نحو مسألة العطف على اسم أن المفتوحة بالرفع، فإن ابن جني أجازها قبله، ومسألة صرف سراويل، فإن الفارسي أجاز صرفه والأخفش والمبرد نقلا صرفه عن العرب على أن مفرده سروالة.

ومسألة عدم اشتراطه الاشتقاق في الحال فإنه سلك فيها سبيل سيبويه ووافقه ابنا مالك وهشام، ومسألة عدم اشتراطه الاشتقاق في الصفة فإن سيبويه والمبرد أجازا أن تقع الصفة جامدة على أن تؤول بمشتق، ووافق الصبّان ابنَ الحاجب في هذه المسألة.

وبذا برز جانب من شخصيته، وسيظهر وجه آخر منها حين الحديث عن مخالفاته للبصريين.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٦٨.

ثانياً- أهم المسائل التي خالف فيها البصريين:

سلفت الإشارة إلى أن مذهب البصريين النحوي هو الغالب على آراء ابن الحاجب النحوية، وأنه وافقهم في غير ما مسألة، غير أن غلبة مذهبهم عليه لم تَحُلْ بينه وبين توجيه النقد إليهم، ولم تمنعه من موافقة الكوفيين، ذلك أنه يأخذ بما يتفق وقناعته العلمية، ويقبل ما يؤيده الدليل العلمي، ويقويه التفكير السديد، ورأينا أنه انتقد أعلام النحاة البصريين من مثل سيبويه والمبرد والمازني والفارسي[1]، واعترض على أشياخ الكوفيين من مثل الكسائي والفراء[2]، وفي هذه الفقرة نقف على أهم المسائل التي خالف فيها البصريين.

١-اليوم الجمعة، اليوم السبت:

أجاز البصريون رفع اليوم ونصبه في «اليوم الجمعة» و«اليوم السبت» على تأويل الجمعة بمعنى الاجتماع والسبت بمعنى الراحة، ولم يجيزوا إلا الرفع في سائر أيام الأسبوع[3].

وتعقبهم ابن الحاجب في إجازتهم الرفع والنصب مع يومي الجمعة والسبت فقال: «وأما ما أجازه بعض البصريين من قولهم: اليوم الجمعة واليوم السبت بتأويل عمل الاجتماع والسكون من معنى الجمعة والسبت فضعيف، وإجازة بقية الأيام أضعف»[4].

وجوز الرضي نصب اليوم إذا وقع خبراً عن الجمعة والسبت على ضعف وقال: «واعلم أن اليوم إذا وقع خبراً عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على

---

(١) انظر ما سلف ص: ٢١٧-٢١٨.

(٢) انظر ما سلف ص: ٢١٨.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٢٣، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٩٦، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٦، والهمع: ١/ ١٠٠.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٤٠/أ.

ضعفه»[1]، وعلل ذلك قائلاً: «لكونهما في الأصل مصدرين، فمعنى «اليوم الجمعة» أو «السبت» أي الاجتماع أو السكون، والأولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومَين»[2].

٢-في الدار رجل:

لا يجيز البصريون «رجلٌ في الدار» وأجازوا «في الدار رجل»، وأجاز الكوفيون «رجل في الدار»، لأنه عندهم فاعل[3]، وساق ابن الحاجب اعتلال البصريين لقولهم وقال: «ورده البصريون بجواز «إنَّ في الدار زيداً» وجواز «في داره زيد»، لأن الضمير يوجب أن يكون التقدير «زيدٌ في داره»، وذلك يمنع كونه فاعلاً، وقال البصريون: هو مبتدأ، ثم اختلفوا في تعليله فقال قوم: إنما جاز «في الدار رجل» لأنه تعين للخبرية، ولم يجز «رجل في الدار» لاحتمال أن يكون صفة، فينتظر السامع الخبر، فلا يلزم من جواز «في الدار رجل» مع نفي الاحتمال جواز «رجل في الدار» مع بقاء الاحتمال»[4].

ثم دفعه وعقب عليه، وذهب مذهب الكوفيين في أن الاسم الواقع بعد الظرف فاعل فقال: وهذا غير مستقيم، لأن مثل هذا الاحتمال لا يمنع بدليل قولهم: «زيد القائم» فإنه خبر له باتفاق، مع أنه يجوز أن يكون صفة، ويجوز أن يكون خبراً، فينتظر السامع الجواب، فلم يكن هذا الاحتمال مانعاً.

الثاني[5]: أن الغرض أن يبين قرب النكرة من المعرفة في الموضع الذي وقعت فيه النكرة مبتدأة، وهذا الفرق لم يحصِّل للنكرة تقريباً من المعرفة.

وقال قوم: إنما جاز «في الدار رجل» لأن الخبر في معنى الصفة، لأنا حكمنا

---

(١) شرح الكافية للرضي: ١/ ٩٦.

(٢) شرح الكافية للرضي: ١/ ٩٦.

(٣) انظر الإنصاف: ٥١-٥٥، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٩٤، ومغني اللبيب: ٤٩٤.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٣٩/أ.

(٥) أي التعليل الثاني، والأول قوله: «لأنّ مثل هذا الاحتمال..».

بالخبر عليه قبل ذكره، فلم يأت إلا بعد أن صار كأنه موصوف، ألا ترى أن الفاعل لما كان الحكم عليه مقدماً جاء معرفة ونكرة.

ويرد عليه جواز «قائم رجلٌ» على أنه خبر مقدم، ويجاب إما بكثرة تصرفهم في الظروف، وإما بقوة معنى الفاعل فيه، حتى قال كثير بأن الفعل مقدر مراد، وإما بكون الظرف يتعين بتقديمه للخبرية»[1].

ورأينا أنه خالف البصريين ورجح رأيه على رأيهم وذلك في مسألة إعراب كلا وكلتا[2].

هذه أهم المسائل التي خالف فيها البصريين، وهي قليلة إذا ما ووزنت بالمسائل التي وافقهم فيها.

(١) الإيضاح: الأصل: ٣٩/أ.

(٢) انظر ما سلف ص: ٢٢٩.

ثالثاً- أهم المسائل التي خالف فيها الكوفيين:

خالف ابن الحاجب الكوفيين في أكثر المسائل، وقد رأينا بعضاً منها عند الكلام على موقفه من المسائل الخلافية، وسنتعرف فيما يلي بعضاً آخر منها:

١-منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي، وأبو القاسم بن بَرهان[١] من البصريين، وخالفهم البصريون فلم يجيزوه، وأجمع الفريقان على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر[٢].

وخالف ابن الحاجب الكوفيين في ذلك، ورد الشواهد التي احتجوا بها وقال: «وقوله: «وما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثبت»، أي: ليس بحجة، والذي تعلق به الكوفيون هو قول الشاعر، وهو العباس بن مرداس:

فما كان حصن ولا حابسٌ ... يفوقان مِرْداس في مَجمع

فإن أراد به أنه ليس بحجة لأن الرواية «يفوقان شيخي في مجمع» كما يقوله بعض البصريين في ردّه كأبي العباس المبرد فليس بمستقيم، وإن صحت هذه الرواية، لأن الرواية الأخرى صحيحة منقولة في الكتب الصحاح كصحيح مسلم وغيره، ويكفي في التمسك به رواية صحيحة، وإن روي غيرها من جهة أخرى فلا يضر، إذ ليس بينهما تعارض.

وإن أراد بقوله: ليس بحجة لأنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء فمستقيم عند الأكثرين...»[٣].

---

(١) هو إقبال بن علي بن أبي بكر، واسمه أحمد بن بَرهان أبو القاسم، يُعرف بابن الغاسلة، مقرئ نحوي لغوي، من أهل واسط، توفي سنة ٥٨٤هـ. إنباه الرواة: ١/ ٢٣٦-٢٣٧.

(٢) انظر الإنصاف: ٤٩٩، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٨.

(٣) الإيضاح: الأصل: ٢٨/ أ-ب.

٢-تحمُّل خبر المبتدأ للضمير:

رأى الكوفيون أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً تضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ، وخالف البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً[١]، وعرض ابن الحاجب مذهب الكوفيين ورماهم بالتعسف إذ قال: «وزعم الكوفيون أن كل خبر لمبتدأ فيه ضمير، ويتأولون غير المشتق بالمشتق، وهو تعسف غير محتاج إليه»[٢].

٣-تقديم الخبر على المبتدأ:

لم يجز الكوفيون تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة[٣]، ورد ابن الحاجب قول الكوفيين فقال: «وقول الكوفيين: لا يجوز تقديم الخبر في غير ما أوجبه استفهام ونحوه، مردودٌ بقولهم: «تميميٌّ أنا» و: «مَشْنوءٌ من يشنؤك» و: ﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾[٤]»[٥].

٤-هذا:

ذهب الكوفيون إلى أن «هذا» وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة، وخالف البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذي، وكذلك أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة[٦].

ودفع ابن الحاجب قول الكوفيين وقال: «ما ذكره الكوفيون ليس بثبت

---

(١) انظر الإنصاف: ٥٥-٥٦.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٣٩/أ.

(٣) انظر الإنصاف: ٦٥-٧٠.

(٤) الجاثية: ٤٥/ ٢١، والآية: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٤٠/أ.

(٦) انظر الإنصاف: ٧١٧-٧٢٢.

حيث قالوا: إن ذا يجيء بمعنى الذي إذا لم يكن مقترناً بما لخروجه عن القياس وقلته»[1].

٥-وخالفهم في مسائل أخرى، منها أنهم ذهبوا إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً، ولم يجزه البصريون[2]، وفي مسألة «الخمسة الأثواب»[3]، ورأينا فيما سبق جملة من المسائل خالفهم فيها.

فابن الحاجب خالف جمهور النحاة في مسائل، وكانت له سبيله في الاستدلال والاستنتاج، كما أنه خالف البصريين والكوفيين، إلا أن مخالفته للكوفيين كانت أكثر منها للبصريين، وبهذا يتأكد ما قلته من أن المذهب البصري هو الغالب عليه، ويبرز تفرده على أنه عالم له آراؤه واستقلاله، وله مكانته عند من خلَفه، وسنرى في الفصل التالي موقف ثلاثة أعلام منه لنتعرف منزلته عندهم وتكتمل شخصيته العلمية.

---

(١) الإيضاح: الأصل: ١٢٣/أ.

(٢) انظر الإيضاح: الأصل: ٦٨/أ.

(٣) انظر الإيضاح: الأصل: ٩٦/ب، والكتاب: ١/ ٢٠٦، والمقتضب: ٢/ ١٧٥.

الفصل الثالث

موقف المتأخرين من ابن الحاجب

وقفنا في الفصلين السالفين على المذهب النحوي لابن الحاجب، وأهم مخالفاته التي خالف فيها جمهور النحاة، والبصريين والكوفيين، ومن أجل أن نتعرف مكانته عند المتأخرين سأتكلم في هذا الفصل على موقف ثلاثة علماء منه، وهم الرضي الأستراباذي وابن هشام والبغدادي، وذلك لكثرة ما احتفوا بآرائه في مصنفاتهم، وعوّلوا عليها وسار ذكرها عندهم، وسأتناول استفادة كل واحد من هؤلاء منه ومآخذه وثناءه عليه.

أولاً- موقف الرضي الأستراباذي من ابن الحاجب:

شرح الرضي «الكافية» لابن الحاجب، وفصل في شرحه هذا القول على مذاهب المصنف وناقشها، ونقل من كتاب «الإيضاح» في مواضع كثيرة، واستفاد منه، وسأتحدث فيما يلي عن أهم المواضع التي أفاد فيها من ابن الحاجب.

١-استفادته منه:

استعان الرضي بآراء ابن الحاجب، ومن ذلك أنه نقل عنه جوابين في توجيهه رفع «الضامر» في بيت الشاعر[(١)]:

يا صاحِ يا ذا الضّامرُ العَنْس ... والرَّحْلِ والأقتابِ والحِلْس

وقول الآخر[(٢)]:

يا ذا المُخوِّفَنا بمقتلِ شيخه ... حُجُرٍ تَمَنِّيَ صاحبِ الأحلام

فقال: «وذكر في «شرح المفصل» في تجويز الرفع في نحو: يا ذا المخوفنا... وفي نحو: يا صاح يا ذا الضامر العنس، مع أنهما مضافان علّتين:

---

(١) البيت في الإيضاح: الأصل: ورقة ٦٢/أ.

(٢) البيت في الإيضاح: الأصل: ورقة ٦٢/ب.

إحداهما: أن صفة اسم الإشارة لا تكون إلا مفردة، كما يجيء في باب الوصف، فكأنه قال: يا ذا الرجل الضامر العنس، فالصفة في الحقيقة مفردة.

والثانية: أن اللام في الضامر والمخوِّف اسم موصول مع صلته في حكم المفردة، وإن كان مضارعاً للمضاف، فكأنه قال: الذي ضمرت عنسه، ولو كان «الذي ضمرت عنسه» يقبل حركة لم تكن إلا الرفع، فكذا ما كان مثله»[1].

ومن استفادته منه أنه نقل رأيه في أن العامل في المستثنى هو المستثنى منه بواسطة «إلا» فقال: «وقال المصنف في شرح المفصل: العامل فيه المستثنى منه بواسطة إلا، قال: لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل، نحو: «القوم إلا زيداً إخوتك»[2].

ونقل مذهبه في الصفة فقال: «قال في شرح المفصل: الصفة تطلق باعتبارين: عام وخاص..»[3].

وذكر رأيه في أن «هذان واللذان» ليس لهما واحد وإنما هي صيغ وضعت للمثنى فقال: «وكان عليه أيضاً أن يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما، لأن ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل أنها صيغ موضوعة للمثنى، غير مبنية على الواحد، وقال: ويدل عليه جواز تشديد نون هذان، وأنهم لم يقولوا: ذيان واللذيان..»[4].

واستعان به فنقل كلامه على الآية: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[5]، وتوجيهه للقراءتين فيها[6].

---

(١) شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٧١، وانظر الإيضاح: الأصل: ٦١/ أ.

(٢) شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٢٧، وانظر الإيضاح: الأصل: ٨٥/ ب.

(٣) شرح الكافية للرضي: ١/ ٣٠١، وانظر الإيضاح: الأصل: ١٠٧/ ب.

(٤) شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٩، وانظر الإيضاح: الأصل: ١١٨/ ب.

(٥) هود: ١١/ ٨١.

(٦) انظر الإيضاح: الأصل: ٨٦/ ب.

ونقل كلامه على بيت الشاعر[1]:

وكـــــلُّ أخٍ مفارقُـــــهُ أخـــــوهُ لعَمـــــر أبيـــــكَ إلاّ الفَرقـــــدان

وذكر وجهي الشذوذ فيه اللذين ساقهما ابن الحاجب في الإيضاح[2].

ويستفيد منه ويسوق أقواله دون الإشارة إليه، فقد ذهب إلى أن «هَنَّا» في الأصل للمكان واستعير للزمان في بيت الشاعر[3]:

حَنَّـــت نَـــوَارُ ولاتَ هَنَّـــا حَنَّـــت وبـدا الـذي كـانتْ نَـوَارُ أجَنَّـت

وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب في الإيضاح إذ قال: «وقوله: حنت نوار.. البيت محمول على الزمان»[4].

ومن ذلك أنه استشهد على أن الاستفهام قد يحذف بعد «ليت شعري» ببيت الشاعر[5]:

ليـتَ شـعري مسـافرَ بـن أبـي عمـ ـــ ـــرو ولَيْـتٌ يقولُـها المحـزونُ

وذهب إلى أن التقدير «ليت شعري أنجتمع أم لا»، فقال: «وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله: ليت شعري.. البيت، أي: ليت شعري أنجتمع أم لا»[6]، وهو في هذا يقول ما قاله ابن الحاجب إذ قال: «ولا يستقيم أن يقول أحد: ليت شعري مقتصراً من غير انضمام شيء آخر إليه، وإنما المعروف ليت شعري أيُّ الرجلين عندك، أو أزيد عندك أم عمرو، ونحو ذلك، وقوله: ليت شعري مسافر.. البيت، محمول على الحذف للقرينة والمعنى: أنجتمع أم لا»[7].

---

(١) انظر تخريج البيت في الإيضاح: الأصل: ٨٧/ب.

(٢) انظر الإيضاح: الأصل: ٨٧/ب، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٤٧.

(٣) انظر تخريج البيت في الإيضاح: الأصل: ورقة ١٠١/ب.

(٤) الإيضاح: الأصل: ١٠١/ب.

(٥) تخريج البيت في الإيضاح: الأصل: ورقة ٤٧/أ.

(٦) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٦٣.

(٧) الإيضاح: الأصل: ٤٧/أ.

ومنه أيضاً أنه استشهد على أن «هَن» يكنى به عن العلم فقال: «وقد يكنى بهَن عن العلم، كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد[1]:

اللهُ أعطاكَ فضلاً من عطيّته ... على هَنٍ وهَنٍ فيما مضى وهَن

يعني عبد الله وحسناً وإبراهيم بن حسن بن حسين، وكانوا وعدوه شيئاً فأخلفوه»[2]، وما قاله الرضي ذكره ابن الحاجب إذ قال: «وقد يكنى به عما لا يراد التصريح به، كقولك: الله أعطاك.. البيت يعني عبد الله وحسناً وإبراهيم بن حسن بن حسين، وكانوا وعدوه شيئاً»[3].

وبهذا نرى أن الرضي استفاد من ابن الحاجب واستعان بآرائه وأثبتها معزوة إليه تارة وغير معزوة تارة أخرى، ويُعَدُّ كتاب الإيضاح مصدراً من مصادره التي اعتمد عليها، إذ أخذ منه في غير ما موضع، ومع ذلك فإنه وجه انتقادات إلى ابن الحاجب وأخذ عليه، وسنرى فيما يلي أهم المسائل التي اعترض عليه فيها.

٢-مآخذه عليه:

انتقد الرضي ابن الحاجب، وهذه أهم المواضع التي انتقده فيها:

قسم ابن الحاجب المستثنى إلى قسمين: متصل ومنقطع، وحد كل واحد منهما بحدٍّ منفرد، وبيّن وجه الإشكال في حده بقوله: «وأما حده فمشكل، لأن الاستثناء يجمع المتصل والمنقطع، ولا يتميز المتصل إلا بالإخراج، ولا إخراج في المنقطع، وكل أمرَين فصل أحدهما مفقود في الآخر يستحيل جمعهما في حد واحد، فالأولى أن يُحدّ المتصل على حدته، والمنقطع على حدته»[4]، وبقوله: «وذلك لأن ماهيتهما مختلفتان، ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حدٍّ واحد»[5].

---

(١) تخريج البيت في الإيضاح: الأصل: ١٧/أ.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٣٨.

(٣) الإيضاح: الأصل: ١٧/أ.

(٤) الإيضاح: الأصل: ٨٥/أ.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٨٥/أ.

ودفع الرضي هذا القول فقال: «بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ، لأن مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ، فيقال: المستثنى هو المذكور بعد إلاّ وأخواتها»[1].

ومما اعترض عليه فيه أن ابن الحاجب ذهب إلى أن المسوغ للابتداء بالنكرة إذا أفادت دعاءً قربها من المعرفة، واستدل على ذلك وقال: «معنى «سلاماً» سلّمت سلاماً عليك، فالسلام المذكور سلام فاعل الفعل المقدر، وهو في الرفع على ذلك المعنى، فهو مخصص في المعنى، إذ تقديره: سلامي أو سلامٌ مني، فقد صار مقرباً من المعرفة لذلك»[2].

فتعقّبه الرضي في هذا وذهب إلى أن ما ذكره غير مطرد في جميع الدعاء، وأن مراعاة أصله حين كان منصوباً أولى، فقال: «وقوله في «سلام عليك» إنه مختص بنسبته إلى المسلِّم، لأن أصله «سلَّمت سلاماً»، فسلاماً المنصوب منسوب إلى المتكلم، فإذا رفعته فهو باقٍ على ما كان عليه في حال النصب غيرُ مطّرد في جميع الدعاء، إذ ليس معنى «ويلٌ لك» «ويلي لك»، لأن معنى «ويل» الهلاك، ولو قدرت أيضاً «ويلك لك» لكان خلفاً من القول، بل المراد مطلق الهلاك لك، فالأولى أن يقال: تنكيره لرعاية أصله حين كان مصدراً منصوباً ولا تخصيص فيه، إذ تخصيصه بالنظر إلى المخاطب إنما كان بذكر الفعل الناصب والمسند إليه»[3].

وممّا اختلفا فيه أن ابن الحاجب وجَّه تقديم المفعول في نحو «اللهَ أحمد» على أنه الأهم، لا لإفادة الحصر، وقال:

«قال[4]: «اللهَ أحمد» على طريقة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[5] تقديماً للأهم، وما

---

(١) شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٢٤.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٤٠/ ب.

(٣) شرح الكافية للرضي: ١/ ٩٠.

(٤) أي الزمخشري، المفصل: ١.

(٥) الفاتحة: ١/ ٥، والآية: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾

يقال: إنه للحصر لا دليل عليه»[1].

وخالفه الرضي وقال: «الظاهر من كلام العرب أن المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر، وإن منعه المصنف في «شرح المفصل» عند قول جار الله: «الله أحمد»، فمعنى «إياي ضربت» ما ضربت إلا إياي، و ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[2] أي: ما نعبد إلا إيّاك»[3].

وذهب ابن الحاجب إلى أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ليس بقياس، وقال: «ووجه استضعافهم «مررت برجل أسد» أن أسداً ليس موضوعاً لذات باعتبار معنى، وإنما هو موضوع لحيوان مخصوص، فكان استعماله صفة على خلاف وضعه، ووجه تجويزه أن يكون ثمة مضاف محذوف تقديره «مثل أسد»، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ليس بقياس»[4].

فاعترضه الرضي في هذا واتهمه بأنه اضطرب في بعض أحكام الإضافة فقال: «وقد أخلّ المصنف ببعض أحكام الإضافة، فلا بأس أن نذكرها:

أحدها: حذف المضاف إذا أمن اللبس، وجاء أيضاً في الشعر مع اللبس، قال[5]:

فهلْ لكمُ فيما إليَّ فإنَّني طبيبٌ بما أعيا النِّطاسيَّ حِذْيَما

أي: ابن حذيم، فإذا حذف فالأولى والأشهر قيام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب، كقوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[6]»[7].

---

(١) الإيضاح: الأصل: ١/أ.

(٢) الفاتحة: ١/ ٥.

(٣) شرح الكافية للرضي: ١/ ١٨٢.

(٤) الإيضاح: الأصل: ١٠٨/أ.

(٥) هو أوس بن حجر، والبيت في ديوانه: ١١١، والخزانة: ٢/ ٢٣٢، وورد بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٤٥٣، قوله: طبيب: حاذق، أعياه: متعدي عَيِيتُ بأمري: إذا لم أهتد لوجهه، النِّطاسي: العالم الشديد النظر في الأمور، الخزانة: ٢/ ٢٣٣.

(٦) يوسف: ١٢/ ٨٢، والآية: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾.

(٧) شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٩١.

وقد رأينا أن ابن الحاجب خرّج قول الكسائي في المسألة الزنبورية: «فإذا هو إياها» على أنه حذف منه المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ولعله رجع عمّا كان قاله[1].

وهناك مسائل أخرى أخذ فيها الرضي على ابن الحاجب[2]، غير أنه وإن انتقده في بعض المواضع فإنه نظر إليه على أنه عالم محقق فأثنى عليه وأطراه، وإليك بعض ذلك فيما يلي.

٣-ثناؤه عليه:

أشار الرضي إلى ابن الحاجب بألفاظ تدل على شدّة احترامه وتقديره له، فمما ذهب إليه ابن الحاجب عدم اشتراط الاشتقاق في الحال، وذكر الرضي ذلك عنه ووافقه ووصف ما ذهب إليه بأنه الحق وقال: «قال المصنف -وهو الحق-: لا حاجة إلى هذا التكلف..»[3].

وأثنى عليه في كلامه على حد الاسم المعرب بقوله: «قال المصنف -وهو الحق- يلزم منه...»[4].

وساق مذهبه في أن «لو» تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني وقال: «والصحيح أن يقال كما قال المصنف..»[5].

ووصف رأيه في أن «أنَّ» المفتوحة في حكم «إنَّ» المكسورة وحكمه برفع الاسم المعطوف على اسمها بأنه تحقيق بالغ فقال: «وفيما قال المصنف مع هذا التحقيق البالغ نظر..»[6].

---

(١) انظر أمالي ابن الحاجب: ٨٧٥، وما تقدم ص: ٢٥٩.

(٢) انظر شرح الكافية للرضي: ١/ ٨٨، ١/ ١٩٦، ١/ ٢٠٩، ١/ ٢٨٧، ٢/ ٩٣، ٢/ ٣٠١، ٢/ ٣٢٣، ٢/ ٣٦٢.

(٣) شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٠٧، وانظر ما سلف ص: ٢٥٢.

(٤) شرح الكافية للرضي: ١/ ١٧.

(٥) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٩٠، وانظر ما سلف ص: ٢٤٨.

(٦) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٣، وانظر ما سلف ص: ٢٥٥.

فالرضي اعتمد على ابن الحاجب وأخذ منه وانتقده، إلا أنه أثنى عليه ووصف مذهبه في غير مسألة بأنه الحق والصحيح.

وبعد أن تعرفنا موقفه من ابن الحاجب ننتقل لنعرف موقف علم آخر منه وهو ابن هشام الأنصاري.

ثانياً- موقف ابن هشام من ابن الحاجب:

تتابعت آراء ابن الحاجب عند ابن هشام في مغني اللبيب وغني بها، ونبدأ بالحديث عن المسائل التي أفادها منه.

١-استفادته منه:

استعان ابن هشام بآراء ابن الحاجب، وأوردها واستشهد بها، ووجد فيها برهاناً قوياً لردِّ الآراء النحوية، فتراه يسرد مذهباً من المذاهب ثمّ يسوق قول ابن الحاجب لدحضه؛ فقد نقل عن بعض المحققين أن «أو» في قوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [(١)]، بمعنى «إلاّ»، وأنّ «تفرضوا» منصوب بأن مضمرة، وليس معطوفاً على «تمسوهن»، وعلل ذلك بأنه إذا عطف «تفرضوا» على «تمسوهن» يصبح المعنى انتفاء الفريضة أو المساس فقال: «فقدر «تفرضوا» منصوباً بأن مضمرة، لا مجزوماً بالعطف على «تمسوهنّ»، لئلا يصير المعنى: لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين، مع أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى، فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء أحد الأمرين؟ ولأن المطلقات المفروض لهن قد ذكرن ثانياً بقوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ [(٢)] الآية، وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم، ولو كان «تفرضوا» مجزوماً لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويين في الذكر، وإذا قدرت «أو» بمعنى «إلاّ» خرجت المفروض عن مشاركة الممسوسات في الذكر»[(٣)].

ثم أورد إجابة ابن الحاجب فقال: «وأجاب ابن الحاجب عن الأول بمنع

---

(١) سورة البقرة: ٢/ ٢٣٦.

(٢) سورة البقرة: ٢/ ٢٣٧، والآية: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ . . ﴾.

(٣) المغني: ٦٩، وانظر أمالي ابن الحاجب: ٢٦٢-٢٦٤.

كون المعنى مدة انتفاء أحدهما، بل مدة لم يكن واحد منهما، وذلك بنفيهما جميعاً، لأنه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الأول، فإنه لا ينفي إلا أحدهما»[1].

وأفاد ابن هشام من اختيارات ابن الحاجب، ومن ذلك أنه ساق اختياره في تعلق «على» التي للاستدراك والإضراب بخبر لمبتدأ محذوف، فقال: «وتعلق «على» هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق «حاشا» بما قبلها عند من قال به، لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي خبر لمبتدأ محذوف، أي: والتحقيق على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب، قال: «ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير تحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها»[2].

وأثبت معنى للاّم المفردة، وهو موافقة «عن» مستنداً على ابن الحاجب وقال: «والسادس عشر: موافقة «عن»، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾[3]، قاله ابن الحاجب»[4].

ومن ذلك أنه عوّل عليه في إعمال «ما» حملاً على «أنْ»، فقال: «وإعمال «ما» حملاً على «أنْ»، كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام: «كما تكونوا يولّى عليكم»[5]. ذكره ابن الحاجب»[6].

وأكثر ابن هشام من ذكر آراء ابن الحاجب والاستفادة منها، ومن ذلك أنه ساق رأيه في قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[7] في أن «ما» مصدرية، والمصدر

---

(١) المغني: ٦٩.

(٢) المغني: ١٥٥، وانظر أمالي ابن الحاجب: ٤٥٣-٤٥٤.

(٣) الأحقاف: ٤٦/ ١١.

(٤) المغني: ٢٣٥.

(٥) تقدم الحديث ص: ١٣٩.

(٦) المغني: ٧٧٩، وانظر الإيضاح: الأصل: ٢٥٤/ ب.

(٧) البقرة: ٢/ ٨٨.

المؤول فاعل بقليل، قال: «والثالث: أن تكون مصدرية، وهي وصلتها فاعل «بقليلاً» و«قليلاً» حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى، أي: لعنهم الله فأخروا قليلاً إيمانهم، أجازه ابن الحاجب، ورجح معناه على غيره»[1].

وأورد رأيه في أن المحذوف من نحو «زيد وعمرو قائم» هو خبر «زيد»، وأن «قائم» خبر «عمرو»، وذكر تعليله لاعتراض المضاف الثاني بين المتضايفين في قول الراجز[2]:

يا زيد زيد اليَعْمَلات الذُّبَّل

فقال: «قال ابن الحاجب: إنما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذهب، وأما هنا فلو كان «قائم» خبراً عن الأول لوقع في موضعه، إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره، إذ كان الخبر يحذف بلا عوض، نحو «زيد قائم وعمرو» من غير قبح في ذلك»[3].

وذكر رأيه في أن «إلاّ» لا يصح الوصف بها إلا عند تعذر الاستثناء فقال: «وشرط ابن الحاجب في وقوع «إلا» صفة تعذُّر الاستثناء»[4].

وتابعه في إعراب «السموات» في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾[5]، مفعولاً مطلقاً، وقال: «قولهم في نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: إن السموات مفعول به، والصواب أنه مفعول مطلق، لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد... وممن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني، وابن الحاجب في أماليه»[6].

---

(١) المغني: ٣٥١، وانظر أمالي ابن الحاجب: ٢١٤-٢١٥.

(٢) البيت في الإيضاح: الأصل: ورقة ٦٣/ ب.

(٣) المغني: ٦٨٧.

(٤) المغني: ٨٦، وانظر الأمالي لابن الحاجب: ٥٤٥.

(٥) العنكبوت: ٢٩/ ٤٤.

(٦) المغني: ٤٨٩، وما نقله ابن هشام هو تلخيص لكلام ابن الحاجب في أماليه: ٧٠٢-٧٠٣.

ويوافقه في رأيه دون أن يذكر اسمه أو المصدر الذي أخذ منه كقوله: «وقول الأعشى[1]:

إنَّ مَحَـــلا وإنَّ مُرْتَحَـــلاً وإنَّ في السَّـــفْرِ إذْ مضَـــوْا مَـــهَلا

أي: إن لنا حلولاً في الدنيا، وإن لنا ارتحالاً عنها إلى الآخرة، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا، لأنهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم»[2].

وهو ما قاله ابن الحاجب في كلامه على البيت: «معناه أنهم يقولون: إنَّ محلا في الدنيا وارتحالاً بالموت، وإن في مضيٍّ من قبلنا -يعني موت من يموت- مهلة لنا، لا أنّا نبقى بعدهم»[3].

ويأخذ كلامه ويلخصه بلا إشارة إليه، ومن ذلك قوله في التعليق على بيت المتنبي[4]:

ولـــو قَلَمـــاً أُلقيـــتُ في شَـــقِّ رأسِـــه من السُّـــقمِ ما غيَّرتُ من خطِّ كاتب

: «فقيل: لحن، لأنه لا يمكن أن يقدَّر «ولو ألقى قلماً»، وأقول: روي بنصب قلم ورفعه، وهما صحيحان، والنصب أوجه بتقدير: ولو لابست قلماً، كما يقدّر في نحو «زيداً حبستُ عليه»، والرفع بتقدير فعل دلّ عليه المعنى، أي: ولو حصل قلم، أي: ولو لوبس قلم، ... ومن الأولى تعليلية على كل حال متعلقة بألقيت لا بغيرت، لوقوعه في حيز ما النافية، وقد تعلق بغيرت، لأن مثل ذلك يجوز في الشعر»[5]، وهذا ما ذكره ابن الحاجب في أماليه[6].

---

(١) البيت في الإيضاح: الأصل: ٤٦/ ب.

(٢) المغني: ٨٧، وانظر شرح أبيات المغني للبغدادي: ٢/ ١٦٢.

(٣) أمالي ابن الحاجب: ٣٤٥-٣٤٦، وانظر الإيضاح: الأصل: ٤٦/ ب.

(٤) البيت في ديوانه بشرح العكبري: ١/ ١٤٩، والرواية فيه: «ولو قلمٌ ألقيت ..».

(٥) المغني: ٢٩٧-٢٩٨.

(٦) انظر أمالي ابن الحاجب: ٦١٥-٦١٨.

فابن هشام أفاد من آراء ابن الحاجب، وتابعه في غير قليل منها، وكان يأخذ منه دون الإشارة إليه، وعلى الرغم من ذلك فإنه رد بعض آرائه وانتقده، وسنرى ذلك فيما يلي.

٢-مآخذه عليه:

اعترض ابن هشام على ابن الحاجب في عدة مسائل، منها أنه أجاز زيادة «إنْ» المكسورة المخففة بعد لمّا الحينية، وذلك في قوله: «فأما «إنْ» فتزاد بعد «ما» النافية قياساً كثيراً، وبعد «ما» المصدرية، وبعد «لمّا» في قولك: «لمّا إنْ جاء زيد أكرمتك» قليلاً»[١].

فرد عليه ابن هشام بقوله: «وزعم ابن الحاجب أنها[٢] تزاد بعد لمّا الإيجابية، وهو سهو، وإنما تلك المفتوحة»[٣].

ووجه ابن الحاجب قول الشاعر[٤]:

إمَّا أقمتَ وأمَّا أنت مُرتَحِلا ... فاللهُ يكلأُ ما تُبقي وما تذرُ

فقال: «بكسر الأول وفتح الثاني، أما كسر الأول فلأنه شرط، فوجب كسره ودخول «ما» عليه كدخولها في قولك: «إمَّا تُكرمْني أُكرمْكَ»، وفتح الثاني واجب، لأنه مثل قولك: أمَّا أنت منطلقاً انطلقت»[٥].

ووافق ابن هشام مذهب الكوفيين في مجيء «أنْ» المفتوحة بمعنى إنْ المكسورة الشرطية ورجحه واستدل له بثلاثة أمور، منها: عطفها على «إنْ» المكسورة، واستشهد بالبيت السابق، وقال معقباً: «الرواية بكسر «إنْ» الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة»[٦].

---

(١) الإيضاح: الأصل: ٢٥٢/ب.

(٢) أي إن المكسورة المخففة.

(٣) المغني: ٢٢.

(٤) البيت في الإيضاح: الأصل: ٩١/أ.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٩١/أ، وانظر الأمالي لابن الحاجب: ٤١٠-٤١١.

(٦) المغني: ٣٥.

ثم انتقد توجيه ابن الحاجب وقال: «وتعسف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال: «لما كان معنى قولك: «إنْ جئتني أكرمتك» وقولك: «أكرمُك لإيتانك إياي» واحداً صح عطف التعليل على الشرط في البيت، ولذلك تقول: «إنْ جئتني وأحسنْتَ إليَّ أكرمْتُكَ» ثم تقول: «إن جئتني ولإحسانك إليّ أكرمتك» فتجعل الجواب لهما، وما أظن أن العرب فاهت بذلك يوماً ما»[1].

وأجاز ابن الحاجب أن يقال: «سَقْياً زيداً» ووجّه إعراب «زيد» بقوله: «ولذلك كان مذهب المحققين في قولك: «سقياً زيداً» أن «زيداً» منصوب بـ «سقياً» لا بالفعل المحذوف، لأنه صار نسياً منسياً، بخلاف قولك: «ضرباً زيداً»، فإنه منصوب بالفعل المقدر لا بالمصدر لصحة التلفظ به»[2].

ودفع ابن هشام هذا القول بأنه: «لا يقال «سقياً زيداً» ولا «جدعاً إياه» خلافاً لابن الحاجب»[3].

وقدّر ابن الحاجب الفعل المجزوم بلمّا في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[4] «يُهمَلوا» أو «يُتركوا»، واستدل على هذا التقدير بآية سابقة وهي: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾. وخالفه ابن هشام وذهب إلى أن تقدير الفعل المجزوم «يُوَفَّوا» أولى، واستدل لذلك فقال: «واختار ابن الحاجب أنها لمّا الجازمة حذف فعلها، والتقدير: لمّا يُهملوا، أو لمّا يُتركوا، لدلالة ما تقدم من قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾[5]، ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، قال: ولا أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل، والحق أن لا يستبعد لذلك»[6].

---

(١) المغني: ٣٥.

(٢) الإيضاح: الأصل: ٧٦/ب.

(٣) المغني: ٢٤٣.

(٤) هود: ١١/ ١١١.

(٥) هود: ١١/ ١٠٥، والآية: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾.

(٦) المغني: ٣١٢، وانظر أمالي ابن الحاجب: ١٦٦-١٦٧.

ثم تعقبه وقال: «وفي تقديره نظر، والأولى عندي أن يقدَّر «لمّا يُوفَّوا أعمالهم»، أي أنهم إلى الآن لم يوفّوها وسيوفّونها، ووجه رجحانه أمران:

أحدهما: أن بعده: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾، وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع.

والثاني: أن منفيّ «لمّا» متوقع الثبوت، كما قدمنا، والإهمال غير متوقع الثبوت»[1].

وذهب ابن الحاجب في توجيه نصب «رجلاً» في بيت الشاعر[2]:

ألا رجلاً جزاهُ اللهُ خيراً ... يدلُّ على مُحصَّلةٍ تَبيتُ

إلى أن مذهب الخليل أولى، وهو تقدير فعل ناصب لـ «رجلاً» وتقديره «تروني»[3]، وتكون «ألا» حينئذ للتحضيض، ثم تخيل وجهاً آخر، وهو أن يكون «رجلاً» منصوباً على الاشتغال، فتكون «ألا» للاستفتاح، ثم رد هذا الوجه بشيئين: الأول: أن «رجلاً» إذا نصب على الاشتغال وكانت «ألا» للاستفتاح فإن معنى الطلب يفوت، وأما الثاني فهو أن جملة «جزاه الله خيراً» حينئذ مفسِّرة فصلت بين الصفة وهي جملة «يدل» وبين الموصوف وهو «رجلاً» فقال بعد أن أنشد البيت: «فإما أن ينتصب على إضمار فعل كما ذكره الخليل، وهو أولى، لأنه أبعد عن الضرورة، إذ حذف الفعل كثير، وإما أن ينوّن ضرورة كما زعم يونس، فإن قيل: فهل يجوز أن يكون «رجلاً» منصوباً بفعل دلّ عليه «جزى» كأنه قال: ألا جزى الله رجلاً خيراً، وتكون «ألا» للاستفتاح، مثلها في «ألا قام زيد»، و: ﴿أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾[4]، قلت: هو مستبعد جوازه[5] لفظاً

---

(١) المغني: ٣١٢.

(٢) البيت في الإيضاح: الأصل: الورقة ٩١/ ب.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٨.

(٤) يونس: ١٠/ ٥٥، والآية: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(٥) في أمالي ابن الحاجب: «هو مستبعد مع جوازه» مقحمة.

ومعنى، أما المعنى فهو أنه لم يُرِدْ أن يدعو لرجل على هذه الصفة، إنما قصده الطلب، فنصبه على ذلك المعنى يفسد معنى الطلب، وأما اللفظ فإن قوله: «يدلّ» على هذا التأويل صفة لرجل، وقد فصل بينه وبينه بالجملة المفسِّرة وهي أجنبية»[1].

فأخذ ابن هشام الوجه الأول من هذين التعليلين اللذين ذكرهما ابن الحاجب وعلّل به ولم يعزه فقال: «وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره، لأنه لم يرْد أن يدعو لرجل على هذه الصفة، وإنما قصده طلبه»[2]، ثم وجّه انتقاداً لابن الحاجب في الوجه الثاني، وهو الفصل بين المفسِّر والمفسَّر فقال: «وأما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول: «إن «يدل» صفة لرجل، فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسِّرة وهي أجنبية» فمردود بقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾[3]، ثم الفصل بالجملة لازم، وإن لم تقدَّر مفسِّرة، إذ لا تكون صفة لأنها إنشائية»[4].

ورأينا ابن هشام يقول في النص السابق: «وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره» إلا أنه في موضع آخر يذهب إلى أن نصب «رجلاً» في البيت السابق على الاشتغال أولى، وذلك قوله: «وقول الخليل في قوله:

ألا رجلاً جزاهُ اللهُ خيراً ... يدلُّ على مُحصِّلةٍ تَبيتُ

إن التقدير: ألا تروني رجلاً، مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال، وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور»[5]، ثم استدل على نصب «رجلاً» على

---

(١) أمالي ابن الحاجب: ٤١٢-٤١٣.

(٢) المغني: ٧٣.

(٣) النساء: ٤/ ١٧٦، والآية: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ۚ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ . . .﴾.

(٤) المغني: ٧٣.

(٥) المغني: ٦٦٥.

الاشتغال بثلاثة أوجه[1].

وبذا وقفنا على أهم المسائل التي أخذها ابن هشام على ابن الحاجب، ومر بنا أنه انتقده في إعراب الجملة المحكية بالقول[2] وفي تقييده الهمزة باتصالها بأم لتسويغ الابتداء بالنكرة[3]، وهناك مسائل أخرى خالفه فيها[4]، ولكنه أثنى عليه ومدحه.

٣-ثناؤه عليه:

عرف ابن هشام لابن الحاجب قدره وأنزله منزلته العلمية التي يستحق، ومن ذلك أنه لخص كلامه على قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[5]، وقال عنه: «وهو كلام بديع»، قال: «وقال ابن الحاجب في: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ إذ: بدل من اليوم... ، وهو كلام بديع إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف»[6].

فابن هشام أعجب بكلام ابن الحاجب مع أنه مخالف لجمهور النحاة، ومن مظاهر ثنائه عليه أنه اعتمد عليه في إثبات فقرات بعينها في المغني كما رأينا، واستعان باختياراته، وأخذ عنه بعض التخريجات ولخصها.

وهكذا تعرفنا موقف علم آخر من ابن الحاجب، وسنتعرف موقف رجل ثالث منه وهو البغدادي.

---

(١) انظر المغني: ٦٦٥-٦٦٦.

(٢) انظر ما سبق ص: ٢٤٤.

(٣) انظر ما سبق ص: ٢٤٦.

(٤) انظر المغني: ٥٣٤، ٥٦٣، ٦٢١.

(٥) الزخرف: ٤٣/ ٣٩.

(٦) المغني: ٤٨٩-٤٩٠، والكلام الذي لخّصه ابن هشام من أمالي ابن الحاجب: ١٤٢-١٤٣.

ثالثاً- موقف البغـــدادي من ابن الحـاجب:

بعد أن تعرفنا مكانة ابن الحاجب عند علمَين عاشا في القرنين السابع والثامن الهجريين، ينتقل بنا الحديث لنرى أثره في عالم عاش في القرن الحادي عشر الهجري وهو عبد القادر البغدادي.

١-استفادته منه:

عدّ البغدادي أمالي ابن الحاجب من المصادر التي انتقى منها مادته، وذلك في قوله: «والأمالي لابن الحاجب»[(١)]، وذكرها في الخزانة في نحو أربعين موضعاً[(٢)]، كما أنه اعتمد على «الإيضاح» فيما يزيد على ثلاثين موضعاً في الخزانة[(٣)]، وفي شرحه لأبيات مغني اللبيب[(٤)].

وساق آراء ابن الحاجب وتخريجاته وأفاد منها، ووافقه في أكثرها، ومن ذلك أنه وافقه في أن ﴿ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾[(٥)] حالان مترادفتان، فقد قال ابن الحاجب: «ويجوز «وتركهم» بمعنى «خلاّهم»، فلا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، فيكون «في

---

(١) الخزانة: ١/ ٩.

(٢) ذكرت أمالي ابن الحاجب في الخزانة: ١/ ٢٢، ١٢٤، ١٣٢، ١٦٣، ٤١٨، ٥٣٢، ٥٥٣، ٢/ ٨٠، ٢١٧، ٢٣٧، ٣٩٢، ٤٠٦، ٤٥٦، ٤٦١، ٣/ ٣، ٤، ٤٣، ١٢٣، ١٢٤، ٢٨٤، ٣٦١، ٤١٠، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٦٥، ٥١٧، ٥١٩، ٦١٩، ٦٣٢، ٦٦٥، ٤/ ٩٦، ١٢٢، ١٦١، ٣١٥، ٣٨٤، ٣٩٠، ٤٦٣، ٤٦٩.

(٣) ذكر كتاب الإيضاح لابن الحاجب في الخزانة: ١/ ٣٨، ٧٨، ١٣١، ١٤٩، ١٥٨، ١٧٧، ٢٣٤، ٢٦٢، ٢٨٣، ٢٨٩، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٩٥، ٣٩٦، ٢/ ٥٣، ٨٢، ١٤٦، ١٥٦، ١٥٨، ٢٢٠، ٤١٨، ٥٤١، ٣/ ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦٦، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٩٤، ٥٦٨، ٥٧٤، ٦١٤، ٦٥٥، ٤/ ٣٨٦، ٥٢٤.

(٤) ذكر كتاب الإيضاح في شرح المفصل في شرح أبيات المغني للبغدادي: ١/ ٨٨، ١١٧، ١٧٩، ٧/ ٢٤٧، ٣٦٦.

(٥) البقرة: ٢/ ١٧.

ظُلُمات» و«لا يبصرون» حالين من الضمير في «تركهم».»[1].

وأخذ البغدادي رأي ابن الحاجب وقال: «فإن «ترك» فيها[2] يحتمل أن تكون بمعنى الأصل متعدية إلى مفعول واحد، ويكون ﴿فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ حالين مترادفتين، كما قاله ابن الحاجب»[3].

وأتى بكلام ابن الحاجب واستشهد به فقال: «قال ابن الحاجب في «الإيضاح»: «وقعْدَكَ اللهُ» عند سيبويه مثل «عَمْرَكَ الله»، يجعله منصوباً بمعنى فعل مقدر، معناه سألته أن يكون حفيظك، وإن لم يُتكلم به، كأنه قيل: حفظتك الله، من قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[4] أي: حافظ، ووضح ذلك في «عَمْرَك» الله» لاستعمال فعله، وإذا تحقق أن معنى «قعدك الله» معنى الفعل المقدر المذكور وضح أيضاً أن «قعيدك الله» بمعناه، وفيه أيضاً معنى السؤال كعمرك الله»[5].

ومن استعانته بآرائه واتكائه عليها قوله في إعراب بيتي الراجز[6]:

جاريَ لا تستنكري عَذيري

سَيْري وإشفاقي على بَعيري

«فعذيري مفعول «تستنكري» و«سيري» عطف بيان له، أو بدل منه، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو سيري إلى آخره، ويجوز أن يكون عذيري مبتدأ خبره «سيري» إلى آخره، كما قال ابن الحاجب في الإيضاح»[7].

---

(١) أمالي ابن الحاجب: ٢٦٩-٢٧٠.

(٢) أي في الآية: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾.

(٣) الخزانة: ٤/ ١٦.

(٤) ق: ٥٠/ ١٧، والآية: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾.

(٥) الخزانة: ١/ ٢٣٤، وانظر الإيضاح: الأصل: ٥٣/أ.

(٦) البيتان في الإيضاح: الأصل: ٦٦/أ.

(٧) الخزانة: ١/ ٢٨٣، وانظر الإيضاح: الأصل: ٦٦/أ.

ومنه أيضاً قوله: «وقال ابن الحاجب في الإيضاح: «وأطرِقْ كَرَا» مثَلٌ لمن يتكلم وبحضرته أولى منه بذلك، كأن أصله خطاب للكروان بالإطراق لوجود النعام، ولذلك يقال إن تمامه:

.. .. .. أطرِقْ كَرا

إنَّ النعامَ في القُرى[1]

ويقال: إن الكروان يخاف من النعام»[2].

وكان كتاب «الإيضاح» لابن الحاجب معيناً يستقي منه البغدادي مذاهب النحويين، فقد نقل منه مذهب الفراء في أن الاسم المرخم يحذف منه حرفان، وذلك في كلامه على بيت الشاعر[3]:

فقالوا تعالَ يا يَزِ بن مُخرِّم فقلتُ لهم إنّي حليفُ صُداء

قال: «وقال الفراء: كلاهما حذف للترخيم، فإن مذهبه حذف الساكن مع الآخر في الترخيم، فيقول فيمن اسمه قِمَطْر: يا قِمَ، كذا في الإيضاح لابن الحاجب»[4].

ومن ذلك أيضاً أنه عول على كتاب «الإيضاح» في نقل مذهب لبعضهم في إعراب كلمة وردت في رجز وهي «ابن ثعلبه»[5]، وقال: «وقال ابن الحاجب في «الإيضاح»: وزعم قوم أن «ابن ثعلبه» بدل، وقصده أن يخرجه عن الشذوذ، وهو بعيد، لأن المعنى على الوصف، وأيضاً فإن خرج عن الشذوذ باعتبار

---

(١) البيتان في الإيضاح: الأصل: ٦٦/أ.

(٢) الخزانة: ١/ ٣٩٥، وانظر الإيضاح: الأصل: ٦٦/أ.

(٣) البيت في الإيضاح: الأصل: ٦٨/أ.

(٤) الخزانة: ١/ ٣٩٦، وانظر الإيضاح: الأصل: ٦٨/أ.

(٥) وردت هذه الكلمة في قول الراجز: «جاريةٌ من قَيْسِ بْن ثَعْلَبَهْ». والبيت في الإيضاح: الأصل: ٦١/أ.

التنوين لم يخرج باعتبار استعمال «ابن» بدلاً»[1].

ولا يكتفي البغدادي بالنقل عن «الإيضاح»، وإنما ينقل عنه وعن الأمالي معاً، ومن ذلك قوله: «وقال ابن الحاجب في إيضاحه وأماليه: «و«من»[2] للابتداء أو بمعنى السببية، فالأول على أن معنى الاختباط من الإطاحة، أو سبب الاختباط الإطاحة»[3].

وفي كلامه على بيت الشاعر[4]:

أَشْلى سَلُوقيّةً باتتْ وباتَ بها ... بوحشِ إصْمِتَ في أصلابِها أَوَدُ

ساق كلام ابن الحاجب في الأمالي والإيضاح أيضاً فقال: «وقال ابن الحاجب في أماليه: المجرور في قوله: «بوحش» يتعلق بـ «أشلى»، وتقديره: أَشْلى سلوقية بوحش هذه البرية، وباتت السلوقية في هذه البرية، وباتت بها أي: عندها، والضمير للسلوقية»[5]، وعقب البغدادي على ذلك فقال: «يريد أن الضمير في قوله: عندها للسلوقية، وأما ضمير بها فهو لوحش إصمت»[6]، واستدل على ذلك بأن ابن الحاجب صرح بهذا في الإيضاح فقال: «وصرح به في شرح المفصل، قال: بها أي: بوحش إصمت، وأضمر لأنه متقدم في المعنى لأشلى أو لباتت الأول»[7].

وعوّل البغدادي على آراء ابن الحاجب واستفاد منها في غير هذه المواضع

---

(١) الخزانة: ١/ ٣٣٢، وانظر الإيضاح: الأصل: ٦١/ ب.

(٢) وردت في بيت هو:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصُومةٍ ... ومُخْتَبِطٌ مِمّا تُطيحُ الطَّوائحُ

والبيت في الإيضاح: الأصل: ٣٥/ أ.

(٣) الخزانة: ١/ ١٤٩، وانظر الإيضاح: الأصل: ٣٥/ ب، وأمالي ابن الحاجب: ٤٤٧-٤٤٨.

(٤) تخريج البيت في الإيضاح: الأصل: ٨/ أ.

(٥) الخزانة: ٣/ ٢٩٠، وانظر أمالي ابن الحاجب: ٣٤١.

(٦) الخزانة: ٣/ ٢٩١.

(٧) الخزانة: ٣/ ٢٩١، وانظر الإيضاح: الأصل: ٨/ أ.

التي ذكرت[1].

٢-مآخذه عليه:

لم يخل ابن الحاجب من نقد البغدادي على الرغم من أنه عد أماليه من مصادره التي أخذ منها، وسنرى فيما يلي أهم المسائل التي اعترض عليه فيها.

ذهب ابن الحاجب إلى أن الإضافة في مثل «قيس الرُّقَيّات» من باب إضافة الاسم إلى لقبه، لأن الرقيات لقب لقيس، وضعّف أن تكون الإضافة من باب إضافة الأعلام، وقال: «قال الأصمعي: نكح قيس نساءً اسم كل واحدة رُقَيّة، وقيل: كانت له جدّات كذلك، وقيل: كان يشبِّب بثلاث كذلك، والاستشهاد على الوجه الضعيف في إضافة الأعلام على ذلك، فأما إذا جعل «الرقيات» لقباً لقيس كانت الإضافة من باب « قيس قفة»»[2].

وخالفه البغدادي وذهب إلى أن الإضافة في «قيس الرقيات» لأدنى ملابسة، لنكاحه نسوة اسم كل واحدة رُقيّة، وهو في ذلك تابع للرضي[3]، قال: «ولو كان «قيس الرقيات» لقباً لقيس لقيل في البيت[4]: قُلْ لابن قيس الرقيات»، فلما أضاف أخا إليه وأتبعه لقيس في إعرابه علم أنه غير لقب لقيس، ولو كان لقباً لقيل: قيس الرقيات، إما بتنوين قيس وإتباع الرقيات له بجعله عطف بيان له، وإما بإضافته إلى الرُّقيّات، فلما أتبعه بإضافة أخ إلى الرقيات علم أنه غير لقب له، فعُرف أن الإضافة إليها في قولهم: «قيس الرقيات»

---

(١) انظر الخزانة: ١/ ٢٢، ٣٨، ١٥٨، ١٧٧، ٢٨٩، ٣٢٩، ٤١٨، ٢/ ٥٣، ٨٢، ٨٣، ١٥٧، ٢١٧، ٤٠٦، ٣/ ٢٨٧، ٣٩٤، ٤٠٦، ٦١٤.

(٢) الإيضاح: الأصل: ١٦/ أ.

(٣) انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٤٠.

(٤) أي في بيت أبي دَهْبَل الجمحي، وهو:

قُلْ لابْنِ قَيْسٍ أخي الرُّقَيَّات ما أحسنَ العُرْفَ في المصيبات

وهو في ديوانه: ٥٠، والخزانة: ٣/ ٢٦٥.

للملابسة المذكورة»[1].

ثم استجاد تفصيل الرضي في هذه المسألة وقدّمه على تفصيل ابن الحاجب فيها فقال: «وتفصيل الشارح المحقق في «قيس الرقيات» أجود من تفصيل ابن الحاجب»[2].

ومما انتقده فيه أن ابن الحاجب قال في كلامه على بيت الشاعر[3]:

على أطْرِقا باليات الخيا مِ إلاّ الثُّمامُ وإلاّ العِصيُّ

: «وباليات حال من «الديار»[4]، و«إلا الثمام» استثناء منقطع، و«إلاّ العصي» معطوف عليه، وبعض الناس ينشده «بالياتُ الخيام» بالرفع، يجعله مبتدأ، وبعضهم ينشد «إلا الثمامُ وإلا العصيُّ» بالرفع، وليس بصواب»[5].

ووجّه ابن يعيش نصب «باليات» وأجاز في «إلا الثمام وإلا العصي» الرفع والنصب، وقال: «وموضع «على أطرقا» نصب على الحال من «الديار»، وكذلك «باليات الخيام» نصب على الحال أيضاً، والمراد: عرفت الديار على أطرقا، أي في هذه الحال، وقوله: «إلا الثمام وإلا العصي» يروى «الثمام» بالرفع والنصب، فمن نصب فلا إشكال فيه، لأنه استثناء من موجب، ومن رفع فبالابتداء والخبر محذوف، والتقدير: إلا الثمام وإلا العصي لم تَبْلُ، ومن نصب الثمام ورفع العصي فإنه حمله على المعنى، وذلك أنه لما قال: بَلِيَت إلا الثمام كان معناه: بقي الثمام، فعطف على هذا المعنى وتوهم اللفظ»[6].

---

(١) الخزانة: ٣/ ٢٦٥.

(٢) الخزانة: ٣/ ٢٦٦.

(٣) البيت في الإيضاح: الأصل: ٨/ ب.

(٤) وردت هذه الكلمة في بيت سابق، وهو أول أبيات القصيدة، وهو:

عَرَفْتُ الدِّيارَ كَرَقْمِ الدَّوا ةِ يَذْبُرُها الكاتبُ الحِمْيَرِيُّ

ويُروى «يزبرها». «الذَّبر: القراءة، والزَّبْرُ: الكتاب. والرَّقْم: الخط والأثر». شرح أشعار الهذليين: ١/ ٩٨.

(٥) الإيضاح: الأصل: ٨/ ب.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٣١.

ونقل البغدادي كلام ابني الحاجب ويعيش على البيت السابق، وفضل توجيه ابن يعيش له وقال: «وتوجيه ابن يعيش لرواية الرفع أسلم من هذا، فتأمل فلا يرد عليه ما ذكره»[1].

وممّا نحن فيه أن ابن الحاجب فسر التصفيق في بيت الشاعر[2]:

يسقون مَنْ وردَ البَرِيصَ عليهمُ بَردى يُصفَّق بالرَّحيقِ السَّلْسل

وقال: «يجوز أن يكون المراد مدح ماء بردى وتفضيله على غيره، ومعنى «يصفق» يمزج، يقال: صفقته إذا مزجته، والرحيق: الخمر، والسلسل: السهل، كالسلسال والسلسبيل، أي: كأنه ممزوج بذلك، فأسقط التشبيه كعادتهم في المبالغة، ويجوز أن يكون المراد مدح هؤلاء القوم بالكرم وأنهم لا يسقون الماء إلا ممزوجاً بالخمر لسعتهم وكرمهم وتعظيم من يرد عليهم»[3].

ونقل البغدادي كلام ابن الحاجب السابق وتعقبه في معنى التصفيق، ورجح الوجه الثاني في تفسير معنى البيت وقال: «والظاهر أن المراد هو الثاني لا الأول للسياق والسباق، وليس معنى التصفيق ما ذكره، والصواب ما ذكره بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل من أنه يصفهم بالجود على من يرد عليهم، فيسقونه ماء مصفى ممزوجاً بالخمر الصافية السائغة في الحلق، وحمْل هذا الكلام على القلب أظهر، يريد: يسقون من يرد عليهم الرحيق السلسل يصفق ببردى أي بمائها»[4].

وقال ابن الحاجب في كلامه على بيت الشاعر[5]:

---

(١) الخزانة: ٣/ ٢٩٢.

(٢) هو حسّان بن ثابت، والبيت في ديوانه: ٣٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٢٥، والخزانة: ٢/ ٢٣٦.

(٣) أمالي ابن الحاجب: ٤٥٠-٤٥١.

(٤) الخزانة: ٢/ ٢٣٧.

(٥) هو الكميت، والبيت في شعره: ٢/ ١٠٤، والكتاب: ١/ ١١٤، والمقاصد للعيني: ٤/ ٥٦٩، والخزانة: ٣/ ٤٤٨، وقوله: «شم؛ بضم الشين المعجمة، وتشديد الميم: جمع أشم من=

شُـمٍّ مَـهاوِينَ أبـدانَ الجَـزُورِ مَخـا ... ميـصَ العَشـيّاتِ لا خُـورٌ ولا قَـزَمُ

: «وشم: خبر مبتدأ محذوف، وما بعده أخبار»[1].

وانتقده البغدادي واتهمه بأنه لم يقف على البيت السابق وقال: «ولم يقف ابن الحاجب في «أماليه على المفصل» على البيت الأول فظنه مرفوعاً، وقال: شمّ: خبر مبتدأ محذوف، وما بعده أخبار»[2]، ثم ذهب إلى أن «شمّ» صفة «مجلس» في بيت قبل البيت الشاهد، وهو:

يـأوي إلـى مجلـسٍ بـادٍ مكارِمُـهمْ ... لا مُطمِعـي ظـالمٍ فيـهمْ ولا ظُلُـمُ

وقال: «وقوله: شمّ صفة رابعة لمجلس»[3].

وفسر ابن الحاجب بيت الشاعر: «شمّ مهاوين..»، فقال: «وصفهم بالارتفاع إما في النسب والكرم أو القدر أو غيره، وهو مأخوذ من الشمم المذكور»[4]، ولَمْ يَرْضَ البغدادي هذا القول من ابن الحاجب فقال: «هذا كلامه ولا حاجة إليه»[5].

هذه بعض المسائل التي أخذها البغدادي على ابن الحاجب، وقد انتقده في مسائل أخرى[6].

=الشَّمم، وهو ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه، ومهاوين: جمع مِهْوان؛ بكسر الميم، وهو الذي يهين الجزور وينحرها، والجزور: أراد به الجُزُر بالجمع، والمخاميص: جمع مخماص وهو الضامر البطن، والعشيات: جمع عشية وهي من صلاة المغرب إلى العتمة، وخور؛ بضم الخاء المعجمة وسكون الواو في آخره راء مهملة، جمع أخور وهو الضعيف، والقزم؛ بفتح القاف والزاي المعجمة: أردأ المال. والقزام؛ بالكسر: اللئام. المقاصد للعيني: ٣/ ٥٧٠-٥٧١.

(١) أمالي ابن الحاجب: ٣٩٦.

(٢) الخزانة: ٣/ ٤٤٨.

(٣) الخزانة: ٣/ ٤٤٩.

(٤) أمالي ابن الحاجب: ٣٩٦.

(٥) الخزانة: ٣/ ٤٤٩.

(٦) انظر الخزانة: ١/ ٧٨، ١٣١، ٢٦٢، ٢/ ١٥٨، ٥٤١، ٢٤٩، ٢٩٢.

٣-ثنـــاؤه عليـــه:

رأينا أن البغدادي انتقد ابن الحاجب في بعض المسائل، غير أنه صحح مذهبه في مسائل أخرى ودافع عنه، وأثنى عليه، ومن ذلك أنه رأى رأيه في أن «هَنَّا» إذا اقترنت بلاتَ كانت للزمان فقال: «والصحيح كما قال ابن الحاجب في «شرح الإيضاح»: «إن «هَنَّا» بفتح الهاء وتشديد النون إذا كانت مع «لات» ظرف زمان»[١].

ونقل كلامه على بيت الشاعر[٢]:

متى ما تَلقَني فردَيْن ترجفْ رَوانفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتطارا

وقال: «وقال ابن الحاجب في أماليه: ... كأنه قيل: ترجف روانف أليتيك خوفاً واستطارة»[٣]، ثم فضل هذا القول على ما نقله العيني[٤]، وقال: «وقوله: كأنه قيل: ترجف روانف أليتيك خوفاً واستطارة هو أجود مما نقله العيني بأن نصبه بأن في تقدير مصدر مرفوع بالعطف على مصدر ترجف تقديره ليكن منك رجف الروانف والاستطارة»[٥].

وسلف أنه ذاد عنه في استعماله مصطلح «الإضمار»، ورد على الرضي في اعتراضه عليه[٦]، كما ردّ على الدماميني في اعتراضه عليه في استخدامه مصطلح المبدل للدلالة على البدل[٧].

فالبغدادي أكثر من ذكر آراء ابن الحاجب وكانت مصدراً له في كتابيه الخزانة

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: ٧/ ٢٤٧، وانظر الإيضاح: الأصل: ١٠١/ ب.

(٢) تقدم البيت في ص: ٨٨.

(٣) الخزانة: ٣/ ٣٦١، وانظر أمالي ابن الحاجب: ٤٥١-٤٥٢.

(٤) هو محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدين العيني، اشتغل بالفقه والنحو، ولد بعنتاب سنة ٧٦٢هـ، وتوفي سنة ٨٥٥هـ. بغية الوعاة: ٢/ ٢٧٥-٢٧٦.

(٥) الخزانة: ٣/ ٣٦١.

(٦) انظر ما تقدم ص: ٢٢٠.

(٧) انظر ما تقدم ص: ٢٢٤.

وشرح أبيات مغني اللبيب، وانتقده في بعضها، ولكنه أثنى عليه غير مرة بأن رأيه هو الصحيح وأن استعماله هو الصواب.

ظاهر مما سلف أن آراء ابن الحاجب كانت معروفة ومتداولة عند أولئك العلماء الثلاثة، وهم الرضي الأستراباذي وابن هشام والبغدادي، وأنهم أخذوا بآرائه واستفادوا منها في مصنفاتهم، وردّوا عليه في بعضها، إلا أنهم أثنوا عليه وامتدحوه، وكنا قد رأينا أنه تفرد بآراء نحوية وخالف فيها الجمهور، كما خالف البصريين في بعض المسائل، وانتقد الكوفيين في كثير منها، ولم يكن يأخذ إلا بما يتفق وعقليته وتفكيره، غير أنه غلب عليه المذهب البصري.

فابن الحاجب واحد من العلماء المعروفين في تاريخ النحو العربي الذين تركوا أثراً طيباً فيه، فما زال الناس يشتغلون بمصنفاته والألسنة تلهج بذكره إلى أيامنا هذه.

خاتمة

ابتغيت من هذه الدراسة أن تعرفنا ابن الحاجب، اسمه ونسبه وشخصيته، ومشايخه وتلاميذه ومصنفاته، وتقفنا على عقليته في تصديه للدرس النحوي والمؤثرات التي تأثر بها، وتحدد مذهبه النحوي وموقعه في تاريخ النحو العربي وموقف أشهر من خلَفه منه.

ولما كان موضوع هذه الدراسة يبحث في حياة نحوي لم أقدم لها بتمهيد حول الإطار السياسي والاجتماعي والفكري، لأن دراسة النحاة غالباً لا تستفيد مما يحيط بهم من الأوضاع السياسية والاجتماعية والفكرية، ثم إن لدراسة تلك الأوضاع مظانها ومصادرها، خلافاً للشعراء، فإنهم في الغالب يتأثرون بواقعهم، فلا تفهم بعض الجوانب من حياتهم وأدبهم إلا من خلال ما يحيط بهم من أحداث سياسية واتجاهات فكرية، وقد يؤثرون فيما حولهم أحياناً.

فلم يكن لابن الحاجب من دور في الحياة السياسية إلاّ أنه دخل السجن معَ الشيخ عز الدين عبد السلام لفرط حبه له وشدة سعيه في خدمته ونصرته، كما أن المصادر لم تُشر إلى صلة لابن الحاجب بأولي الأمر في عصره إلاّ صلته بالملك الناصر داود، إلاّ أن هذه العلاقة بينهما لم تخرج عن نطاق العلم، إذ قرأ الملك الناصر النحو عليه، ونظم له ابن الحاجب «الكافية» وشرحها له[1].

ولذا فإني بدأت في الفصل الأول من الباب الأول بالحديث عن اسم ابن الحاجب وأسرته، فرأيت أنه ولد في مصر سنة ٥٧٠هـ، وتوفي في الاسكندرية سنة ٦٤٦هـ، وانتقل إلى القاهرة وهو صغير، فتلقى العلوم كالقراءات والفقه والعربية، وساعده على ذلك ذكاؤه وقرب والده من البلاط إذ كان حاجباً لعز الدين موسك الصلاحي، وتردد بين دمشق وبيت المقدس والقاهرة، وجلس في الجامع الأموي بدمشق للتدريس، وكان ذا سيرة حميدة وسمعة طيبة، وعرفت

(١) انظر ما سلف ص: ٢٤-٢٥.

لـه بعـض الأشـعار.

ثـم عملـت علـى تحديـد أشـياخه الذيـن أخـذ منـهم، ووجـدت أنـه أخـذ مـن الشـاطبي «التيسـير» و «الشـاطبية»، وسـمع كتـاب «الشـفا» مـن الشـاذلي، وأخـذ الفقـه، ولـم أجـد لـه شـيخاً في العربيـة مـن مشـاهير ذلـك الزمـان تلقاهـا عنـه، وهنـا أشـرت إلـى كـلام أبـي حيـان فيـه إذ اتهمـه بأنـه أخـذ النحـو عـن صـاحب المفصـل، ولـم يـأخذه عـن أشـياخه المعروفـين.

ولـم أجـد كذلـك أحـداً مـن تلاميـذه بـرع في العربيـة وعُـد مـن المشـهورين فيـها، ورأيـت أن أكـثر تلاميـذه أخـذوا عنـه الفقـه، ولـم يـأخذ عنـه العربيـة منـهم إلا النَّصيبيّ، ولكنـه لـم يشـتهر أمـره، وأمـا تلميـذه القسـنطيني فـإن المصـادر أشـارت إلـى أنـه كـان إمامـاً في العربيـة، إلا أنـه درسـها علـى ابنـي معـط والحـاجب.

ثـم وقفنـا علـى مصنفاتـه ورأينـا أنـه صنـف في الفقـه والأصـول والعربيـة والعـروض، وكـانت تصانيفـه مشـهورة عنـد العلمـاء، كالكافيـة والشـافية والأمـالي والإيضـاح ومنتـهى الوصـول والأمـل في علمـي الأصـول والجـدل، وأقبـل النـاس عليـها، غـير أن بعضـها مفقـود، وقسـمتها إلـى أربعـة أقسـام: المطبـوع، فـالمخطوط فـالمفقود فالمنسـوب إليـه.

وبعـد ذلـك انتقلـت إلـى الفصـل الثـاني لأتكلـم علـى المفصـل وصاحبـه، فبـدأت بترجمـة موجـزة للزمخشـري، ثـم بينـت مكانـة المفصـل بـين كتـب العربيـة المشـهورة، ورأينـا أنـه كـان كتـاب النـاس في خـوارزم وخراسـان ومصـر والشـام، إلا أنـه لـم يحـظ باهتمـام الأندلسـيين، ثـم التفـت للحديـث عـن المصنفـات التـي ألفـت حولـه، وألفيـت العلمـاء اعتنـوا بـه وأولـوه اهتمامـهم، فمنـهم مـن شـرحه، ومنـهم مـن شـرح أبياتـه، ومنـهم مـن نظمـه، ومنـهم مـن اختصـره، ومنـهم مـن وضـع علـى شـروحه الحواشـي والتعليقـات، ومنـهم مـن قلّـده، ومنـهم مـن أخـذ عليـه، وفصلـت الكـلام علـى تلـك المصنفـات، وكنـت أبـدأ بـالمطبوع منـها فـالمخطوط فـالمفقود.

وكـان لا بـد بعـد رسـم شـخصية ابـن الحـاجب وبيـان أهميـة كتـاب المفصـل مـن

الكلام على كتاب «الإيضاح في شرح المفصل»، لأنه واحد من شروح المفصل، ولأنه أهم مصنف نحوي لابن الحاجب فبدأت الفصل الثالث بتوثيق اسم الكتاب ونسبته إلى ابن الحاجب، ثم قادني الكلام إلى منهج الشارح، فبدا أنه تصرف في نص المفصل ووقف من الزمخشري موقف الناقد والمصحح والشارح، وبرزت سمات الشرح في الميل إلى الكلام على المسائل الخلافية، وعدم نسبة الآراء النحوية في كثير من الأحيان، والإكثار من الجدل والنقاش مما أضفى على هذا الكتاب مظهراً من مظاهر التأثر بأصحاب المنطق.

وبعد ذلك عرضت للعلاقة بينه وبين كتاب آخر لابن الحاجب وهو الأمالي -قسم الإملاء على المفصل-، فظهر أن كتاب الإيضاح ألفه صاحبه قبل تأليفه الأمالي -قسم الإملاء على المفصل- واستعنت للدلالة على ذلك بنصوص من الأمالي، كما تحصّل لدي أن الإيضاح وقسم الإملاء على المفصل من الأمالي متكاملان يتمم كل منهما الآخر.

وعقدت موازنة بين شرحي ابني الحاجب ويعيش للمفصَّل، وختمت الكلام على الإيضاح بذكر مصادره ورأيت أن ابن الحاجب لم يهتم بذكرها بقدر ما اهتم بإيراد آراء النحويين، مما جعل كتب هؤلاء مصدراً لكتابه، ومن أهم مصادره الكتاب والمقتضب والإيضاح العضدي.

وبعد أن عرفت شخصية ابن الحاجب وكتاب المفصل وشرحه الذي سماه «الإيضاح في شرح المفصل» انتقل بي الكلام لأتحدث عن الأصول النحوية التي اتكأ عليها، واختص الفصل الأول من الباب الثاني بذلك، وهنا بدا ابن الحاجب معنياً بالقياس معتمداً عليه في التعليل وإبطال كثير من الآراء، وسار على لسانه ما سماه بالقياس العقلي، وكان يطّرح الشاذ وينبه عليه ويسقطه، ويحترم السماع ويقدمه على القياس ويعده أصلاً تثبت به اللغة وتقوم عليه، غير أنه اهتم بالمسموع الكثير، ولم يعبأ بالمسموع النادر، وإلى جانب ذلك تمسك بإجماع النحويين وعده مقطوعاً به في تفاصيل العربية، ودحض كثيراً من

الآراء معتلاً بإجماع النحويين على خلافها، ولم يأخذ بإجماع النحويين فحسب، وإنما أخذ أيضاً بإجماع القراء.

ولاحظت أنه حرص على أن يحتج لما يذهب إليه، وكانت أكثر حججه من القرآن إذ أتت الآيات كثيرة في شرحه، وكان يكتفي من الآية بكلمة أو كلمتين مما يدل على موضع الشاهد، وأولى القراءات عناية بالغة، فوقف عندها ووجهها ونسبها إلى أصحابها في أكثر الأحيان، وصدرت منه أحكام تدل على تمكنه من علم القراءات، ولم يلتفت إلى القراءات الشاذة إلا نادراً، وكان يشير إلى شذوذها لدى الاستشهاد بها.

ولم يحتجّ ابن الحاجب إلا ببضعة أحاديث، وهو بذلك يتابع النحويين الأوائل في قلة الاحتجاج به، وكان يسوق الشواهد الشعرية ويتحرى منها ما يندرج تحت القواعد والأصول، وينبه على الشاذ منها ويرده، كما كان يبحث عن الشاهد الصحيح الثبت، ولم ينسب الشواهد في أكثر المواضع، واستند إلى كلام العرب واحتكم إليه في قبول الآراء النحوية وردها، وأورد عدداً من الأمثلة التي عرفت عند العرب.

وبعد أن توضعت لدينا أصوله النحوية التي تمثلت في القياس والسماع والإجماع عُجت إلى موضوع تأثره بالعلوم الأخرى لدى مناقشته للمسائل النحوية ودرسها، فبدأت الفصل الثاني بالكلام على أثر الفقه والأصول في عقليته، ذلك لأنه تولى مشيخة المالكية وصنف في الأصول، وبدا أثر الفقه ظاهراً في تفكيره النحوي، إذ أقبل على درس القضايا النحوية بعقلية الفقيه، وخرجها بطريقة فقهية تستند إلى قواعد فقهية مشهورة، كالقاعدة التي تقول: «يُتَهَوَّن أخف الضررين» وغير ما ذكر في موضعه، كما استعان بأمثلة الفقهاء من مثل «لمس ثم بال» و«لمس وبال»، وقاس بعض المسائل النحوية على المسائل الفقهية.

وأما أثر الأصول فقد برز في أدلته التي عول عليها كالنقل واستصحاب الحال والاستحسان، وإشارته إلى بعض آراء الأصوليين كالجويني وغيره.

ثم تلمست أثراً آخر في تفكيره النحوي، وتمثل هذا الأثر في ظهور أمارات علم المنطق عنده، ولهذا خصصت الفصل الثالث، فبدا أنه عني بالجدل، وأكثر من الافتراض والتخيل والاعتراض وحذر من الوقوع في الدَّور، ورد غير قليل من حدود الزمخشري لأنها تفضي إلى الدور، والدور من مصطلحات المنطقيين كما مر بنا.

ثم درست أثر المنطق عنده في ظاهرتي الحدود والعلة، فوجدته يُعنى بالحد ويحكم ألفاظه، ويشير إلى أنها يجب أن تشمل جميع آحاد المحدود، وعرفنا تأثره بالمنطق أيضاً في ولعه بالتعليل، فلا يعرض لمسألة إلا ويعللها، واستند في تعليلاته إلى عدد من القواعد لا تخرج في مجملها عن القواعد التي يعلل بها النحاة، كالثقل والخفة ومراعاة اللفظ والمعنى والكثرة والقلة، ولكنه اعتمد على قواعد تشير إلى تأثره بالمنطق، كتعليله بالأخص والأعم وبـ «لا يلزم من مراعاة شيء مراعاة شيء آخر» وغير ذلك مما ذكرته في موضعه.

ولما تم لي تحديد الأصول النحوية عند ابن الحاجب والمؤثرات التي تأثر بها كان لي أن أبدأ بالحديث عن مذهبه النحوي ومخالفاته وموقف بعض النحويين منه، وتناول الباب الثالث الكلام على هذه المسائل.

فقد عملت في الفصل الأول من هذا الباب على تحديد مذهبه النحوي، ورأيت أن المذهب البصري هو الغالب عليه، واستعنت لبيان ذلك بأصوله النحوية، والمصطلحات النحوية التي سارت على لسانه، وموقفه من الخلاف بين البصريين والكوفيين، فأصوله النحوية التي اعتمدها لا تخرج عن أصول البصريين، والمصطلحات التي استعملها هي مصطلحاتهم، إلا مصطلحين هما المكني وواو الصرف، وناقش الكوفيين في بعض مصطلحاتهم كالعماد والمجهول وخلص إلى ان تسمية البصريين أولى وأقرب، وبرز تفرده في استخدام مصطلحين جديدين هما الإعراب المحلي بالحروف وإطلاق المبدل على البدل، وكان غالباً ما يقف إلى جانب البصريين في خلافهم مع الكوفيين ويذود عن مذهبهم ويستدل له ويخطئ الكوفيين، ويرميهم بأنهم أخذوا عن غير

الفصحاء، إلا أنه رجح رأيه أحياناً على رأي البصريين، وكل ذلك يؤكد غلبة المذهب البصري عليه، وعرضت رأي الدكتور شوقي ضيف القائل بأن ابن الحاجب في عداد النحويين الذين اتجهوا في اتجاه المدرسة البغدادية، وناقشت الدكتور محمود حسني محمود في كتابه «المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي». واستظهرت أن هذه المدرسة لا وجود لها.

وبان تفرده واستقلاله في جملة مسائل خالف فيها جمهور النحاة، كإعراب الجملة المحكية بالقول مفعولاً مطلقاً، وذهابه إلى أن «لو» تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني، وغير هاتين المسألتين مما ذكرته في الفصل الثاني من الباب الثالث.

ومن أجل رسم صورة متكاملة له تحدثت في الفصل الثالث عن موقف ثلاثة من أعلام النحاة منه، وهم الرضي الأستراباذي وابن هشام والبغدادي، وبينت استفادة كل واحد منهم منه وثناءه عليه ونقده له، وتجلت في هذا الفصل المكانة التي أولاها هؤلاء العلماء لابن الحاجب، ومدى تعويلهم على آرائه، إذ أكثروا من ذكرها والأخذ منها والاستشهاد بها، وأثنوا على صاحبها، ولكنهم اعترضوا عليه في بعض المواضع.

وبذا تترسم لنا معالم شخصية ابن الحاجب، فقد كان عالماً تناول علوماً شتى، واشتهرت مصنفاته وأكب عليها العلماء شرحاً وتدريساً، ووجدناه يدرس المسائل النحوية بعقلية الفقيه الأصولي، وظهرت سمات تأثره بالمنطق في أبحاثه، وإذا كان المذهب البصري هو الغالب عليه فإن ذلك لا يخفي تفرد الرجل واستقلاليته.

وترك ابن الحاجب أثراً واضحاً عند من خلَفه من العلماء، ورأينا أنهم اعتمدوا كتبه وآراءه واستعانوا بها، وأفادوا منها.

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

ربَّنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا.

أ. د. إبراهيم محمَّد عبد الله

ثبت المصادر والمراجع المطبوعة
مرتبة على حروف المعجم

-أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة العربية، تأليف د. عبد الفتاح شلبي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، سنة ١٩٥٧م.

-إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تأليف الشيخ أحمد عبد الغني الدمياطي، الشهير بابن البناء، صححه علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة.

-الإحكام في أصول الأحكام، للشيخ سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي ابن محمد الآمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٠هـ.

-أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقي، سنة ١٩٥٧م.

-الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٥م.

-الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة السنة المحمدية، سنة ١٩٥٨م.

-إصلاح المنطق، ليعقوب بن إسحاق بن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.

-أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨.

-إعجاز القرآن، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق السيد أحمد صقر، الطبعة الثالثة.

-الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، لابن شداد أبي عبد الله محمد ابن علي بن إبراهيم الحلبي، نشره د. سامي الدهان، دمشق، ١٩٥٦.

-الأعلام، لخير الدين الزركلي، الطبعة السادسة، دار العلم للملايين.
-الأغاني، لعلي بن الحسين بن محمد، أبي الفرج الأصفهاني، دار الكتب المصرية.
-الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر.
-الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الناشر دار المعارف، حلب، سوريا.
-أمالي ابن الحاجب، أبي عمرو عثمان بن أبي بكر، ابن الحاجب، تحقيق د. فخر قدارة، دار عمّار، الأردن.
-أمالي الزجاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٢هـ.
-الأمالي الشجرية، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، ابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
-الإمتاع والمؤانسة، لعلي بن محمد بن العباس، أبي حيان التوحيدي، صححه وضبطه أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
-إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٧٣م.
-الأنساب، للسمعاني، حققه محمد عوامة، بيروت، لبنان.
-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، ١٩٦٦.

-الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د. إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين، دمشق.
-الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. مازن مبارك، الطبعة الثانية، دار النفائس، ١٩٧٣.
-إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل بن باشا البغدادي، دار الفكر، ١٩٨٢.
-البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٧٨.
-البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، دقق أصوله وحققه د. أحمد أبو ملحم و د. علي نجيب عطوي وزملاؤهما، دار الكتب العلمية، بيروت.
-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للقاضي محمد بن علي الشوكاني، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ.
-البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، تحقيق د. عبد العظيم الديب، طبع في قطر سنة ١٣٩٩هـ.
-البرهان من كتاب الشفاء، للرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا، تحقيق د. عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية.
-البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، الطبعة الثانية.
-البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي، تحقيق د. عيّاد بن عبد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي.
-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى.

-تاريخ آداب اللغة العربية، لجرجي زيدان، دار الهلال.
-تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية د. رمضان عبد التوّاب و د. السيد يعقوب بكر، دار المعارف بمصر، ١٩٧٥.
-تاريخ حكماء الإسلام، لعلي بن زيد بن محمد بن الحسين، ظهير الدين البيهقي، عُني بنشره وتحقيقه محمد كرد علي، مطبعة الترقي بدمشق، ١٩٤٦.
-التخمير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن عثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.
-التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، الناشر دار الكتاب العربي.
-التمام في تفسير أشعار هذيل، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد.
-تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، لمصطفى عبد الرزاق، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة، ١٩٤٤.
-التمهيد، للإمام أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، عُني بتصحيحه ونشره الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية، بيروت.
-تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، وراجعه محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.
-التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه اتويرتزل، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت.
-الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، أعاد طبعه دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٦٥.
-حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، طبع بمطبعة دار

إحياء الكتب العربية.
-حاشية الصبان أبي العرفان محمد بن علي الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية.
-حُسْن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.
-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، دار الفكر.
-خزانة الأدب ولُب لُباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، الطبعة الأولى، نسخة مصورة.
-الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
-دائرة المعارف الإسلامية، لفؤاد البستاني، بيروت، ١٩٥٨.
-دائرة المعارف الإسلامية، للشنشناوي وزميليه، دار المعرفة، بيروت.
-الدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمد النُّعيمي الدمشقي، تحقيق جعفر الحسني، الناشر مكتبة الثقافة الدينية.
-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت.
-الدرر اللوامع على همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة.
-الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون إبراهيم بن علي ابن محمد، برهان الدين اليعمري، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر.
-ديوان المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري، المسمى بالتبيان في شرح الديوان، تحقيق مصطفى السقّا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، دار المعرفة، بيروت.

-الذيل على الروضتين، للحافظ المؤرخ شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن ابن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي الدمشقي، تصحيح محمد زاهد الكوثري، دار الجيل، بيروت.

-الرحبية في علم الفرائض، بشرح سبط المارديني وحاشية العلامة البقري، علق عليهما وخرّج أدلتهما د. مصطفى البغا.

-رسالة في العشر، لعثمان بن أبي بكر، ابن الحاجب، طبعت في الجزء الثاني من أمالي ابن الحاجب بتحقيق د. عدنان مصطفى.

-رسالة في الحدود، لعلي بن عيسى الرماني، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤.

-الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، للدكتور مازن مبارك، دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٤.

-الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية، لابن هشام، لعبد الرحمن بن عبد الله ابن أحمد الخثعمي السهيلي، علق عليه طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر.

-سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

-سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين السخاوي، تحقيق د. محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٣.

-سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.

-سنن ابن ماجة، لمحمد بن يزيد الربعي، أبي عبد الله، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.

-سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي البوغي الترمذي، تحقيق عزت عبيد الدعاس، الطبعة الأولى، ١٩٦٧.

-السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار الفكر.
-سنن النسائي، أحمد بن علي بن شعيب، أبي عبد الرحمن النسائي، تصحيح الغمراوي، ١٣٠٦هـ.
-السيرة النبوية، لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، جمال الدين، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، دار القلم، بيروت.
-الشافية، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، عدة طبعات.
-شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، للشيخ محمد بن محمد مخلوف، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
-شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب، للمؤرخ الفقيه الأديب أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
-شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية، دمشق.
-شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، كنوز الشعر-٣- مطبعة المدني، القاهرة.
-شرح الأشموني علي بن محمد بن عيسى أبي الحسن نور الدين الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
-شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة لناظمها عبد الرحيم بن عبد الرحمن العراقي، تصحيح محمد بن الحسين العراقي الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت.
-شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
-شرح الشافية، للرضي محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب

العلمية، بيروت.
-شرح الشافية، لأحمد بن الحسن بن يوسف فخر الدين الجاربردي، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت، وبتحقيق د. نبيل أبو عمشة، رسالة دكتوراه في جامعة دمشق.
-شرح شواهد الشافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق محمد الزفزاف ومحمد نور الحسن ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية.
-شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
-شرح القواعد الفقهية، تأليف أحمد بن محمد الزرقاء، علق عليها مصطفى أحمد الزرقاء، دار القلم، بيروت، ١٩٨٩.
-شرح الكافية، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، طبعة استانبول، ١٣١٧هـ.
-شرح الكافية للرضي الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
-شرح اللمع، لابن بَرْهان العكبري أبي القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي، تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الأولى، ١٩٨٤.
-شرح المفصّل، لأبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، نشر إدارة الطباعة المنيرية.
-شرح الوافية في نظم الكافية، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة النجف الأشرف، ١٩٨٠.
-الشعر والشعراء، لعبد الله بن مسلم، ابن قتيبة الدِّينَوَري، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦.
-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب بمصر.
-صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق د. مصطفى البغا، مطبعة

الـهندي .
-صحيح سنن ابن ماجة ، محمد بن يزيد الربعي ، تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج .
-صحيح مسلم ، مُسْلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي .
-صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام ، مختصر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي لكتاب نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان ، تأليف جلال الدين السيوطي ، تعليق علي سامي النشار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٥ .
-الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ، للشيخ أبي الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الأدْفوي ، تحقيق سعد محمد حسن ، د. طه الحاجري ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦ .
-طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبكي ، تحقيق د. محمود طناحي ، وعبد الفتاح الحلو ، الطبعة الأولى .
-طبقات فحول الشعراء ، تأليف محمد بن سلاّم الجمحي ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة .
-طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر .
-العبر في خبر من غبر ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق د. صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٦ .
-العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ، للإمام تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي ، تحقيق فؤاد سيد ، مؤسسة الرسالة .
-العين ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د. مهدي

المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، من منشورات دار الهجرة، إيران، قم.
-غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، عني بنشره ج. برجستراسر، طبع عام ١٩٣٢.
-الغيث المسجم في شرح لامية العجم، للشيخ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار الكتب العلمية، بيروت.
-الفاخر، لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم، تحقيق عبد العليم الطحاوي، ومراجعة محمد علي النجار، الطبعة الأولى، ١٩٦٠.
-فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي وعبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
-فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار قتيبة.
-الفهرست، لابن النديم محمد بن إسحاق أبي الفرج بن أبي يعقوب النديم، مطبعة الاستقامة بالقاهرة.
-فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تح د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
-فهرس دار الكتب المصرية، فهرس الكتب الموجودة في الدار لغاية سنة ١٩٢٥ و١٩٤٥.
-فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، النحو، تأليف أسماء الحمصي، دمشق، ١٩٧٣.
-فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (المجاميع)، وضعه ياسين سواس.
-فهرس مخطوطات كوبريلي، إعداد د. رمضان ششن وزميليه.

-فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس، تأليف عبد الحفيظ منصور، الناشر دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت.
-فهرس مخطوطات الموصل، تأليف داود الحلبي الموصلي، مطبعة الفرات ببغداد.
-الفوائد البهية في تراجم الحنفية، تأليف العلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي مع التعليقات السنية على الفوائد البهية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
-الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق د. طه اسامة الرفاعي، بغداد، ١٩٨٣.
-فوات الوفيات والذيل عليها، تأيف محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
-في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الثالثة.
-القراءات الشاذة، للحسين بن أحمد بن خالويه، عُني بنشره برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.
-القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، للشيخ عبد الفتاح القاضي، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
-القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، نشرت في الأردن، سنة ١٩٨٥.
-القواعد النحوية، لعبد الحميد حسن، الطبعة الثانية، ١٩٥٢.
-الكافية، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، جدة، ١٩٨٦.
-الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
-الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، دار

القلم، ١٩٦٦.
-كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.
-كتاب الكنى والألقاب، للشيخ عباس القمّي، مؤسسة الوفاء، بيروت.
-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار المعرفة، بيروت.
-كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني، أشرف على طبعه وتصحيحه والتعليق عليه أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية.
-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر.
-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤.
-كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، نشر وتوزيع مكتبة التراث الإسلامي، حلب.
-الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، للإمام جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي، تحقيق د. محمد حسن عواد، الطبعة الأولى ١٩٨٥.
-لسان العرب، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت.
-لسان الميزان، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
-لمع الأدلة، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق

سعيد الأفغاني، دار الفكر.
-مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين، الناشر مكتبة الخانجي بمصر.
-مجالس ثعلب، أبي العباس أحمد بن يحيى، تحقيق عبد السلام هارون، النشرة الثانية، دار المعارف بمصر.
-مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية ١٩٨٣.
-مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ١٤، ٣١.
-مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٥.
-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق علي النجدي ناصيف وعبد الفتاح شلبي.
-المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق د. عزة حسن، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٩٨٦.
-مختصر المنتهى، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، طُبع في مطبعة كردستان بجمالية مصر، ١٣٢٦هـ.
-المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.
-المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، للدكتور محمود حسني محمود، دار عمّار، الأردن.
-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور مهدي المخزومي، ط٢، ١٩٥٨.
-مراتب النحويين، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.

-المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع.
-المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧.
-المسند، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق عبد الله الدرويش، دار الفكر للطباعة والنشر.
-المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همّام الصنعاني، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية ١٩٨٣.
-المعاجم العربية، للدكتور عبد الله درويش، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٥٦.
-معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
-معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب.
-معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأخيرة.
-معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.
-معجم الشعراء، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تحقيق عبد الستار فراج، ١٩٦٠.
-المعجم الفلسفي، للدكتور جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني.
-المعمرون والوصايا، لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، تحقيق عبد المنعم عامر، ١٩٦١.
-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد

ابن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٩٦٩.
-مفاتيح العلوم، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤.
-مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥.
-المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية.
-المفضليات، للمفضل بن محمد بن يَعْلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.
-المقابسات، لعلي بن محمد بن العباس أبي حيان التوحيدي، تحقيق حسن السندوبي، الطبعة الأولى ١٩٢٩.
-المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٥.
-المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للإمام محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني، على هامش خزانة الأدب.
-المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
-مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، ضبط الأستاذ خليل شحادة ومراجعة د. سهيل زكار، دار الفكر.
-المنتخب من المخطوطات العربية في حلب، إعداد مركز الخدمات الثقافية.

-منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥.
-المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، ١٩٦٠.
-المنطق الصوري والرياضي، للدكتور عبد الرحمن بدوي، الطبعة الرابعة، الكويت، وكالة المطبوعات ١٩٧٧.
-الموسوعة الفلسفية العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.
-الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، ١٩٦٥.
-الميسر والقداح، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تعليق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٩٢٤.
-النجاة في المنطق والإلهيات، للرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، الطبعة الأولى ١٩٩٢.
-النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردى، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب.
-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
-النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
-نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للشيخ أحمد بن محمد المقرّي التلمساني، تحقيق د. إحسان عباس، دار صار، بيروت.
-نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي، تحقيق إبراهيم الأبياري.

-النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، تعليق سعيد الخوري الشرتوني اللبناني، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت.
-هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر ١٩٨٢.
-همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، عُني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
-الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، باعتناء محمد يوسف نجم، الطبعة الثانية.
-الوفيات، لأبي العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسنطيني، تحقيق عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن أبي بكر بن خلّكان، تحقيق د. إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت.

المصادر المخطوطة

-إعراب آيات من القرآن، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، ميكرو فيلم مصور في مكتبة الأسد بدمشق، برقم م ف / م / ٥٩.

-الإقليد، وهو شرح للمفصل، لأحمد بن محمود بن عمر بن قاسم شرف الدين الجَنْدي، ميكرو فيلم مصور في مكتبة الأسد بدمشق، برقم م ف / م / ٤٣.

-المنخَّل، وهو شرح لأبيات المفصل، لعز الدين حسن بن عبد المجيد المراغي، ميكرو فيلم مصور في مكتبة الأسد بدمشق، برقم م ف / م ٤٢.

فهرس الموضوعات

الباب الأول: ٣-١٠٦

الفصل الأول- ابن الحاجب: ٥-٤٢.

١- نسبه وأسرته: ٥

٢- شخصيته: ٦-١٤.

-نشأته وسيرته: ٦-٧.

-علمه: ٧-١١.

-خلقه: ١١.

-شعره: ١٢-١٤.

٣- شيوخه: ١٥-٢٠.

٤- تلاميذه: ٢١-٢٧.

٥- مصنفاته: ٢٨-٤٢.

الفصل الثاني- الزمخشري وكتابه المفصَّل: ٤٣-٧٦.

١- الزمخشري: ٤٣-٤٥.

٢- المفصَّل: ٤٥-٧٢.

- أهميته: ٤٥-٥٠.

- المصنفات التي صنفت حوله: ٥٠-٧٢.

الشروح المطبوعة: ٥٠-٥١.

الشروح المخطوطة: ٥١-٥٨.

الشروح المفقودة: ٥٨-٦٣.

شروح أبيات المفصَّل: ٦٣-٦٦.

منظومات المفصَّل: ٦٦-٦٧.

مختصرات المفصَّل: ٦٧-٦٩.

الحواشي والتعليقات على شروح المفصَّل :
٦٩-٧٠ .
الكُتُب التي قلَّدت المفصَّل : ٧٠-٧١ .
الكُتُب التي أخذت على المفصَّل : ٧١-٧٢ .
٣- بناء المفصَّل : ٧٣-٧٦ .
الفصل الثالث- الإيضاح : ٧٧-١٠٦ .
١- اسمه : ٧٧-٨٠ .
٢- نسبته : ٨٠-٨٢ .
٣- منزلته وأهميته : ٨٢-٨٦ .
٤- الإيضاح والأمالي : ٨٦-٩٠ .
٥- منهج ابن الحاجب في الشرح : ٩٠-٩٩ .
- موقفه من نص المفصَّل وصاحبه : ٩٠-٩٥ .
- منهجه في الشرح : ٩٥-٩٩ .
٦- موازنة بين شرحي ابني الحاجب ويعيش : ٩٩-١٠٢ .
٧- مصادره : ١٠٢-١٠٦ .

الباب الثاني: ١٠٧ - ٢٠٣
الفصل الأول : ١٠٩-١٥٠ .
١-الأصول النحوية عند ابن الحاجب : ١٠٩-١٢٤ .
١- القياس : ١٠٩-١١٥ .
٢- السَّماع : ١١٥-١١٩ .
٣- الإجماع : ١٢٠-١٢٤ .
٢-الاحتجاج عند ابن الحاجب : ١٢٤-١٥٠ .
١- القرآن : ١٢٥-١٣٤ .

٢- الحديـــــث: ١٣٤-١٤١.
٣- كـلام العـرب (الشـعر والنـثر): ١٤١-١٥٠.
الفصل الثاني- أثر الفقه وأصوله في العقلية النحوية عنـد ابـن الحـاجب: ١٥١-١٧٠.
١- أثـر الفقـه في ابـن الحـاجب: ١٥١-١٦٠.
٢- أثـر أصـول الفقـه في ابـن الحـاجب: ١٦٠-١٧٠.
الفصل الثالث- أثـر المنطـق في عقليـة ابـن الحـاجب: ١٧١-٢٠٣.
- مدخـل حـول تـأثر النحـو العربـي بـالمنطق: ١٧١-١٨٠.
- أثـر المنطـق في شـرح الظـاهرة النحويـة عنـد ابـن الحـاجب: ١٨٠-١٨٦.
- الحـدود عنـد ابـن الحـاجب: ١٨٦-١٩١.
- العلـة عنـد ابـن الحـاجب: ١٩١-٢٠٣.

البـــاب الثـــالث: ٢٠٥-٢٩٥

الفصـل الأول- المذهـب النحـوي لابـن الحـاجب: ٢٠٧-٢٤٢.
١- مدخـل حـول المذهبـين: ٢٠٧-٢١٤.
٢- مذهبـه النحـــوي: ٢١٤-٢١٩.
- ابـن الحـاجب والمصطلحـات النحويـة: ٢١٩-٢٢٤.
- موقفـه مـن المسـائل الخلافيـة: ٢٢٤-٢٣٥.
- مناقشـة مَنْ نسب ابـنَ الحـاجب إلـى المدرسـة البغداديـــة: ٢٣٥-٢٤٢.
الفصـل الثـاني- مخالفاتـه: ٢٤٣-٢٦٧.
١- المسائل التـي خـالف فيـها الجمـهور: ٢٤٣-٢٦٧.
-الجملـة في بـاب الحكايـة بـالقول مفعـول مطلـق:

٢٤٣-٢٤٥ .
-الـهمزة المعادلـة بـــ أمْ: ٢٤٦-٢٤٩ .
-لـــــو: ٢٤٦-٢٤٩ .
-العـــــامل في إذا: ٢٤٩-٢٥٢ .
-الاشـــتقاق في الحـــال: ٢٥٢-٢٥٣ .
-الاشـــتقاق في الصفـــة: ٢٥٣-٢٥٤ .
-العطـف علـى اســم أن المفتوحـة بـالرفع: ٢٥٤-٢٥٦ .
-صـــرف ســـراويل: ٢٥٦-٢٥٨ .
-المضـاف إلـى يـاء المتكلـم: ٢٥٨-٢٥٩ .
-المســـألة الزنبوريـــة: ٢٥٩-٢٦١ .
٢-أهـم المسـائل التـي خـالف فيـها البصريـين: ٢٦٢-٢٦٤ .
-اليـوم الجمعـــة، اليـوم السـبت: ٢٦٢-٢٦٣ .
-في الـــدار رجـــل: ٢٦٣-٢٦٤ .
٣-أهـم المسـائل التـي خـالف فيـها الكوفيـين: ٢٦٥-٢٦٧ .
-منـع صـرف مـا ينصـرف في ضـرورة الشـعر: ٢٦٥ .
-تحمـل خـبر المبتـدأ للضمـير: ٢٦٦ .
-تقديـم الخـبر علـى المبتـدأ: ٢٦٦ .
-هـــــذا: ٢٦٦ .
الفصل الثالث- موقـف المتـأخرين مـن ابـن الحـاجب: ٢٦٩-٢٩٥ .
١-موقـف الرضـي الأسـتراباذي مـن ابـن الحـاجب: ٢٦٩-٢٧٦
-اســتفادته منـــه: ٢٦٩-٢٧٢ .
-مـــآخذه عليـــه: ٢٧٢-٢٧٥ .
-ثنـــاؤه عليـــه: ٢٧٥-٢٧٦ .
٢-موقـف ابـن هشـام مـن ابـن الحـاجب: ٢٧٧-٢٨٥ .

-استفادته منه: ٢٧٧-٢٨١.
-مآخذه عليه: ٢٨١-٢٨٥.
-ثناؤه عليه: ٢٨٥.
٣-موقف البغدادي من ابن الحاجب: ٢٨٦-٢٩٥.
-استفادته منه: ٢٨٦-٢٩٠.
-مآخذه عليه: ٢٩٠-٢٩٣.
-ثناؤه عليه: ٢٩٤-٢٩٥.
خاتمة: ٢٩٧-٣٠٢.
ثبت المصادر والمراجع: ٣٠٣-٣٢٠.
المصادر المطبوعة: ٣٠٣-٣١٩.
المصادر المخطوطة: ٣٢٠.
فهرس الموضوعات: ٣٢١-٣٢٥.